علم السياسة

د. محمد بن نويمي

الطبعة الثالثة

علم السياسة

د. محمد بن نويمي

هذا الكتاب لا يُباع، بل هو هدية من المؤلف إلى القرّاء، أينما كانوا.



وزارة الثقافة
Ministry of Culture
State of Qatar • دولة قطر

علم السياسة

تأليف: د. محمد بن نويمي

الطبعة الثالثة 2025م

الناشر: وزارة الثقافة
إدارة الإصدارات والترجمة
قسم الإصدارات

البريد الإلكتروني: rs@moc.gov.qa
هاتف رقم: 44022222
الدوحة – قطر

رقم الإيداع في دار الكتب القطرية: 2025/939
الترقيم الدولي (ردمك): 9789927173233

جميع الحقوق محفوظة للناشر
(لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر)


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مقدمة عامة		

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لعلم السياسة		
المبحث الأول	مفهوم علم السياسة	13
المبحث الثاني	التاريخ العلمي لعلم السياسة	29
المبحث الثالث	علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى	34

الفصل الثاني: نشأة وتطور الفكر السياسي		
المبحث الأول	الفكر السياسي في العصور القديمة	46
المبحث الثاني	الفكر السياسي في العصور الوسطى	54
المبحث الثالث	الفكر السياسي في العصور الحديثة	59

الفصل الثالث: مناهج البحث في علم السياسة		
المبحث الأول	أسس مناهج البحث في علم السياسة	69
المبحث الثاني	أنواع مناهج البحث في علم السياسة	73

الفصل الرابع: الدولة		
المبحث الأول	نشأة الدولة	103
المبحث الثاني	نظريات نشأة الدولة	105
المبحث الثالث	أركان الدولة	114
المبحث الرابع	أشكال الدول	119

الفصل الخامس: وظائف الدولة		
المبحث الأول	الوظائف السيادية	125
المبحث الثاني	الوظائف القانونية	128
المبحث الثالث	الوظائف الاجتماعية	132
المبحث الرابع	الوظائف المعرفية	136

الفصل السادس: الدستور		
المبحث الأول	الدستور	145
المبحث الثاني	السلطات الرسمية	154
المبحث الثالث	مبدأ الفصل بين السلطات الرسمية	159

الفصل السابع: الفاعلون غير الرسمين		
المبحث الأول	الأحزاب السياسية	167
المبحث الثاني	النقابات المهنية والعمالية	174
المبحث الثالث	جماعات المصالح والضغط السياسي	176
المبحث الرابع	الرأي العام	180
المبحث الخامس	وسائل الإعلام	186
المبحث السادس	الجامعات ومراكز الأبحاث	188

الفصل الثامن: الانتخابات السياسية		
المبحث الأول	مدخل إلى النظم الانتخابية السياسية	195
المبحث الثاني	أشكال النظم الانتخابية السياسية	208
المبحث الثالث	الإدارة الانتخابية السياسية	224

الفصل التاسع: أنظمة الحكم المعاصرة		
المبحث الأول	النظم الوراثية المعاصرة	234
المبحث الثاني	النظم الجمهورية المعاصرة	251

الفصل العاشر: العلاقات الدولية		
المبحث الأول	السياسة الخارجية	267
المبحث الثاني	السياسة الدولية	275
المبحث الثالث	المنظمات الدولية	281
المبحث الرابع	القانون الدولي	285

قائمة المصادر والمراجع	291

مقدمة

أضحى علم السياسة من العلوم المحورية لفهم بنية المجتمعات الحديثة، إذ لم يعد مجرد تخصّص أكاديمي نظري؛ بل أصبح ضرورة لفهم أنظمة الحكم، وكيفية توزيع السلطات، وتفاعل المصالح داخل الدولة، فمع تصاعد تعقيد المشهد السياسي، واتساع دائرة الفاعلين والمؤثرين، بات من اللازم امتلاك أدوات تحليلية تُعين على تفسير الظواهر السياسية، وتحويل التجربة الواقعية إلى معرفة علمية ممنهجة قابلة للفهم والنقد.

لذا، يُعتبر علم السياسة من أبرز العلوم الاجتماعية التي تُعنى بدراسة الشأن العام، لما له من قدرة على تحليل النظم والمؤسسات السياسية، وفهم آليات إنتاج السلطة وممارستها في إطار القانون والدستور، كما يتناول هذا العلم العلاقة بين الدولة والمجتمع، والحاكم والمحكوم، ويرتكز على مفاهيم مهمة، مثل: الشرعية، والمواطنة، والمشاركة، والتمثيل، مما يجعله أداة فكرية لفهم التحوّلات السياسية في سياقاتها المحلية والدولية.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، يقدّم هذا الكتاب مقاربة علمية لعلم السياسة بوصفه ميدانًا متجدّدًا ومتعدد الأبعاد، تستهدف القارئ المهتم، والطالب الجامعي، والباحث، وتقوم على منهجية تحليلية تجمع بين العمق النظري والتطبيق العملي، بحيث لا يقتصر على عرض المفاهيم والمصطلحات؛ بل يسعى إلى ربطها بواقع السياسة المعاصرة، وتقديم فهم متماسك للسياقات التي تتجلى فيها تلك المفاهيم وتؤثّر من خلالها.

وعليه، يستعرض الكتاب الإطار المفاهيمي لعلم السياسة، ونشأة الفكر السياسي وتطوره، ومناهج البحث السياسي، ثم ينتقل إلى دراسة الدولة ووظائفها، والدستور والسلطات الرسمية، والفاعلين غير الرسميين، والانتخابات السياسية، وأنظمة الحكم المعاصرة، وصولاً إلى العلاقات الدولية بمختلف موضوعاتها. وقد روعي في جميع فصول الكتاب تحقيق التوازن بين الجانب النظري والتطبيقات العملية، مع الاستفادة من النماذج المقارنة والأمثلة الواقعية التي تُسهم في تقريب المفاهيم وترسيخها.

ولا يهدف هذا الكتاب إلى تقديم معرفة وصفية بعلم السياسة فحسب، بل يسعى إلى تنمية القدرة على التحليل والتفسير، وإكساب القارئ أدوات منهجية تساعده على فهم الظواهر السياسية، وربط أسبابها بنتائجها، واستيعاب طبيعة التحولات التي يشهدها العالم المعاصر. فكلما ازداد الوعي السياسي القائم على المعرفة العلمية، أصبحت المشاركة في الشأن العام أكثر وعيًا ومسؤولية، وتعززت القدرة على قراءة الأحداث بعيدًا عن الانطباعات والأحكام المسبقة. وأسأل الله تعالى أن يكون هذا العمل إضافة علمية نافعة للمكتبة العربية، وأن يسهم في خدمة طلبة العلم والباحثين والمهتمين بعلم السياسة، وأن يحقق الفائدة المرجوة.

والله وليّ التوفيق،،

المؤلف

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لعلم السياسة

يمثل هذا الفصل حجر الأساس لفهم علم السياسة من زاويته المفاهيمية والمنهجية، إذ تبدأ المقاربة بتحديد المفهوم العام للعلم، ثم تتدرج إلى توضيح السياسة بوصفها ممارسة وسلطة، قبل أن يستعرض علم السياسة باعتباره مجالاً تحليليًا قائمً بذاته، ويستكمل هذا الفصل البناء المفاهيمي من خلال التمييز بين علم السياسة والعلوم السياسية، ثم يُسلط الضوء على السياسات العامة بوصفها التخطيط الإجرائي للتوجهات السياسية، كما يتناول الفصل التطور التاريخي لهذا العلم، وصولاً إلى علاقاته التبادلية مع الحقول الأخرى، وذلك في إطار علمي يراعي التداخل والتكامل، ويهدف هذا المدخل إلى بناء تصور شامل يمكّن القارئ من فهم علم السياسة بوصفه علمًا بينيًا يتجدد باستمرار.

المبحث الأول: مفهوم علم السياسة

تحديد المفاهيم يُعدّ البداية المنهجية لكل علم، لما له من دور أساسي في فهم وتفسير المواضيع والنظريات والظواهر المرتبطة به في إطارها المعرفي، فمن خلال هذه المفاهيم، يكتسب السياق العلمي تماسكًا، وبما أن هذا البحث يدور حول مفهوم علم السياسة، فقد تم ترتيب المفاهيم ذات الصلة وفق تسلسل مترابط يستند إلى التراتبية الأكاديمية والأسس العلمية، حيث سنتناول في هذا المبحث المفاهيم التالية:

- العلم
- السياسة
- علم السياسة
- العلوم السياسية
- السياسات العامة

أولاً: مفهوم العلم

من الضروري تسليط الضوء على مفهوم «العلم» قبل الانتقال إلى مفهوم «السياسة»، إذ يشكل «العلم» أهمية منهجية، تُعد معيارا في تطور الحقول العلمية

وتقدمها، ويُفترض أن يكون هذا المفهوم على صلة وثيقة ببقية الحقول المعرفية، مثل: علم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم الفلسفة، وعلم الفيزياء، وغيرها من العلوم، وهذا يدل على الارتباط الجذري لهذا المفهوم مع سائر الحقول العلمية، حيث يُعد من المرتكزات الأساسية في الدراسات المختلفة، وله فضل رائد في تاريخ المعرفة، سواء من خلال الاكتشاف، أو الإضافة، أو التعديل، أو التطوير في حقائق علمية قائمة أو مستحدثة، وذلك استنادًا إلى أسس منهجية دقيقة، وعليه، يُبين الجدول التالي «العلم» لغة واصطلاحا [1]:

العلم لغة
يرجع أصل كلمة «العلم» إلى الفعل «عَلِمَ»، وهو نقيض الجهل ويُقصد به في اللغة: إدراك الشيء على حقيقته، أو معرفته كما هو

العلم اصطلاحًا
هو إطار معرفي منظم يدرس الظواهر بهدف وصفها وتحليلها وتفسيرها، من خلال مناهج علمية تتناسب مع طبيعة موضوعه، سعيًا لاكتشاف حقائق جديدة أو تطوير معارف تسهم في فهم الواقع والتعامل معه بما يخدم الإنسانية.

ويُستدل من ذلك، أن للعلم أهدافًا محددة تتحقق عبر مراحل متسلسلة في إطار ما يُعرف بالبحث العلمي، وتؤدي إلى تكوين معرفة علمية مكتسبة؛ لذا، يمكن تلخيص هذه الأهداف في الجدول التالي:

أهداف العلم	- تحديد المشكلة أو الظاهرة المراد دراستها - صياغة الأهداف المرجوة من الدراسة - جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة - وضع الفرضيات المبدئية والتصورات التفسيرية - تحليل الظاهرة وتفسيرها علميًا - استخلاص نتائج ومعارف علمية جديدة أو مطوّرة - استشراف تطور الظاهرة أو توقع اتجاهاتها متى سمحت طبيعتها بذلك

وهنا نلاحظ أن صفة «العلم» تُطلق، فقط، على الأنشطة الفكرية التي تستند إلى قواعد علمية وأسس منهجية، وتُفضي بالضرورة إلى نتائج مقبولة علميًا، تُسهم في فهم الظواهر أو التحكم بها. أما الأنشطة التي تفتقر إلى هذه المنهجية، فتبقى ضمن إطار البحث الوصفي، ولا ترقى إلى مستوى العلم، ويمكن تصنيف المعارف العلمية إلى ثلاثة أنواع [2]:

المعرفة العلمية المتراكمة	المعرفة التي تشكلت تاريخيًا عبر تراكم نتائج العلوم المختلفة
المعرفة العلمية المجددة	المعرفة التي تُطوّر أو تُعيد تفسير علم سابق بإضافة جديدة
المعرفة العلمية الجديدة	المعرفة التي تُكتشف للمرة الأولى ولم يسبق التوصل إليها

لذلك يسعى العلم، من خلال هذه الأنواع، إلى بناء منظومة من النظريات والمفاهيم تُمكن من فهم المشكلات والظواهر غير المدروسة سابقًا، ويبيّن الجدول التالي أبرز خصائص العلم من زوايا مختلفة [3]:

العلم تراكم معرفي	أي أنه عملية بناء متواصلة، تعتمد على تراكم النتائج والنظريات والأفكار
العلم وسيلة استكشاف	أي أنه منهجية علمية لحل الظواهر تبدأ بجمع البيانات وتنتهي بالتفسير والنتائج
العلم فطرة بشرية	أي أنه سلوك بشري فطري، متاح للجميع، ينبع من حب الاستكشاف والتفسير
العلم يؤثر ويتأثر	أي أنه يسهم في حل مشكلات المجتمع، ويتطور بتأثير الاكتشافات الجديدة
العلم بين النظرية والتطبيق	أي أن كثيرًا من العلوم تجمع بين البناء النظري والتطبيق العملي بحسب طبيعة موضوعها
العلم مصنع الأفكار	أي أنه يُنتج نظريات ومفاهيم ومصطلحات جديدة عبر التراكم والتجريب

ثانيًا: مفهوم السياسة

يُعدّ مفهوم السياسة من أكثر المفاهيم إثارةً للجدل بين المفكرين والباحثين، نتيجةً لتعدد المدارس السياسية وتنوّع الاتجاهات الفكرية، إضافة إلى تشعّب استخداماته

وتفاوت دلالاته باختلاف السياقين؛ الزمني والمكاني، ولتيسير فهم هذا المفهوم، من المفيد الانطلاق من مفهوم السلطة، باعتباره أحد المداخل الرئيسية لفهم السياسة؛ فالسلطة هي القدرة المشروعة على إصدار الأوامر، واتخاذ القرارات، وإلزام الأفراد بها، بما يحقق إدارة شؤون المجتمع وتنظيم العلاقات داخله. وترتبط السياسة ارتباطًا وثيقًا بممارسة هذه السلطة وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف العامة للدولة، والجدول التالي يُوضح السياسة لغةً واصطلاحًا [4]:

السياسة لغة	
السياسة في اللغة مصدر الفعل «ساسَ – يسوسُ»	
مثال	– ساس الخيل ⟵ أي تولّى أمرها وروّضها – ساس الرعية ⟵ أي قادهم وتولّى شؤونهم بالرعاية والتدبير

السياسة اصطلاحًا
تُعرف السياسة بأنها تنظيم شؤون الدولة؛ داخليًا وخارجيًا، بما يضمن إدارة المصالح العامة، وتحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال مؤسسات السلطة

فقد ارتبط مفهوم السياسة عند العرب قديمًا بالرئاسة وتولي الشؤون، وكان يُفهم بوصفه «سير الأمور» و«القيادة»، ومن أمثلته في الاستخدام اللغوي[5]:

ساس القوم	أي حكم القوم وتولى أمرهم
ساس الرعية	أي قاد الرعية واهتم بشؤونهم
ساس الخيل	أي روّض الخيل وأدبها
ساسةُ القوم	أي رؤساء القوم وقادتهم
ساس البلاد	حكم أو رأس البلاد وأجاد تدبيرها

وفي الفلسفة السياسية القديمة، عرّف أفلاطون السياسة بأنها فن حكم الأفراد والاهتمام بشؤونهم. واعتبر السياسي من يُحسن هذا الفن، وتبعه أرسطو بتعريف السياسة بوصفها فن الحكم، بينما ركّز مكيافيلي على الحفاظ على الدولة واستقرار نظام الحكم، ورأى أن الحاكم قد يلجأ إلى وسائل استثنائية إذا اقتضت مصلحة الدولة ذلك حفاظًا على بقائها واستقرارها[6]، معنى ذلك، أن جوهر السياسة لدى هؤلاء المفكرين، هي العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

أما في الفكر الإسلامي، فلم يرد لفظ «السياسة» صراحة في القرآن الكريم؛ لكنها وردت في الحديث النبوي حين قال النبي ﷺ: «كَانَت بَنُو إسرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبياءُ»، أي تقودهم وتدبر شؤونهم، وقد استخدم الصحابة والتابعون مصطلح السياسة بمعانٍ تتصل بالحكم والتدبير، كما في قول الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: في إحدى خطبه: «قد علمتُ ورب الكعبة متى تهلك العرب، فقيل له: متى يهلكون يا أمير المؤمنين؟، قال: حين يسوس أمرهم من لم يعالج أمر الجاهلية، ولم يصحب الرسول» [7]، والمقصود هنا «يسوس أمرهم»، أي عندما يؤول أمر العرب إلى أُناس، ما تزال عقولهم مرتبطةً بأفكار الجاهلية، وبعيدةً عن الشريعة الإسلامية، وسنة النبي محمد ﷺ.

كما وردت معاني السياسة، أيضًا، في خطاب منسوب إلى الخليفة علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وجّهه إلى أهل الكوفة، قال فيه: «يا أهل الكوفة، والله لتجدَن في أمر الله، ولتقاتلن على طاعة الله، أو ليسوسنكم أقوام أنتم أقرب إلى الحق منهم، فليعذبنكم ثم ليعذبنهم»[8]، ويُفهم من قوله أن السياسة تُمارَس، أحيانًا، من قِبَل من لا تتوفر فيهم أهلية الحق أو الشرعية، وقد يخضع الناس حينها لقيادة لا تُمثلهم، رغم قربهم من الصواب، ويعكس هذا الاستخدام الدلالة العملية للسياسة بوصفها سلطة تدبيرية، قد تتباين شرعيتها أو عدالتها بحسب الفاعل السياسي.

ويُعدّ وصف عمرو بن العاص لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهم، بـ «الحسن السياسة، الحسن التدبير» من أولى الشواهد الصريحة على استعمال المصطلح في

السياق الإسلامي بوصفه دالاً على حسن الإدارة والحكم، ما ساهم في شيوعه، لاحقًا، في الأدبيات الإسلامية [9]، ومن أشهر المؤلفات التي وظّفت مصطلح «السياسة» في عناوينها [10]:

المفكر - العالم	الكتاب
أبو نصر الفارابي	(السياسة المدنية)
ابن سينا	(كتاب السياسة)
ابن تيمية	(السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية)
ابن القيم الجوزية	(الطرق الحكمية في السياسة الشرعية)

والخلاصة مما سبق، يتعذّر حصر مفهوم السياسة في تعريف واحد جامع، نظرًا لتنوّع دلالاته وتعدد استخداماته باختلاف السياقات، فكلمة «سياسة» بمفردها قد تبدو مبهمة؛ لكنها تكتسب معناها الدقيق عند اقترانها بميدان محدد، مثل: السياسة الاقتصادية، أو السياسة الأمنية، أو سياسة الدولة، وهذا ما يفسّر استخدام مرادفات متعددة لها في اللغة العربية، مثل: الإدارة، والتنظيم، والتخطيط، والاستراتيجية، والرؤية، وغيرها، ويوضّح الجدول التالي كيف تُستعمل هذه المفردات في السياقات المختلفة، لتوضيح دلالة «السياسة»:

سياسة الدولة	إدارة الدولة - تنظيم الدولة - تخطيط الدولة - إستراتيجية الدولة - توجهات الدولة
السياسة الاقتصادية	الإدارة الاقتصادية - التخطيط الاقتصادي - الاستراتيجية الاقتصادية - الرؤية الاقتصادية
السياسة الأمنية	إدارة أمنية - تنظيم أمني - تخطيط أمني - إستراتيجية أمنية - رؤية أمنية - توجهات أمنية
السياسة الخارجية	إدارة خارجية - تخطيط خارجي - إستراتيجية خارجية - رؤية خارجية - توجهات خارجية

السياسة التعليمية	إدارة تعليمية – تخطيط تعليمي – إستراتيجية تعليمية – رؤية تعليمية – توجهات تعليمية
سياسة ولي الأمر	إدارة ولي الأمر – تنظيم ولي الأمر – تخطيط ولي الأمر – إستراتيجية ولي الأمر – توجهات ولي الأمر
سياسة الوزارة	إدارة الوزارة – تنظيم الوزارة – تخطيط الوزارة – إستراتيجية الوزارة – توجهات الوزارة

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف السياسة بأنها: «إدارة وتنظيم شؤون الأفراد والمجتمعات، من خلال قرارات وخطط وبرامج تضعها السلطة لتحقيق أهداف عامة».

ثالثًا: علم السياسة

بعد أن تناولنا مفهومي «العلم» و«السياسة»، يجدر بنا التوقف عند المفهوم المركّب «علم السياسة» الذي يجمع بين البعدين؛ المعرفي والمنهجي، فهذا المفهوم تطوّر ليصبح علمًا حديثًا قائمًا بذاته، يُدرّس في العديد من المؤسسات الأكاديمية؛ لكن هذا التطور لم يخلُ من الجدل، إذ اختلف الباحثون حول تعريف علم السياسة؛ بل تعدّى الخلاف حدود التعريف إلى التساؤل عن مدى علميته، وهو ما يُطرح من خلال الاستفسارات التالية:

- هل تُعتبر السياسة علمًا، أم أنها مجرد ظاهرة سلوكية مرتبطة بممارسات السلطة؟
- وإن كانت علمًا، فهل هي علم مستقل أم فرع من العلوم الاجتماعية الأخرى؟

هذه التساؤلات تُعدّ مشروعة من منظور معرفي، وإن كانت محل نقاش دائم دون اتفاق حاسم، لذا، يذهب المؤلف إلى أن السياسة تمثل ظاهرة واقعية نشأت عن ممارسات السلطة، ومع ذلك فهي تخضع للدراسة والتحليل المنهجي، مما يُؤهلها لتُصنّف ضمن العلوم، وهذا المسار هو نفسه الذي سلكته معظم العلوم الإنسانية، وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن هناك ترابطًا عضويًا بين السياسة باعتبارها واقعًا، وعلم السياسة

باعتباره أداة لتحليل هذا الواقع، وعليه، يوضّح الجدولان التاليان هذا الارتباط من خلال المقارنة بين المضمون العملي للسياسة، والمضمون العلمي لعلم السياسة:

يقصد بالسياسة	– إدارة وتنظيم شؤون الدولة؛ داخليًا وخارجيًا – شكل الدولة والمتغيرات المرتبطة بها – تنظيم نظام الحكم وآلياته – ممارسات السلطة ووسائل اكتسابها وتداولها – سلوك المؤسسات الرسمية في الدولة – تأثير الفاعلين غير الرسميين في النظام السياسي – طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم

يقصد بعلم السياسة	– علم يهتم بدراسة تنظيم شؤون الدولة؛ داخليًا وخارجيًا – علم يهتم بتحليل شكل الدولة وتحوّلاتها – علم يهتم بمعرفة آليات نظام الحكم وتنظيمه – علم يهتم بتفسير الظواهر السلطوية وممارسات الحكم – علم يهتم بتحليل وظائف المؤسسات الرسمية – علم يهتم بفهم دور القوى غير الرسمية في الحياة السياسية – علم يهتم بتفسير العلاقة بين السلطة والمجتمع

يُلاحظ من الجدولين السابقين، أن السياسة وعلم السياسة يتمحوران حول مفهومين رئيسين: الدولة والسلطة، وقد انعكس هذا التمركز في تاريخ الفكر السياسي؛ إذ ركّز المنظور القديم على السلطة بوصفها ظاهرة سبقت نشأة الدولة، فيما تبنّى المنظور الحديث الدولة باعتبارها أداة تحليل أساسية في علم السياسة، وبناءً على هذا التطور، يمكن تعريف علم السياسة بأنه: «العلم الذي يدرس تنظيم الدولة، وتحليل الظواهر السياسية المرتبطة بها، والسعي لإيجاد حلول علمية لها»، وتشمل هذه الظواهر جملة من التفاعلات بين أطراف متعددة ضمن ما يُعرف بالنظام السياسي، وتسعى كل منها لتحقيق مصالحها، وفيما يلي القوى المكونة للظاهرة السياسية:

المكون الأول	السلطة (السلطات الرسمية الثلاث)
المكون الثاني	القوى السياسية غير الرسمية
المكون الثالث	الرأي العام

المكون الرابع	الإعلام

فالسلطة تُمثل المكوّن الأبرز، نظرًا لما تملكه من اختصاصات تشريعية وتنفيذية وقضائية، وتتفاعل معها القوى غير الرسمية؛ سلبًا أو إيجابًا، فيخلق هذا التفاعل حراكًا سياسيًا تتوسطه استجابات الرأي العام، وتُضخّمه وسائل الإعلام، كما تختلف الظواهر السياسية بين محلية ودولية؛ لكنها متداخلة ومتأثرة ببعضها، ومن أبرز الظواهر السياسية على المستوى المحلي:

الظواهر السياسية	- ظاهرة الفساد السياسي والاستبداد والمحسوبية - ظاهرة العنف السياسي والجريمة السياسية - ظاهرة تزوير الانتخابات وتحديات الديمقراطية - ظاهرة الصراع السياسي والفوضى والتغيرات الحادة - ظاهرة التنمية السياسية والثقافة السياسية - ظاهرة الهدوء السياسي وغياب التفاعل السياسي الفعّال - ظاهرة التغيير السياسي كنتاج للتفاعل أو الأزمة أو الإصلاح

وإضافة لما سبق، يجب التميز بين السياسة باعتبارها ممارسة تعتمد على المهارة والخبرة، وبين علم السياسة باعتباره معرفة تحليلية تستند إلى مناهج وأسس علمية، فالأولى تحتاج إلى قدرات شخصية في القيادة، بينما الثانية تتطلب فكرًا نقديًا وتحليليًا لفهم الظواهر السياسية، ويكتسب السياسي تأثيرًا مضاعفًا حين يجمع بين الخبرة العملية والمعرفة العلمية، مما يعزز من نضج القرار السياسي، ومن هنا تنبع أهمية دراسة علم السياسة في بناء رؤية متوازنة للحكم والإدارة كما في الجدول التالي:

أهمية علم السياسة	- فهم تنظيم الدولة وآليات الحكم وصنع القرار - تحليل الظواهر السياسية والتفاعل بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين - تفسير النظريات والمفاهيم السياسية وأسباب نشأتها وتطورها - تعزيز الوعي بالحقوق والواجبات السياسية لدى المواطنين - التنبؤ بالأزمات والصراعات والتغيرات السياسية بناءً على نتائج علمية - ترسيخ الثقافة السياسية بوصفها عنصرًا أساسيًا في نضج المجتمع والدولة

لذلك لا يمكن لأي علم - في تصوري - بما فيه علم السياسة، أن يُنتج معرفة دقيقة دون تعاون حقيقي بين صاحب السلطة والباحث الأكاديمي، فالأكاديمي يحتاج إلى بيانات ومعلومات رسمية قد لا تكون متاحة، دائمًا، فيضطر إلى التخمين، ما يُضعف نتائج البحث، في المقابل، لا يستطيع السياسي اتخاذ قرارات رصينة دون خلفية علمية راسخة.

ولهذا برزت أهمية مراكز الدراسات والأبحاث الرسمية بوصفها حلقة وصل بين صانع القرار والمجتمع العلمي، رغم أن وظيفتها لا تُغني عن المؤسسات الأكاديمية، إلا أنها تظل مصدرًا مهمًا للبيانات التي يحتاجها الباحث لتحليل الظواهر السياسية بدقة وموضوعية.

رابعًا: العلوم السياسية

يناقش هذا المطلب مفهوم «العلوم السياسية» بوصفه امتدادًا معرفيًا للمفاهيم التي سبقت في المطالب الثلاثة السابقة، بدءًا بـ «العلم»، ثم «السياسة»، ثم «علم السياسة»، ويأتي هذا الترتيب ضمن سياق أكاديمي متدرّج يهدف إلى بناء فهم شامل للحقول السياسية، ومع الانتقال إلى مفهوم «العلوم السياسية»، تبرز تباينات فكرية تتجاوز حدود التعريفات، لتطال الأسس المعرفية التي تستند إليها تسمية المفاهيم وتحديد موضوعاتها، ويُعدّ الخلاف بين المدرستين الأمريكية والفرنسية أحد أبرز أشكال هذا

التباين، حيث تبنّت كل مدرسة تصوّرًا مختلفًا لطبيعة علم السياسة وحدوده، كما يبيّن الجدول التالي[11]:

المدرسة الأمريكية	ترى أن «علم السياسة» علم قائم بذاته يركّز على دراسة الظواهر السياسية وسلوك القوى الفاعلة
المدرسة الفرنسية	تعتبر أنه لا يوجد علم واحد يُسمى «علم السياسة»؛ بل هناك «علوم سياسية» متعددة تتكامل فيما بينها

وفي هذا السياق، يمكننا تبنّي موقف نقدي متوازن تجاه الطروحات الفكرية لكل من المدرستين الأمريكية والفرنسية؛ إذ لا يمكن إنكار وجود «علم السياسة» كعلم مستقل قائم بذاته، وفي الوقت ذاته، لا يمكن تجاهل نشوء «العلوم السياسية» بوصفها إطارًا معرفيًا أوسع ناتجًا عن تفاعل علم السياسة مع حقول معرفية أخرى، ومن هنا، يبدو من الأجدر العودة إلى تأصيل كلا المفهومين، وتحديد أبعادهما الفكرية والمعرفية، بهدف توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وقبل الخوض في ذلك، تبرز تساؤلات مركزية لا بد من الوقوف عندها:

- ما الفرق بين مفهوم علم السياسة ومفهوم العلوم السياسية؟
- ما الموضوعات التي تندرج تحت كل منهما؟

نقول هنا، إن علم السياسة يرتكز في جوهره على دراسة الدولة والسلطة ومؤسسات الحكم، وتحليل السلوك السياسي داخل إطار النظام السياسي، فهو علم يركّز على فهم الظواهر السياسية المرتبطة بممارسة السلطة وتنظيم شؤون الدولة، سواء داخليًا أو خارجيًا. أما العلوم السياسية، فهي منظومة معرفية أوسع، تشمل مجموعة من التخصصات التي تلتقي عند دراسة الظاهرة السياسية من زوايا متعددة، مثل: الجغرافيا، والتاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والإعلام، والفلسفة، وعلم النفس، وبالتالي، فإن علم السياسة يُعنى بتحليل الظاهرة السياسية باعتبارها وحدة قائمة، بينما تسعى العلوم السياسية إلى تفسير هذه الظاهرة من خلال أدوات متداخلة، ما

جعلها أكثر شمولاً وتركيبًا، ويشكّل هذا التكامل بين العمق المفاهيمي لعلم السياسة، وثراء التخصصات المرتبطة به، الأساس الذي تقوم عليه العلوم السياسية الحديثة، وقد أدّى هذا التداخل إلى ولادة تخصصات جديدة، كما يُبيّن الجدول التالي:

العلاقة البينية		التخصص الناتج
علم السياسة	علم النفس	علم النفس السياسي

العلاقة البينية		التخصص الناتج
علم السياسة	علم التاريخ	علم التاريخ السياسي

العلاقة البينية		التخصص الناتج
علم السياسة	علم الفلسفة	علم الفلسفة السياسية

العلاقة البينية		التخصص الناتج
علم السياسة	علم الاقتصاد	علم الاقتصاد السياسي

العلاقة البينية		التخصص الناتج
علم السياسة	علم الاجتماع	علم الاجتماع السياسي

العلاقة البينية		التخصص الناتج
علم السياسة	علم الجغرافيا	علم الجغرافيا السياسية

العلاقة البينية		التخصص الناتج
علم السياسة	علم الإعلام	علم الإعلام السياسي

ويتضح من هذا التفاعل أهمية العلوم البينية بوصفها تطورًا طبيعيًا لاستجابة الحقول

العلمية للواقع المركب، فبفضل هذا التزاوج، لم يعد علم السياسة معزولاً؛ بل أصبح محورًا لمنظومة معرفية أوسع تُعرف اليوم بالعلوم السياسية.ولا شك في هذا السياق، أن هناك ثمة من يطرح اعتراضًا فكريًا على ما ورد في الجدول السابق من تصنيفات، مستندًا إلى أن هذه التخصصات البينية ناتجة عن تفاعل معرفي بين علم السياسة وعلوم أخرى، ما يجعل تصنيفها الحصري ضمن إطار العلوم السياسية محل جدل، ويُستدل بذلك، مثلاً، بعلم الاجتماع السياسي الذي يُنظر إليه، أحيانًا، باعتباره فرعًا من علم الاجتماع، نظرًا لاعتماده على أدوات تحليل اجتماعية، فلماذا إذًا يُدرج ضمن فروع العلوم السياسية دون غيرها؟

هذا الرأي، وإن كان وجيهًا من حيث الشكل النظري، إلا أن المعيار الأجدى – في تقديري – لا يقتصر على الأداة المنهجية؛ بل يتعلّق بطبيعة الظاهرة المدروسة، فإذا كانت الظاهرة سياسية في جوهرها، مثل العلاقة بين الدولة والمجتمع أو تفاعلات السلطة، فإن معالجتها تنتمي منطقيًا إلى الحقل السياسي، حتى وإن استعانت بمنهجيات قادمة من فروع أخرى، ومن هنا، لا يُعدّ تصنيف تلك التخصصات ضمن العلوم السياسية حصرًا تقليديًا؛ بل توظيفًا وظيفيًا لطبيعة الظواهر التي يعنى بها هذا الحقل، وانطلاقًا مما سبق، نُبرز أوجه الاختلاف بين علم السياسة والعلوم السياسية من خلال الجدول التالي:

علم السياسة	العلوم السياسية
علم فردي مستقل	مجموعة علوم مترابطة متعددة التخصصات
يدرس السلطة، الدولة، الحكم، التنظيم السياسي	تدرس الظواهر السياسية من زوايا معرفية متعددة
دراسة الظواهر السياسية الناتجة عن ممارسة السلطة	دراسة الظواهر السياسية باستخدام أدوات من علوم أخرى

وعليه، يمثّل علم السياسة القاعدة المنهجية الأساسية لفهم الدولة ومؤسسات الحكم وسلوك الفاعلين السياسيين، في حين تشكّل العلوم السياسية الإطار الموسّع الذي يتيح

مقاربة تلك الظواهر من زوايا معرفية متعددة، فالعلاقة بين العلمين ليست تنافرية؛ بل تكاملية؛ إذ يقوم علم السياسة بوصفه الأصل، بينما تعمل العلوم السياسية على تعميق الفهم من خلال أدوات تحليلية متنوعة، ما يسهم في إنتاج معرفة علمية أكثر شمولاً ودقة في تحليل الواقع السياسي، وهكذا، تُعدّ العلوم السياسية الإطار التحليلي الأوسع الذي يمنح الباحث أدوات متعددة لفهم النظام السياسي، ويُبقي علم السياسة في موقع القلب داخل هذه المنظومة المعرفية.

خامسًا: السياسات العامة

كثيرًا ما يُخلط بين مفهومي «السياسة» و«السياسات العامة»، رغم الفارق الجوهري بينهما، وحتى تكتمل الصورة، يجب إدراج «الإدارة العامة» معهما، فالسياسة تُعد الإطار الأعلى الذي يوجّه الدولة ويُنتج السياسات العامة، بينما تعمل السياسات العامة على ترجمة هذه التوجهات إلى برامج وخطط وقرارات مرسومة، ثم تأتي الإدارة العامة لتكون الأداة التنفيذية التيُ تطّبق هذه السياسات على أرض الواقع؛ لذلك يُبين الجدول التالي هذا التسلسل الثلاثي:

المفهوم	الوظيفة الأساسية
السياسة	تحديد التوجهات الكبرى للدولة وصنع القرار السياسي
السياسات العامة	صياغة البرامج والخطط والقرارات والتوجهات لتحقيق المصلحة العامة
الإدارة العامة	تنفيذ الخطط والبرامج والقرارات والتوجهات ميدانيًا عبر الأجهزة التنفيذية للدولة

معنى ذلك أن السياسات العامة تُعتبر ذات طابع خدمي بحت، هدفها الأساس هو تحقيق النفع العام، وهي تُترجم تطلعات السلطة السياسية إلى برامج تنظيمية وتشريعية وتنفيذية، وتنبثق هذه السياسات من مؤسسات الدولة الرسمية التي تمارس وظائفها المتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف العامة وفق

رؤية استراتيجية موحّدة.

وعليه، تظهر هنا العلاقة العضوية بين السياسة والسياسات العامة: فالأولى ترسم الاتجاه، والثانية تُخطط له، بينما تتولّى الإدارة العامة التنفيذ، وتمثل السياسات العامة، بذلك، الجسر الذي يصل بين التوجهات السياسية العليا وحاجات المجتمع الفعلية.

دور السياسات العامة	– دراسة الاحتياجات الوطنية وتحديد الأهداف – تصميم البرامج والخطط والهياكل التنظيمية – تقسيم المهام وتوزيع الأدوار حسب المسؤوليات المؤسسية – ربط الخطط بالوظائف والمستويات التنفيذية – تقييم السياسات السابقة ومقارنتها بالسياسات الجديدة – إتاحة السياسات للرأي العام ضمن إطار رسمي وشفاف – ممارسة الرقابة والتقييم المستمر لتطوير الأداء

ووفقًا للجدول أعلاه، تبرز السياسات العامة بوصفها أداة استراتيجية تُجسّد التوجهات الكبرى لسياسة الدولة، بما يعكس طبيعة العلاقة التبادلية بينها وبين السلطة، فالسلطات الرسمية الثلاث هي التي تخطّط للسياسات العامة، وتراقب تنفيذها، وتقوّم أثرها، ما يجعلها فاعلاً مركزيًا في تشكيل البنية المؤسسية للنظام السياسي، ومن هنا، تتضح أهمية أن تمتلك كل وزارة أو قطاع حكومي سياسة عامة واضحة، تُنظّم عمله وتحدد أهدافه ضمن إطار مؤسسي منسّق، والجدول التالي يستعرض أبرز أنواع السياسات العامة التي تعتمدها الدولة، بوصفها نماذج تطبيقية

السياسات التعليمية	تنظيم القطاع التعليمي، وتطوير المناهج، والخدمات التربوية وفقًا لأهداف الدولة
السياسات الخارجية	توجيه علاقات الدولة الخارجية بما يحقق مصالحها في المحيطين؛ الإقليمي والدولي
السياسات الاقتصادية	تنظيم النشاط الاقتصادي، وتحفيز النمو والاستثمار، وتحقيق العدالة الاقتصادية

السياسات البيئية	حماية الموارد الطبيعية وتوجيه التنمية بشكل يراعي الاستدامة البيئية
السياسات الثقافية	تعزيز الهوية الثقافية من خلال برامج ومبادرات ثقافية متكاملة
السياسات الأمنية	حفظ النظام العام وحماية الأفراد والمؤسسات من خلال منظومة أمنية متماسكة

وتنطبق الحاجة إلى السياسات العامة على مختلف قطاعات الدولة، باعتبارها أداة ضرورية لتنظيم العمليات الخدمية وتلبية متطلبات المواطنين، فالحياة الحديثة تفرض وجود سياسات مخططة، وموزعة، ومنفذة بآليات مؤسسية دقيقة، تضمن التكامل بين أجهزة الدولة جميعها، وتُقترح هذه السياسات من قبل السلطة التنفيذية، وتُنفذ عبر أجهزتها، إلا إذا اتخذت طابعًا تشريعيًا، فتُحال إلى السلطة التشريعية لاعتمادها ومراقبة تنفيذها، مع بقاء السلطة القضائية جهة رقابية عليا، تفصل في مدى التزام تلك السياسات بالدستور، وجدواها العملية ويبيّن الجدول التالي توزيع الأدوار بين السلطات الرسمية الثلاث:

الفاعلون الرسميون في صنع السياسات العامة	
السلطة التشريعية	تشريع السياسات ذات الطابع القانوني ومراقبة تنفيذها
السلطة التنفيذية	رسم واقتراح وتنفيذ السياسات العامة بما يخدم المصلحة العامة
السلطة القضائية	البتّ في دستورية السياسات ومدى تحقيقها للأهداف العامة

ولا يقتصر صنع السياسات العامة على السلطات الثلاث؛ بل تُسهم فيه أطراف غير رسمية تلعب أدوارًا متنامية، ومنها: الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح والضغط، والنقابات المهنية، والرأي العام، والإعلام، والجامعات ومراكز الأبحاث، وتظل هنا الدساتير المرجع الأعلى لتلك التفاعلات، إذ تُرسم السياسات العامة في ضوئها، ولا يجوز أن تتجاوز مبادئه، بينما تُعتبر الإدارة العامة امتدادًا تطبيقيًا للسياسات العامة؛ إذ تُنفذ من خلالها البرامج والخطط، وتُوزّع على الوزارات والمؤسسات بحسب

الاختصاص، فمثلاً، السياسات التعليمية تنفذها وزارة التعليم، والمالية تنفذها وزارة المالية، وهكذا في بقية القطاعات، في المقابل، هناك معوقات تحول دون تحقيق السياسات العامة أهدافها، لعل أبرزها:

معوقات تنفيذ السياسات العامة	- ضعف الإلمام بأسس بناء السياسات لدى صناع القرار - غموض الصياغة وسوء التنفيذ العملي للسياسات - غياب الكفاءات البشرية المؤهلة، وسوء توزيع المهام - نقص الموارد المالية وضعف الإمكانيات التشغيلية - ضعف التنسيق بين الجهات التنفيذية وتداخل الصلاحيات - انتشار الفساد الإداري والمحسوبية، والصراعات الداخلية على المناصب

المبحث الثاني: التاريخ العلمي لعلم السياسة

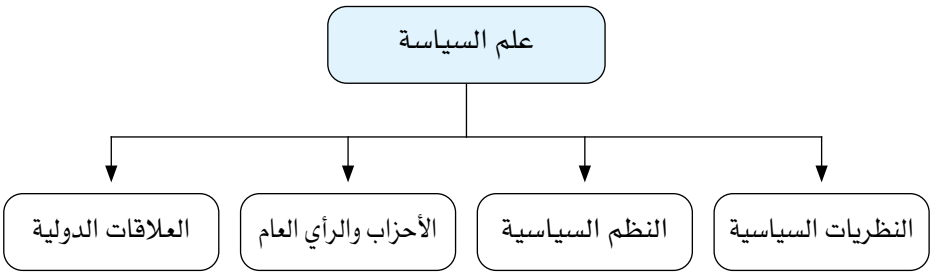
بدأ علم السياسة يتبلور بوصفه حقلاً معرفيًا مستقلاً مع أواخر القرن التاسع عشر، حين أُسّست المدرسة الحرة للعلوم السياسية في فرنسا عام 1872، تلتها كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية عام 1895، ويُعدّ عام 1903 محطة مفصلية في المسار العلمي لعلم السياسة، حين تأسست الجمعية الأمريكية لعلم السياسة التي أسهم أعضاؤها في إنشاء أقسام أكاديمية متخصصة، بعيدًا عن التبعية للعلوم الاجتماعية الأخرى[12].

وفي بدايات القرن العشرين، تسارعت خطوات التطوير؛ حيث أنشأت جامعة أكسفورد أول كرسي أكاديمي للسياسة عام 1912، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، فرضت المدرسة السلوكية نفسها بوصفها اتجاهًا علميًا أحدث نقلة نوعية في دراسة الظواهر السياسية بأساليب كمية ومنهجية [13]، ما ساعد في ترسيخ استقلال علم السياسة عن باقي فروع العلوم الاجتماعية، ووسّع من انتشاره في الجامعات الأوروبية.

أما عربيًا، فقد كان معهد العلوم السياسية في جامعة الجزائر أول مؤسسة أكاديمية

عربية تتخصص بالعلوم السياسية منذ عام 1949، وتلته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في مصر عام 1959، ثم كلية العلوم السياسية في العراق التي أُنشئت عام 1987، لتكون أول كلية مستقلة ومتخصصة في العلوم السياسية على مستوى الوطن العربي [14]، ومنذ ذلك الحين، أصبحت كليات وأقسام العلوم السياسية جزءًا أساسيًا من البنية الأكاديمية في العديد من الجامعات العربية.

وفي عام 1948 اجتمع نخبة من المفكرين والباحثين في العاصمة الفرنسية باريس، برعاية منظمة اليونسكو، لتأسيس الجمعية العمومية الدولية لعلم السياسة، وقد كان من أبرز مخرجات هذا الاجتماع تحديد الإطار العام لموضوعات علم السياسة، والذي تم تقسيمه إلى أربعة مجالات رئيسة، كما يلي[15]:



وقد فرعت اللجنة الدولية علم السياسة، بحيث أتى بالشكل التالي:

أولاً: النظريات السياسية

تشمل النظريات السياسية الفروع التالية:

- النظرية السياسية وتطورها
- تاريخ الفكر السياسي

ثانيًا: النظم السياسية

تشمل النظم السياسية الفروع التالية:

- الدستور
- المؤسسات السياسية
- الحكومة المركزية والمحلية
- الإدارة العامة
- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية
- النظم السياسية المقارنة

ثالثًا: الأحزاب والرأي العام

تشمل الحياة السياسية الفروع التالية:

- الأحزاب السياسية
- جماعات الضغط
- منظمات المجتمع المدني
- الرأي العام

رابعًا: العلاقات الدولية

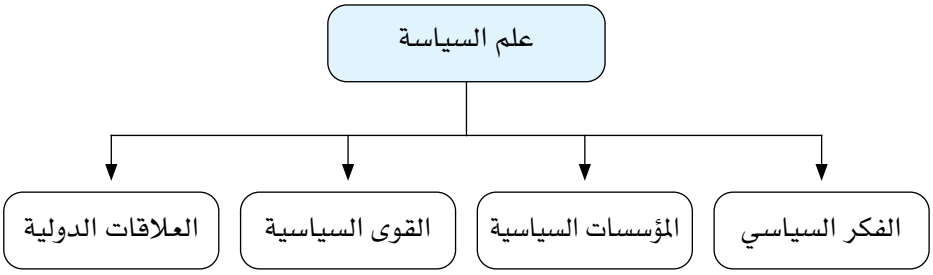
تشمل العلاقات الدولية الفروع التالية:

- السياسة الدولية
- المنظمات الدولية
- القانون الدولي

لكن عند التمعّن في المواضيع الرئيسة لعلم السياسة والفروع التابعة لها، يتّضح غياب التراتبية الأكاديمية عن التقسيمات السابقة، وهو أمر يمكن تفهّمه في سياق تطور

الحقول العلمية وتحوّلاتها المنهجية على امتداد الزمن، إذ إن الفترة الطويلة التي تفصلنا عن تصنيف علم السياسة عام 1948م تُبرر الحاجة إلى مراجعة هذه الهيكلية وإعادة تنظيمها بما يتماشى مع المستجدات النظرية والعملية، فعلى سبيل المثال، يغيب موضوع «الانتخابات» رغم كونه من الأركان الأساسية في النظم السياسية الحديثة، كما لم تُدرج «السياسة الخارجية» ضمن فروع العلاقات الدولية، رغم دورها الاستراتيجي المتعاظم.

ومن هنا، رأيتُ أنه من الضروري إعادة تنظيم الموضوعات الرئيسة لعلم السياسة ومجالاته الفرعية، وفق رؤية علمية متكاملة تستوعب تطورات الحقل ومقتضيات الدراسة المعاصرة، وقد اقترحت، بناءً على ذلك، تصنيفًا محدثًا أكثر شمولاً وتماسكًا، يُضاف إليه ما غاب، ويُعدّل فيه ما تقادم. ولا يُقصد من هذا التصنيف إلغاء التصنيفات الكلاسيكية، ولا سيما التصنيف الذي اعتمدته اليونسكو عام 1948، وإنما تقديم تصور أكاديمي محدث يستجيب لتطور موضوعات علم السياسة واتساع مجالاته البحثية.



وانطلاقًا من ذلك، يرى المؤلف أن الهيكلية التالية تمثّل تصورًا أكثر دقة وحداثة لموضوعات علم السياسة، وتستجيب للاحتياجات العلمية والبحثية المعاصرة:

الموضوع الأول: الفكر السياسي

تُستبدل «النظرية السياسية» بمصطلح أوسع هو «الفكر السياسي»، ويُضاف إليه فرع الفلسفة السياسية، ليشمل:

- الفلسفة السياسية
- تاريخ الفكر السياسي
- النظرية السياسية

الموضوع الثاني: المؤسسات السياسية

يُستبدل مصطلح «النظم السياسية» بمصطلح «المؤسسات السياسية»، وتُضاف الانتخابات والسياسات العامة إلى فروعه، ليصبح:

- الدستور
- المؤسسات السياسية (السلطات الثلاث)
- الحكومة المركزية والمحلية
- الإدارة العامة
- السياسات العامة
- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية
- الانتخابات
- النظم السياسية المقارنة

الموضوع الثالث: القوى السياسية

تُضاف الجامعات ومراكز الأبحاث بوصفها فرعًا رئيسًا ضمن فروع القوى السياسية، لتصبح كما يلي:

- الأحزاب السياسية
- جماعات الضغط والمصالح
- منظمات المجتمع المدني
- الرأي العام
- الجامعات ومراكز الأبحاث

الموضوع الرابع: العلاقات الدولية

تُضاف السياسة الخارجية بوصفها فرعًا رئيسًا ضمن فروع العلاقات الدولية، لتصبح كما يلي:

- السياسة الخارجية
- السياسة الدولية
- القانون الدولي
- المنظمات الدولية

المبحث الثالث: علاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى

لا يمكن تناول علم السياسة بمعزل عن غيره من الحقول المعرفية، إذ يتكامل معها في بناء فهم شامل للظواهر السياسية، وقد نشأ هذا العلم في بيئة تفاعلية تجمع بين التاريخ، والاجتماع، والاقتصاد، والقانون، والإدارة، وغيرها، فطبيعته البينية تفرض عليه الاستفادة من مناهج وأدوات متعددة، ويهدف هذا المبحث إلى بيان أوجه العلاقة بين علم السياسة وتلك العلوم، موضحًا أدوارها في دعم التحليل السياسي وفهم النظام العام للدولة.

أولًا: علاقة علم السياسة بـ (علم التاريخ)

يمثّل علم التاريخ أحد المرتكزات المعرفية الأساسية في تحليل الظواهر السياسية، من خلال تناوله للأحداث الماضية بآليات بحثية دقيقة تهدف إلى فهم الحاضر واستشراف مسارات المستقبل.

وتُعتبر معرفة الخلفيات التاريخية شرطًا لا غنى عنه لفهم واقع السياسة المعاصرة، إذ لا يمكن تفسير التحولات السياسية الكبرى بمعزل عن السياقات التاريخية التي نشأت فيها هذه الظواهر، وتُعدّ المقارنة بين النظم القديمة والمعاصرة أحد أشكال هذا التفاعل بين العلمَين، حيث تُستخلص قواعد تفسيرية من الوثائق والمصادر

التاريخية تُسهم في بناء تصور علمي للواقع السياسي، وقد أدى هذا التفاعل المعرفي إلى نشوء فرع مستقل يُعرف بعلم التاريخ السياسي الذي يجمع بين التحليل التاريخي والمنهج السياسي، ويستخدم الماضي باعتباره أداة لفهم وتحليل الحاضر وصياغة تصورات مستقبلية مدروسة.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم التاريخ	فهم تطور الظواهر السياسية وتحليل جذورها التاريخية لتفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل

ثانيًا: علاقة علم السياسة بـ (علم النفس)

علم النفس يهتم بدراسة سلوك الأفراد وسماتهم النفسية، ويهدف إلى تفسير أنماط التفكير والانفعال والاستجابة، من خلال تحليل الشخصية والدوافع والانفعالات والميول، ويعتمد في ذلك على أدوات منهجية تساعد في التنبؤ بالسلوك والتحكم فيه.

وتظهر أهمية العلاقة مع علم السياسة في تحليل سلوك صناع القرار وتفسير دوافعهم النفسية أثناء إدارة الشأن العام، وكذلك في فهم توجهات الرأي العام واستجابات الجماهير للمواقف السياسية، كما يساعد علم النفس في توضيح أنماط المشاركة السياسية، واستراتيجيات الخطاب السياسي، وآليات التأثير الجماهيري، وقد أسهم هذا التداخل في نشوء علم النفس السياسي الذي يعالج الظواهر السياسية من منظور نفسي، ويحلل كيف تتفاعل العوامل النفسية مع السياقات السياسية.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم النفس	تفسير سلوك صناع القرار وتحليل توجهات الرأي العام لفهم التفاعلات السياسية

ثالثًا: علاقة علم السياسة بـ (القانون)

يُعنى علم القانون بدراسة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد والمؤسسات داخل

المجتمع، وهو يشكّل أحد الأعمدة الرئيسة التي يستند إليها علم السياسة، فالقوانين لا تُشرّع إلا عبر إرادة سياسية، وتُنفّذ من خلال مؤسسات الدولة الرسمية.

كما يرتبط علم السياسة ارتباطًا وثيقًا بالقانون الدستوري الذي يحدّد شكل الدولة واختصاصات السلطات الثلاث، ويمنح الشرعية للنظام السياسي، كذلك يولي علم السياسة أهمية خاصة للقانون الدولي، باعتباره أداة لتنظيم العلاقات بين الدول من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ويمثّل هذا التداخل بين العلمين إطارًا لفهم كيفية تسيير الدولة داخليًا، وتنظيم علاقاتها خارجيًا، بما يجعل القانون جزءًا لا يتجزأ من البنية التحليلية للسياسة.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم القانون	معرفة كيفية تنظيم السلطة وتحديد شرعيتها داخليًا، وتأطير العلاقات الدولية قانونيًا عبر المواثيق

رابعًا: علاقة علم السياسة بـ (علم الاقتصاد)

علم الاقتصاد يختص بدراسة كيفية تخصيص الموارد من خلال إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بين الأفراد، بهدف تحقيق الكفاءة وتلبية الاحتياجات المجتمعية، ويعتمد على أدوات تحليلية لتفسير الظواهر الاقتصادية، مثل: العرض والطلب، والدخل، والسياسات النقدية، والمالية.

وتُعد العلاقة بين علم السياسة والاقتصاد محورية، إذ تُبنى الكثير من السياسات العامة على معطيات اقتصادية، مثل: الموازنة العامة، وتوزيع الموارد، والضرائب، ويساعد، أيضًا، في فهم دوافع الاستقرار السياسي أو الأزمات، كما تساهم السلطة السياسية في توجيه الاقتصاد عبر التشريع والتنفيذ، وقد أدى هذا التفاعل إلى نشوء علم الاقتصاد السياسي الذي يفسر التأثير المتبادل بين السلطة الاقتصادية وصنع القرار السياسي.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد	فهم تأثير توزيع الموارد على الاستقرار السياسي ونشوء علم الاقتصاد السياسي

خامسًا: علاقة علم السياسة بـ (علم الاجتماع)

علم الاجتماع يهتم بدراسة البُنى الاجتماعية والسلوك الجمعي والتفاعلات داخل إطار المجتمع، ويحلل أثر القيم، والعادات، والدين، والثقافة، والأنماط المجتمعية في تشكيل سلوك الأفراد والجماعات، ويعتمد على مناهج كمية ونوعية لفهم العلاقات الاجتماعية وتحولاتها.

وتنبع أهمية العلاقة مع علم السياسة من دور الظواهر الاجتماعية في التأثير على العملية السياسية، مثل: السلوك الانتخابي، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، وتوجهات الرأي العام، كما يساعد علم الاجتماع في تفسير العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والسلطة، وتقديم معطيات تساعد متخذي القرار على صياغة سياسات تستجيب للتحولات المجتمعية، وقد أسفر هذا التفاعل عن نشوء علم الاجتماع السياسي الذي يدرس أثر الظواهر المجتمعية على النظم والمؤسسات السياسية.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع	تحليل السلوك الانتخابي والثقافة السياسية وتأثير المجتمع في صنع القرار

سادسًا: علاقة علم السياسة بـ (علم الإدارة العامة)

علم الإدارة العامة يتناول دراسة العمليات التنظيمية والإجرائية التي تقوم بها مؤسسات الدولة لتنفيذ السياسات العامة، ويهتم بتوزيع المسؤوليات، وتنظيم الموارد البشرية، وتطبيق اللوائح والخطط الحكومية، بهدف تحقيق الفاعلية في تقديم الخدمات العامة.

وتعتمد السياسة على الإدارة العامة لضمان ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى برامج

تنفيذية، فنجاح السلطة لا يقتصر على صياغة السياسات؛ بل يرتبط بقدرة الجهاز الإداري على تطبيقها بكفاءة، ومن خلال هذه العلاقة، تُرسم السياسات في الإطار السياسي، بينما تتحقق أهدافها في الواقع العملي عبر أدوات الإدارة العامة، ما يجعل العلاقة جوهرية في تحقيق استقرار الدولة وتقدّمها.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم الإدارة العامة	معرفة آلية تنفيذ السياسات العامة وترجمتها إلى برامج وخدمات عبر الجهاز الإداري للدولة

سابعًا: علاقة علم السياسة بـ (علم الجغرافيا)

يهتم علم الجغرافيا بدراسة الظواهر الطبيعية والبشرية على سطح الأرض، من خلال تحليل عناصر مثل: الموقع، والمساحة، والتضاريس، والمناخ، والموارد، لفهم تفاعل الإنسان مع بيئته وتحديد أثرها في تشكيل النظم السياسية. وتكتسب العلاقة مع علم السياسة أهميتها من قدرة الجغرافيا على تفسير سلوك الدول ومواقفها الإقليمية والدولية؛ فالموقع الجغرافي، وطبيعة الحدود، والثروات الطبيعية، كلها عوامل تؤثر في خيارات الدولة السياسية وتوجّه سياساتها الداخلية والخارجية. كما يحدد الموقع الجغرافي قدرة الدولة على النفاذ إلى الأسواق أو التأثر بالضغوط الجيوسياسية. وقد أسهم هذا التفاعل في بروز فرع معرفي يُعرف بـ«السياسة الجغرافية» (الجيوبوليتيكس GEOPOLITICS).

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم الجغرافيا	تفسير تأثير الموقع والثروات والحدود على خيارات الدولة السياسية وسلوكها

وهنا قد يخلط البعض بين مفهومي «الجغرافيا السياسية» و«السياسة الجغرافية»، رغم تقاربهما في المعنى؛ فالجغرافيا السياسية تُشير إلى تأثير العوامل الجغرافية في التوجهات والقرارات السياسية بشكل عام، بينما تُعبّر السياسة الجغرافية

(الجيوبوليتيكس) عن كيفية توظيف الدول لمقوماتها الجغرافية في بناء استراتيجياتها السياسية، وتفسير سلوكها السياسي في محيطها الإقليمي والدولي، ولذلك يغلب على الجغرافيا السياسية الطابع الوصفي والتحليلي، في حين يغلب على السياسة الجغرافية الطابع الاستراتيجي والتطبيقي.

ثامنًا: علاقة علم السياسة بـ (الإعلام)

الإعلام هو منظومة الوسائل والتقنيات التي تُستخدم لنقل المعلومات والأفكار والآراء إلى الجمهور، بهدف تشكيل الوعي وتوجيه الرأي العام، ويشمل وسائل تقليدية، مثل المطبوعات، وحديثة، مثل الإذاعة والتلفزيون والفضاء الرقمي.

وتكمن أهمية العلاقة مع علم السياسة في دور الإعلام بوصفه أداة استراتيجية لتسويق البرامج السياسية والتأثير على الرأي العام وتوجيهه؛ لذلك تعتمد السلطة السياسية على وسائل الإعلام في شرح توجهاتها وكسب دعم الجماهير، كما توظف القوى السياسية الإعلام للدعاية والدعاية المضادة، وفي المقابل، تُعد السياسات الإعلامية انعكاسًا لتوازنات القوى داخل النظام السياسي، إذ تُمثل وسائل الإعلام امتدادًا لخيارات الداعمين لها، مما يجعلها فاعلاً مؤثرًا في صنع السياسات وليس مجرد ناقل لها، ومن هنا، يُنظر إلى الإعلام باعتباره أداة لتحليل الخطاب السياسي وتفسير الظواهر السياسية المتداولة جماهيريًا.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بالإعلام	توظيف الإعلام في التأثير على الرأي العام وتحليل الخطاب السياسي

تاسعًا: علاقة علم السياسة بـ (العلوم الأمنية)

العلوم الأمنية تتناول دراسة الأساليب والتدابير المستخدمة لحماية الأفراد والمجتمع من المخاطر والتهديدات، سواء كانت بشرية أو طبيعية، وتشمل مجالات مثل: الأمن

الجنائي، والأمن السيبراني، والأمن الوطني، مع الاعتماد على مناهج علمية لتقييم المخاطر والتصدي لها.

وتُعد العلاقة مع علم السياسة أساسية لفهم كيفية صياغة السياسات الأمنية وتطبيقها ضمن إطار الدولة، إذ يحتاج علم السياسة إلى أدوات تحليل أمنية لتقييم الاستقرار الداخلي، وتفسير الظواهر المرتبطة بالعنف، والفوضى، والجرائم ذات الخلفية السياسية، كما تسهم العلوم الأمنية في دعم تنفيذ السياسات العامة، من خلال تعزيز بيئة آمنة، ومن ثمار هذا التداخل، بروز مفاهيم جديدة، مثل الجريمة السياسية التي تعبّر عن التقاء الأبعاد الأمنية بالدوافع السياسية، وتُمثل حقلاً مشتركًا للتحليل في كلا المجالين.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بالعلوم الأمنية	دعم تحليل الظواهر الأمنية ذات الطابع السياسي وضمان استقرار البيئة لتنفيذ السياسات

عاشرًا: علاقة علم السياسة بـ (الفلسفة)

علم الفلسفة يُعنى بدراسة المبادئ العقلية والأنظمة الفكرية التي تحكم السلوك الإنساني، ويتناول مفاهيم مثل: الحقيقة، والعدالة، والحرية، والسلطة، والمعرفة، من خلال منهج نقدي وتحليلي يسعى إلى استكشاف أسس التفكير الإنساني في مختلف القضايا الوجودية والاجتماعية والسياسية.

وتتجلى أهمية العلاقة مع علم السياسة في قدرة الفلسفة على بناء الإطار النظري للمفاهيم السياسية الكبرى، مثل: الدولة، والسلطة، والشرعية، والمواطنة، والعدالة، ويستفيد علم السياسة من الفلسفة في تحليل الأسس الأخلاقية لصنع القرار، وتفسير الصراعات الأيديولوجية، وتطوير الرؤى الفكرية التي تُوجّه السياسات العامة، كما تمد الفلسفة علم السياسة بالأدوات اللازمة لفهم النسق القيمي الذي تستند إليه النظم السياسية، مما يجعل الفلسفة حاضنة نظرية لأي تأمل نقدي في

طبيعة السلطة وغاياتها.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم الفلسفة	تأصيل المفاهيم السياسية وتفسير الأسس القيمية والفكرية للنظام السياسي

الحادي عشر: علاقة علم السياسة بـ (علم الإحصاء)

يختص علم الإحصاء بدراسة الأساليب الكمية المستخدمة في جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها، بهدف الوصول إلى مؤشرات دقيقة تساعد في اتخاذ القرار، واختبار الفرضيات، وبناء التصورات العلمية حول الظواهر المختلفة.

ويُعتبر الإحصاء أداة مركزية في علم السياسة، إذ يوفّر الوسائل اللازمة لرصد التغيرات السياسية، وتحليل سلوك الناخبين، وقياس توجهات الرأي العام، وتُستخدم البيانات الإحصائية في تقييم فعالية السياسات العامة، وبناء السيناريوهات المستقبلية، وقياس نسب المشاركة والرضا السياسي، كما يعتمد الباحث السياسي على الإحصاء في دعم نتائج دراسته، بينما تعتمد السلطة عليه في توجيه السياسات وتحديد أولوياتها، ويُعد غياب البيانات الرسمية الدقيقة من أبرز المعوقات التي تحد من فاعلية البحث السياسي.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم الإحصاء	دعم تحليل الظواهر السياسية ببيانات كمية وقياس الرأي العام وصياغة السياسات

الثاني عشر: علاقة علم السياسة بـ (علم الأمن السيبراني)

علم الأمن السيبراني يُعنى بحماية الأنظمة الرقمية وشبكات الاتصال وقواعد البيانات من الهجمات الإلكترونية، مثل: التجسس، والاختراق، والتخريب، عبر أدوات تقنية ومنهجيات وقائية تهدف إلى ضمان أمن المعلومات واستمرارية البنية الرقمية للدولة.

وتبرز أهمية العلاقة مع علم السياسة في أن استقرار النظام السياسي بات مشروطًا بسلامة البنية المعلوماتية، فالهجمات السيبرانية كثيرًا ما تكون مقدمة لأزمات سياسية أو أدوات في حروب غير تقليدية، ويستعين علم السياسة بالأمن السيبراني لفهم التهديدات الرقمية التي تستهدف مؤسسات الدولة، وحماية المعلومات الحساسة، وضمان نزاهة العمليات الانتخابية، وتأمين قنوات التواصل الرسمية، ومع التوسع في الرقمنة، أصبحت العلاقة بين السياسة والأمن السيبراني محورية في صون السيادة الوطنية.

العلاقة	الفائدة العلمية من هذه العلاقة
علاقة علم السياسة بعلم الأمن السيبراني	حماية البنية المعلوماتية للنظام السياسي وتحليل التهديدات الرقمية المؤثرة في الاستقرار

خاتمة الفصل الأول

يتضح من هذا الفصل أن علم السياسة لا يُفهم بمعزل عن بيئته المفاهيمية والمعرفية؛ فهو علم مركب يستند إلى مفاهيم دقيقة، وتطوّر تاريخي واضح، وصلات متعددة مع علوم أخرى، وقد أبرزنا كيف أن السياسة لا تقتصر على فن الحكم؛ بل تتعداه إلى إطار معرفي يخضع للتحليل والتفسير المنهجي، كما تناولنا تطور علم السياسة من الظاهرة إلى التخصص، وتبيّن أن تفاعله مع العلوم الأخرى أفرز مجموعة من الحقول البينية التي أغنت أدواته التحليلية، وبذلك، يُشكّل هذا الفصل نقطة انطلاق ضرورية لفهم ما سيأتي، لاحقًا، في الفصول التالية التي تتناول البنية الفكرية والنظرية والوظيفية لعلم السياسة.

الفصل الثاني

نشأة وتطور الفكر السياسي

قبل الخوض في نشأة الفكر السياسي وتطوره عبر العصور القديمة والوسطى والحديثة، يقتضي الأمر، بدايةً، تحديد معناه باعتباره مفهومًا أكاديميًا، رغم تعدد التعريفات واختلاف المدارس الفكرية في تأصيله؛ لذا يمكن تعريف الفكر السياسي بأنه: «مجموعة الأفكار والآراء والتأملات التي أنتجها المفكرون نتيجة تفاعلهم مع أنماط السلطة السياسية في سياقاتهم التاريخية». وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف الفكر السياسي إلى ثلاثة مستويات رئيسة: الفلسفة السياسية، النظرية السياسية، وتاريخ الفكر السياسي، وهذه المستويات تتيح مقاربة متكاملة لهذا الحقل الفكري من زواياه المعيارية والتحليلية والتاريخية كما في الجدول التالي [16]:

أولاً: الفلسفة السياسية (الفكر التأملي)	
التعريف	تُعنى بوضع تصورات معيارية حول ما ينبغي أن تكون عليه السلطة السياسية، انطلاقًا من مبادئ العقل والأخلاق، وتركّز على بناء نماذج مثالية لتنظيم المجتمع، دون اشتراط تحققها في الواقع
مثال تطبيقي	مدينة أفلاطون الفاضلة التي يحكمها فيلسوف، ويُلغى فيها التملّك الفردي لصالح الخير العام

ثانيًا: النظرية السياسية (الفكر الواقعي)	
التعريف	تركّز على تحليل الواقع السياسي القائم، باستخدام أدوات منهجية تهدف إلى تفسير الظواهر وفهم تفاعلات السلطة كما هي، لا كما يجب أن تكون
مثال تطبيقي	النظرية الماركسية التي فسّرت السياسة بوصفها انعكاسًا لصراع طبقي ناتج عن التفاوت الاقتصادي

ثالثًا: تاريخ الفكر السياسي	
التعريف	يوثّق تطور الأفكار والنظريات السياسية عبر العصور، ويربطها بالسياقات التاريخية والاجتماعية التي نشأت فيها، ويشكّل أساسًا لفهم تحوّلات المفاهيم السياسية وتفاعلاتها مع النظم السياسية والمجتمعية
مثال تطبيقي	تطوّر مفهوم العقد الاجتماعي من بودان إلى هوبز ولوك وروسو يعكس تطور الفكر السياسي في سياقات تاريخية مختلفة

انطلاقًا من هذا التصنيف الثلاثي، يُبنى الإطار التحليلي لهذا الفصل على تتبّع مسارات تطور الفكر السياسي عبر مكوناته: الفلسفة السياسية، النظرية السياسية، وتاريخ الفكر السياسي، وسيُستعرض هذا التطور من خلال رصد أبرز الأفكار والتجارب والنظريات التي ظهرت في كل من العصور القديمة، والوسطى، والحديثة، بما يعكس تفاعل الفكر السياسي مع تحوّلات السلطة والسياقات التاريخية المتعاقبة.

المبحث الأول: الفكر السياسي في العصور القديمة

أولاً: الفكر السياسي اليوناني

يتّسم التاريخ السياسي لليونان القديمة بتعدد أنظمته وتنوعها، نتيجة انقسامه إلى مدن ودول مستقلة، لكل منها نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان لهذا الانقسام أثر بالغ في إثراء الفكر السياسي من خلال التجارب المتنوعة التي عرفتها تلك المدن، وعلى رأسها أثينا التي تمثل النموذج الأبرز في هذا السياق. وينقسم التاريخ السياسي لليونان إلى أربع مراحل رئيسة، ساهم كل منها في تشكيل ملامح الفكر السياسي الكلاسيكي [17]:

عهد الملوك	1100 – 750 ق.م.	حكم مَلَكي وراثي، يساندہ مجلس شورى لحل النزاعات
عهد النبلاء	750 – 625 ق.م.	سيطرة الطبقة الأرستقراطية على الأراضي والسلطة، وإلغاء الملكية
عهد الطغاة	625 – 525 ق.م.	ظهور الطبقة البرجوازية، وانقلابها على نظام النبلاء، وتأسيس حكم استبدادي
عهد الديمقراطية	525 – 431 ق.م.	ظهور مؤسسات الحكم الجماعي مثل مجلس الـ 500، وتأسيس نمط ديمقراطي

أثّرت تلك العهود المتعاقبة في تشكيل ملامح الفكر السياسي اليوناني، إذ شهدت بلاد اليونان أنظمة حكم متعددة ومتمايزة، ويُعزى ذلك إلى طبيعة التكوين الجغرافي والسياسي

الذي قسّم البلاد إلى مدن مستقلة، اعتُبرت كل واحدة منها وحدة سياسية قائمة بذاتها، وتتمتع بمقومات اجتماعية واقتصادية ودينية وإدارية خاصة بها، لذا، يمكن تحليل الفكر السياسي في اليونان من خلال اختيار مدينة **أثينا** كنموذج تطبيقي، نظرًا لأهميتها التاريخية بين المدن اليونانية، ولدورها الحيوي في إثراء هذا الفكر وتطوره، فقد طبّقت أثينا تجربة ديمقراطية، بلغت فيها مستوىً متقدمًا لم تبلغه المدن الأخرى، رغم أنها لم تكن ديمقراطية شاملة، إذ اقتصر الحق في المشاركة السياسية على المواطنين من الذكور الأحرار، فقط، بينما مُنعت النساء، والعبيد، والصناع، والتجار من الانخراط في عملية اتخاذ القرار السياسي [18].

ويُعتبر دستور كليثينيس نقطة تحول أساسية في ترسيخ الأسس الديمقراطية لأثينا، حيث سعى إلى إزالة العوائق البنيوية التي حالت دون استقرار الديمقراطية في الدساتير السابقة، والمتمثلة تحديدًا في الصراع القبلي والانقسامات الحزبية[19]، وقد اعتمد كليثينيس تنظيمًا إداريًا ألغى الطابع السياسي للقبائل القديمة، وقضى على نفوذ الأحزاب التقليدية، مما عزّز من وحدة الدولة، وساهم في مشاركة أوسع لفئات المجتمع في الحياة العامة، وقد تمثل البناء المؤسسي للنظام السياسي، آنذاك، في عدد من المجالس والهيئات، أبرزها:

- مجلس العامة
- مجلس الشورى
- مجلس القضاة
- مجلس الجمعية الشعبية

هذه المجالس مارست أدوارًا تشريعية ورقابية وتنفيذية، وفي القرن الخامس قبل الميلاد، أصبحت الديمقراطية هي السمة المهيمنة على النظام السياسي الأثيني، على الرغم من بروز تيارات داخلية كانت تناهض هذا النظام، وتفضّل العودة إلى الحكم الفردي أو حكم الأقلية[20]. وبناءِ على ذلك، شهد الفكر السياسي اليوناني في العصور

القديمة بروز فلاسفة ومفكرين، لعل أبرزهم (سقراط)، و(أفلاطون)، و(أرسطو):

1) سقراط (470 – 399) ق.م.

سقراط هو أحد أبرز المؤسسين للفكر الفلسفي والسياسي في الحضارة اليونانية القديمة، إذ مثّل نقطة تحول من الفكر الأسطوري إلى الفكر العقلاني القائم على النقد والحوار، وُلد سقراط في أثينا وتلقى تعليمه الأولي على يد بعض فلاسفة الطبيعة، غير أن اهتمامه الفلسفي ما لبث أن تحوّل نحو المسائل الأخلاقية والسياسية، حيث رأى أن فهم الإنسان لذاته وسلوكه يشكّل مدخلاً أساسياً لفهم المجتمع والسياسة، وقد اعتبر سقراط أن الفلسفة ليست ترفًا عقليًا؛ بل رسالة تهدف إلى إصلاح الحياة العامة من خلال تحفيز التفكير الحر وتحدي المسلمات، وقد تبنّى ما عُرف، لاحقًا، بـ«المنهج السقراطي» القائم على التوليد الفكري، وهو أسلوب حواري يعتمد طرح الأسئلة المتسلسلة لاستخلاص الحقيقة الكامنة في ذهن المتلقي[21].

سقراط آمن بأن الفضيلة لا تنفصل عن المعرفة، وأن الجهل هو السبب الجوهري للفساد الأخلاقي والانحراف السياسي؛ لذلك رأى أن التربية العقلية تمثل الطريق إلى إصلاح المجتمع، حيث استخدم في حواراته أسلوبًا قائمًا على السخرية الظاهرية، فقد كان يتظاهر بالجهل لتشجيع محاوريه على التفكير النقدي، هذه الطريقة سُمّيت، لاحقًا، بـ«سخرية سقراط»، وتهدف إلى حثّ الأفراد على إدراك التناقضات في آرائهم من خلال النقاش والتأمل، وقد انتشرت أفكاره بفضل تلاميذه، خصوصًا أفلاطون الذي نقل الكثير من تعاليمه في محاوراته، وصوّره باعتباره معلّمًا نموذجيًا يسعى لاستخلاص الحقيقة عبر الحوار [22].

ومن الناحية السياسية، جسّد سقراط نموذج الفيلسوف الملتزم بالمبادئ الأخلاقية، حتى في مواجهة السلطة السياسية، وقد رفض تنفيذ أمر حكومة «الطغاة الثلاثين» بإعدام أحد خصومهم، مدفوعًا بقناعة داخلية بضرورة عدم مخالفة الضمير الأخلاقي، وهو ما عرّضه، لاحقًا، للمحاكمة، بتهمة إفساد عقول الشباب وإنكار

الآلهة التقليدية، ورغم إمكانية الدفاع عن نفسه بوسائل مشروعة، أصر سقراط على التمسك بفلسفته، مؤكّدًا أنه سيواصل طرح الأسئلة حتى الرمق الأخير، مما أدى إلى إصدار حكم الإعدام بحقه، وتُروى عنه عبارته الشهيرة: «لن أرفض فلسفتي حتى ألفظ نفسي الأخير» [23].

وأشارت بعض المصادر التاريخية إلى أن سقراط كانت لديه بالفعل فرصة للهروب من محبسه، عن طريق دفع رشوة لحراس السجن، إلا أنه رفض ذلك، لأنه اعتبر أن مخالفة القانون في سبيل النجاة الشخصية، تتنافى مع المبادئ التي علّمها طيلة حياته، وقد نقل «إكسينوفون»، وهو أحد أبرز تلاميذه، أن سقراط واجه المحكمة بثبات؛ بل إنه رحّب بالموت، مؤمنًا بأن لحظة النهاية تمثّل اكتمالاً لفلسفته، حيث جعل من حياته ومماته رسالة فلسفية في الاتساق بين الفكر والسلوك، وهو ما رسّخ مكانته بوصفه مؤسسًا للفكر السياسي الأخلاقي في الغرب [24].

2) أفلاطون (427 – 347) ق.م.

وُلد أفلاطون في أسرة أرستقراطية بمدينة أثينا، وتأثر بأستاذه سقراط الذي شكّل إعدامه نقطة تحوّل في مسيرته الفكرية، إذ تساءل أفلاطون: كيف لحكومة ديمقراطية أن تحكم بإعدام أعدل الناس وأحكمهم؟ هذا الحدث جعله يرى في السياسة مشكلة فلسفية بامتياز، وأنّ إصلاح الدولة لا يتحقق إلا بإصلاح تصوراتنا عن العدالة والمعرفة والسلطة، ففي كتابه الأبرز «الجمهورية»، قدّم أفلاطون تصوره عن المدينة الفاضلة التي تحكمها نخبة من الفلاسفة الحكماء، انطلاقًا من قاعدة «ما ينبغي أن يكون» وليس «ما هو كائن»[25].

أفلاطون انطلق من فكرة جوهرية، وهي أن العدالة لا تعني المساواة الشكلية؛ بل التناسق الوظيفي، أي أن يؤدي كل فرد دوره الطبيعي دون تجاوز على اختصاصات غيره؛ لذلك قسّم المجتمع إلى ثلاث طبقات: الحكام (الفلاسفة) الذين يملكون الحكمة، والحراس الذين يدافعون، ثم المنتجين (العمال) الذين يُؤمّنون احتياجات المدينة. وقد رأى أن هذه

الطبقات ينبغي أن تُبنى على الكفاءة وليس الوراثة، ويُبيّن الجدول التالي تصور أفلاطون لطبقة المدينة الفاضلة ودورها الوظيفي[26]:

الحكام (الفلاسفة)	إدارة الدولة وتحقيق العدالة العامة
الحراس	حماية الدولة وتنفيذ قرارات الحكام
العمال	القيام بالنشاطات الاقتصادية والزراعية والتجارية

أفرز أفلاطون، أيضًا، تصنيفًا للأنظمة السياسية في مؤلفه «الجمهورية»، قائمًا على معيارين: مدى التزام الدولة بالقانون، وعدد من يمسكون بالسلطة، واعتبر أن أفضل أشكال الحكم هو حكم الفيلسوف العادل، فيما أسوأها حكم الطاغية، ويعرض الجدول التالي تقسيماته للأنظمة السياسية [27]:

الدولة المثالية	يحكمها فيلسوف حكيم، وتقوم على الحكمة أكثر من اعتمادها على القوانين المكتوبة
الدول الزمنية (صالحة)	حكم ملك عادل، أو أرستقراطية فاضلة، أو ديمقراطية معتدلة
الدول الزمنية (فاسدة)	حكم طاغية، أو أوليغارشية فاسدة، أو ديمقراطية غوغائية

رأى أفلاطون أن الحاكم الفيلسوف هو وحده القادر على إدراك «عالم المثل»، وبالتالي يستطيع أن يحقق الخير العام دون أن يُستدرج لمكاسب السلطة؛ لذلك دعا إلى تجريد الطبقة الحاكمة من الملكية الخاصة والروابط الأسرية، حتى لا تتعارض مصالحها مع مصلحة الجماعة؛ لكنه عاد، لاحقًا، في كتابه «القوانين» – آخر ما ألّفه – إلى تصورات أكثر واقعية، حيث تبنى نظامًا قانونيًا منظَّمًا بديلاً عن المثال المتعالي، مؤكدًا على ضرورة إقامة دستور دائم وتنظيم الحياة العامة عبر تشريعات قابلة للتطبيق [28]، هنا، يتضح أن أفلاطون مرّ بتحوّل منهجي في تفكيره السياسي، من التنظير المثالي نحو تصور أكثر واقعية، محاولاً التوفيق بين القيم العليا ومتطلبات الحياة العملية، فبينما قدّم في «الجمهورية» صورة لمدينة يحكمها العقل الخالص، عاد في «القوانين» ليؤسس لنظام سياسي يقوم على القانون، ويجمع بين الحكمة والمصلحة، وبين العدالة والنظام، وبهذا،

يُعد أفلاطون واضع أسس الفلسفة السياسية المثالية التي شكلت مرجعًا محوريًا لكل فلاسفة السياسة اللاحقين.

3) أرسطو (384 – 322) ق.م.

أرسطو أحد أبرز فلاسفة اليونان، ويمثل منعطفًا محوريًا في تطور الفكر السياسي، إذ انتقل بالسياسة من التأملات المثالية إلى التحليل الواقعي المبني على الملاحظة والاستقراء، وُلد في مقدونيا، وتتلمذ على يد أفلاطون، إلا أنه خالفه في جوهر تصوّره السياسي، خاصة فيما يتعلق بإمكان قيام مدينة فاضلة، معتبرًا أن السياسة يجب أن تُبنى على ما هو قائم وممكن، لا على ما يُفترض أن يكون، وقد رأى أرسطو أن الدولة كيان طبيعي ينشأ تدريجيًا من الأسرة، ثم القرية، ليبلغ اكتماله في «دولة المدينة» التي تُعدّ الإطار الأمثل لتحقيق الخير العام، وتنظيم الحياة السياسية على أسس عقلية [29].

ففي مؤلفه الشهير «السياسة»، اعتمد أرسطو منهجًا تحليليًا مقارنًا، جمع فيه دساتير (158) مدينة يونانية، وحلل بنيتها السياسية والاجتماعية، مستخلصًا، من ذلك، تصنيفًا ثنائيًا للأنظمة السياسية: أنظمة صالحة تُعنى بالمصلحة العامة، وأنظمة فاسدة تخدم مصالح خاصة، وقد بيّن هذا التصنيف في جدول مزدوج يوضح الأشكال المختلفة لكل نوع، على النحو التالي [30]:

حكم الفرد	الملكية	سلطة فرد فاضل يهدف إلى خدمة الصالح العام
حكم القلة	الأرستقراطية	حكم النخبة الفاضلة والعاقلة لمصلحة الجماعة
حكم الأغلبية	السيادة الدستورية	نظام دستوري يوازن بين حرية الأغلبية والحكم الرشيد

في المقابل، يرى أرسطو أن الانحراف عن المصلحة العامة يؤدي إلى أنظمة فاسدة، كما في الجدول الآتي [31]:

حكم الفرد	الطغيان	استبداد فردي يكرّس السلطة لمصالحه الخاصة
حكم القلة	الأوليغارشية	تحكّم الأثرياء في السلطة لخدمة امتيازاتهم
حكم الأغلبية	الديمقراطية الغوغائية	سلطة الأغلبية الفقيرة دون ضوابط قانونية، تؤدي للفوضى

أرسطو رفض استئثار السلطة بيد فرد أو فئة واحدة، ودعا إلى وجود دستور يحدد وظائف الدولة ويضمن توازن السلطات، وقد عرّف الدستور بأنه «نظام لتوزيع الوظائف والمناصب»، مؤكدًا أن المواطن الحقيقي هو من يملك حق المشاركة في سنّ القوانين وتنفيذها، كما شدد على أهمية المزج بين مكوّنات المجتمع لتحقيق التوازن والاستقرار السياسي، وهو ما عُرف، لاحقًا، بـ «نظرية الطبقات المتوازنة» [32].

لقد مثّل تصنيف أرسطو للأنظمة السياسية حجر الأساس في بناء علم السياسة بوصفه حقلاً معرفيًا مستقلاً، فقد تجاوز الشكل الخارجي للحكم إلى تحليل غايته ومضمونه، مؤكدًا أن العدالة لا تتحقق إلا حين ترتبط السلطة بالأخلاق، ويُستخدم القانون لتحقيق الخير العام، ولا تزال أفكاره مرجعًا تأسيسيًا في الفكر السياسي الغربي، وتشكّل منطلقًا للمفكرين اللاحقين في معالجة قضايا الدولة والسلطة والدستور والمواطنة [33].

ثانيًا: الفكر السياسي الروماني

تأثر الفكر السياسي الروماني بالفكر اليوناني، فقد ورث الرومان العديد من المفاهيم السياسية اليونانية التي طوّروها وأعادوا صياغتها بما يتوافق مع تجربتهم التاريخية، وعلى خلاف الطابع الفلسفي التأملي للفكر اليوناني، اتّسم الفكر الروماني بواقعيته واهتمامه بالتنظيم المؤسسي، فأسّس بذلك إرثًا سياسيًا طويل الأمد، امتد من مرحلة المدينة إلى الإمبراطورية، وقد مرّ النظام السياسي الروماني بثلاث مراحل رئيسة:

1) روما الملكية

ظهرت روما في بدايتها بوصفها اتحادًا لقبائل متعددة سكنت التلال المحيطة، وشكّلت نواة أولى لدولة مدينة تُشبه من حيث البناء السياسي مدن اليونان القديمة، وقد تميّزت هذه المرحلة بحكم ملكي وراثي، يتولّى فيه الملك السلطات الدينية والسياسية والعسكرية جميعها، وكان يعاونه مجلس الشيوخ الذي يضم كبار ملاك الأراضي وهم (طبقة الأشراف أو الآباء)، ويجتمع العامة في مجلس الأحياء للمصادقة على القرارات الكبرى، وقد لعبت الطبقة الأرستقراطية دورًا محوريًا في تسيير شؤون الدولة، نظراً لاعتماد العامة عليهم اقتصاديًا واجتماعيًا، في حين شكّل التداخل بين الدين والسياسة أحد أبرز سمات هذه المرحلة، إلا أن تراكم الاستبداد الملكي قاد إلى ثورة أرستقراطية أطاحت بالحكم الملكي وأسست الجمهورية [34].

2) روما الجمهورية

امتدت من عام 509 ق.م. حتى عام 27 ق.م.، وجاءت كردّ فعل مباشر على تعسف الملوك، فقد تميّز هذا النظام بتوزيع السلطة بين ثلاث مؤسسات رئيسة: القنصلان (اللذان يُنتخبان سنويًا، ويملكان حق الاعتراض المتبادل)، ومجلس الشيوخ، والمجالس الشعبية، وقد أرسى هذا النظام تقاليد قانونية، تمثلت في توزيع الاختصاصات بين مؤسسات الحكم، والشرعية القانونية، وظهور قوانين الألواح الاثني عشر، كما تم منح العامة تدريجيًا بعض الحقوق السياسية، ما أدى إلى نشوء نوع من التوازن الطبقي، ولو نسبيًا، حيث ابتكر الرومان نظامًا مزدوجًا لرئاسة الدولة عبر قنصلين، يُنتخبان لفترة محدودة دون إمكانية التجديد، مما ساهم في كبح جماح الاستبداد [35].

3) روما الإمبراطورية

بدأت الإمبراطورية عام 27 ق.م. مع تولي «أوكتافيوس» السلطة، والذي حمل، لاحقًا، لقب «أغسطس»، رغم احتفاظه بالشكل الخارجي للجمهورية (مجالس، انتخابات، قناصل)، إلا أن السلطة الفعلية تركزت بين يديه، وقد مزج هذا النظام بين البنية

الجمهورية والممارسة الإمبراطورية المطلقة، فأصبح أغسطس القائد الأعلى للجيوش، والمشرّع الأول، والمشرف على الإدارة العامة؛ لكن في المقابل، قام بخطوات إصلاحية تمثلت في تنظيم الجهاز الإداري، وإقامة ولايات مزدوجة، كما أدخل إصلاحات قانونية، ووضع أسس الحصانة الدبلوماسية، وميّز بين أنواع المعاهدات الدولية، وقد سُمّي العصر الذي بدأه باسم «السلام الروماني»، لما شهده من استقرار داخلي وتوسّع خارجي، وقد تمخضت هذه التحولات عن صياغة دستور جديد يُكرّس السلطة في يد الإمبراطور، مع احتفاظ الجمهورية بمظاهرها الشكلية، وبهذا الانتقال، دشّن الرومان تقليد الدولة المركزية التي تحكم عبر القانون والإدارة، وتُدار بواسطة جهاز بيروقراطي واسع [36].

المبحث الثاني: الفكر السياسي في العصور الوسطى

أولاً: الفكر السياسي المسيحي

الفكر السياسي المسيحي نشأ في ظل الأوضاع المضطربة للإمبراطورية الرومانية التي امتدت عبر ثلاث قارات: إفريقيا وآسيا وأوروبا، وقد أدى اتساعها الكبير وتعدد الغزوات على أطرافها إلى تآكل الاستقرار السياسي والاجتماعي، ما ساهم في انقسامها إلى قسمين متمايزين:

الإمبراطورية الشرقية (القسم الشرقي)	مركزها القسطنطينية، واستمرّت لقرون تحت التأثير البيزنطي
الإمبراطورية الغربية (القسم الغربي)	مركزها روما، وسقطت في وقت مبكر على يد القبائل الجرمانية

1) الإمبراطورية الرومانية الشرقية (الإمبراطورية البيزنطية)

مثّل الفكر السياسي في الإمبراطورية البيزنطية نموذجًا للتماهي بين السلطتَين؛ الزمنية والدينية، حيث يجمع الإمبراطور في شخصه بين الدور السياسي باعتباره حاكمًا، والدور الديني باعتباره راعيًا للكنيسة، هذا الدمج بين الإمبراطورية والكنيسة

رسّخ نمطًا من أنماط الحكم الثيوقراطي الذي يمنح الشرعية السياسية من مصدر ديني، ويجعل من السلطة الحاكمة امتدادًا للإرادة الإلهية، كما أفرزت هذه الثنائية جدلاً حول حدود الطاعة السياسية، وعلاقة الحاكم بالمقدس، وهي قضايا ظلّت حاضرة في الفكر السياسي الوسيط، وأثّرت، لاحقًا، في نقاشات حول السيادة والمشروعية، ويُعد هذا النموذج أحد جذور نظرية «الحق الإلهي في الحكم» التي تطورت، لاحقًا، في أوروبا الغربية [37].

2) الإمبراطورية الرومانية الغربية

الفكر السياسي في الإمبراطورية الرومانية الغربية كان امتدادًا للتوتر بين السلطتين؛ الزمنية والدينية، وهو ما ظهر، جليًا، في أعمال المفكرين المسيحيين، مثل: القديس أمبروز، والقديس أوغستين، فقد كان لانهيار السلطة الإمبراطورية ولبروز الكنيسة بوصفها مركز قوة بديل أثر بالغ في بلورة تصورات سياسية جديدة حول مصدر السلطة وحدودها، وساهم «أمبروز» في ترسيخ فكرة أولوية الكنيسة على الدولة، معتبرًا أن السلطة الروحية تعلو السلطة الزمنية، وهو ما مهّد لنشوء ثنائية الصراع بين الإمبراطورية والبابوية التي ظلت تؤثر في الفكر السياسي الغربي لقرون لاحقة، في المقابل، أسّس أوغستين في كتابه «مدينة الله» لمفهوم التفويض الإلهي للسلطة، معتبرًا أن الحكم ضرورة لتنظيم حياة البشر بعد السقوط الأخلاقي، ما يجعل العنف المشروع أحد أدوات ضبط المجتمع باسم الإرادة الإلهية، وقد شكّلت هذه الرؤية الأساس النظري لفكرة «الحق الإلهي في الحكم»، وأسهمت في تكوين منظومة فكرية ترى في الدولة أداة إلهية لمعالجة الخطيئة البشرية، وليس مجرد عقد اجتماعي أو توافق مدني [38].

ساهمت العصور الوسطى في أوروبا في إنتاج نماذج فكرية حاولت التوفيق بين المرجعية الدينية والعقل السياسي، خاصة في ظل الصراع الطويل بين الكنيسة والسلطة الزمنية، وبرز ضمن هذا السياق اثنان من أهم المفكرين السياسيين في تلك الحقبة:

جون سالسبوري

جاء فكر جون سالسبوري ليعبّر عن وعي سياسي بدور القانون في تقييد سلطة الحاكم، وهو ما يُعدّ تحوّلاً مهمًا في الفكر السياسي الوسيط، ففي كتابه «رجل الدولة»، ميّز سالسبوري بين الحاكم العادل والحاكم الطاغية، ورأى أن شرعية الحاكم مشروطة بخدمته للصالح العام، وقد ذهب بعيدًا في ترسيخ مبدأ مقاومة الظلم، حين منح الشعب حق خلع الحاكم الظالم؛ بل وقتله إن لزم الأمر، وهو ما يُعتبر إرهاصًا مبكرًا لفكرة «الحق في التمرد» التي ستتطور، لاحقًا، في الفكر الليبرالي الحديث، ويُعد سالسبوري أول من طرح تصورات سياسية منظمة في أوروبا المسيحية، متجاوزًا الطرح اللاهوتي الخالص، ما جعل بعض الباحثين يربطون بينه وبين بدايات النهضة السياسية الحديثة [39].

توماس الأكويني

شكّل توماس الأكويني حلقة وصل فلسفية بين التراث الديني المسيحي والفكر العقلاني المستمد من أفلاطون وأرسطو، وعلى الرغم من انتمائه الكنسي، إلا أن مشروعه الفلسفي سعى إلى تأسيس عقلانية دينية تؤطر للإيمان عبر برهان عقلي، وهو ما انعكس على رؤيته السياسية، فقد تبنّى مبدأ السلطة من اللّه عبر العقل، ورفض التفويض الإلهي المطلق للكنيسة، مؤكدًا أن الحاكم يجب أن يحقق الخير العام وفق القانون الطبيعي، كما دعا إلى الانفتاح على العلوم والمعارف، لذا، ساهم في فك الاشتباك بين العقل والدين، واضعًا أسسًا مبكرة لعلم السياسة المسيحي العقلاني الذي مهد الطريق، لاحقًا، لظهور الفكر السياسي الحديث [40].

ثانيًا: الفكر السياسي في العالم الإسلامي

تميّز الفكر السياسي الإسلامي بطابعه الوظيفي والأخلاقي، حيث لم يكن مجرد تنظير حول الحكم؛ بل ارتبط بمهمة دينية تتجاوز السلطة الزمنية إلى توجيه المجتمع وفق مقاصد الشريعة، وقد تشكّلت بدايات هذا الفكر مع قيام الدولة الإسلامية في

المدينة المنورة، حيث أسّس النبي محمد ﷺ نموذجًا يجمع بين السلطة السياسية والقيادة، معتمدًا على نظام يقوم على البيعة، والشورى، وتحقيق العدل، وحماية الجماعة، بما يعكس توافقًا سياسيًا واجتماعيًا بين الحاكم والأمة، لا على العصبية أو الوراثة، وقد تجلّت هذه المعاني في خطبه ﷺ، حيث رسخت قيم التعددية والمواطنة والعدل [41].

تطور الفكر السياسي الإسلامي لم يكن منعزلاً عن تحولات الدولة، فقد مرّ بعدد من التجارب السياسية الكبرى، من الخلافة الراشدة إلى الدولة الأموية ثم العباسية والمملوكية والعثمانية، وكلها شكّلت محطات نظرية مهمة في تصور العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتحديد وظائف الدولة، ويستند الفكر السياسي الإسلامي إلى جملة من المبادئ الجوهرية، لعل أبرزها:

الشورى	آلية للمشاركة السياسية والرقابة على القرار
العدالة	أساس الحكم الرشيد وشرط استمرار السلطة
المساواة	نفي الامتيازات الوراثية والعصبية في تقلد المناصب العامة
الطاعة المشروطة	التزام الحاكم والمحكوم بالشرع، لا بالطاعة المطلقة للحاكم

وقد احتل عدد من الفلاسفة المسلمين موقعًا محوريًا في تطور الفكر السياسي الإسلامي، فقد قدّموا رؤى أصيلة جمعت بين العقلانية الفلسفية والمقاصد الشرعية، وساهموا في صياغة أنماط تحليلية تجاوزت السياق الإسلامي لتؤثر، لاحقًا، في الفكر السياسي العالمي:

1) ابن خلدون (1332 – 1406م)

ابن خلدون من أبرز المفكرين المسلمين، وهو مؤسس علم الاجتماع، وقد تجلى ذلك في مقدمته الشهيرة «مقدمة ابن خلدون»، حيث انطلق من رؤية وظيفية للدولة بوصفها ضرورة طبيعية لتنظيم حياة الناس وضبط التفاعل بينهم، ومنع الاعتداء المتبادل،

واعتبر أن الغاية من السياسة هي تحقيق الخير في الدنيا والآخرة، كما قدّم نظرية نشوء الدولة وانهيارها، مؤكدًا على أن عمر الدولة في الغالب لا تتجاوز ثلاثة أجيال، إذا غابت القيم المؤسسة لها، وقد حصر ابن خلدون أبرز أسباب انهيار الدول في الانهزام الفكري، وتقليد الغالب، والترف والفساد الاجتماعي، والظلم السياسي، وتراجع الالتزام الديني وتفشي الفواحش[42]، وهذه الرؤية تنم عن وعي تاريخي عميق بوظيفة الدولة، وإدراك لمراحل تطورها، مما يجعل فكره مرجعًا في تفسير التحولات السياسية والاجتماعية.

2) أبو نصر الفارابي (874 – 950م)

يُعتبر أبو نصر الفارابي مؤسس «السياسة المدنية»، فقد تأثر بالفكر اليوناني، خاصة أرسطو؛ لكنه طوّع الفلسفة السياسية لتتسق مع الرؤية الإسلامية، حيث رأى الفارابي أن المدينة الفاضلة لا تُقام إلا بقيادة حاكم يجمع بين الحكمة والعدالة، ويهدف إلى تحقيق الخير والسعادة العامة، من خلال التشريع والأخلاق، فالسياسة عنده وسيلة تربوية قبل أن تكون سلطة تنفيذية، وهي قائمة على الانسجام بين الإنسان والمجتمع والدولة، في إطار منظومة عقلانية وأخلاقية واحدة [43].

3) ابن حزم (994 – 1064م)

تناول ابن حزم قضايا الإمامة والسلطة الشرعية في عدد من مؤلفاته، ومن أبرزها كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل، حيث ناقش شروط الإمامة ووحدة الجماعة وأسس الحكم، وهو من الفقهاء الموسوعيين الذين خاضوا غمار العمل السياسي، ثم انتقلوا إلى التنظير النقدي له، حيث يرى ابن حزم أن الدولة ضرورة لضمان وحدة الجماعة؛ لكنه انتقد تحوّل الخلافة إلى ملك عضوض، وسعى في مؤلفاته إلى تأصيل شروط الحكم الرشيد، كما دعا إلى الإصلاح السياسي القائم على الشورى والعدل، مؤكدًا أن انهيار الحكم لا يكون إلا نتيجة لانحرافه عن مقاصد الشريعة [44].

المبحث الثالث: الفكر السياسي في العصور الحديثة

لا بد من الإشارة بداية إلى أن تحديد بداية العصور الحديثة يُعد من القضايا الجدلية بين المؤرخين، إلا أن غالبية الدراسات التاريخية تُرجّح القرن الخامس عشر باعتباره بداية رمزية لهذه المرحلة، وذلك نظرًا لتحولات عميقة شهدها هذا القرن، أبرزها: الاكتشافات الجغرافية الكبرى، وصعود العقلانية، وتراجع سلطة الكنيسة، إلى جانب تطور التجارة ونشوء الرأسمالية المبكرة، وقد أفضت هذه التحولات إلى انبثاق أنماط جديدة من التفكير السياسي، تخلّت تدريجيًا عن الموروثات اللاهوتية، وبدأت تضع أسس الدولة الحديثة بوصفها كيانًا عقلانيًا مستقلاً، لذا، يقسّم المؤرخون، عادةً، الفكر السياسي في العصور الحديثة إلى ثلاث مراحل رئيسة [45]:

عصر النهضة القرنان (15 – 16)	شهد عودة قوية للفكر الكلاسيكي، لا سيما الروماني واليوناني، وأنتج تصورات جديدة حول الدولة والمجتمع والسلطة، مع التركيز على الإنسان بوصفه محورًا رئيسًا للفعل السياسي
العصر الحديث القرنان (17 – 18)	عُرف بازدهار الفكر الليبرالي والعقد الاجتماعي، ونظريات السيادة والدولة القومية، كما تطورت فيه أفكار الحقوق الطبيعية والحريات الفردية
العصر المعاصر القرن (20 – حتى الآن)	شهد بروز المدارس الوضعية، والاشتراكية، والنفعية، والنسق المؤسسي، مع تطور النظريات المتعلقة بالدستور، والفصل بين السلطات، والتمثيل النيابي، ومفهوم العدالة الاجتماعية

وعليه، سيتم في هذا المبحث تناول أبرز المفكرين والتيارات السياسية التي ظهرت في هذه المراحل، وتحليل المقولات الفكرية التي ساهمت في إعادة تشكيل مفهوم الدولة، وتحديد موقع الفرد داخلها، بما يعكس الانتقال من أنماط الحكم التقليدية إلى تصور الدولة الحديثة بوصفها أداة عقلانية لضبط العلاقات السياسية والاجتماعية.

أولاً: الفكر السياسي في عصر النهضة

شكّلت النهضة الأوروبية منعطفًا حاسمًا في تطور الفكر السياسي الغربي، إذ مثّلت قطيعة مع المفاهيم السياسية السائدة في العصور الوسطى، القائمة على الشرعية

الدينية والخضوع للكنيسة، وأرست أسس الفكر السياسي الحديث القائم على الإنسان، والعقل، والدولة القومية، وقد تزامن عصر النهضة الذي بدأ تدريجيًا منذ نهاية القرن الخامس عشر، أي مع ظهور النظام الرأسمالي وتفكك النظام الإقطاعي، وقد ارتبط بظهور حركة ثقافية وفكرية بدأت في إيطاليا (خصوصًا فلورنسا)، ثم امتدت إلى بقية أوروبا [46]، وقد تميز هذا العصر بعدة خصائص سياسية شكلت الإطار النظري للحداثة السياسية، منها [47]:

خصائص الفكر السياسي في عصر النهضة	- الاحتكاك مع العالم الإسلامي - نقد سلطة الكنيسة - إحياء التراث الكلاسيكي - ظهور النزعة الفردية - تنامي سلطة الملوك على حساب رجال الدين - نشوء الدولة الوطنية الحديثة

في تلك الفترة، برز نيكولو مكيافيلي (1469 – 1527) بوصفه المؤسس الفعلي للفكر السياسي الواقعي، من خلال كتابه الشهير «الأمير» الذي أكّد فيه على ضرورة فصل الأخلاق عن السياسة، واعتبر أن القوة والعنف أدوات مشروعة للحفاظ على الدولة وتعزيز سلطتها، وتُعد المقولة المشهورة المنسوبة إلية «الغاية تبرر الوسيلة» ثورة مفاهيمية ضد الطرح المثالي الذي ساد الفكر السياسي القديم، حيث رأى أن الاستقرار السياسي أولى من الأخلاق، وأن وحدة الدولة تُحقق عبر الحكم الصارم والجيش الوطني، لا المرتزقة [48].

أما مارتن لوثر (1483 – 1546) فقد كان له أثر بالغ في التحولات السياسية من خلال قيادته لحركة الإصلاح الديني التي أسهمت في تقويض سلطة الكنيسة، والدعوة لفصل الدين عن الدولة، وإخضاع رجال الدين للسلطة الزمنية، حيث رفض لوثر المقاومة السياسية للحاكم، إلا في حال خروجه عن إرادة الله، مؤسسًا بذلك لشرعية جديدة للسلطة تُستمد من النص الديني، ولكن بتفسير مستقل عن الكنيسة [49].

في السياق ذاته، طوّر جان كالفن (1509 – 1564) تصورًا مختلفًا للعلاقة بين الدولة

والإيمان، حيث اعتبر أن الدولة وسيلة لتحقيق مشيئة الرب، ويجب على المواطنين طاعتها، لأنها تجسيد للسلطة الإلهية، إلا أنه أشار إلى واجب السلطة في حماية الناس من الظلم، مما أدخل البعد الأخلاقي في مشروعية السلطة [50].

وفي فرنسا، برز جان بودان (1530 – 1596) باعتباره من أوائل المنظّرين لمفهوم السيادة، بوصفها جوهر الدولة الحديثة، فقد عرّف السيادة بأنها السلطة العليا والدائمة التي لا تعلوها سلطة، والتي لا تتجزأ ولا تُقيَّد بزمن، ورأى أن الحكم المطلق هو الشكل الأمثل لممارسة السيادة، شريطة احترام القوانين الإلهية والطبيعية، ودعا بودان إلى قيام وحدة وطنية تتجاوز الانقسامات المذهبية والطائفية، مع تأكيده على الدور المركزي للعلم والمعرفة في صياغة نسق سياسي عقلاني ومنظم [51].

وبناءً على ما سبق، يتضح أن عصر النهضة لم يكن، فقط، انطلاقة سياسية جديدة؛ بل، أيضًا، لحظة جدل فلسفي حول طبيعة الحكم وحدود السلطة، وتحوّل تدريجي نحو مفهوم الدولة الحديثة القائمة على السيادة والوحدة والتماسك المؤسسي، سواء انطلقت من رؤية واقعية كما لدى مكيافيلي، أو من منطلق ديني مصلح كما لدى لوثر وكالفن، أو من أساس عقلاني وقانوني كما لدى بودان.

ثانيًا: الفكر السياسي في العصر الحديث

شكّل العصر الحديث منعطفًا نوعيًا في تطور الفكر السياسي، إذ ترافقت التحولات الكبرى – مثل: الثورات الأوروبية، وبروز الدولة القومية، وتوسع الحركات الاستعمارية – مع صعود مدارس فكرية جديدة أعادت صياغة العلاقة بين السلطة، والفرد، والمجتمع، ويمكن تلخيص الخصائص العامة لهذا الفكر في النقاط الآتية [52]:

خصائص الفكر السياسي الحديث	– ظهور الدولة القومية بوصفها مفهومًا سياديًا مركزيًا – انحسار سلطة الكنيسة وبروز الدولة المدنية – بزوغ الفكر الليبرالي والاشتراكي بمضامين فلسفية متباينة – اتساع الاهتمام بفصل السلطات والحقوق الطبيعية – نشوء الفكر الواقعي والمثالي في العلاقات الدولية

وفي هذا العصر، برز توماس هوبز (1588 – 1679) باعتباره أول من أسّس لفكرة السلطة المطلقة من منظور واقعي، حيث رأى أن الإنسان في طبيعته ميّال للفوضى والصراع، ولا يمكن حفظ النظام إلا من خلال «عقد اجتماعي» يتنازل فيه الأفراد عن حرياتهم مقابل أمنهم، ويمنحون السيادة لسلطة عليا تجسّدها الدولة، كما أوضح ذلك في كتابه «اللفياثان»، حيث اعتبر هوبز الدين خطرًا على استقرار الدولة، ودعا إلى إخضاع الكنيسة للسلطة السياسية [53]. في المقابل، طوّر جون لوك (1632 – 1704) تصوّرًا مختلفًا للعقد الاجتماعي، مؤكدًا على حقوق الأفراد في الحياة والملكية والمشاركة السياسية، ورافضًا الحكم المطلق، ودعا لوك إلى فصل السلطات، واعتبر الحكومة خاضعة لإرادة الشعب، مع شرعية الثورة ضد السلطة المستبدة، وهو ما مهد فكريًا لليبرالية الحديثة [54].

أما شارل مونتسكيو (1689 – 1755) فقد تعمّق في تحليل نظم الحكم، وميّز في كتابه «روح القوانين» بين الحكومات الجمهورية، والملكية، والاستبدادية، داعيًا إلى الفصل بين السلطات الثلاث بوصفها ضمانة أساسية للحريات، وقد قدّم بذلك أساسًا نظريًا لما سُمي، لاحقًا، بالدولة الدستورية [55]. ومن منظري المنفعة العامة، ظهر جيريمي بنثام (1748 – 1832) الذي ربط بين فاعلية الدولة وغايتها في تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، فاعتبر أن معيار السياسة الصائبة هو قدرتها على تحقيق المنفعة العامة، داعيًا إلى الإصلاح البرلماني وتوسيع الحق الانتخابي [56].

وفي الإطار المثالي، قدّم جورج هيغل (1770 – 1831) تصورًا فلسفيًا للدولة باعتبارها كائنًا عضويًا يمثل «روح الأمة»، معترفًا بحق الدولة في احتكار السيادة؛ داخليًا وخارجيًا، حيث دعا إلى الملكية الدستورية واعتبر الحرية السياسية ممكنة، فقط، ضمن الإطار الجماعي للدولة [57]. أما أوغست كونت (1798 – 1857) فقد عالج الظاهرة السياسية بمنهج علمي، عبر تصنيفه لتطور المجتمعات إلى مراحل دينية، ميتافيزيقية، ثم وضعية، فرغم تحفظه على استقلال علم السياسة، إلا أنه اعتبره ضرورة لضبط الحياة العامة، باعتباره فرعًا من فروع العلوم الاجتماعية المعنية بإدارة

التطور البشري [58].

وانطلاقًا مما سبق، نستطيع القول إن الفكر السياسي الحديث مثّل انتقالاً حاسمًا من فلسفة السلطة الإلهية والاستبداد الشرعي إلى نماذج عقلانية تستند إلى التعاقد، والحقوق، والسيادة، والمؤسسات، وأسّس هذا التحول لمفاهيم حديثة، مثل: الدستور، والمواطنة، والحريات، والنظام البرلماني، وهو ما شكّل البنية المرجعية للنظم الديمقراطية المعاصرة.

ثالثًا: الفكر السياسي في العصر المعاصر

شهد الفكر السياسي في العصر المعاصر تحولات عميقة، تجاوزت حدود النظريات التقليدية التي سادت القرون السابقة، إذ فرضت التغيرات العالمية المتسارعة على المفكرين والباحثين إعادة النظر في مفاهيم السلطة، والدولة، والسيادة، والشرعية، وموقع الفرد في النظام السياسي. ومع تنامي العولمة، وظهور تحديات جديدة مثل: البيئة، وحقوق الإنسان، والتكنولوجيا، تبلورت اتجاهات فكرية متعددة، تسعى لفهم تعقيدات المشهد السياسي العالمي، وتقديم رؤى نقدية لنماذج الحكم السائدة، وهذا التحول لم يكن مجرد امتداد للفكر الحديث؛ بل لحظة نوعية استجابت لإكراهات الواقع، وراكمت مقاربات جديدة للسلطة والمجتمع والدولة، لذا، يعكس الفكر السياسي المعاصر استجابة منهجية لتحولات العالم المتسارع، متجاوزًا القوالب النظرية الكلاسيكية، وقد تجلت سماته في عدة خصائص، كما في الجدول التالي [59]:

خصائص الفكر السياسي في العصر المعاصر	- النزعة النقدية تجاه المؤسسات الكلاسيكية للدولة - الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان والعدالة العالمية - التحليل البنيوي للعلاقات الدولية بدلًا من التركيز على الدولة، فقط - تصاعد دور غير الدولة (الشركات، المنظمات، الجماعات) - تبنّي مناهج متعددة التخصصات في تحليل الظواهر السياسية - بروز مفاهيم جديدة، مثل: الحوكمة، والشبكات، والمجتمع المدني العالمي - التحول من النماذج الوضعية الصلبة إلى رؤى تفسيرية وتأويلية

تدل هذه الخصائص على أن الفكر السياسي لم يعد حكرًا على الدولة أو الفلاسفة التقليديين؛ بل أصبح مساحة مفتوحة لتفاعلات متنوعة، وهي خصائص تعكس انتقال السياسة من سلطة مركزية إلى شبكة معقدة من الفواعل والقيم المتغيرة. كما شهد الفكر السياسي المعاصر تحولات عميقة على يد مفكرين تجاوزوا النسق الكلاسيكي نحو مفاهيم جديدة تواكب متغيرات العالم، لعل أبرزهم[60]:

جون رولز	أعاد صياغة مفهوم العدالة من خلال «نظرية العدالة كإنصاف»، مركّزًا على الحياد والإنصاف بين الأفراد في توزيع الحقوق
ميشيل فوكو	طرح تصورًا للسلطة باعتبارها شبكة من العلاقات وليس مجرد جهاز مركزي، وأبرز دور المعرفة في إنتاج السلطة وتكريسها
يورغن هابرماس	ركّز على العقل التواصلي، وضرورة تأسيس الديمقراطية على الحوار العمومي والتداول العقلاني
أنطونيو نِغري ومايكل هارت	قدّما مفهوم «الإمبراطورية» بوصفها مستوى جديدًا من السلطة يتجاوز الدولة القومية، ويعبّر عن العولمة الليبرالية

يتّضح من أطروحات هؤلاء المفكرين أن الفكر السياسي المعاصر لم يقتصر على النقد؛ بل سعى، أيضًا، إلى بناء بدائل تفسيرية أكثر شمولاً، وقد شكّلت أعمالهم أرضية فكرية لتجاوز مركزية الدولة وإعادة تعريف الفاعلين والمفاهيم السياسية في عصر العولمة، وفي ظل تعقّد الظواهر السياسية وتعدد الفاعلين، برزت اتجاهات

فكرية جديدة تسعى لتجاوز النموذج التقليدي في تحليل السياسة، وقد عبّرت هذه الاتجاهات عن رؤى متباينة تنطلق من خلفيات فلسفية ومنهجية متباينة، لعل أبرزها[61]:

المدرسة الليبرالية الجديدة	تؤمن بإمكان تحقيق السلام والتعاون عبر المؤسسات الدولية، وترى أن الرأسمالية والديمقراطية تعززان الاستقرار
المدرسة الماركسية الجديدة	تفسر العلاقات الدولية على أساس الهيمنة الرأسمالية، وتُبرز التفاوت بين المركز الرأسمالي والأطراف التابعة
المدرسة الواقعية الجديدة	تركّز على النظام الدولي باعتباره فوضويًا، وترى أن الدولة تسعى للبقاء والقوة في عالم محكوم بالمصالح الوطنية
المدرسة البنائية	تعتقد أن الواقع السياسي ليس ماديًا، فقط؛ بل مشكَّل اجتماعيًا، وأن الهويات والمعايير تؤثر على سلوك الدول
مدارس ما بعد الحداثة	ترفض التصنيفات الصلبة للدولة والمواطنة والسلطة، وتُبرز دور اللغة والخطاب في تشكيل الواقع السياسي

تعكس هذه التيارات الفكرية تنوّعًا في المنطلقات وتحولاً في أولويات الفكر السياسي المعاصر، من الدولة القومية إلى قضايا العدل، والنوع الاجتماعي، والبيئة، والعولمة، وهو ما يدل على انفتاح الحقل السياسي على أبعاد معرفية وأخلاقية متعددة.

خاتمة الفصل الثاني

يشكّل تتبّع مسار الفكر السياسي عبر العصور مدخلاً لفهم تطوّر المفاهيم والنظريات التي أسّست لعلم السياسة الحديث، فمن التأملات الفلسفية في المدينة اليونانية، مرورًا بالعصور الوسطى، وصولاً إلى النقد العقلاني والواقعي في العصر الحديث، تكشف هذه الرحلة عن تفاعل دائم بين الفكر والسلطة والمجتمع، وقد أتاح الفكر السياسي المعاصر تجاوز الأطر التقليدية، عبر الانفتاح على قضايا العدل والعولمة والهوية، فاستيعاب هذا التراث ليس مجرد مراجعة تاريخية؛ بل أداة ضرورية لفهم تعقيدات السياسة المعاصرة واستشراف آفاقها المستقبلية.

الفصل الثالث

مناهج البحث في علم السياسة

ينصرف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على مناهج البحث المعتمدة في دراسة علم السياسة، من خلال تناول الأسس النظرية والمنهجية التي تقوم عليها الدراسات السياسية المعاصرة، ويهدف إلى توضيح المفاهيم المرتبطة بمنهجية البحث، والتمييز بين المنهج والمنهجية، مع استعراض أبرز المناهج المستخدمة في تحليل الظواهر السياسية، سواء من حيث الأطر النظرية أو الخطوات الإجرائية، كما يركّز الفصل على بيان كيفية توظيف هذه المناهج في تحليل الظواهر السياسية وتفسيرها، بما يُثري أدوات الباحث، ويُعزز القيمة العلمية للدراسات والبحوث السياسية.

المبحث الأول: أسس مناهج البحث في علم السياسة

أولاً: منهج البحث لغة واصطلاحًا

1) منهج البحث لغة

المنهج لغة
جاء في «لسان العرب» أن المنهج هو «الطريق» أو «منهجُ الطريق»، أي الطريق المحدّد والواضح، وقد ورد لفظ المنهاج في القرآن الكريم في قوله تعالى: (لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)، حيث يعني «المنهاج» الطريق الواضح، في حين يُقصد بـ «النهج» الطريق المستقيم، وعليه، يُفهم المنهج لغويًا على أنه الطريق المنظّم المؤدي إلى غاية محددة [62]

البحث لغة
جاء في لسان العرب أن البحث هو «الحفر والتنقيب عن أمر ما»، فقد ذكرت في القرآن الكريم ومنه قول الله تعالى: (فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ) [63]

2) منهج البحث اصطلاحًا

المنهج اصطلاحًا
يمكن تعريف المنهج اصطلاحًا بأنه: «الطريقة العلمية المنظمة التي يعتمدها الباحث لدراسة الظواهر وتحليلها وصولاً إلى نتائج أو تفسيرات تستند إلى الأدلة العلمية»[64]

البحث اصطلاحًا
هو الوسيلة التي يعتمد عليها الباحثون أو الدارسون من أجل حل مشكلة محددة، من خلال التقصّي والتحقّق والتدقيق، والاستناد إلى الأدلة والبراهين والتحليل العلمي، بمعنى: التفتيش المنهجي للوصول إلى نتائج موثوقة[65]

ثانيًا: تعريف منهج البحث

استنادًا إلى التعريفات السابقة، فإن الجمع بين مصطلحي (المنهج) و(البحث) يُنتج مفهومًا مركّبًا هو (منهج البحث)، ويمكن توضيحه كما يلي:

1) منهج البحث بشكل عام

هو مجموعة من الطرق والوسائل المنظّمة التي يستخدمها الباحث أو الدارس، لدراسة مشكلة أو ظاهرة في مختلف المجالات المعرفية والإنسانية، بقصد الوصول إلى الحقيقة أو الإسهام في كشفها مستقبلاً، وفق أسس علمية وخطط منهجية دقيقة.

2) منهج البحث في العلوم السياسية

هو ذات الإطار المنهجي المستخدم في مختلف العلوم؛ لكنه يركّز على دراسة الظواهر والمشكلات ضمن حقل العلوم السياسية، بهدف تفسيرها وفهم أبعادها باستخدام أدوات علمية ومنهجيات تحليلية منظمة.

ثالثًا: المنهج والمنهجية

قد يقع بعض الباحثين في خلط مفاهيمي بين مصطلحين متشابهين من حيث اللفظ، مختلفين من حيث الدلالة: (المنهج) و(المنهجية)، ويوضح الجدول التالي أوجه التباين بينهما:

العنصر	المنهج	المنهجية
التعريف	الطريقة أو الأسلوب العلمي الذي يتبعه الباحث لجمع البيانات وتحليلها والوصول إلى النتائج.	الإطار الفكري والعلمي الذي يبرر اختيار المنهج، ويحدد الأسس الفلسفية والمنطقية التي يقوم عليها البحث.
النطاق	يركز على إجراءات تنفيذ البحث.	تركز على فلسفة البحث ومنطقه وكيفية تصميمه.
الوظيفة	يبين كيف ستُدرس المشكلة البحثية.	تفسر لماذا اختير هذا المنهج دون غيره.
الموضوع	يهتم بالأدوات والإجراءات التطبيقية.	تهتم بالمبادئ والافتراضات والأسس التي تحكم استخدام تلك الأدوات.
العلاقة بينهما	يمثل الجانب التطبيقي من البحث.	تمثل الإطار العام الذي يوجّه اختيار المنهج وتطبيقه.
مثال	المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج السلوكي.	تبرير اختيار المنهج المقارن لأنه الأنسب لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية.

انطلاقًا مما سبق، فإن المنهج هو فن تنظيم سلسلة من الأفكار لاكتشاف حقيقة مجهولة، أو البرهنة على حقيقة قائمة، وهو ما يجعل مناهج البحث أداةً أساسية لفهم المشكلات ودراستها وفق مسارات منضبطة. أما المنهجية، فهي تمثّل الخلفية النظرية والتبرير العلمي لاختيار منهج دون غيره، وتلعب دورًا محوريًا في رسم الإطار العام للبحث وتحديد كفاءته، لذا، فإن فهم مناهج البحث يُعدّ أمرًا جوهريًا في إعداد الدراسات والبحوث والرسائل العلمية، إذ لا تكتمل دراسة علمية رصينة من دون إطار منهجي يُرشد الباحث نحو معالجة مشكلته بدقة، وتجدر الإشارة إلى أن استخدام منهج واحد أو أكثر في الدراسة، لا يتوقّف على رغبة الباحث؛ بل يتحدّد بحسب طبيعة الظاهرة أو المشكلة المدروسة، ويُوضح الجدول التالي الفروق بين استخدام المنهج الفردي والمناهج المتعددة في الدراسة الواحدة:

استخدام منهج واحد ⟵ (المنهج الفردي)	المنهج التاريخي
استخدام عدة مناهج ⟵ (المناهج المتعددة)	المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوظيفي

رابعًا: خطوات مناهج البحث في علم السياسة

تعتمد مناهج البحث في علم السياسة على جملة من الخطوات الأساسية التي ينبغي أن يتّبعها الباحث لضمان سلامة المنهجية، وهي:

1. تحديد موضوع البحث السياسي
2. إعداد التصوّر العام للبحث، وصياغة خطة العمل وتقسيماته
3. جمع المعلومات والبيانات والمصادر المرتبطة بموضوع البحث، ثم تحليلها
4. الشروع في كتابة الدراسة
5. استنباط النتائج والأفكار الجديدة التي توصّل إليها البحث
6. اقتراح توصيات، أو استشراف اتجاهات مستقبلية إذا اقتضت طبيعة الدراسة ذلك.

وعند دراسة أي ظاهرة سياسية ينبغي على الباحث أن يضع في اعتباره العناصر التحليلية التالية:

الأسباب العلمية	تحديد دوافع دراسة الظاهرة السياسية
التطور التاريخي	تحليل التطور التاريخي للظاهرة
الثقافة السياسية	التعرف على القيم والعادات والمعتقدات السائدة في مجتمع ما
الجانب الاجتماعي	دراسة الفئات الطبقية ومستوى المعيشة وتأثيرهما على بنية الواقع السياسي
الجانب الاقتصادي	تحليل طبيعة الاقتصاد الوطني، ومستوى الدخل، والناتج المحلي الإجمالي

المؤسسات الرسمية	فحص عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وصلاحياتها وفقًا للدستور
الأحزاب السياسية	تحليل بنية الأحزاب ومكانتها وتأثيرها الجماهيري والتنظيمي
جماعات الضغط	دراسة أهدافها وأساليبها في التأثير على القرارات السياسية
رسم السياسات	متابعة عملية صنع السياسات العامة، وآليات اتخاذ وتنفيذ القرار السياسي

المبحث الثاني: أنواع مناهج البحث في علم السياسة

أولاً: المنهج المقارن في علم السياسة

أصبحت معظم الدراسات والبحوث المعنية بعلم السياسة، وتلك المتخصصة في تحليل الظواهر السياسية، غير قادرة على الاستغناء عن المنهج المقارن، ويكفي أن نلحظ تسمية العديد من المؤلفات بعبارات مثل: «السياسات المقارنة»، و«النظم السياسية المقارنة»، دليلاً على مكانته المتميزة كمنهج بحثي، ويُعرّف المنهج المقارن بأنه أحد أنماط مناهج البحث الذي يُعنى بمعيار المقارنة بين الظواهر السياسية المختلفة، من خلال دراسة وتحليل أوجه الاختلاف أو التشابه بين تلك الظواهر.

محاور الاختلاف أو التشابه في المنهج المقارن	– السلوك السياسي لصنّاع القرار في الأنظمة السياسية المتنوعة – الظواهر السياسية في النظم السياسية المختلفة – العلاقة بين المؤسسات السياسية، وطبيعة أدائها في البيئات السياسية المختلفة – شكل المشاركة السياسية في أنماط الحكم المختلفة – دور القوى السياسية في النظم السياسية المقارنة – القواعد الدستورية والقانونية، وأسلوب ممارستها في الأطر السياسية المختلفة – الثقافة السياسية أو البيئة السياسية في المجتمعات السياسية المختلفة – تطوّر التاريخ السياسي في الكيانات السياسية المختلفة

ويؤكد هذا الاستخدام الواسع أهمية المنهج المقارن الذي أصبح ضرورة في دراسة

علم السياسة بهدف التوصّل إلى نتائج علمية دقيقة، إذ يُعتبر أداة لتحليل العلاقات السببية، والكشف عن المتغيرات المستقلة التي تقود إلى تفسير المتغيرات التابعة.

وحدة التحليل في المنهج المقارن
تعتبر الوحدات السياسية أو المؤسسات أو الظواهر وحدة التحليل الرئيسة للمنهج المقارن

أسهم المنهج المقارن تاريخيًا في تطور علم السياسة، من خلال إجراء مقارنات بين الظواهر والمؤسسات السياسية لفهم تاريخها السياسي والعلاقات السببية في استدامتها أو انهيارها، كما حدث مع العديد من الحالات السياسية عبر التاريخ، فعلى سبيل المثال، قام الفيلسوف اليوناني أرسطو بمقارنة 158 دستورًا من دساتير مدن اليونان، ولاحظ خصوصية كل منها من خلال مفاهيم البقاء، والتأثير، والنفوذ. وكذلك بالنسبة للفيلسوف مونتسكيو الذي قارن بين الأنظمة السياسية في حينها، وذكر أنها تنقسم إلى قسمين، الأول نظم جمهورية، تسود فيها روح العدالة واحترام القانون، وتصان فيها الممتلكات الخاصة والعامة، والأخرى ملكية يغلب عليها الحكم المطلق وروح الاستبداد، وأكّد أن هذا التصنيف ينطلق من أساس الممارسة الفعلية لتلك الأنماط السياسية [66]. أما الفيلسوف الإيطالي (ميكافيلي)، فقد ميز في مقارنته بين 3 أصناف من الدول [67]:

- الدولة الفردية ← التي يحكمها ملك واحد
- الدولة الأرستقراطية ← التي تحكمها أقلية النبلاء
- الدولة الديمقراطية ← التي تكون فيها السيادة للشعب

ويستلزم اعتماد المنهج المقارن بين الأنظمة السياسية، كمنهج علمي متكامل، اتباع خطوات وأدوات محددة، كما في الجدول الآتي:

خطوات المنهج المقارن	- تحديد المشكلة البحثية - تحديد وحدة التحليل المراد دراستها - صياغة الفرضيات وتحديد المفاهيم وجمع البيانات - تحليل وتفسير المضمون - استخلاص النتائج وتحديد الأهمية العلمية

نقد المنهج المقارن

رغم الأهمية الكبيرة التي يحظى بها المنهج المقارن، إلا أنه تعرّض لعدد من الانتقادات، من أبرزها:

نقد المنهج المقارن	- صعوبة تطبيق المنهج المقارن، خصوصًا في أنظمة دول العالم الثالث السياسية، نظرًا لندرة البيانات والمعلومات الدقيقة - محدودية صلاحية المنهج المقارن في الأوقات جميعها، فلا يمكن المقارنة علميًا بين نظام سياسي يمر بأزمة وآخر يعيش حالة استقرار - الصعوبات الميدانية في جمع البيانات من مصادرها الرسمية، حيث تمتنع الكثير من المؤسسات عن التعاون، خاصة فيما يتعلق بمعلومات تخص النظام السياسي

ثانيًا: منهج صنع القرار السياسي (صنع واتخاذ القرار)

يُعنى هذا المنهج بدراسة وتحليل عملية صنع واتخاذ القرار السياسي في إطار الظاهرة السياسية؛ لذلك يُستحسن بداية التفريق بين ثلاث مراحل رئيسة يمر بها القرار السياسي، وهي: صنع القرار، واتخاذ القرار، وتسويق وتقييم القرار، وتمثل هذه المراحل تسلسلاً تحليليًا، تهدف إلى تحقيق الأهداف الوطنية والوصول إلى المصالح المرسومة، كما يلي:

المرحلة الأولى صنع القرار السياسي	الخطوة الأولى	جمع المعلومات والآراء والبيانات اللازمة لعملية اتخاذ القرار
	الخطوة الثانية	دراسة تلك المعلومات والبيانات، ثم تحليلها، وصولاً إلى نتائج محددة

المرحلة الثانية اتخاذ القرار السياسي	الخطوة الأولى	تجميع النتائج والبدائل المتاحة، وعرضها على القيادة السياسية المخولة
	الخطوة الثانية	اتخاذ القرار النهائي من قبل القيادة السياسية، باعتبارها الجهة المخوّلة

المرحلة الثالثة تسويق وتقييم القرار السياسي	الخطوة الأولى	تسويق القرار بأسلوب احترافي، لضمان إيصاله إلى الفئات المستهدفة
	الخطوة الثانية	تقييم القرار وقياس مدى تحقيقه لأهدافه ثم النظر في تعديله أو استبداله

ويُعرّف منهج صنع القرار السياسي بأنه أحد أشكال مناهج البحث في الدراسات السياسية، ويختص بتحليل الظواهر أو المشكلات أو الأحداث التي تستوجب اتخاذ قرارات سياسية بشأنها، وفقًا لأسس قانونية ودستورية معمول بها، ويُعد من المناهج التي تُستخدم بانتظام في علم السياسة، نظرًا لاعتماد كل نظام سياسي على آلية صنع القرار، ويُعتبر ريتشارد سنايدر أول من قدّم تحليلاً منهجيًا لهذا المنهج، مشيرًا إلى إمكانية تطبيقه على الظواهر السياسية، كما استُخدم، أيضًا، في تحليل السياسات الخارجية [68]، ويعتمد دور صُنّاع القرار على طبيعة البيئة السياسية ذاتها الذي يحدد مدى تأثير القوى والعناصر والمتغيرات والتفاعلات السياسية المكوّنة للسلوك السياسي.

وحدة التحليل في منهج صنع القرار
تُعد الأجهزة المسؤولة عن عملية صنع القرار، وحدة التحليل الأساسية في هذا المنهج

وتخضع عملية تنفيذ أو اتخاذ القرار لعدة معايير، أبرزها: المستوى العلمي لصنّاع القرار، وخبراتهم السياسية، وثقافة المستشارين المحيطين بهم، فصنع القرار هو حصيلة عمل جماعي مؤهّل، ومن هنا، تبرز أهمية التساؤل عن مدى الحاجة إلى القرار، وعن الفئة المستهدفة به، ما يستتبع ضرورة تسويقه، ثم تقييم أثره ومردوده، وتُستكمل هذه العملية من خلال سلسلة خطوات منهجية يعتمدها منهج صنع القرار

في تحليل الظواهر السياسية، كما يوضحه الجدول التالي:

خطوات ومراحل منهج صنع القرار	- تحديد المشكلة أو الحدث أو الظاهرة السياسية المطلوب التعامل معها - صياغة الأهداف المراد تحقيقها من خلال القرار السياسي - ترتيب الأولويات، وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمشكلة - بلورة التصورات والأفكار المحتملة لحل المشكلة أو التعامل معها - تحديد الآثار المترتبة والبدائل الممكنة لمعالجة الظاهرة - الشروع في عملية صنع القرار استنادًا إلى البيانات والتحليل - بلوغ مرحلة جاهزية القرار من حيث الشكل والمحتوى والتوقيت - اختيار الوقت الأنسب لتنفيذ القرار بما يضمن فاعليته - تنفيذ القرار عبر القنوات الرسمية والمؤسسية - تسويق القرار باستخدام وسائل الإعلام ووسائط الاتصال العامة - تقييم القرار ومدى تحقيقه للأهداف المحددة ومدى استجابة الفئات المستهدفة

نقد منهج صنع القرار السياسي

رغم الأهمية التحليلية التي يقدّمها هذا المنهج، إلا أنّه يواجه عدة إشكاليات، من أبرزها صعوبة تتبع خطوات اتخاذ القرار بدقة في السياقات السياسية المغلقة التي تفتقر إلى الشفافية والمساءلة، كما أنّ المنهج يُفرط، أحيانًا، في التركيز على البُعد الفردي لصانع القرار، متغافلاً عن العوامل المؤسسية أو البنيوية المؤثرة، وقد يُواجه الباحث تحديات في الحصول على معلومات دقيقة حول آليات اتخاذ القرار، خاصة إذا ارتبطت بأجهزة حساسة أو سرية.

ثالثًا: المنهج السلوكي في علم السياسة

تعود جذور نشأة المنهج السلوكي إلى عشرينات القرن الماضي؛ لكنه برز كمنهج تحليلي بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديدًا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كردّة فعل على المناهج التقليدية التي ركّزت على الجوانب التاريخية، القانونية، الفلسفية والوصفية، في تفسير وتحليل سلوك الظواهر السياسية، بالاستناد إلى شكلها وقوانينها ودساتيرها، دون التطرق إلى سلوك الأفراد الفاعلين في إطارها،

وقد اعتبرت المدرسة السلوكية أن هذا التناول التقليدي غير علمي [69].

المنهج السلوكي يستخدم اليوم في معظم الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وهو يُعدّ من المناهج المهيمنة على العلوم الاجتماعية، مما جعل استخدامه في دراسة العلوم السياسية أمرًا منطقيًا وضروريًا، ويُعرّف المنهج السلوكي بأنه «أحد أشكال مناهج البحث العلمي، المستخدم في الدراسات السياسية، ويعتمد على تحليل سلوك الفرد باعتباره محور القرار السياسي»، انطلاقًا من تحليل السلوك الإنساني، لا سيما سلوك صانعي ومتخذي القرار السياسي، باعتباره المحدد الأساسي لتوجهات النظم السياسية ومواقفها.

وحدة التحليل في المنهج السلوكي
تُعدّ السلوكيات الإنسانية (خصوصًا سلوك صناع القرار السياسي) وحدة التحليل الأساسية في هذا المنهج

فعلى سبيل المثال، لا يهتم هذا المنهج عند تحليل سلوك السلطة التنفيذية بمؤسسة مجلس الوزراء؛ بل يركّز على تحليل سلوك الوزراء كأفراد، وطبيعة قراراتهم وتأثيرهم في هذه المؤسسة، الأمر نفسه ينطبق على المواد القانونية والدستورية، إذ لا تتم دراستها كنصوص؛ بل من حيث مدى التزام الأفراد المعنيين بها. ويُركّز المنهج السلوكي كذلك على المجالس التشريعية، من خلال دراسة التوجهات السياسية والانتماءات الفكرية لأعضائها، وطبيعة تفاعلاتهم السياسية داخل البرلمان، دون الاكتفاء بتحليل الهيكل المؤسسي وحده، ويمكن تطبيق المنهج السلوكي كإجراء علمي ومنهجي عند دراسة وتفسير تحليل الظواهر السياسية من خلال المراحل التالية:

المرحلة الأولى	جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة السياسية، والتأكد من دقتها وأهميتها
المرحلة الثانية	صياغة المفاهيم وكتابة الفرضيات القادرة على تفسير الظاهرة السياسية

المرحلة الثالثة	تحليل السلوك السياسي للأفراد أو الجماعات (صناع القرار)، واختبار الفرضيات عبر الملاحظة أو التجريب
المرحلة الرابعة	استخلاص نتائج علمية دقيقة، استنادًا إلى المعطيات السلوكية والنماذج الواقعية

ومن سمات المنهج السلوكي أنه يرفض المعايير القيمية عند دراسة الظواهر السياسية؛ بل إنه لا يعتد كثيرًا بالدراسات والبحوث السياسية الناتجة من تحليلات تاريخية، حيث تركز فلسفة المنهج السلوكي على الوضعية السلوكية التي تؤكد على ضرورة فصل القيم والمثل عن العلم، عند دراسة وتحليل الظاهرة السياسية، انطلاقًا من السلوك الإنساني، لأن المثل والقيم حسب الفلسفة السلوكية، تأتي في إطار ما يجب أن يكون، بينما الواقع السياسي يأتي في إطار ما هو كائن على أرض الواقع، ومن أبرز مفكري ورواد هذا المنهج [70]:

- روبرت دال
- ديفيد إيستون
- تشارلز مريام
- هارولد لا زويل

وتُعد أفكار ابن خلدون المتعلقة بتحليل السلوك الاجتماعي والسياسي إرهاصات مبكرة اقتربت من بعض مرتكزات التحليل السلوكي، دون أن يُعد من رواد المدرسة السلوكية بالمعنى الحديث.

هذا وقد ساهمت العديد من العوامل في تميز المنهج السلوكي على أغلب المناهج البحثية، خاصة في الدراسات السياسية، وهذا ما ذكره (روبرت دال) الذي أكّد على عدة عوامل ميزت هذا المنهج [71].

تميز هذا المنهج وفقا لـ (روبرت دال)	- دعم المؤسسات البحثية الراغبة في إحداث تغييرات اجتماعية باتجاه الليبرالية - تطور وسائل البحث الميداني كاستطلاعات الرأي والتحليل الإحصائي

نقد المنهج السلوكي

رغم القيمة التحليلية الواسعة للمنهج السلوكي، إلا أنه تعرّض لجملة من الانتقادات؛ منها:

نقد المنهج السلوكي	- تجاهله للأبعاد المؤسسية والبنيوية والتركيز على السلوك الفردي، فقط - إصراره على الفصل بين القيم والعلم يُضعف القدرة على فهم تفاعلات النظام السياسي - صعوبة القياس الدقيق والتنبؤ للسلوك السياسي في سياقات غير ديمقراطية

رابعًا: المنهج المؤسسي في علم السياسة - (المؤسساتية)

المنهج المؤسسي أحد أقدم المناهج المستخدمة في دراسة وتحليل الظواهر السياسية، حيث تعود بدايات ظهوره إلى أوائل القرن العشرين، حين سعى إلى تجاوز التركيز التقليدي على المناهج التاريخية والمثالية والقانونية، وركّز بدلاً من ذلك على المؤسسات الرسمية، كالمؤسسة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بالإضافة إلى الدستور، وقد عرف هذا الاتجاه في بدايته باسم «المؤسساتية التقليدية» التي ظلت سائدة حتى سبعينيات القرن العشرين، ثم تطورت إلى ما يُعرف بـ«المؤسساتية الجديدة» التي تأثرت بدورها بالمنهجين البنيوي - الوظيفي والسلوكي، وتميزت «المؤسساتية الجديدة» بتوسيع نطاق التحليل ليشمل المؤسسات غير الرسمية التي تمارس تأثيرًا في عملية صنع القرار، مع الاحتفاظ بالتركيز على المؤسسات الرسمية، ويُلاحظ أن هذا المنهج لا يعتبر السلوك الفردي وحدةً للتحليل؛ بل يركّز على المؤسسات بوصفها الفاعل الرئيس في العلوم السياسية [72].

وحدة التحليل في المنهج المؤسسي
تعتبر المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وحدة التحليل الأساسية في المنهج المؤسسي

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف المنهج المؤسسي أنه «أحد مناهج البحث التحليلية التي تهدف إلى دراسة وتفسير تفاعل المؤسسات السياسية والقوى الفاعلة، وتأثيرها في بنية النظام السياسي، من خلال تحليل سلوكها ضمن الإطار الدستوري والقانوني المنظم لأنشطتها». ويحظى هذا المنهج بأهمية كبيرة في دراسة النظم السياسية، كونه يُسلّط الضوء على آلية عمل المؤسسات، وطريقة تفاعلها، ومدى التزامها بالإطار الدستوري، وتفاعلها مع قوى المجتمع الأخرى، حيث يتفرد هذا المنهج بعدة سمات، منها:

سمات المنهج المؤسسي	- اعتبار المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وحدة التحليل الأساسية - تفسير بنية الظاهرة السياسية انطلاقًا من تفاعل تلك المؤسسات - التركيز على القواعد الدستورية والتنظيمية في تحليل الأداء المؤسسي

ويمكن تطبيق المنهج المؤسسي كإجراء منهجي، لدراسة وتفسير تحليل الظواهر السياسية، من خلال معرفة الخطوات التالية:

الخطوة الأولى	معرفة أهداف ووظائف المؤسسات السياسية (الرسمية وغير الرسمية)
الخطوة الثانية	تحليل دور وتأثير تلك المؤسسات داخل المجتمع
الخطوة الثالثة	دراسة الهيكل التنظيمي والاختصاصات القانونية لتلك المؤسسات
الخطوة الرابعة	تحليل أنماط التفاعل بينها، وأثرها على استقرار النظام السياسي

نقد المنهج المؤسسي

رغم ما يوفره من وضوح في دراسة آليات النظام السياسي، فإن المنهج المؤسسي تعرض لعدة انتقادات؛ أبرزها:

نقد المنهج المؤسسي	- اقتصار فعاليته على الدول الديمقراطية، ذات البنية المؤسسية المستقرة، ما يجعله أقل ملاءمة لدراسة النظم السلطوية أو الهشة - تجاهله لدور الفرد أو القائد السياسي الذي قد يكون محوريًا في التأثير على المؤسسة، خصوصًا في الأنظمة الشخصية - التركيز على الجوانب الشكلية (البنى والهياكل) للمؤسسات دون التعمق في التفاعلات الواقعية للتأثير والنفوذ - صعوبة تطبيقه على المؤسسات غير الرسمية أو غير المأسسة التي قد يكون لها تأثير كبير في صنع القرار السياسي

وبالرغم من هذه المآخذ، لا يزال المنهج المؤسسي أحد أبرز المناهج في العلوم السياسية، خاصة عند دراسة بنية الدولة ونظامها المؤسسي، أو تفسير تفاعلات المؤسسات داخل الظاهرة السياسية.

خامسًا: منهج النظم في علم السياسة - (المنهج النسقي)

منهج النظم السياسية في علم السياسة، أو ما يُعرف بالمنهج النسقي، من أبرز المناهج التحليلية في العلوم السياسية، وقد نشأ أساسًا في حقل العلوم الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر، قبل أن يتبلور في منتصف خمسينيات القرن العشرين كإطار منهجي لتحليل الظواهر السياسية، وقد ارتبط تطوّره باسم المفكر الأميركي ديفيد إيستون الذي أسّس هذا الاقتراب في كتابه «النظام السياسي» (1953)، ثم بلوره، لاحقًا، في مؤلفه «تحليل النظم للحياة السياسية»، داعيًا إلى دراسة الحياة السياسية من خلال منظومة من التفاعلات المتبادلة بين النسق السياسي وبيئته [73]، لذا، يُعرف هذا المنهج بأنه أحد المناهج التحليلية التي تهدف إلى دراسة تفاعلات مكونات النسق السياسي - الرسمية وغير الرسمية - مع البيئة التي تحيط بها، لفهم آلية عمل النظام واستجابته للمتغيرات ومدى قدرته على الاستمرار والتكيّف.

وحدة التحليل في منهج النظم (المنهج النسقي)
تعتبر تفاعلات مكونات النظم السياسية وحدة التحليل الأساسية في المنهج النظمي

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم «النسق» لا يقتصر على كونه نظامًا أو حالة انسجام بين مكونات المنظومة السياسية؛ بل يتجاوز ذلك ليُعبّر عن شبكة من التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين تلك المكونات، ولا يُفهم من ذلك أن المنهج النسقي يُقرّ بوجود صراع بين العناصر؛ بل يُؤمن بأن جوهر العلاقة بينها يقوم على دراسة التفاعلات بين مكونات النظام، ومن هذا المنطلق، فإن أي تغيّر أو اختلال في أحد مكونات النسق السياسي يؤثر حتمًا على بقية العناصر، بما ينعكس على تماسك النظام السياسي ككل، وينطلق هذا المنهج من افتراض أساسي، هو أن الأنظمة السياسية هي جزء لا يتجزأ من البنى الاجتماعية، وأن البيئة الاجتماعية تؤدي دورًا فاعلاً في عملية صنع القرار السياسي، نظرًا لتأثيرها المباشر وغير المباشر على النسق السياسي، وقد صاغ ديفيد إيستون عدّة افتراضات أساسية يقوم عليها هذا المنهج، من أبرزها [74]:

افتراضات ديفيد إيستون	- أن النظام السياسي نسق مفتوح - يقوم بوظائف أساسية تضمن بقاءه - يمتلك آليات لضبط التوازن والاستقرار

ويتشكل النظام السياسي حسب إيستون من خلال المراحل التالية، حيث تعتبر كل مرحلة بمثابة مفهوم أساسي في المنهج النظمي وهي [75]:

1) البيئة

يقصد بمفهوم البيئة كل ما هو خارج حدود النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، فالنظام السياسي يتأثر ببيئته سواء بالإيجاب أو السلب، من خلال مجموعة المدخلات، ويؤثر عليها من خلال مجموعة المخرجات، وتنقسم إلى قسمين الداخلية (اجتماعية وثقافية) والخارجية (إقليمية ودولية).

2) الحدود

يقصد بها حدود النظام السياسي التي تفصله عن النظم الأخرى المحيطة به، وإن كان هذا لا يعني، إلغاء علاقات التأثير بين النظام السياسي، وبيئته الاجتماعية، والاقتصادية، والجغرافية وغيرها التي تتم عبر الحدود.

3) المدخلات

تشمل مدخلات النظام السياسي وفقًا لاقتراب التحليل النظمي، كل ما يتلقاه النظام من بيئته الداخلية والخارجية، وهي جملة المتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام، والتي تؤثر فيه، مثل: المطالب والرغبات والاحتياجات والاتجاهات الاجتماعية.

4) التحويل

يقصد بها عملية التحويل التي يقوم بها النظام السياسي، نتيجة تأثره بالمدخلات وتحويلها إلى مخرجات، حيث تتكفل عناصر النظام السياسي بعملية التحويل، حسب وظيفة ودور كل عنصر.

عملية التحويل	
من المدخلات	(المطالب – الرغبات – الاحتياجات – الاتجاهات)
إلى المخرجات	(قرارات – قوانين – أفعال)

5) المخرجات

يقصد بها مجموعة القرارات والتصرفات والسياسات والقوانين الملزمة التي يقوم بإخراجها النظام، كردة فعل على استجابته للمطالب الواردة من بيئته (المدخلات)، سواء كانت داخلية أو خارجية، وتنقسم إلى ثلاثة مستويات:

وظيفة الصنع	وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس
وظيفة التنفيذ	تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية
وظيفة التقاضي	إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع ويتم من خلال السلطة القضائية

6) التغذية الاسترجاعية

ويقصد بها مراقبة وتقييم ما يصدر من المؤسسات السياسية الرسمية، حول تلك القوانين والسياسيات والقرارات، ومدى ملائماتها وتقبل المجتمع لها، فهي تأتي في شكلين:

الإبقاء	أي الاستمرار على ما صدر من قوانيين وسياسيات وقرارات لملائمتها المجتمع
التعديل	أي تعديل تلك التشريعات من جديد، ثم إصدارها بصياغة معدلة

نقد منهج النظم - (المنهج النسقي)

ومع أن المنهج النسقي أسهم في تطوير فهم النظم السياسية، إلا أنه تعرّض لعدة انتقادات، من أهمها:

نقد المنهج النسقي	- إغفاله دور الفرد، إذ يركّز على النسق والمؤسسات أكثر من الفاعلين - ميله إلى تحليل النظم المستقرة، فقط، وعدم ملاءمته لفترات التحوّل أو الثورات - اعتماده على نماذج لا يمكن قياسها بدقة، كآليات «التحويل» و«الاستجابة» - تجاهله للتفاصيل الإجرائية في آلية صنع السياسات - ضعف قدرته التفسيرية في بيئات غير مستقرة أو سلطوية

سادسًا: المنهج البنائي - الوظيفي في علم السياسة

نشأ المنهج البنائي - الوظيفي في الأصل داخل العلوم البيولوجية، حيث ركز على دراسة العلاقة بين بنية الكائن الحي ووظائف أعضائه، ومع تطور هذا الاتجاه،

انتقل إلى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، ليُستخدم، لاحقًا، في دراسة الروابط بين البناء الاجتماعي والحياة المجتمعية، وقد تم تطويره في العلوم السياسية خلال ستينيات القرن العشرين، خاصة مع أعمال المفكر السياسي الأمريكي غابرييل ألموند الذي سعى إلى بلورة نظرية وظيفية لفهم الظواهر السياسية، ورغم أن الاهتمام بالوظيفة السياسية يعود إلى أفلاطون وأرسطو، فإن ألموند قدّم مقاربة أكثر منهجية، حيث تجاوز التحليل المؤسسي التقليدي، وركز على تحليل الأدوار الوظيفية للأبنية السياسية، وربطها ببنية النظام السياسي ككل[76].

ومن هنا، تم الدمج بين المنهجين البنائي والوظيفي، بعد أن تبيّن قصور كل منهما إذا ما استُخدم بمعزل عن الآخر، كما ساهم مفكرون آخرون، مثل: «فرانك غودناو»، و«كارل دويتش»، في تطوير هذا الاتجاه، حيث استبدلوا المفاهيم التقليدية مثل: «الدولة» بمفهوم «النظام»، و«السلطة» بمفهوم «الوظيفة»، و«المناصب» بمفهوم «الأدوار»، و«المؤسسات» بمفهوم «الأبنية» [77]. وهنا نستطيع تعريف المنهج البنائي – الوظيفي بأنه أحد المناهج التحليلية التي تُستخدم في دراسة الظواهر السياسية، ويقوم على تحليل طبيعة التفاعلات الناتجة عن الأدوار والمهام الوظيفية التي يؤديها الأفراد والجماعات، داخل الإطار البنيوي للنظام السياسي، ومدى تأثيرها في الحفاظ على تماسك النظام واستمراريته.

وحدة التحليل في المنهج البنائي – الوظيفي
تعد (عملية البناء) و(الأدوار الوظيفية)، وحدة التحليل الأساسية في المنهج البنائي – الوظيفي

وقد أُطلق على هذا المنهج اسم «البنائي – الوظيفي»، لأن عملية البناء تتشكّل من خلال مجموع التفاعلات الوظيفية التي تنشأ عن أدوار الأفراد داخل المجتمع، بما ينعكس على النسق السياسي بصورة مباشرة، ويعتمد هذا المنهج على افتراض أساسي، مفاده أن النظام السياسي هو كيان نشأ عن تفاعلات بنيوية – وظيفية، وأن كل عنصر فيه يؤدي وظيفة محددة تسهم في توازنه واستقراره، كما يُنظر إلى

النظام السياسي، ضمن هذا الإطار، كنسق فرعي تابع للنظام الاجتماعي العام، حيث يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، ويؤدي مجموعة من الوظائف التي تضمن بقاءه واستمراره، ومن أبرز القدرات الوظيفية للنظام السياسي، كما حددها مفكرو هذا المنهج، ما يلي [78]:

القدرة الوظيفية (الاستخراجية)	تشير إلى كفاءة النظام في جمع الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي
القدرة الوظيفية (التنظيمية)	تعكس قدرة النظام على فرض القوانين وتنظيم السلوك السياسي داخليًا وخارجيًا
القدرة الوظيفية (التوزيعية)	تتمثل في توزيع الخدمات والمكانات والفرص على مختلف فئات المجتمع
القدرة الوظيفية (الرمزية)	تعني قدرة النظام على توليد الرموز الوطنية التي تعزز الانتماء والولاء
القدرة الوظيفية (الاستجابية)	تُقاس بمدى تجاوب النظام مع المتغيرات عبر تحليل المدخلات وتكييف المخرجات

نقد المنهج البنائي - الوظيفي

لم يخلُ المنهج البنائي - الوظيفي من انتقادات، لعل أبرزها:

نقد المنهج البنائي - الوظيفي	- المنهج البنائي - الوظيفي يُنظر إليه كمنهج منحاز أيديولوجيًا، لكونه ساوى بين النظم السياسية النامية والمتقدمة دون مراعاة الفوارق البنيوية - المنهج البنائي - الوظيفي ركّز على الوظيفة أكثر من تركيزه على الفاعلين، متجاهلًا دور الأفراد كعناصر مؤثرة - المنهج البنائي - الوظيفي تعامل مع النظم السياسية وكأنها أنظمة آلية محايدة، متناسيًا بعدها الأيديولوجي والمؤسساتي - المنهج البنائي - الوظيفي أهمل تحليل النظم السياسية غير المستقرة أو المتغيّرة، وركز على النظم المستقرة، فقط

سابعًا: منهج النخبة في علم السياسة

نشأ منهج النخبة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، باعتباره أحد المناهج التحليلية التي أولت اهتمامًا خاصًا بدور وتأثير فئة قليلة العدد، تُعرف بالنخبة، في الحياة السياسية، وقد ساهم عدد من المفكرين الإيطاليين في تأسيس هذا الاتجاه، أبرزهم [79]:

الإيطالي فيلفريدو باريتو (1848 – 1923)
صاحب كتاب «العقل والمجتمع» الذي يُعد منطلقًا لتوظيف مفهوم النخبة سياسيًا

الإيطالي غايتانو موسكا (1858 – 1941)
قدّم مصطلح الطبقة السياسية، كبديل لمفهوم النخبة، ليبرر انتقال التحليل من الاقتصادي إلى السياسي

الإيطالي روبرت ميشيلز (1876 – 1936)
تناول ظاهرة حكم الأقلية داخل الأحزاب، وبيّن أن النخبة تحتكر صنع القرار عند وصولها إلى الحكم

ويهدف هذا المنهج إلى تحليل تأثير النخبة السياسية (الأقلية) في بنية النظام السياسي، حيث يرى أن كل مجتمع، مهما كان نوعه، يضم فئة محدودة العدد لكنها فاعلة ومؤثرة في توجيه السياسات وصنع القرارات، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، عبر السيطرة على أدوات النفوذ المختلفة، وتتعدد أشكال النخب، بين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية [80].

عناصر قدرة النخبة السياسية	– القدرة على التنظيم الإداري – القدرة على التماسك الهيكلي – استمرارية التأثير عبر المناصب الرسمية وغير الرسمية – القدرة على الابتكار والتجديد الفكري – التفاعل الإيجابي مع الرأي العام – التكيّف مع الأزمات والتغيّرات

ومن هنا يمكن تعريف منهج النخبة السياسية على أنه «هو أحد المناهج التحليلية المستخدمة في الدراسات السياسية، ويعتمد على دراسة وتحليل أدوار وتأثيرات فئة النخبة (الأقلية) في صنع القرار ورسم السياسات العامة داخل النظام السياسي».

وحدة التحليل في منهج النخبة
تعد النخبة السياسية (الأقلية) هي وحدة التحليل الأساسية في دراسة منهج النخبة،

وينقسم هذا المنهج إلى أربعة اتجاهات تحليلية رئيسة، توضح طبيعة نفوذ النخبة داخل المجتمع [81]:

الاتجاه التنظيمي	يرجح مفكرو هذا المنهج، هيمنة النخبة بسبب امتلاكها لمهارات تنظيمية عالية، تُسهم في تعزيز تماسكها واستمراريتها
الاتجاه النفسي	يرى رواد منهج النخبة، أن النخبة متفوقة على بقية أفراد المجتمع من حيث القدرات العقلية والنفسية والقيادية
الاتجاه الاقتصادي	يؤكد مفكرو هذا المنهج، أن من يسيطر على وسائل الانتاج الرئيسة، هو من يمتلك مصادر القوة السياسية والنفوذ والثروة الاجتماعي
الاتجاه المؤسسي	يعتقد مفكرو هذا المنهج، بأن من يشغلون المناصب العليا في مؤسسات الدولة الاستراتيجية يهيمنون على مسار القرار السياسي

ووفقا لما سبق، يلاحظ أن لمنهج النخبة السياسية مزايا، عند دراسة وتحليل الظواهر السياسية، حيث يتناول هذا المنهج، أهداف النخبة ومدى ثقافتهم السياسية، ويساعد على فهم أعمق وأدق للسلوك السياسي، انطلاقا من دور النخبة كفاعلين سياسيين في النظام السياسي، وتأثيرهم في عمليه صنع القرار السياسي، كما يتسم منهج النخبة السياسية، بنسبة لا بأس بها من الحيادية والموضوعية، الأمر الذي يفتح شهية الباحثين، لاستخدامه بشكل مستمر، بالإضافة لتطرقه كمنهج مقارن للفكر النخبوي، بين فترات زمنية مختلفة، أو بين نخبة ونخبة أخرى، (النخبة السياسية – النخبة الاقتصادية – النخبة الرياضية – النخبة الثقافية) في إطار المجتمع؛ لذلك يقدم المنهج النخبوي أطرا علمية، تسمح

بتحليل جانب مهم من جوانب النظم السياسية، نستطيع من خلالها التوصل إلى نتائج علمية، والتنبؤ بمستقبل النظام السياسي.

نقد منهج النخبة

رغم ما يتمتع به منهج النخبة من مزايا، فقد واجه عدة انتقادات، أبرزها:

نقد منهج النخبة	– فشل في تحديد شكل وحدود تأثير النخبة في عملية صنع القرار بدقة منهجية – لم يُحدّد بدقة العلاقة التفاعلية بين النخبة والمجتمع، وافتقر إلى تحليل بنية تلك العلاقة – تجاهل الطابع المؤسسي المنظم لصنع القرار، وركّز، فقط، على الأفراد النخبويين – لم يميز بين النخب المؤثرة فعليًا، وأولئك الذين يشغلون مناصب رسمية ذات طابع إداري روتيني – صعّب إمكانية الحصول على بيانات دقيقة عن النخبة في الأنظمة غير الديمقراطية

ثامنًا: منهج الاتصال في علم السياسة

يُعدّ منهج الاتصال من المناهج التحليلية الحديثة نسبيًا، حيث تعود نشأته إلى أواخر الستينيات من القرن العشرين، وقد انطلق في بدايته من نظريات الاتصال وعلوم الإعلام، ثم تطور بالاستفادة من علم الاجتماع وعلم السياسة، قبل أن يُستخدم في تحليل الاتصال السياسي داخل النظم السياسية، استجابة للتحوّلات المعرفية التي شهدتها تلك العلوم، خاصة في الانتقال من القواعد الثابتة إلى دراسة اللغة ضمن سياقات تواصليّة متعددة، وقد ساهم هذا المنهج في إثراء الدراسات السياسية، من خلال التركيز على عمليات الاتصال داخل الظواهر السياسية وخارجها، كعامل بنيوي مؤثر في تكوين السلطة وممارستها [82].

وحدة التحليل في منهج الاتصال
تعتبر عملية الاتصال وحدة التحليل الأساسية في دراسة منهج الاتصال

فالنظام السياسي، في ضوء هذا المنهج، لا يُمكن أن يستمر أو يمارس وظائفه إلا عبر تدفّق المعلومات داخله وبين مكوّناته، فهو نظام تفاعلي يتسم بالاتصال المستمر بين الفاعلين السياسيين، وتُعدّ عملية الاتصال بمثابة آلية لنقل الرسائل والمضامين من مرسل إلى متلقٍّ، عبر وسائط مختلفة (مرئية، مسموعة، مقروءة)، وهي آلية ضرورية لفهم ديناميكية التفاعل السياسي.

وتأتي أهمية منهج الاتصال، بسبب سعي السلطة إلى التواصل المستمر مع أفراد المجتمع، وتواصل الأفراد في المقابل مع السلطة، وهذا يأتي من خلال عمليتين:

1) العملية الأولى: الاتصال الرسمي

يأتي من خلال تواصل المؤسسات الرسمية (السلطات الثلاث)، مع مكونات المجتمع الأخرى (أفراد - مؤسسات غير رسمية - الرأي العام - النخب غير الحاكمة - جماعات الضغط والمصالح) وغيرهم، وسبب هذا التواصل، الترويج لعمل المؤسسات الرسمية (السلطات الثلاث)، وتسويق قراراتهم وقوانينهم، وتوجهاتهم وخططهم المستقبلية، وإيصال أفكارهم المختلفة، بهدف كسب التأييد والولاء لسياسة المؤسسات الرسمية الحاكمة.

2) العملية الثانية: الاتصال غير الرسمي

يأتي من خلال التواصل بين أفراد المجتمع، أو مكونات المجتمع مع السلطة، وسبب هذا التواصل، ذكر مطالبهم، واستفساراتهم، ورغباتهم، واحتياجاتهم.

وتتجلّى أهمية هذا المنهج في قدرته على تحليل مراحل إصدار القرار السياسي، سواء كان داخليًا أو خارجيًا، بوصفه عملية اتصالية متكاملة، على النحو الآتي:

العنصر	التوصيف
الطرف الأول (المرسل)	المؤسسات الرسمية للدولة
الطرف الثاني (المتلقي)	أفراد المجتمع أو الدول والمنظمات (بحسب القرار)

مضمون الرسالة	القانون أو القرار السياسي
الصفة القانونية	تستمدّ من الدستور والقواعد التشريعية التي تنظّم العمل الرسمي
وسيلة الاتصال	الإعلام الرسمي، الصحف، البيانات، مواقع التواصل
الاستجابة (التغذية الراجعة)	ردود فعل المجتمع، مدى الامتثال أو الاعتراض، وتُستخدم لتعديل السياسات مستقبلاً

وبناء على ما تم، يُعتبر هذا المنهج أداة تحليلية مهمة لفهم طبيعة التفاعل السياسي، وفاعلية الاستجابة المؤسسية تجاه مطالب الجمهور، كما يساعد في تفسير اختلاف الأنظمة من حيث وسائل الاتصال المعتمدة، ومدى شفافيتها، وقدرتها على التكيّف مع البيئة الاجتماعية. ورغم أهمية هذا المنهج، إلا أنه يواجه جملة من الانتقادات، من أبرزها:

نقد منهج الاتصال	– تركيزه المفرط على الجوانب الفنية للاتصال دون إيلاء كافٍ للعوامل السياسية والثقافية – صعوبة قياس كفاءة الاتصال السياسي بدقة، خاصة في الأنظمة السلطوية التي تفتقر للشفافية – عدم قدرته، منفردًا، على تفسير أسباب الفشل أو النجاح في الاستجابة لمطالب المجتمع – ميله للتعامل مع عملية الاتصال كعملية خطية (مرسل – رسالة – متلقٍ) دون إظهار التفاعلات المعقدة متعددة الأطراف

تاسعًا: منهج الجماعة في علم السياسة

يفترض منهج الجماعة أن الفرد لم يعد قادرًا وحده على تحقيق مصالحه، في ظل تزايد دور وتأثير الجماعات داخل المجتمع، مما يدفعه إلى الانضمام إليها لضمان تمثيل مصالحه والدفاع عنها، ويُعد هذا المنهج من المناهج الحديثة في تحليل الظواهر السياسية، وقد ارتبط اسمه بالمفكر الأمريكي آرثر بنتلي الذي عُرف بكتابه «العملية الحكومية»، حيث ركّز فيه على الدور الذي تلعبه الجماعات في صياغة السياسات

العامة [83]، لذا، تعتبر الجماعة الفاعلة، هي وحدة التحليل الأساسية في منهج الجماعة، من خلال التركيز على دورها ونمطها، ومعرفة مكانة أعضائها وأهدافهم المشتركة، وإيصالها لمتخذ القرار.

وحدة التحليل في منهج الجماعة
تعتبر الجماعة الفاعلة وحدة التحليل الأساسية في منهج الجماعة

ويُركز هذا المنهج على التفاعل بين الجماعات المختلفة داخل النظام السياسي، سواء كانت جماعات مصالح، أو ضغط، أو نقابات، أو مؤسسات مدنية، ويعتبر أن القوة الحقيقية لا تكمن في الفرد أو المؤسسة الرسمية، فقط؛ بل في الجماعات القادرة على التأثير وصياغة القرار السياسي من خلال الضغط المنظم، حيث يقوم هذا المنهج على عدد من المفاهيم الأساسية [84]:

المفهوم	التفسير
مفهوم الجماعة	مجموعة الأفراد التي تشكلت تحت مسمى الجماعة
مفهوم التنافس	طبيعة وشكل التنافس الحاصل بين الجماعات في داخل المجتمع
مفاهيم القوة	استخدام القوة كوسيلة في حالة التفاعلات الحاصلة بين الجماعات
مفهوم المصلحة	كل جماعة تسعى من خلال أعضائها للوصول إلى مصالحها
مفهوم التفاعل	شكلان للتفاعل الحاصل بين الجماعات إما صراعي أو تعاوني

ويؤكد هذا المنهج، أن النظام السياسي يحتوي على العديد من الجماعات المتنافسة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل مستمر، وتسعى كل جماعة لتحقيق مصالحها، وهذا يؤدي بالضرورة، إلى التأثير في بنية النظام السياسي الذي يتشكل نتيجة لحجم تلك التفاعلات بين الجماعات في أوقات زمنية محددة، سواء كانت تلك التفاعلات صراعية أو تعاونية، وهنا يعتمد تأثير الجماعة من الناحية السياسية، كلما كانت متماسكة وقريبة من دوائر صنع القرار السياسي.

هذا المنهج تطور بعد ذلك كإطار تحليلي مع رواد آخرين، أعطوا هذا المنهج قدرة تحليلية، كأمثال (غابريل ألموند) و(تشارلز هاجن)، حيث صنف (ألموند)، الجماعات المؤثرة في النظم السياسية كما في الجدول التالي [85]:

جماعات المصالح الترابطية	تعريفها	جماعات منظّمة تسعى للدفاع عن مصالح أعضائها
	مثل	النقابات، الجمعيات المهنية

جماعات المصالح المؤسسية	تعريفها	جماعات داخل مؤسسات الدولة تؤدي وظائفها لصالح المجتمع
	مثل	المؤسسات التعليمية، العسكرية

جماعات المصالح غير الترابطية	تعريفها	أفراد يشتركون في سمات اجتماعية أو ثقافية
	مثل	القبيلة، أو الأسرة، أو الأخرى كالدين، أو اللغة

جماعة المصالح الآنومية (غير المستقرة)	تعريفها	جماعات غير مستقرة، تظهر وقتيًا دون تنظيم واضح
	مثل	التجمهرات الفجائية، الاحتجاجات العفوية

معنى الأنومية
تعني في العلوم الاجتماعية: حالة عدم الاستقرار، أو حالة الاضطراب والقلق لدى الأفراد الناجمة عن انهيار المعايير والقيم الاجتماعية، أو الافتقار إلى الأهداف والمثل العليا أو غياب العدالة الاجتماعية

وفي هذا السياق، يمكن تقديم الانتخابات العامة كنموذج تطبيقي لتجلّي أثر الجماعات في بنية النظام السياسي، حيث تتبنى بعض الجماعات دعم مرشحين يمثلون نهجها السياسي، وذلك من خلال تمويل حملاتهم الانتخابية، وترويج برامجهم، وتنظيم الفعاليات والندوات لصالحهم، وتوفير الدعم الإعلامي، وطباعة المواد الدعائية وتوزيعها، فضلاً عن تعبئة الرأي العام لحشد الأصوات لصالحهم، ويهدف هذا الدور

الجماعي إلى إقامة شبكة من العلاقات مع المرشحين بعد وصولهم إلى البرلمان، بما يضمن التأثير على عملية التشريع، وتوجيهها نحو إقرار قوانين تخدم مصالح تلك الجماعة، ورغم الأهمية التحليلية التي يتمتع بها هذا المنهج في تفسير التفاعلات السياسية داخل النظم، إلا أنه تعرّض لجملة من الانتقادات، أبرزها:

نقد منهج الجماعة	- إغفاله للمؤسسات الرسمية والقواعد القانونية التي تنظّم سلوك الفاعلين داخل المجتمع، وانصرافه لتحليل الجماعات، فقط - اعتماده على نموذج ليبرالي غربي يصعب تطبيقه على أنماط النظم السياسية في العالم الثالث التي تختلف في بنيتها وسياقاتها الثقافية - غياب معايير واضحة لقياس قوة الجماعات ودرجة تأثيرها في النظام السياسي - الخلط بين جماعات المصالح غير الترابطية والجماعات الآنومية، دون تقديم تمييز مفاهيمي دقيق بينهما - الربط المباشر بين مستوى التنمية السياسية وعدد الجماعات ونشاطها، دون الاستناد إلى أدوات قياس علمية ومنهجية واضحة

عاشرًا: المنهج التاريخي في علم السياسة

لا يمكن فهم الحاضر السياسي بمعزل عن ماضيه، إذ يشكّل المنهج التاريخي إحدى الأدوات البحثية الأساسية لفهم تطور الظواهر السياسية وتحليل بنيتها، من خلال استقراء الجذور التاريخية للظواهر والقضايا، وتكمن أهمية هذا المنهج في قدرته على تفسير الأحداث السياسية الراهنة بالعودة إلى سياقاتها التاريخية، ما يمنح الباحث رؤية أعمق وتحليلاً أكثر شمولاً، فالمنهج التاريخي يستخدم في أغلب الحقول العلمية ومنها حقل العلوم السياسية، حيث يعد من أهم المناهج البحثية التي تهتم بدراسة وتحليل الدراسات والقضايا والظواهر المتعلقة بعلم السياسة، من خلال امتلاكه مجموعة من القواعد والخطوات، ومن أبرز رواد هذا المنهج قديمًا: أفلاطون، وأرسطو، وابن خلدون، وأبو حامد الغزالي الذين وظّفوا التاريخ لفهم طبيعة السلطة وبنية المجتمع السياسي [86].

وحدة التحليل في المنهج التاريخي
تعتبر المصادر التاريخية وحدة التحليل الأساسية في دراسة المنهج التاريخي

ويقوم المنهج التاريخي على دراسة الوثائق والوقائع والبيانات المتعلقة بالماضي، من أجل تفسير الحاضر واستشراف المستقبل، وذلك عبر خطوات منهجية دقيقة، تشمل

تحديد الموضوع	اختيار الظاهرة أو المشكلة المعاصرة المطلوب دراستها
الرجوع للتاريخ	الرجوع للأحداث التاريخية المشابهة والمتعلقة بمشكلة البحث
تجميع المادة	جمع الوثائق والمراجع التاريخية الموثوقة ذات الصلة
دراسة المادة ونقدها	إخضاع الوثائق للنقد الداخلي والخارجي، للتأكد من مصداقيتها
المقارنة بين الحدثين	إجراء مقارنة علمية بين الظاهرة المعاصرة ونظيرتها التاريخية
الفرضيات	اختبار صحة الفرضيات من خلال ما كشفت عنه الوقائع التاريخية
تفسير النتائج	تحليل ما توصل إليه الباحث من دلالات علمية
الاستنتاجات	يصل الباحث إلى الاستنتاجات، من خلال ربط الفرضيات بالنتائج النهائية

ويساعد المنهج التاريخي في حل المشكلات أو الظواهر السياسية، وتفسير أسباب حدوثها، بعد العودة إلى الأبحاث والبيانات والمعلومات السابقة، المليئة بالمحطات والوقائع والأحداث التاريخية، وفق مجموعة من الأسس المنهجية، فقد أدرك العديد من الباحثين أهمية المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية، لارتباطه بأغلب الدراسات الاجتماعية، وما يمثله من قيمة علمية مهمة، تهدف للوصول الى تفسير القضايا والظواهر والمشكلات التي تظهر في بنية النظم السياسية، من خلال البحث في جذورها التاريخية ومقارنتها بالحاضر، انطلاقا من عدة مصادر تاريخية، ولعل أبرزها:

المصادر التاريخية	- الوثائق الرسمية - الكتب التاريخية - المخطوطات التاريخية - الروايات الشفوية (يجب التأكد منها قدر المستطاع) - أرشيف الصحف والمجلات - المقابلات التلفزيونية - المذكرات الشخصية

وبذلك يُتيح المنهج التاريخي للباحث أدوات تحليلية لفهم النظم السياسية من خلال العودة إلى نشأتها وتطورها، ويفتح آفاقًا لفهم الحاضر ضمن سياق تاريخي تراكمي، يمكّن الباحث، أيضًا، من إجراء مقارنات عميقة بين الحقب الزمنية المختلفة، ورغم القيمة العلمية للمنهج التاريخي، إلا أنه لا يخلو من التحديات والقيود، ومن أبرزها:

نقد المنهج التاريخي	- صعوبة إخضاع الوقائع التاريخية للتجريب العلمي؛ لاعتمادها على السرد والنقل لا على الاختبار المباشر - احتمالية تعرّض المصادر التاريخية للتزوير أو التحريف أو الضياع، ما يؤثر في دقة النتائج - عدم إمكانية تكرار الأحداث بنفس الظروف والسياقات، مما يضعف قدرة المنهج على تقديم نتائج علمية ثابتة - صعوبة تقديم تنبؤات دقيقة بالمستقبل، لاعتماده على ظروف ماضية تختلف عن الحاضر من حيث البيئة والمتغيرات

الحادي عشر: المنهج الوصفي في علم السياسة

المنهج الوصفي من أكثر المناهج شيوعًا في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، لما له من قدرة على وصف وتحليل الواقع كما هو، دون السعي إلى تغييره، ويعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بمشكلة أو ظاهرة معينة، ثم تحليلها للوصول إلى تفسيرات منطقية تُسهم في فهم الواقع وتطويره، وقد بدأت ملامح استخدام هذا المنهج في القرن الثامن عشر، حين استعان به الباحث الفرنسي فريدريك ليبلاي في دراسة الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة في فرنسا، ثم تطور، لاحقًا، ليُشكّل أحد الركائز الأساسية في حقول الدراسات الإنسانية والسياسية [87].

وحدة التحليل في المنهج الوصفي
تعتبر الظواهر والأحداث الجارية والمستمرة وحدة التحليل الأساسية في المنهج الوصفي

وبناءً على ما تقدّم، يمكن تعريف المنهج الوصفي على أنه: الأسلوب البحثي المستخدم في دراسة علم السياسة، والذي يُعنى بوصف الظواهر أو المشكلات أو الأحداث كما هي، وصفًا دقيقًا ومنهجيًا، بهدف الوصول إلى نتائج منطقية تُمكّن الباحث من تفسير الأسباب الكامنة وراء تلك الظواهر، ويعتمد هذا المنهج على تحليل الوضع الراهن للظاهرة السياسية محل الدراسة، واستنباط علاقاتها وسياقاتها المختلفة، عبر جمع المعلومات والبيانات والحقائق ذات الصلة، ثم تحليلها وتفسيرها، ومن خلال ذلك، يُتيح المنهج الوصفي إمكانية فهم الواقع السياسي كما هو قائم، وطرح تساؤلات جوهرية حوله، ثم الإجابة عنها بناءً على الأدلة والمعطيات، مما يُسهم في تطوير الفهم وتحسين مستوى التحليل السياسي؛ لذلك يتطلّب تطبيق المنهج الوصفي في دراسة النظم السياسية اتباع خطوات منهجية دقيقة ومدروسة:

خطوات المنهج الوصفي	- تحديد الظاهرة أو المشكلة المعاصرة والقائمة في الواقع السياسي - جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة من مصادر موثوقة - وضع تساؤلات بحثية أولية تفسّر الظاهرة وتوجّه البحث - اختيار العينة أو الفئة المستهدفة من الظاهرة المدروسة - اختيار أدوات البحث كالمقابلات، الاستبيانات، الملاحظات، الوثائق، إلخ - تحليل البيانات ودراسة العلاقات بين الظواهر ومقارنتها في ضوء البيانات - عرض النتائج وتقديم استنتاجات دقيقة تفسّر الظاهرة السياسية وتوصي بإجراءات عملية

يستند المنهج الوصفي، وفقًا للجدول السابق، إلى مجموعة من الأسس المنهجية التي تستعين بعدّة أدوات بحثية، مثل المقابلة، والملاحظة، والاستبيانات، فضلاً عن تحليل الوثائق والتسجيلات، والاستناد إلى المصادر والمراجع والإحصاءات الرسمية، وتشترط الدراسة الوصفية الاعتماد على عيّنات تمثّل المجتمع قيد

الدراسة، بما يتيح الحصول على بيانات دقيقة تُسهم في وصف الظواهر السياسية وتحديد خصائصها، كما يُراعى إشراك فئات متنوعة من المجتمع، باختلاف أعمارهم وانتماءاتهم، لاستجلاء أبعاد الظاهرة قيد البحث من زوايا متعددة، ما يثري النتائج ويوسّع من نطاق الاستفادة منها، ويساعد هذا المنهج في رفد المعرفة السياسية بمعلومات وبيانات جديدة، تُسهم في تحليل الواقع السياسي كما هو قائم، خلال فترة زمنية محددة، وذلك بهدف تقديم وصف علمي دقيق للظواهر السياسية، بما يدعم استقرار النظام السياسي واستدامته، ومع ذلك، تعرّض المنهج الوصفي، كغيره من مناهج البحث، لجملة من الانتقادات، يمكن تلخيص أبرزها في النقاط الآتية:

نقد المنهج الوصفي	- يقتصر المنهج الوصفي على تحليل الظواهر في أطر زمانية ومكانية محددة، مما يحدّ من قدرته على تجاوز اللحظة الراهنة - لا يُولي أهمية كافية للتنبؤ بالمستقبل أو استشراف التحوّلات القادمة - قد تؤدي بعض الدراسات الوصفية إلى نتائج مضللة أو مضرة، إذا استندت إلى بيانات غير موثوقة، كاستبيانات غير علمية أو مقابلات مع غير المختصين - تتأثر نتائج البحوث الوصفية، أحيانًا، بتوجهات الباحث الذاتية، مما قد يُفضي إلى انحيازات فكرية تتعلق بالعرق، أو الدين، أو الطائفة، أو الانتماء الفئوي

جدول مقارن لأبرز مناهج البحث في النظم السياسية

اسم المنهج	وحدة التحليل الرئيسة	الوظيفة التحليلية
المنهج المقارن	الدولة – النظام السياسي	تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية
منهج صنع القرار	صانع القرار – الجهاز التنفيذي	تتبّع خطوات القرار من صياغته إلى تنفيذه

المنهج السلوكي	سلوك الأفراد – صناع القرار	تفسير السلوك السياسي بدلالة المتغيرات النفسية والاجتماعية
المنهج المؤسسي	المؤسسات الرسمية وغير الرسمية	فهم عمل المؤسسات وأدوارها ضمن الإطار الدستوري
منهج النظم (النسقي)	التفاعلات الداخلية والخارجية	فهم التفاعلات بين النظام وبيئته
البنائي – الوظيفي	الأبنية والوظائف السياسية	كشف علاقة البنية بالوظيفة داخل النظام
منهج النخبة	النخبة السياسية (الأقلية المؤثرة)	تحليل تأثير النخبة على صنع القرار
منهج الاتصال	عملية الاتصال السياسي	تفسير كيفية إنتاج ونقل القرار وتلقيه
منهج الجماعة	الجماعة الفاعلة	فهم تأثير الجماعات على صنع القرار
المنهج التاريخي	الوثائق والوقائع التاريخية	استقراء تطور النظام السياسي وتفسير الحاضر
المنهج الوصفي	الظواهر الجارية والمعاصرة	وصف الواقع السياسي وتحليله دون تغييره

خاتمة الفصل الثالث

يتّضح من خلال هذا الفصل أن مناهج البحث في النظم السياسية تمثل ركيزة أساسية لفهم الظواهر السياسية وتحليلها بشكل علمي ومنهجي، وقد كشف العرض التفصيلي للمناهج المختلفة، عن تنوّع الأدوات والأساليب التي يمكن توظيفها وفقًا لطبيعة الظاهرة المدروسة، كما أن تمييز وحدات التحليل، ومراعاة السياق السياسي والاجتماعي، يُعدّان من العوامل الحاسمة في نجاح البحث، ويؤكد الفصل في مجمله على ضرورة التزام الباحث بالصرامة المنهجية، والانفتاح على أكثر من منهج عند الحاجة، لتحقيق تحليل شامل ومتوازن للنظام السياسي قيد الدراسة.

الفصل الرابع

الدولة

تُعتبر الدولة أحد المفاهيم المحورية في علم السياسة، إذ تمثل الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنضوي تحته أشكال السلطة جميعها، وقد تنوّعت التفسيرات حول نشأتها، وتباينت النظريات بشأن وظيفتها ومبررات وجودها، إلا أن حضورها باعتبارها فاعلاً مركزيًا في الحياة المعاصرة يظل ثابتًا، لذا، يستعرض هذا الفصل أبرز مراحل تطور الدولة، بدءًا من الجماعات السياسية البدائية وصولاً إلى الدولة الحديثة ذات السيادة والمؤسسات، كما يناقش النظريات المفسرة لنشأتها، وأركانها الأساسية، وأشكالها المتعددة، وتُعد هذه المعالجة أمرًا لا غنى عنه لفهم طبيعة علم السياسة، وأسس الشرعية التي تستند إليها السلطة في مختلف السياقات.

المبحث الأول: نشأة الدولة

أولاً: تاريخ مفهوم الدولة

قبل الحديث عن نشأة الدولة بوصفها كيانًا حديثًا، لا بد من التمييز المفاهيمي بين الجماعة السياسية البدائية والدولة بوصفها مؤسسة قانونية – سياسية، فالجماعة، بوصفها تجمّعًا بشريًا منظمًا، سبقت الدولة تاريخيًا، إذ نشأت مع استقرار الإنسان في مجتمعات زراعية بسيطة تقوم على الروابط والانتماء المشترك، دون أن تمتلك بالضرورة سمات الدولة القانونية، مثل: السيادة، والحدود، والمؤسسات. أما الدولة، فهي شكل متطوّر من التنظيم السياسي، نشأ نتيجة لتعقّد العلاقات الاجتماعية، وظهور الحاجة إلى سلطة منظمة تُمارس الحكم باسم المجتمع وتحتكم إلى شرعية واضحة، لذا، يُبين الجدول التالي الفرق بين الجماعة البدائية والدولة الحديثة:

الجماعة البدائية	الدولة الحديثة
تقوم على روابط جماعية	تستند إلى مؤسسات قانونية ودستورية
تعتمد على زعامة شخصية أو قبلية	تعتمد على السلطة عبر مؤسساتها الرسمية
تسيطر على نطاق محلي محدود	تفرض سيادتها على إقليم معترف به دوليًا

تستخدم الأعراف والتقاليد لفرض النظام	تستخدم القوانين والتشريعات لتنظيم المجتمع
تستمد شرعيتها من الكاريزما أو التقاليد	تستمد شرعيتها من الدستور والإرادة العامة

وقد شهد التاريخ أنماطًا متعدّدة من التنظيم السياسي قبل تبلور مفهوم الدولة، مثل: المشيخات، والقبائل، والقرى المتحدة، والمدن، والإمبراطوريات، وهي كيانات تختلف عن الدولة الحديثة في بنيتها القانونية ووظائفها السياسية؛ لذلك فإن فهم نشأة الدولة يتطلب تتبع التحول من أنماط التنظيم المجتمعي البسيط إلى نظام سياسي مركزي يحتكر القوة، ويُحتَكم فيه إلى القانون، وهذا التحوّل لم يكن لحظة واحدة؛ بل جاء باعتباره نتيجة تاريخية معقّدة امتدت لقرون، وارتبطت بتحولات اقتصادية، واجتماعية، ودينية، وفكرية، تفاعلت فيما بينها لتنتج ما نعرفه اليوم باسم الدولة. وعليه، يُبرز الجدول التالي، كيف تطور التنظيم السياسي حتى وصل إلى الدولة الحديثة ذات الطابع المؤسسي [88]:

تطور التنظيم السياسي	– الأسرة – القبيلة – القرية – المدينة – الإمبراطورية – الدولة الإقطاعية – الدولة القومية الحديثة

ويُظهر الجدول أعلاه أن نشأة الدولة الحديثة لم تكن أمرًا طارئًا؛ بل جاءت تتويجًا لتحولات سياسية واجتماعية عميقة، انتقلت فيها المجتمعات من أنماط الولاء الشخصي والسلطة العرفية، إلى تنظيم سياسي عقلاني قائم على القانون والمؤسسات.

ثانيًا: التحوّل من التجمعات التقليدية إلى الدولة الحديثة

شهد التاريخ الإنساني تحوّلات عميقة في أنماط التجمع السياسي والاجتماعي،

نتيجة لتفاعل معقّد بين متغيرات داخلية وخارجية، فالدولة الحديثة لم تنشأ دفعة واحدة؛ بل كانت نتاجًا لمسار تراكمي تطوّري ساهمت فيه عوامل متعددة، أدّت إلى تركيز السلطة، وتشكيل الحدود، وتنظيم المؤسسات، وتبلور شرعية جديدة تقوم على القانون والدستور، ولعل الجدول التالي، يُوضح أبرز مظاهر التحول إلى الدولة الحديثة [89]:

أبرز مظاهر التحوّل إلى الدولة الحديثة	- انهيار النظام الإقطاعي - نشوء الاقتصاد الرأسمالي - تراجع سلطة الكنيسة - صعود الدولة العلمانية - بروز الطبقة البرجوازية - تطور البيروقراطية - ترسيم الحدود الوطنية - انتشار فكرة المواطنة

وقد شهدت أوروبا هذا التحول بشكل مبكر، خصوصًا بعد الثورات الكبرى التي أرست قواعد السيادة الحديثة والبيروقراطية المركزية، بينما سارت بقية مناطق العالم في مسارات مختلفة، بعضها اقتبس النموذج الأوروبي، وبعضها احتفظ بعناصر تقليدية خاصة به. أما في العالم الإسلامي، فقد ساهمت الإصلاحات العثمانية في تفكيك الهياكل التقليدية، وفرض أنماط جديدة من الحكم والإدارة، ومع نشوء الدول القومية الحديثة، أصبحت الدولة هي الكيان الوحيد المخوّل قانونًا بفرض النظام، ورسم السياسات، وضبط التفاعلات المجتمعية [90]، وهو ما رسّخ نموذج الدولة بصيغته القانونية والمؤسساتية المعاصرة.

المبحث الثاني: نظريات نشأة الدولة

تعدّدت الاتجاهات الفكرية التي حاولت تفسير نشأة الدولة وأصلها، وظهرت في هذا السياق العديد من النظريات التي قدّمت رؤى متباينة، منطلقةً من خلفيات دينية، أو اجتماعية، أو سياسية، أو فلسفية، وعلى الرغم من تنوّعها وتعددها، فإن أبرز هذه

النظريات التي شكّلت الإطار النظري الأساسي لفهم نشأة الدولة يمكن ذكرها فيما يلي:

- النظرية الثيوقراطية (الإلهية)
- نظرية القوة
- نظرية الأسرة
- نظرية العقد الاجتماعي

أولاً: النظرية الثيوقراطية (الإلهية)

النظرية الثيوقراطية هي من أقدم التفسيرات التي تناولت نشأة الدولة والسلطة، حيث تؤكد أن السلطة مصدرها إلهي، وأن الحاكم يستمد شرعيته مباشرة من الله لا من الشعب، وقد ظهرت هذه النظرية بقوة خلال العصور الوسطى، لتبرير الحكم المطلق للملوك الأوروبيين في صراعهم مع الكنيسة، إذ رُفِع شعار «الحق الإلهي في الحكم» باعتبارها أداة سياسية [91]، وقد استندت النظرية الثيوقراطية إلى قاعدة فلسفية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي [92]:

فلسفة النظرية الثيوقراطية	- الله خالق الوجود، والدولة من مخلوقاته، وليست من صنع الإنسان - الدولة كيان مقدّس، أُقيم لتحقيق مقاصد الاجتماع البشري - الحاكم يملك سلطته بتفويض إلهي، وليس للشعب حق نزعها - طاعة الحاكم واجبة شرعًا، باعتباره مسؤولًا أمام الله لا الرعية

ومن السياقات التاريخية التي دعمت انتشار النظرية الثيوقراطية، الصراع على السلطة بين الملوك والكنيسة في أوروبا، حيث سعى الملوك إلى ترسيخ فكرة أن سلطتهم مستمدة مباشرة من الله، بهدف تعزيز استقلالهم السياسي وتقليص نفوذ البابا، في حين حاولت الكنيسة من جانبها نزع الشرعية عن سلطة الملوك، واتهامهم بالاستبداد، حفاظًا على هيمنة الكنيسة وموقعها الروحي والسياسي [93].

هذه النظرية فقدت تأثيرها مع صعود الفكر الليبرالي وانتشار مبادئ الحرية والمساواة، وبروز مفهوم السيادة الشعبية بوصفها أساسًا شرعيًا للحكم؛ لكنها مع ذلك لم تسلم من موجة واسعة من النقد، من أبرزها [94]:

الانتقادات الموجهة للنظرية الثيوقراطية	- ابتعادها عن المنطق العقلي والعلمي - توظيفها لخدمة الاستبداد السياسي باسم الدين - استخدامها باعتبارها أداة لتصفية الصراع بين الملوك والكنيسة - افتقارها إلى تأصيل ديني حقيقي

ثانيًا: نظرية القوة

نظرية القوة إحدى المقاربات التي تُفسر نشأة الدولة على أساس الصراع والإكراه، حيث ترى أن القوة هي الأساس الذي قامت عليه السلطة السياسية منذ بداياتها الأولى، وتنطلق هذه النظرية من فرضية محورية مفادها أن الدولة لا تنشأ إلا حين تنجح جماعة ما في فرض سيطرتها على جماعات أخرى، مستخدمة أدوات القوة والإكراه لتنظيم المجتمع وإخضاعه لسلطتها[95]، وعليه، يوضح الجدول التالي الفلسفة التي تنطلق منها نظرية القوة[96]:

فلسفة نظرية القوة	- الدولة في جوهرها سلطة، وجوهر السلطة هو القوة والإخضاع - استخدام العنف أو القوة أمر طبيعي وضروري في حياة الإنسان السياسية - نشأة الدولة لم تكن ناتجة عن توافق طوعي؛ بل نتيجة تغلب طرف على آخر وفرض إرادته - السلطة السياسية تشكلت بسبب صراع دائم بين الجماعات، لا بسبب عقد أو توافق بينهم - بقاء الدولة واستمرارها مرهون بقدرتها على الاحتفاظ بتفوّقها القسري على الداخل والخارج

ورغم أن نظرية القوة تمتلك شواهد تاريخية تدعمها، خاصة فيما يتعلق بنشأة الدول

القديمة التي اعتمدت على القوة العسكرية أو السيطرة القهرية، إلا أنها لا تخلو من انتقادات عدّة، أبرزها ما يلي:

الانتقادات الموجهة لنظرية القوة	- القصور في التعميم التاريخي، فهناك العديد من الدول الحديثة لم تنشأ على أساس القهر أو الإكراه؛ بل بسبب التعاقد السياسي أو المشاركة الشعبية - تضييق نطاق الفهم، حيث تُرجع نشأة الدولة إلى بُعد واحد، فقط، هو القوة، متجاهلة عوامل أخرى، مثل: التنظيم القانوني، والشرعية، والدين، والاقتصاد - الخلط بين الدولة والسلطة، إذ تفترض أن بقاء الدولة مرهون ببقاء القوة التي أنشأتها، بينما تشير التجارب الحديثة إلى أن المؤسسات الدستورية قادرة على الاستمرار حتى بعد تغيّر الحكّام أو النخب الحاكمة

ثالثًا: نظرية الأسرة (العائلة)

سعت نظرية الأسرة إلى تفسير نشأة الدولة من خلال تتبع تطور البُنى الاجتماعية، حيث تفترض أن الدولة ليست إلا امتدادًا طبيعياً للأسرة، وتنطلق هذه النظرية من فكرة محورية مفادها أن سلطة الأب داخل الأسرة شكّلت النواة الأولى للسلطة السياسية، وأن تطور المجتمعات البشرية بدأ من الأسرة التي توسّعت لتُشكّل عوائل، ثم عشائر، ثم قبائل، ثم قرى، وصولاً إلى المدن التي اندمجت، لاحقًا، في كيان أوسع هو الدولة، ويُعزى هذا التصور إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو الذي رأى أن الجماعة السياسية الأولى كانت الأسرة، ثم تطورت إلى قرية، نتيجة حاجة العوائل إلى التعاون، ومع تزايد الحاجات وتعقيدها، نشأت المدن، ومن تفاعل هذه المدن تشكّلت الدولة بوصفها أعلى أشكال التنظيم البشري [97]، ورغم بساطة منطلقاتها، تعرّضت نظرية الأسرة لعدة انتقادات، من أبرزها [98]:

الانتقادات الموجهة لنظرية الأسرة	- تفترض أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع، في حين تشير الأدلة الأنثروبولوجية إلى أن الجماعات البشرية ظهرت قبل تكوّن الأسر بالمعنى المؤسسي المعروف - تتجاهل أن التجمعات البشرية الأولى قامت بدافع التكاتف لمواجهة أخطار الطبيعة، وليس بناءً على الروابط الأسرية وحدها - لا تنطبق على نشأة العديد من الدول الحديثة التي لم تكن نتيجة تطور أسري، كما هو الحال في الولايات المتحدة التي نشأت عن طريق الاستيطان والتعاقد السياسي لا الامتداد العائلي

رابعًا: نظرية العقد الاجتماعي

نظرية العقد الاجتماعي تُعتبر من أبرز النظريات الفكرية التي سعت إلى تفسير نشأة الدولة وأصلها، حيث تفترض أن الدولة لم تنشأ بفعل القوة أو الوراثة أو الأمر الإلهي كما يعتقد البعض؛ بل نتيجة اتفاق إرادي بين أفراد المجتمع، يُعرف بالعقد الاجتماعي، وقد برزت هذه النظرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، في إطار التحولات الفكرية التي شهدها الفكر الأوروبي الحديث [99]، ووجدت من يبلورها ويدافع عنها، ولعل أبرزهم:

- توماس هوبز (1588 – 1679) فيلسوف إنجليزي
- جون لوك (1632 – 1704) فيلسوف إنجليزي
- جان جاك روسو (1712 – 1778) فيلسوف فرنسي

وتتباين رؤى هؤلاء الفلاسفة في تفسير «حالة الطبيعة» السابقة على قيام الدولة، وفي طبيعة العقد، وأطرافه، وحدود السلطة الناتجة عنه، وهو ما سيتم تفصيله في الفقرات التالية:

1) نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز

تقوم نظرية العقد الاجتماعي عند توماس هوبز على تصور تشاؤمي للطبيعة

البشرية، إذ يرى أن الإنسان في «حالة الطبيعة» كان مدفوعًا بالأنانية وحب السيطرة، مما أدى إلى صراع شامل بين الأفراد، حيث أصبح كل شخص مصدر تهديد للآخر، فغلب على العلاقات طابع الخوف والريبة وانعدام الثقة، وأصبحت الحياة «بلا أمن واستقرار» كما وصفها هوبز، وأمام هذا الوضع المضطرب، توصل الأفراد إلى قناعة بأن استمرار هذه الحالة يُفضي إلى الفوضى والدمار، لذا قرروا طوعًا الدخول في «عقد اجتماعي» فيما بينهم، يتنازلون بموجبه عن كامل حقوقهم الطبيعية لشخص واحد، يمنحونه السلطة المطلقة لضمان الأمن والنظام، ويُعرف هذا الشخص بالحاكم أو «الليفياثان» كما وصفه هوبز [100]، ويتميّز العقد الاجتماعي، وفقًا لهوبز، بعدة سمات رئيسة [101]:

بنود العقد الاجتماعي وفقًا لتوماس هوبز	– يتسلم الحاكم الحقوق الطبيعية للأفراد جميعها مقابل تحقيق الأمن والاستقرار لهم – يمتلك الحاكم الحق في استخدام القوة لردع التهديدات وضمان النظام العام – لا يملك الأفراد أي حقوق تجاه الحاكم، لأنهم تنازلوا عنها طوعًا في إطار العقد – لا يحق لهم الثورة أو الاعتراض، حتى في حال عدم رضاهم عن سياساته

نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك

يقدّم جون لوك تصورًا أكثر تفاؤلًا للطبيعة البشرية مقارنة بتوماس هوبز، إذ يرى أن الإنسان في «حالة الطبيعة» كان يعيش في سلام وطمأنينة، ويتمتع بحقوق طبيعية مثل: الحياة، والحرية، والملكية، والأفراد يحترمون هذه الحقوق عمومًا؛ لكن غياب سلطة عليا تحتكر التشريع والإنفاذ جعل تطبيق القانون الطبيعي عُرضة للتأويل والانتهاك، مما خلق حالة من الغموض والاضطراب، وفي ضوء ذلك، برزت الحاجة إلى سلطة سياسية تنظّم العلاقات وتُؤمن الحقوق من خلال وضع قانون موحّد يحظى بقبول الجميع، وهنا نشأت فكرة «العقد الاجتماعي» الذي يقوم بين الأفراد من جهة، وبين الحاكم (الملك) من جهة أخرى، بناءً على التوافق العام [102]، وتتلخّص

البنود الأساسية للعقد الاجتماعي عند جون لوك في الآتي [103]:

بنود العقد الاجتماعي وفقًا لجون لوك	- يتنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية لصالح الحاكم الذي يُكلف بتنظيم شؤونهم، بينما يحتفظون بحقوقهم الأساسية، خصوصًا حق الملكية والحرية - يلتزم الحاكم باستخدام سلطته لتحقيق الصالح العام، وتوفير الأمن والعدالة لجميع المواطنين - الشعب هو مصدر السلطات، ويُفترض أن يتم اختيار نظام الحكم بناءً على الإرادة الشعبية، وفقًا لمبدأ الأغلبية - يحق للأفراد الثورة على الحاكم وفسخ العقد إن خالف شروطه أو أخل بمسؤولياته، ويُعتبر ذلك ضمانًا لحماية الحقوق الطبيعية من الاستبداد

تمثل نظرية جون لوك إحدى الركائز الفلسفية للفكر الليبرالي الحديث، وقد أثّرت في صياغة عدد من الدساتير الديمقراطية، وخصوصًا الدستور الأمريكي، لما تتضمنه من مبادئ حول سيادة الشعب، والفصل بين السلطات.

2) نظرية العقد الاجتماعي عند جاك روسو

ينطلق جان جاك روسو من رؤية مختلفة للطبيعة البشرية، حيث يرى أن الإنسان كان سعيدًا ومستقرًا في حالته الطبيعية، خاضعًا لقانون طبيعي بسيط؛ لكن تعقّد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لاحقًا، وتزايد التفاوت بين الأفراد، أديا إلى ظهور الصراع والاعتداء على الحقوق، مما هدّد السلام والاستقرار، واستجابة لذلك ظهرت دعوات من عقلاء المجتمع إلى إنشاء عقد اجتماعي جديد، ينظّم الحياة العامة، ويحفظ الحقوق، ويؤسّس لمجتمع سياسي يقوم على الحرية المدنية والمساواة، وقد تشكّلت الدولة، وفق روسو، باعتبارها هيئة تُجسّد «الإرادة العامة» للشعب، وهي إرادة كلية لا تتجزأ، وتعلو على الإرادات الفردية جميعها [104]، ويختلف روسو عن توماس هوبز وجون لوك في تأكيده على أن السيادة لا تُفوّض؛ بل تظل، دائمًا، بيد الشعب، والدولة (بوصفها ممثلة للإرادة العامة) ليست سوى أداة تنفيذ، يمكن الاستغناء عنها إن انحرفت عن

غاياتها كما في الجدول التالي [105]:

بنود العقد الاجتماعي وفقًا لجاك روسو	- الإرادة العامة (أي الشعب) تمنح السلطة لوكيل (الملك أو الهيئة التنفيذية)، على أن يعمل وفق توجيهها وتنفيذ قوانينها - السلطة التنفيذية مسؤولة أمام الأمة، وتفقد شرعيتها إن خالفت الإرادة العامة أو قصّرت في أداء واجباتها - الشعب هو مصدر السيادة، وله الحق في عزل الحاكم أو الهيئة الحاكمة إن تجاوزت حدود وظيفتها - الحرية المدنية هي جوهر التعاقد السياسي، وتقوم الدولة على ضمان هذه الحرية وفق مبدأ المشاركة في صنع القوانين

قدّمت نظرية روسو أساسًا متينًا لمفهوم السيادة الشعبية، وأسهمت في بلورة المفاهيم الحديثة للديمقراطية التشاركية، والمجتمع المدني، وحقوق المواطنة، كما أثَّرت بعمق في الفكر الثوري الأوروبي، لا سيما إبان الثورة الفرنسية.

التحليل المقارن لنظرية العقد الاجتماعي

من خلال استعراض أطروحات المفكرين الثلاثة (هوبز، لوك، روسو)، يمكن إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف الجوهرية بينهم:

المحور	أوجه الاتفاق	أوجه الاختلاف
الغاية من العقد	جميع المفكرين اتفقوا على أن العقد الاجتماعي هو ما نقل الأفراد من الحياة الفوضوية (حالة الطبيعة) إلى الحياة السياسية المنظمة	- هوبز رأى أن الطبيعة البشرية قائمة على الخوف والصراع - لوك اعتبرها حالة سلمية؛ لكنها تفتقر للتنظيم - روسو وصفها بالسعادة قبل فسا د ه
أطراف العقد	اتفقوا على وجود عقد ينشأ بين الأفراد لتشكيل السلطة	- هوبز: العقد بين الأفراد، فقط، دون أن يكون الملك طرفًا فيه - جون لوك وروسو: الملك جزء من العقد وخاضع له

مكانة الحاكم	ضرورة وجود سلطة حاكمة لتطبيق النظام	- هوبز منح الحاكم سلطات مطلقة - لوك قيّد سلطته بحقوق الأفراد - روسو جعل السيادة بيد الإرادة العامة

الانتقادات الموجهة لنظرية العقد الاجتماعي

- مستحيلة التطبيق الواقعي، إذ إن العقد يفترض وجود سلطة قانونية لحمايته، وهو أمر لا يتوفّر في حالة الطبيعة المفترضة.

- غير منطقية فلسفيًا إذ تفترض حرية مطلقة للأفراد في الاختيار، رغم أن حالة الطبيعة - بحسب وصف بعض المفكرين - كانت تقوم على القوة لا على الحرية.

- غير دقيقة تاريخيًا لأنها تدّعي أن الفرد كان يعيش في عزلة، بينما تشير الأدلة الأنثروبولوجية إلى أن الجماعات ظهرت قبل تشكّل مفهوم الأسرة أو الدولة.

الخلاصة من نظريات نشأة الدولة

لا يمكن الركون بشكل مطلق إلى أيّ من النظريات السابقة في تفسير نشأة الدولة وأصلها، فهي تمثّل إطارات فكرية وتأملات فلسفية صاغها مفكرون وفقًا لظروفهم التاريخية، أكثر من كونها تفسيرات علمية قاطعة، فالدولة في حقيقتها ظاهرة تاريخية مركّبة، نشأت تدريجيًا عبر الزمن نتيجة لتفاعل عوامل متداخلة؛ دينية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وثقافية، ويبدو من غير المنطقي حصر أصل الدولة في نظرية واحدة أو مسار تفسيري واحد، إذ أن النشأة السياسية خضعت لتجارب إنسانية متباينة في السياقات الحضارية المختلفة، كما أن النظريات، بطبيعتها، عرضة للنقد والمراجعة، ولا تقدم، دائمًا، تفسيرًا نهائيًا؛ بل تُعتبر أدوات تحليلية تساعد على فهم

السياقات والافتراضات الفكرية التي صاحبت تطور الكيان السياسي المعروف اليوم باسم «الدولة».

المبحث الثالث: أركان الدولة

تعددت تعريفات الدولة في الفكر السياسي والقانوني، تبعًا لاختلاف الزاوية التي تناولها منها الفقهاء، إلا أنها تُعرَّف في مجملها بأنها: «مجموعة من السكان، يقيمون على إقليم جغرافي محدد، ويخضعون لسلطة سياسية، تتمتع بسيادة معترف بها دوليًا». ولم يقتصر الأمر على الجدل الفكري في تعريف الدولة؛ بل امتد ليشمل تحديد أركانها الأساسية، وهو أمر طبيعي في مختلف الحقول العلمية التي تتناول المفاهيم، لذا، يمكن حصر أركان الدولة في أربعة عناصر رئيسة تُشكّل بمجملها البنية الجوهرية لأي كيان سياسي:

- الشعب
- الإقليم
- السلطة
- السيادة

ويرى البعض أن السيادة، لم تعد شرطًا حاسمًا في ظل واقع دول تُمارس سياساتها تحت تأثير خارجي مباشر، ما يطرح تساؤلاً حول مدى استقلال قرارها السياسي، ومع ذلك، فإن هذا التأثر لا ينفي صفة الدولة عنها، طالما أنها تحتفظ بعضويتها الكاملة في المنظمات الدولية، وتتمتع باعتراف قانوني، وتُعتبر حالتا أستراليا وكندا مثالاً على دول ترتبط رمزيًا بالتاج البريطاني؛ لكنها تُمارس سلطاتها ضمن إطار سيادي مستقل، وعليه، تبقى السيادة - في تصوري - عنصرًا جوهريًا يُعبّر عن استقلال القرار السياسي، ويُكرّس الصفة الدولية للدولة المعترف بها.

أولاً: الشعب (السكان)

السكان الركن البشري الأساسي في بناء الدولة، وبدونهم لا يمكن تصوّر وجود كيان سياسي مستقل، ويُقصد بهم الجماعة البشرية التي تقيم بصفة دائمة داخل إقليم معين، وتخضع لسلطة سياسية واحدة، وتُعبّر عن انتمائها عبر رابطة الجنسية [106]، ولا يُشترط عدد معين للسكان لقيام الدولة، إذ إن التفاوت في عدد السكان بين الدول لا يؤثر في وجودها القانوني، كما أن التنوع اللغوي أو العرقي لا ينفي وحدة الشعب، ما دام الأفراد يتشاركون في الانتماء السياسي والقانوني للدولة، وهنا، يُبين الجدول التالي أبرز السمات الأساسية للسكان بوصفهم ركنًا من أركان الدولة:

أبرز السمات الأساسية للسكان	- الإقامة الدائمة داخل حدود الدولة المعترف بها دوليًا - حمل الجنسية باعتبارها وسيلة لتحديد العلاقة القانونية بين الفرد والدولة - الخضوع للسلطة السياسية والالتزام بالقوانين - عدد السكان ليس معيارًا لتحديد الدولة - التنوع الثقافي واللغوي لا ينفي وحدة الشعب طالما توفّر الانتماء السياسي والمؤسسي

فوجود السكان لا يعني، فقط، تواجد أفراد داخل رقعة جغرافية؛ بل يرتبط بوجود روابط قانونية وسياسية تُشكّل العلاقة بين الدولة ومواطنيها، فالدولة من دون سكان لا تملك من تمارس عليهم سلطتها أو تحقّق من أجلهم وظائفها، كما أن تنوّع السكان في اللغة أو العرق أو الدين لا يتعارض مع وحدة الشعب، ما دام يجمعهم الانتماء إلى نفس النظام السياسي، وهو ما يجعل السكان ليس، فقط، عنصرًا ماديًا؛ بل ركيزة أساسية للمشروعية السياسية والتمثيل الوطني.

ثانيًا: الإقليم (الأرض)

يمثّل الإقليم الركن المادي الذي تُمارس عليه الدولة سلطتها، وهو أحد العناصر الجوهرية في تكوين الدولة واستقلالها، فالدولة لا تُعتبر قائمة قانونًا دون أرض

محددة المعالم تمارس عليها سيادتها، ويشمل الإقليم المجال الذي تفصل حدوده الدولة عن غيرها من الكيانات السياسية، ويتكوّن من ثلاثة أجزاء رئيسة هي: اليابسة، والمياه الإقليمية، والمجال الجوي، وتخضع هذه الأجزاء للقانون الدولي الذي ينظّم حدود السيادة وشروط امتدادها، ولا يُشترط حجم معين للإقليم كي تُصبح الدولة قائمة، فهناك دول ذات مساحات صغيرة جدًا ومع ذلك تتمتع بوضع دولي كامل، لذا يُوضح الجدول التالي مكونات الإقليم في القانون الدولي [107]:

الإقليم الأرضي	يشمل اليابسة بكامل امتداداتها الجغرافية، بما في ذلك الجبال والأنهار والبحيرات الداخلية، فضلاً عن باطن الأرض
الإقليم المائي	يضم المساحات المائية المحاذية لليابسة، وتشمل المياه الإقليمية (12 ميلاً بحريًا)، وتختلف عن المنطقة الاقتصادية الخالصة (200 ميل بحري)
الإقليم الجوي	المساحة الجوية التي تعلو الإقليم الأرضي والمائي، وتخضع للسيادة التامة للدولة، وتنظّم حركة الطيران ضمنها

فتحديد الإقليم يُكسب الدولة صفتها القانونية على الساحة الدولية، ويمنحها حق الدفاع عن حدودها، وتنظيم الدخول إليها والخروج منها، واستغلال مواردها الطبيعية، كما أن النزاعات حول الإقليم تُعد من أبرز مصادر الصراعات الدولية، ما يبرز أهمية الاعتراف بحدود الإقليم من قبل المجتمع الدولي، ويُعتبر هذا الركن أساسًا لممارسة السيادة وتطبيق القانون داخل الدولة، فضلاً عن كونه عاملاً مؤثرًا في تحديد قوتها الجيوسياسية والاقتصادية.

ثالثًا: السلطة (الحكومة)

لا تكتمل أركان الدولة دون وجود سلطة تمارس وظائف الحكم والسيادة داخل الإقليم، وتُعد السلطة أو الحكومة الركن التنفيذي الذي يترجم وجود الدولة إلى ممارسة فعلية للسلطة، ويُقصد بها الجهة التي تمتلك الحق الحصري في استخدام القوة المشروعة، بهدف حفظ النظام، وتسيير شؤون المجتمع، وتطبيق القوانين، وتشمل السلطة في بنيتها مؤسسات متعددة، منها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتستمد

شرعيتها من الدستور أو من الإرادة الشعبية أو كليهما، وعليه، يكشف الجدول التالي أبرز وظائف السلطة داخل الدولة:

أبرز وظائف السلطة داخل الدولة	- الإشراف على شؤون البلاد وتنظيم العلاقة بين السلطات ومؤسسات الدولة - تنظيم الحقوق والواجبات وتكريس مبدأ المواطنة والانتماء الوطني - توجيه واستغلال ثروات الدولة لخدمة الصالح العام وتحقيق التنمية - وضع السياسات الاقتصادية وتوجيه النشاط الإنتاجي والخدمي - صياغة السياسات وتنفيذها داخليًا وخارجيًا وفق المصلحة الوطنية - التصدي للأخطار الخارجية وحفظ الأمن الداخلي والنظام العام - تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي - تحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية - ضمان احترام القوانين وتنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية

وتُمارس السلطة دورها من خلال أطر دستورية وتنظيمية محددة، تضمن توزيع الوظائف واختصاصات المؤسسات الرسمية، وتمنع الاستبداد أو التسلّط، فوجود السلطة لا يقتصر على القوة؛ بل يشمل الشرعية المستمدة من المجتمع، عبر الانتخابات أو التوافق، ما يجعلها إحدى الركائز الجوهرية لوجود الدولة واستمراريتها ضمن نظام دولي قائم على السيادة والنظام القانوني.

رابعًا: السيادة (الاستقلال)

السيادة هي الركن الرابع في بناء الدولة، وهي التي تمنحها الاستقلال القانوني والسياسي في النظام الدولي، ويُقصد بالسيادة قدرة الدولة على ممارسة سلطتها العليا داخليًا، واتخاذ قراراتها بحرية تامة في سياستها الخارجية، وتُجسّد السيادة

جوهر الاستقلال الوطني، وتظهر في بعدين أساسيين؛ داخلي وخارجي، يشكّلان معًا ملامح الفاعلية السياسية للدولة، كما في الجدول التالي:

السيادة الداخلية	قدرة الدولة على تنظيم شؤونها الداخلية، وإصدار القوانين، وتنفيذ السياسات دون تدخل خارجي
السيادة الخارجية	حرية الدولة في إقامة العلاقات الخارجية، واتخاذ المواقف الدولية وفقًا لمصالحها الوطنية

تشكل السيادة الإطار المرجعي الذي تستند إليه الدولة في علاقتها بشعبها وبالجهات الدولية، وهي التي تضمن لها الاعتراف القانوني باعتبارها عضوًا مستقلاً في النظام الدولي، ورغم أن بعض الدول قد تتأثر بتوازنات خارجية أو تحالفات دولية، فإن ذلك لا يُلغي وجودها باعتبارها كيانًا سياديًا، طالما أنها تحتفظ بسلطتها القانونية، وتمارس دورها ضمن الأعراف الدولية، وفيما يلي أبرز خصائص السيادة [108]:

أبرز خصائص السيادة	– الدولة لا تخضع في قراراتها لإرادة خارجية – السيادة ملازمة للدولة ما دامت قائمة، ولا تزول إلا بزوالها – السيادة غير قابلة للتجزئة، وتمارسها الدولة بوصفها وحدة واحدة – تمتد السيادة لتشمل الشعب والإقليم والموارد والمؤسسات كافة – تستند السيادة إلى إرادة داخلية وطنية، لا إلى تفويض أو تبعية – لا يجوز قانونًا التنازل عن السيادة أو تفويضها بشكل دائم لجهة أجنبية

المبحث الرابع: أشكال الدول

أولاً: الشكل السياسي

يمكن تصنيف نظام الدولة من الناحية السياسية، استنادًا إلى مدى مشاركة المواطنين

في صنع القرار، ووجود مبدأ تداول السلطة، واحترام الحقوق والحريات الأساسية، وفي هذا الإطار، تبرز ثلاثة أنماط رئيسة - في تقديري - وهي الديمقراطي، والدكتاتوري، والتوافقي الوراثي، فالنظام الديمقراطي يتسم بالتعددية، والشفافية، وتداول السلطة عبر الانتخابات، واحترام سيادة القانون، في المقابل، يتركز الحكم في النظام الدكتاتوري بيد فرد أو نخبة صغيرة، تُقصي المعارضة وتُقيد الحريات العامة. أما النظام التوافقي (الوراثي)، فيستند إلى شرعية تقليدية توافقية بين الحاكم والمحكوم، دون وجود تداول فعلي للسلطة؛ لكنه يوفّر مظاهر العدالة وسيادة القانون والاستقرار العام، لذا، يقدّم الجدول التالي هذا التصنيف لتيسير المقارنة بين أشكال الحكم من حيث طبيعة النظام السياسي وتوزيع السلطات:

نظام ديمقراطي	يقوم على التعددية، وتداول السلطة، وحكم القانون، واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين
نظام دكتاتوري	يتركز فيه الحكم بيد فرد أو نخبة، ويُقصي المعارضة ويقيّد الحريات السياسية والمدنية
نظام توافقي (وراثي)	يستند إلى شرعية تقليدية في إدارة الحكم، ويضمن تحقيق سيادة القانون دون تداول فعلي للسلطة

يفيد هذا التصنيف في تحليل طبيعة الأنظمة الحاكمة، وموقع الدولة من حيث التمثيل السياسي، ومؤشرات الحوكمة، ومقدار الاستجابة للمطالب المجتمعية، كما يُستخدم في قياس الاستقرار أو هشاشة الأنظمة.

ثانيًا: الشكل الإداري

تُقسّم الدول من حيث بنيتها الإدارية إلى ثلاثة أنماط رئيسة، حيث تختلف الدول في كيفية تنظيمها الإداري، وتوزيع السلطة بين المركز والأقاليم، فالدولة الموحدة تُدار من خلال حكومة وطنية واحدة تحتكر إصدار السياسات وتنفيذها على المستوى الوطني،

بينما تقوم الدولة الفيدرالية على توزيع دستوري للسلطات بين الحكومة المركزية والولايات، مع تفاوت في درجات المركزية بين النماذج الفيدرالية المختلفة، وتلعب البنية الإدارية دورًا محوريًا في تحديد طبيعة العلاقة بين المركز والأطراف داخل الدولة، في المقابل، تظهر الكونفدرالية بوصفها اتحادًا تعاهديًا بين دول مستقلة، تتعاون طوعًا في بعض الشؤون المشتركة مع احتفاظها الكامل بسيادتها، كما هو الحال في بعض ترتيبات الاتحاد الأوروبي الذي يجمع بين سمات الكونفدرالية وبعض الخصائص الفيدرالية، ويوضح الجدول أدناه الفروق الجوهرية بين النظم الموحدة والفيدرالية والكونفدرالية في آليات الحكم وتقسيم السلطات [109]:

الدولة الموحدة (البسيطة)	سلطة مركزية واحدة؛ لا وجود لولايات أو أقاليم مستقلة؛ جميع المؤسسات تابعة للحكومة المركزية	فرنسا مصر
الدولة الفيدرالية (الاتحادية)	تتكون من ولايات أو أقاليم ذات صلاحيات داخلية؛ السيادة الخارجية للحكومة الاتحادية؛ قانون أساسي يحدد توزيع الصلاحيات	الولايات المتحدة ألمانيا
الدول الكونفدرالية	اتحاد بين دول مستقلة تحتفظ بسيادتها الكاملة حيث يقتصر التعاون على مجالات محددة، مثل الدفاع أو الاقتصاد	دول الاتحاد الأوروبي

ووفقًا للجدول أعلاه، تُدار الدولة الموحدة من خلال سلطة مركزية واحدة، وتتولى هذه الحكومة إدارة شؤون البلاد جميعها، وهذا النموذج أكثر شيوعًا حول العالم، حيث يُسهم في تجنب الازدواجية ويُسهّل إدارة الموارد، في المقابل، تتميز الدولة الفيدرالية بوجود مستويات متعددة من الحكم، تتيح قدرًا من الحكم الذاتي للأقاليم أو الولايات ضمن إطار دستوري مشترك، ويُراعى في هذا النموذج التعدد الثقافي أو الجغرافي، كما يوفّر استقرارًا سياسيًا في الدول الكبيرة. أما الدولة الكونفدرالية فهي شكل من أشكال التعاون بين دول ذات سيادة، تتفق على العمل المشترك في مجالات معينة دون التخلي عن استقلالها الكامل، ويُعد هذا الشكل نادرًا اليوم، وغالبًا ما يكون مرحلة

انتقالية نحو اندماج أوسع أو تفكك لاحق.

ثالثًا: الشكل الشرعي

شرعية النظام إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها الدولة في تبرير سلطتها والحفاظ على استقرارها، إذ تعكس مدى قبول المجتمع للنظام الحاكم، وما إذا كانت السلطة تُمارَس بناءً على تفويض معترف به اجتماعيًا وثقافيًا ودستوريًا، وتختلف أشكال الشرعية من دولة إلى أخرى بحسب السياق السياسي والتاريخي ومدى تطور النظام المؤسسي، ويمكن التمييز -في رأيي - بين ثلاثة أنماط رئيسة للشرعية السياسية، تتنوع في مصادرها ومنطلقاتها، كما يوضح الجدول التالي:

دولة دينية	تستند في شرعيتها السياسية إلى نصوص دينية لتبرير سلطتها
دولة تقليدية	تستند في شرعيتها السياسية إلى الأعراف والتقاليد والولاء التاريخي للحكم
دولة دستورية	تستند في شرعيتها السياسية إلى الالتزام بالدستور والمؤسسات المنظمة للسلطة

يعكس هذا التصنيف كيف تختلف الشرعية من مرجعية دينية أو تاريخية، إلى مرجعية تقليدية ودستورية حديثة، وتساعد هذه الفروقات على تحليل طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وعلى فهم مدى استقرار النظام السياسي، وقابليته للاستجابة للتحديات والتحولات المجتمعية.

خاتمة الفصل الرابع

يكشف تتبّع مسار نشأة الدولة وتطورها عن تعقيد بالغ في العوامل التاريخية والاجتماعية والفكرية التي ساهمت في تشكّلها، فمن الكيانات القبلية، إلى الأطر الفلسفية والتعاقدية، ومن الدولة الدينية إلى الدولة المدنية الحديثة، تطورت فكرة

الدولة لتصبح اليوم مرادفًا للشرعية، والنظام، والسيادة، كما أوضح هذا الفصل أن للدولة أركانًا لا تستقيم بدونها، وأشكالاً متعددة تتباين باختلاف الأنظمة السياسية والبنى الإدارية والمصادر الاقتصادية والشرعية، إن فهم الدولة لا يقتصر على الإطار القانوني، فقط؛ بل يشمل تحليل بنيتها الداخلية وعلاقاتها بالمجتمع والعالم، وهو ما يمهّد لدراسة وظائفها وأدوارها في الفصول التالية.

الفصل الخامس

وظائف الدولة

وظائف الدولة تُعتبر من أهم أبعادها، إذ لا يُتصوّر قيام كيان سياسي دون أداء مهامّ محددة تستجيب لحاجات المجتمع وتعبّر عن سلطته التنظيمية، وقد اختلفت وظائف الدولة تاريخيًا باختلاف المراحل الزمنية والأيديولوجيات السائدة، لهذا، يتناول هذا الفصل الأدوار المتنوعة التي تضطلع بها الدولة، وفق تقسيم منهجي يجمع بين الوظائف السيادية، والقانونية، والاجتماعية، والمعرفية، بوصفها محاور جوهرية تحدد طبيعة الدولة وحدود فاعليتها، كما يُركز الفصل على تحليل كل وظيفة من منظور مؤسسي وقانوني، وتبيان ترابطها ببنية النظام السياسي، في ضوء المتغيرات المعاصرة.

المبحث الأول: الوظائف السيادية

تُشكّل الوظائف السيادية حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة، فهي تكرّس حضور الدولة داخليًا وتُثبت فاعليتها خارجيًا، وتُعبّر عن جوهر السيادة السياسية ومظاهرها المؤسسية، وعلى الرغم من اختلاف أدوات هذه الوظائف، فإنها تتقاطع جميعًا في هدف مشترك: الحفاظ على كيان الدولة وشرعيتها وفاعليتها في بيئة دولية تتسم بالتغيّر والتحدي.

أولاً: الوظيفة الدفاعية

تُعنى الوظيفة الدفاعية بحماية الدولة من التهديدات الخارجية، وضمان أمنها القومي وسلامة أراضيها، وهي الوظيفة التي تُعبّر عن السيادة في وجه القوى الخارجية، وتُمارَس هذه الوظيفة من خلال المؤسسات العسكرية، مثل وزارات الدفاع، وأجهزة الاستخبارات العسكرية، كما تشمل إدارة العلاقات والتحالفات الدولية ذات الصلة بالدفاع المشترك، وهنا، يُوضح الجدول التالي مهام ومجالات الوظيفة الدفاعية:

مهام واختصاصات الوظيفة الدفاعية	- ردع العدوان وحماية سيادة الدولة - وضع السياسات الدفاعية - تنظيم شؤون القوات المسلحة - إنتاج وتطوير الأسلحة والمعدات للدفاع الوطني - التعاون الإقليمي أو الدولي في مجالات الدفاع المشترك - جمع المعلومات عن التهديدات الخارجية - تقدير المخاطر الإستراتيجية والاستعداد لها - تطوير الدراسات الدفاعية

وتُعتبر الوظيفة الدفاعية الدرع السيادي للدولة، إذ تضمن وجودها المستقل في بيئة دولية قد تتسم بالصراع وعدم الاستقرار، ويُنظر إلى هذه الوظيفة باعتبارها مؤشرًا على جاهزية الدولة، وقدرتها على ردع العدوان، وحماية مصالحها الحيوية، كما ترتبط هذه الوظيفة مباشرة بالقرار السياسي السيادي، وبالإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية التي تتيح تحديث القدرات الدفاعية باستمرار.

ثانيًا: الوظيفة الدبلوماسية

الوظيفة الدبلوماسية هي إحدى الوظائف السيادية للدولة، وتمثّل أحد أركان حضورها في المجتمع الدولي، وهي تُعنى بتنظيم علاقات الدولة مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية، من خلال سياساتها الخارجية وأدواتها الدبلوماسية، وتُمارَس هذه الوظيفة بواسطة وزارة الخارجية، والسفارات، والقنصليات، والمبعوثين الدبلوماسيين، وتشمل التفاوض، وإبرام الاتفاقيات، والدفاع عن المصالح الوطنية خارج الحدود، ورعاية شؤون المواطنين في الخارج، وتعكس هذه الوظيفة قدرة الدولة على الانخراط في النظام الدولي بفعالية، سواء على صعيد الأمن الجماعي أو الاقتصاد أو الثقافة، وهنا يُبين الجدول التالي مهام واختصاص الوظيفة الدبلوماسية

مهام واختصاصات الوظيفة الدبلوماسية	- تعيين السفراء والقناصل لتمثيل الدولة في الخارج - إجراء مفاوضات باسم الدولة لعقد اتفاقيات أو حل نزاعات - توقيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وفق القانون الدولي - تقديم الحماية القنصلية، والمساعدة القانونية والخدمات للمواطنين - بناء الشراكات، وتنمية التعاون الثنائي والمتعدد، وتبادل الخبرات - نشر الثقافة الوطنية والترويج لصورة الدولة في الخارج - العضوية في المنظمات الدولية والمشاركة في الفعاليات الدولية - التصدي للدعاية السلبية أو التشويه الإعلامي الذي تتعرض له الدولة - تشجيع الاستثمارات والترويج التجاري - توظيف أشكال الدبلوماسية المختلفة، خصوصًا القوة الناعمة

وتكمن أهمية الوظيفة الدبلوماسية في أنها الواجهة السياسية للدولة، ووسيلتها للدفاع عن مصالحها الوطنية في المحافل الدولية، كما تُعزز مكانتها في النظام العالمي، وتتيح لها الإسهام في صنع القرارات الدولية والتأثير فيها، وفي عصر العولمة، لم تعد الدبلوماسية مقصورة على الأمن والسياسة، فقط؛ بل باتت تشمل الاقتصاد والثقافة، وحتى البيئة وحقوق الإنسان، ومن هنا، تُعدّ هذه الوظيفة ركيزة أساسية لاستقرار الدولة داخليًا وخارجيًا، وشرطًا لاستدامة السيادة والاستقلال.

ثالثًا: الوظيفة الاقتصادية

الوظيفة الاقتصادية من أبرز وظائف الدولة في العصر الحديث، إذ تضطلع الدولة بمسؤوليات متعددة لتنظيم النشاط الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين قوى السوق، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، ولا يقتصر دور الدولة على التحفيز الاقتصادي؛ بل يمتد إلى التدخل المباشر في بعض القطاعات عند الضرورة، خاصة في الأزمات المالية أو لتأمين الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وبناء عليه، يتوسع الجدول التالي في ذكر مجالات الوظيفة الاقتصادية:

مهام واختصاصات الوظيفة الاقتصادية	- وضع السياسات والخطط التنموية - إدارة الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي - منع الاحتكار وضبط الأسعار وحماية المستهلك - فرض الضرائب وتحديد أوجه الإنفاق العام - إدارة العجز المالي وإعداد الميزانية العامة - تقديم الدعم للفئات المحتاجة - تشجيع الاستثمار والابتكار - الإشراف على المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة - توزيع الثروات وتقليل الفوارق الاجتماعية - توفير فرص العمل

وتمثل الوظيفة الاقتصادية أحد الأعمدة المركزية لاستقرار الدولة وشرعيتها، فكلما نجحت الدولة في توفير مستوى معيشي مقبول، وتحقيق النمو المتوازن، وزيادة الإنتاجية، كلما عززت من شرعيتها السياسية والاجتماعية، وفي المقابل، فإن الإخفاق الاقتصادي يؤدي إلى اختلال في باقي وظائف الدولة، وقد يهدد بقاء النظام السياسي نفسه.

يُظهر ما سبق، أن الوظائف السيادية رغم تباين مجالاتها، إلا أنها تشكّل منظومة متكاملة، تُعبّر عن قدرة الدولة على السيطرة واتخاذ القرار، داخليًا وخارجيًا. كما تكشف أن التحديات التي تواجه هذه الوظائف أصبحت أكثر تعقيدًا، وتتطلب استراتيجيات مرنة وإدارة متقدمة تتفاعل مع السياقات الإقليمية والدولية المتغيّرة، لذا، فإن قوة الدولة لا تُقاس، فقط، بإمكاناتها العسكرية أو الاقتصادية؛ بل بمدى انسجام أدواتها السيادية وفعاليتها في ممارسة سلطتها الشرعية.

المبحث الثاني: الوظائف القانونية

تُعد الوظائف القانونية من ركائز النظام السياسي الحديث، إذ تعبّر عن قدرة الدولة على تنظيم العلاقات الاجتماعية، وضبط التفاعلات الداخلية، وفقًا لقواعد قانونية ملزمة. وتتكامل الوظائف التشريعية، والقضائية، والأمنية في تأمين الاستقرار

الداخلي، وتعزيز سيادة القانون، وتحقيق العدالة، ومن خلال هذا التكامل، تتمكن الدولة من ترسيخ شرعيتها، وتوفير بيئة آمنة تحفظ الحقوق وتمنع الاعتداء.

أولاً: الوظيفة التشريعية

الوظيفة التشريعية من أبرز وظائف الدولة، حيث تختص بوضع القوانين التي تنظّم شؤون المجتمع، وتحدّد حقوق الأفراد وواجباتهم، وهي الوظيفة التي تُعبّر عن إرادة الشعب من خلال ممثليه في السلطة التشريعية، وتؤدّى هذه الوظيفة، غالبًا، عبر البرلمان، أو مجلس تشريعي يُسنّ القوانين، ويراقب أداء الحكومة، ويصادق على السياسات العامة، وعليه، يرصد الجدول التالي مهام الوظيفة التشريعية واختصاصاتها:

مهام واختصاصات الوظيفة التشريعية	– سن القوانين التي تنظم شؤون الدولة وتحفظ الحقوق وتحدد الواجبات – مناقشة مشروعات القوانين واقتراح التعديلات قبل الإقرار – مراقبة أداء السلطة التنفيذية لضمان الشفافية والمساءلة – مناقشة السياسات العامة، وإقرار التشريعات المنظمة لها، ومراقبة تنفيذها – إقرار الميزانية العامة وتنظيم الموارد المالية والضرائب – التصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية – تمثيل إرادة الشعب والتعبير عنها من خلال نواب منتخبين – ضمان مبدأ الفصل بين السلطات، وتحقيق التوازن الدستوري

وتتمثل أهمية الوظيفة التشريعية في كونها مصدر الشرعية القانونية داخل الدولة، وهي التي تضع الأسس التنظيمية لممارسة باقي الوظائف، بما في ذلك السلطة التنفيذية نفسها، كما تُعدّ وسيلة لتحقيق التوازن بين السلطات، وتكريس مبدأ المحاسبة والشفافية في النظم الديمقراطية، ويُنظر إلى قوة البرلمان واستقلاله باعتباره أحد مؤشرات نضج النظام السياسي، ومدى احترامه لإرادة الشعب.

ثانيًا: الوظيفة القضائية

الوظيفة القضائية تُجسّد مبدأ سيادة القانون داخل الدولة، وتُعدّ من أبرز مظاهر الدولة القانونية، حيث تختص السلطة القضائية بالفصل في المنازعات، وتطبيق القوانين، وحماية الحقوق والحريات، وضمان العدالة، وتُمارس هذه الوظيفة بواسطة المحاكم، والنيابة العامة، والمجالس القضائية، وفقًا لإطار قانوني ودستوري واضح، وفي هذا الصدد، يسلط الجدول التالي الضوء على اختصاص الوظيفة القضائية:

مهام واختصاصات الوظيفة القضائية	– تفسير القوانين وتطبيقها على القضايا المعروضة أمام المحاكم – الفصل في النزاعات بين الأفراد أو بين الأفراد والدولة – حماية الحقوق والحريات وضمان سيادة القانون – مراقبة دستورية القوانين واللوائح – محاكمة المتهمين وفق إجراءات عادلة ونزيهة – ضمان سير العدالة، والفصل في المنازعات، وإصدار الأحكام القضائية – البت في الطعون والاستئنافات وفق درجات التقاضي – الفصل في المنازعات الإدارية بين الأفراد والجهات الحكومية – مراقبة حسن تطبيق العدالة ومنع التعسف أو الظلم القضائي – ضمان استقلال القضاء عن باقي السلطات

وتكمن أهمية الوظيفة القضائية في دورها التوازني بين السلطات، فهي الضامن لحماية حقوق الأفراد من تعسّف السلطة، والحَكم بين أطراف النزاع داخل المجتمع، ولا تكتمل شرعية الدولة إلا باستقلال قضائها، وقدرته على فرض القانون على الجميع دون تمييز، ويُعتبر القضاء المستقل والناجز من أبرز معايير الحكم الرشيد وسيادة القانون في النظم السياسية المعاصرة.

ثالثًا: الوظيفة الأمنية

الوظيفة الأمنية من أقدم وأهم وظائف الدولة، إذ ترتبط مباشرة بضمان النظام العام وحماية الأفراد والمؤسسات من أي تهديد داخلي، وتقوم هذه الوظيفة على منع الجريمة، ومكافحة الفوضى، وتطبيق القوانين، وضمان استقرار المجتمع،

وتُمارَس هذه الوظيفة، عادةً، من خلال أجهزة الشرطة، وقوات الأمن الداخلي، وهيئات الضبط الإداري، والجدول التالي يُبين مجال ودور الوظيفة الأمنية:

مهام واختصاصات الوظيفة الأمنية	- حماية النظام العام والحفاظ على استقرار المجتمع - منع الجريمة قبل وقوعها من خلال التدخل الوقائي - مكافحة الجريمة بكافة أشكالها - تطبيق القوانين والأنظمة وتنفيذ أوامر السلطات القضائية - حماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة - ضبط المخالفات وملاحقة المطلوبين أمنياً - إدارة الأزمات والكوارث والطوارئ - تنظيم حركة المرور وضمان السلامة العامة - حماية المنشآت الحيوية والبنية التحتية - مراقبة الأنشطة التي تمس الأمن الوطني واتخاذ التدابير اللازمة

وتُشكل الوظيفة الأمنية العمود الفقري لاستقرار الدولة، إذ لا يمكن ممارسة باقي الوظائف من دون بيئة آمنة مستقرة، كما تُعد هذه الوظيفة مقياسًا لهيبة الدولة وقدرتها على فرض القانون، خاصة في مواجهة التحديات الحديثة، مثل: الإرهاب، والجريمة السيبرانية، والاتجار بالبشر، ومن هنا، تتكامل الوظيفة الأمنية مع وظائف أخرى، مثل الوظيفتين القضائية والتشريعية، لضمان دولة القانون والمؤسسات.

وبناء على ما سبق، تؤكد الوظائف القانونية أن الدولة ليست مجرد قوة تنفيذية؛ بل كيان يقوم على شرعية القانون وحيادية المؤسسات، فعندما تعمل هذه الوظائف بتناغم، تتحقق معادلة الأمن والعدالة، ويتعزز الإيمان بالمؤسسات، وفي المقابل، فإن أي خلل في وظيفة من هذه الوظائف، سواء بانحراف السلطة التشريعية، أو خضوع القضاء، أو تغوّل الأمن، يؤدي إلى اهتزاز شرعية الدولة؛ لذلك فإن فعالية الوظائف القانونية تُعدّ مؤشرًا مباشرًا على مستوى الحوكمة وسيادة القانون في الدولة المعاصرة.

المبحث الثالث: الوظائف الاجتماعية

الوظائف الاجتماعية من أبرز مظاهر التزام الدولة تجاه مواطنيها، إذ تمسّ حياة الأفراد بشكل مباشر، وتُسهم في بناء مجتمع متماسك ومستقر، وتمتد هذه الوظائف لتشمل التعليم والصحة والإسكان وتنمية الإنسان، وتُمارَس في الغالب عبر مؤسسات خدمية وتنموية تستند إلى سياسات عامة تتوخى الإنصاف والفاعلية، ويبرز الدور المركزي للدولة هنا ليس، فقط، في تقديم الخدمات؛ بل في تحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان تكافؤ الفرص، وتكريس الانتماء الوطني.

أولاً: الوظيفة التعليمية

تلعب الدولة دورًا محوريًا في تنظيم العملية التعليمية، بوصفها أحد أبرز أدوات بناء الإنسان وتنمية رأس المال البشري، وتُعدّ الوظيفة التعليمية إحدى أهم الوظائف الاجتماعية للدولة الحديثة، حيث تقوم الدولة بتوفير التعليم الأساسي والإلزامي، ووضع المناهج والمعايير، وضمان العدالة في فرص التحصيل العلمي، وترتبط هذه الوظيفة بتحقيق أهداف بعيدة المدى، تشمل الوعي السياسي، والمشاركة المجتمعية، والتنمية الوطنية الشاملة، وهنا يستعرض الجدول التالي مهام الوظيفة التعليمية:

مهام واختصاصات الوظيفة التعليمية	– توفير التعليم الأساسي والإلزامي لجميع المواطنين – وضع المناهج والمعايير التعليمية وفق الأهداف الوطنية – ضمان جودة التعليم في المراحل الدراسية جميعها – تحقيق العدالة في فرص التعليم دون تمييز – بناء الكفاءات البشرية وتنمية رأس المال البشري – تعزيز الوعي السياسي والمواطنة الفاعلة – دعم البحث العلمي والابتكار في المؤسسات التعليمية – تأهيل المعلمين وتطوير قدراتهم المهنية – الرقابة على المؤسسات التعليمية وتقييم أدائها – ربط التعليم بالتنمية الوطنية وسوق العمل

وتبرز الوظيفة التعليمية باعتبارها أداة استراتيجية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي،

وتكوين هوية وطنية موحدة، فضلاً عن كونها وسيلة لمكافحة الفقر، والتمييز، والبطالة، كما تساهم في ترسيخ ثقافة المواطنة والقانون، من خلال غرس قيم الانتماء والمسؤولية والوعي السياسي، مما يجعل التعليم ليس مجرد خدمة؛ بل وظيفة تأسيسية لأي دولة تسعى للتطور والاستدامة.

ثانيًا: الوظيفة الصحية

الوظيفة الصحية من الوظائف الأساسية للدولة، لما لها من تأثير مباشر على بقاء الأفراد وسلامة المجتمع، فالصحة العامة لا تُعد، فقط، حقًا فرديًا؛ بل مسؤولية جماعية تتحملها الدولة من خلال مؤسساتها الصحية؛ لضمان الوقاية من الأمراض، وتقديم العلاج، وتحسين جودة الحياة. وتكتسب هذه الوظيفة أهمية مضاعفة في ظل الجوائح والأزمات البيئية والصحية، حيث يُصبح تدخل الدولة ضرورة حيوية لضمان الأمن الصحي الوطني، والجدول التالي يُبرز أدوار الدولة في الوظيفة الصحية:

مهام واختصاصات الوظيفة الصحية	– توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين – الوقاية من الأمراض ومكافحة الأوبئة والعدوى – بناء وتشغيل المستشفيات والمراكز الصحية – تأهيل الكوادر الطبية وتطوير مهاراتها – ضمان جودة وسلامة الخدمات الصحية – تنظيم قطاع الأدوية والإشراف على التراخيص الطبية – نشر الوعي الصحي وتعزيز أنماط الحياة السليمة – ضمان العدالة في الوصول إلى الخدمات الصحية – الاستجابة للطوارئ الصحية والكوارث البيئية – وضع السياسات الصحية الوطنية وتحقيق الأمن الصحي

تعكس الوظيفة الصحية مدى التزام الدولة بحماية الحق في الحياة والصحة باعتباره أحد أركان العقد الاجتماعي، وكلما زادت فاعلية الدولة في هذا المجال، ارتفعت مؤشرات التنمية البشرية، وتعززت الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم، وتعد هذه الوظيفة مؤشرًا مهمًا على كفاءة الدولة، وشرعيتها في نظر المواطنين.

ثالثًا: الوظيفة الإسكانية

الوظيفة الإسكانية إحدى الوظائف الحيوية للدولة، باعتبارها ترتبط بحق أساسي من حقوق الإنسان، وهو السكن اللائق، ولا تقتصر هذه الوظيفة على توفير المساكن فحسب؛ بل تشمل التخطيط العمراني، والتنمية الحضرية، وتنظيم السوق العقاري، وضمان العدالة في توزيع الأراضي والخدمات، وتلعب الدولة دورًا محوريًا في وضع السياسات الإسكانية، وتوجيه الاستثمارات نحو بناء مجتمعات متكاملة، وآمنة، ومستدامة، وفي هذا السياق، الجدول التالي يعرض مجالات تدخل الدولة في الوظيفة الإسكانية:

مهام واختصاصات الوظيفة الإسكانية	– توفير السكن اللائق للمواطنين وفق معايير العدالة الاجتماعية – تخطيط المدن وتنظيم النمو العمراني بطريقة متوازنة – تنمية المناطق الحضرية وتحسين جودة البيئة السكنية – تنظيم السوق العقاري ومراقبة الأسعار والحد من المضاربات – توزيع الأراضي والخدمات بشكل عادل بين السكان – بناء وحدات سكنية مدعومة للفئات ذات الدخل المحدود – وضع السياسات الإسكانية وفق احتياجات المجتمع – توجيه الاستثمارات نحو مشاريع الإسكان المتكامل – تحقيق الاستدامة في البناء والتصميم العمراني – ضمان أمن السكن من خلال البنية التحتية والخدمات الأساسية

تتجلى أهمية الوظيفة الإسكانية في كونها تمسّ الحياة اليومية للمواطن، وتؤثر في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ إن توفير السكن المناسب يخفف من مشكلات الفقر، ويعزز الانتماء الوطني، ويرفع من جودة الحياة، كما أن تنظيم السياسات الإسكانية يُعدّ مؤشرًا على مدى قدرة الدولة على إدارة التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة، وتكتسب هذه الوظيفة أبعادًا استراتيجية خاصة في الدول التي تشهد تمددًا عمرانيًا سريعًا أو تزايدًا ديمغرافيًا متسارعًا.

رابعًا: وظيفة تطوير الموارد البشرية

تُعتبر وظيفة تطوير الموارد البشرية من أبرز الوظائف الاستراتيجية للدولة الحديثة، إذ تركز على بناء الإنسان من حيث الكفاءة والمهارة والمعرفة، بما ينعكس إيجابًا على الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتمتد هذه الوظيفة إلى مجالات متعددة، مثل: التعليم المهني، والتدريب المستمر، وبرامج التمكين، والتنمية القيادية، وهي تعكس إدراك الدولة بأن الإنسان هو محور التنمية وغايتها في آنٍ واحد، لهذا، يُوضح الجدول التالي مجالات وظيفة تطوير الموارد البشرية:

مهام واختصاصات وظيفة تطوير الموارد البشرية	– تصميم برامج التعليم المهني والتقني لتأهيل القوى العاملة – تنفيذ برامج التدريب المستمر لرفع كفاءة الموظفين – إعداد القيادات الشابة وتمكين الكفاءات الوطنية – تطوير المهارات الرقمية والتقنية لمواكبة سوق العمل – تعزيز ثقافة التعلم الذاتي والتطوير المستدام – ربط مخرجات التعليم باحتياجات التنمية الوطنية – تحفيز الإبداع والابتكار في بيئات العمل – وضع سياسات لاكتشاف المواهب وتنميتها – تمكين الفئات المستبعدة من الدخول في سوق العمل – تعزيز قيم العمل والانضباط والتميز المؤسسي

وتعكس وظيفة تطوير الموارد البشرية تحوّل الدولة من مجرد كيان إداري إلى فاعل استراتيجي يستثمر في الإنسان باعتباره عنصرًا محوريًا في استدامة التنمية، وتُعدّ هذه الوظيفة ضرورية لمواجهة تحديات البطالة، ورفع تنافسية الاقتصاد، وتحقيق العدالة في توزيع الفرص، لا سيما في الدول التي تشهد تغيرات ديمغرافية أو تحولات هيكلية في سوق العمل، ونجاح هذه الوظيفة يرتبط بمدى قدرة الدولة على الربط بين السياسات التعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية، في إطار رؤية تنموية شاملة.

وبناء على المعطيات أعلاه، يمكن القول إن الوظائف الاجتماعية تُبرز مدى التزام الدولة برفاه الإنسان بوصفه محور السياسات العامة، فهي تعكس وجه الدولة الاجتماعي والإنساني، وتكشف قدرتها على تقديم خدمات عادلة وشاملة، كما أن تداخل هذه

الوظائف يجعلها أساسًا لأي مشروع تنموي شامل، فهي تُؤسس للعدالة، وتُسهم في تقليص الفوارق، وتُعزّز مناعة المجتمع ضد الأزمات، غير أن النجاح فيها يتوقف على إرادة سياسية، وتمويل كافٍ، وسياسات عامة تراعي التنوع والخصوصيات المحلية.

المبحث الرابع: الوظائف المعرفية

الوظائف المعرفية ما هي إلا انعكاس لمكانة الدولة باعتبارها فاعلاً ثقافيًا وعلميًا ومؤسسيًا في العصر الحديث، حيث لم تَعُد الدولة مجرد كيان يفرض النظام ويحمي الحدود؛ بل أصبحت مطالبة بإدارة المعرفة والبيئة والمعلومة والابتكار باعتبارهم موارد استراتيجية، فالوظائف الثقافية تسهم في صيانة الهوية، والوظائف الإعلامية تسهم في تشكيل الرأي العام، وتسهم الوظائف البيئية في ضمان الاستدامة، في حين تسهم الوظائف التكنولوجية في الارتقاء بالقدرة التنافسية للدولة.

أولاً: الوظيفة الثقافية

تلعب الدولة دورًا محوريًا في حماية الثقافة الوطنية وتطويرها، من خلال سياسات تدعم التنوع الثقافي وتعزز الهوية الجماعية، فالثقافة ليست، فقط، موروثًا شعبيًا أو فنونًا تعبيرية؛ بل تُعد أساسًا في بناء الوعي الوطني، وصياغة القيم المشتركة التي توجّه السلوك العام، ومن هنا، تمارس الدولة وظيفة ثقافية تهدف إلى صون الإرث الحضاري، ودعم الإنتاج الثقافي، وإتاحة الثقافة للجميع دون تمييز، وهنا يكشف الجدول التالي أدوار الدولة في الوظيفة الثقافية:

مهام واختصاصات الوظيفة الثقافية	- حماية التراث الثقافي وصون الهوية الوطنية - دعم الفنون والآداب وتشجيع الإنتاج الثقافي المحلي - تعزيز التنوع الثقافي واحترام التعددية في المجتمع - نشر الثقافة بين فئات المجتمع من خلال المؤسسات والمبادرات - إتاحة الوصول إلى الثقافة دون تمييز جغرافي أو اجتماعي - تنظيم الفعاليات، والمعارض، والمهرجانات الثقافية - تطوير البنية التحتية للأنشطة الثقافية، مثل: المكتبات، والمتاحف، والمسارح - ربط الثقافة بالتنمية والتعليم والإعلام - دعم المبدعين والفاعلين في المجال الثقافي - تمثيل الثقافة الوطنية في المحافل الإقليمية والدولية

وتمثل الثقافة أحد أعمدة القوة الناعمة للدولة، كما تساهم في بناء المواطن الفعّال والواعي، فكلما كانت الدولة قادرة على صيانة هويتها الثقافية والتفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى، ازدادت مرونتها الاجتماعية وقدرتها على التكيّف الحضاري والتنموي.

ثانيًا: الوظيفة الإعلامية

الوظيفة الإعلامية هي امتداد للوظيفة الثقافية والسياسية للدولة، حيث تضطلع الدولة بتنظيم قطاع الإعلام لضمان حرية التعبير من جهة، وتحقيق المصلحة العامة من جهة أخرى، ويُعتبر الإعلام أداة استراتيجية في بناء الرأي العام، ونقل المعرفة، ومساءلة السلطة، ومكافحة الشائعات والمعلومات المغلوطة، مما يمنحه دورا حاسمًا في استقرار الدولة وتطويرها، ولعل الجدول التالي يجمل أدوار الدولة في الوظيفة الإعلامية:

مهام واختصاصات الوظيفة الإعلامية	- تنظيم قطاع الإعلام بما يضمن التعددية وحرية التعبير - دعم الإعلام الوطني وتوفير بيئة مهنية مستقلة - مكافحة الشائعات والمعلومات المغلوطة عبر التوعية والتصحيح - نقل المعرفة وتعزيز الوعي العام بالقضايا الوطنية - ضمان التوازن بين حرية الإعلام والمصلحة العامة - مراقبة المحتوى الإعلامي لحماية القيم والثوابت - تمكين الإعلام من أداء دوره في الرقابة ومساءلة السلطة - تأهيل الكوادر الإعلامية ورفع كفاءتها المهنية - تطوير البنية التحتية لوسائل الإعلام والاتصال - تمثيل الدولة إعلاميًا في المحافل الإقليمية والدولية

وظيفة الإعلام تتقاطع مع وظائف الدولة الأخرى، حيث يسهم في التنمية السياسية، والتربية الاجتماعية، والدفاع عن السيادة الفكرية للدولة، ومن ثم، فإن فعالية الإعلام تكشف مستوى الانفتاح والرشادة في النظام السياسي، وتُعد مؤشرًا على جودة الحوكمة.

ثالثًا: الوظيفة البيئية

أصبحت حماية البيئة إحدى أهم وظائف الدولة في العصر الحديث، نظرا لما يواجهه العالم من تحديات مناخية وكوارث بيئية وتهديدات للتنوع البيولوجي، فلم تعد هذه الوظيفة مجرد خيار أخلاقي؛ بل غدت التزامًا استراتيجيًا تفرضه القوانين الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة، وتتمثل وظيفة الدولة هنا في وضع التشريعات، وضمان التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات الحفاظ على الموارد الطبيعية، والجدول التالي يركز على ما تقوم به الدولة من مهام تتعلق بالوظيفة البيئية:

مهام واختصاصات الوظيفة البيئية	- وضع التشريعات البيئية وتنفيذ القوانين ذات الصلة - حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتلوث - مراقبة الانبعاثات الصناعية والأنشطة الملوثة - إدارة النفايات الصلبة والخطرة بطرق آمنة - حماية التنوع البيولوجي والحياة البرية - مكافحة التصحر والمحافظة على الغابات والمياه - تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد والمؤسسات - الاستجابة للكوارث البيئية والطوارئ المناخية - دمج الاعتبارات البيئية في سياسات التنمية - الوفاء بالاتفاقيات البيئية الدولية والتزامات المناخ

كذلك تبرز الوظيفة البيئية باعتبارها أحد مؤشرات التحضّر والمسؤولية الدولية للدولة، فهي تُسهم في تعزيز جودة الحياة، وتحقيق الأمن الصحي، وحماية الأجيال القادمة، كما تمثل هذه الوظيفة حلقة وصل بين السياسات الداخلية والتزامات الدولة الخارجية في إطار الحوكمة البيئية العالمية.

رابعًا: الوظيفة التكنولوجية

الوظيفة التكنولوجية من أحدث وظائف الدولة وأكثرها حيوية في القرن الحادي والعشرين، إذ باتت التكنولوجيا أداة مركزية في إدارة شؤون الحكم، وتطوير الاقتصاد، وتعزيز الأمن، وتقديم الخدمات العامة، وتتجلّى هذه الوظيفة في دعم البحث العلمي، وتطوير البنى التحتية الرقمية، وتشجيع الابتكار، وتبنّي السياسات الذكية في الإدارة العامة، لهذا، يُوضح الجدول التالي اختصاصات الدولة في الوظيفة التكنولوجية:

مهام واختصاصات الوظيفة التكنولوجية	- تطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع شبكات الاتصال - دعم البحث العلمي والابتكار في مجالات التكنولوجيا - تعزيز التحول الرقمي في الخدمات الحكومية - تبني السياسات الذكية في إدارة الموارد والمؤسسات - تأمين الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية - نشر الثقافة الرقمية وتعزيز المهارات التقنية - تشجيع ريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا - تنظيم قطاع التكنولوجيا وضمان المنافسة العادلة - دعم التعليم التكنولوجي في المراحل الدراسية جميعها - تمثيل الدولة في الشراكات والاتفاقيات التكنولوجية الدولية

الوظيفة التكنولوجية تُعبّر عن مدى جاهزية الدولة لمواكبة تحوّلات العصر الرقمي، وتحقيق التنافسية الدولية، وتقديم خدمات أكثر كفاءة لمواطنيها، كما تعزز هذه الوظيفة من شفافية الأداء الحكومي، وتقلّل من كلفة البيروقراطية، وتفتح آفاقًا جديدة في التعليم، والصحة، والإدارة، والاقتصاد.

تماشيًا مع ما تم شرحه، تكشف الوظائف المعرفية عن أفق الدولة الحديثة بوصفها عقلاً منتجًا ومؤثرًا في تشكيل وعي المجتمع، وبناء مستقبله، وحماية بيئته، فهي وظائف تتقاطع مع الأمن القومي الناعم، وتؤسس لقوة الدولة المعنوية والتكنولوجية في الداخل والخارج. كما تُظهر قدرة الدولة على التكيّف مع التحوّلات العالمية، وتحقيق التوازن بين الهوية والانفتاح، بين الابتكار والتنظيم، وبين الاستدامة والنمو، ولهذا، فإن نجاح الدولة المعاصرة يُقاس، اليوم، بمدى إجادتها لهذه الوظائف المعرفية بالدرجة نفسها التي تُقاس بها قدرتها على فرض النظام والسيادة.

خاتمة الفصل الخامس

تُظهر وظائف الدولة تنوعًا واسعًا في الأدوار التي تمارسها داخل المجتمع وخارجه، بدءًا من حفظ النظام وبسط السيادة، وصولاً إلى التعليم، والاقتصاد، والبيئة، والثقافة، وقد اتضح من خلال هذا الفصل أنّ الوظائف لا تُمارس بشكل منعزل؛ بل تتفاعل ضمن منظومة متكاملة تستند إلى الشرعية المؤسسية والفاعلية السياسية، كما أن التحديات الحديثة فرضت على الدولة توسيع وظائفها لتشمل مجالات جديدة، مثل: التنمية البشرية، والإسكان، والتكنولوجيا، وهكذا، لا يُفهم مفهوم الدولة المعاصرة إلا من خلال تحليل وظائفها، باعتبارها الأداة المركزية لتنظيم المجتمع وتحقيق التوازن بين الحوكمة والاستجابة للواقع.

الفصل السادس

الدستور

يمثل الدستور حجر الأساس في بناء الدولة الحديثة، فهو الوثيقة العليا التي تنظّم العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتحدد شكل الدولة ونظامها السياسي، كما يُعتبر المرجع الأول الذي تستند إليه القوانين والتشريعات كافة، ويضبط حدود الصلاحيات بين السلطات الثلاث، ولا تكتمل دراسة النظم السياسية دون فهم معمّق للدستور، بوصفه الإطار الذي تنشط في ظله السلطات الرسمية، وتُمارَس من خلاله وظائف الحكم، لذا، يتناول هذا الفصل بالدراسة بنية الدستور، من حيث النشأة والوظيفة والمصادر والأنواع، إلى جانب استعراض مكانة السلطات الثلاث ودورها في إدارة الدولة، كما يُبرز الفصل أهمية مبدأ الفصل بين السلطات باعتبارها آلية لحماية التوازن ومنع تغوّل السلطة، بما يرسّخ مبدأ سيادة القانون والمؤسسات.

المبحث الأول: الدستور

أولاً: مدخل إلى الدستور

نظرًا لتطور المجتمعات في مختلف المجالات، بات من الضروري لكل مجتمع أن يسعى لوضع أطر تنظّم علاقاته وتحمي أفراده، وتضمن حقوقهم، وتصون حرياتهم، وتحدّد واجباتهم الأساسية، ولا يمكن أن ينهض بهذه المهام سوى الدستور الذي يُعد القانون الأعلى الذي تستند إليه الدولة في تنظيم شؤونها.

الدستور لغة واصطلاحًا

يوضّح الجدول التالي التمييز بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للدستور [110]:

الدستور لغة	الدستور كلمة غير عربية، ذات أصل فارسي، وصلت إلى العرب عبر الأتراك، ويعني لفظها «القاعدة الأساسية»، أو «الكتاب الذي تُدوَّن فيه القوانين»
الدستور اصطلاحًا	الدستور هو القانون الأعلى والأسمى في الدولة، يُحدّد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة، ويُبيّن حقوق الأفراد وواجباتهم داخل المجتمع

نشأة الدستور المكتوب

تشير الأدبيات التاريخية إلى أن الملك «جون هنري» ملك إنجلترا، اضطر، تحت ضغط النبلاء، إلى إصدار «الميثاق الأعظم» عام 1215م، والذي عُدّ، لاحقًا، أحد أقدم الوثائق الدستورية في العالم، وتضمّنت هذه الوثيقة الحدّ من سلطات الملك، وأقرت مبادئ قانونية، مثل منع معاقبة أي فرد حرّ دون محاكمة، وما تزال هذه الوثيقة التي تم إقرارها رسميًا عام 1297م، جزءًا من النظام القانوني البريطاني المعمول به حتى اليوم [111]. أما الدساتير المكتوبة بمفهومها الحديث، فقد بدأت في أمريكا مع إعلان فرجينيا لحقوق الإنسان عام 1776م، ثم تلاه الدستور الأمريكي الاتحادي عام 1787م، وتبعتها فرنسا التي أصدرت أول دستور لها عام 1791م. أما عربيًا، تُعتبر تونس أول دولة عربية كتبت دستورها عام 1861م، وتبعتها بعد ذلك مصر عام 1923م [112].

كتابة الدستور دوليًا	الولايات المتحدة	بدأ تدوين الدساتير في فرجينيا عام 1776م، وتبعه الدستور الاتحادي سنة 1787م
	فرنسا	أصدرت أول دستور مكتوب سنة 1791م

كتابة الدستور عربيًا	تونس	أول دولة عربية وضعت دستورًا مكتوبًا عام 1861م
	مصر	ثاني دولة عربية كتبت دستورًا سنة 1923م

2) وظائف الدستور

لا يقتصر الدستور على كونه وثيقة قانونية عليا؛ بل يُعتبر حجر الزاوية في تنظيم الحياة السياسية للدولة، وتحديد بنيتها المؤسسية، وضمان الحقوق والواجبات للمواطنين، فوظائفه تمتد لتشمل تنظيم السلطة، وضبط العلاقة بين أجهزة الدولة، وتحديد المبادئ الكبرى التي تحكم المجتمع، فضلاً عن كونه مرجعًا تشريعيًا أعلى، تختلف تفاصيل هذه الوظائف باختلاف النظم السياسية، إلا أن هناك سمات

أساسية تتكرر في معظم الدساتير الحديثة، لذا، يعرض الجدول الآتي أبرز الوظائف التي يؤديها الدستور داخل الدولة:

وظائف الدستور	- يحدد أهداف ومبادئ الدولة - يحدد نظام الحكم في الدولة - يحدد المبادئ العامة للنظام المالي والمصرفي للدولة - يحدد تنظيم الحياة السياسية - يحدد المبادئ العامة التي تنظم السياسة الخارجية للدولة - يحدد الحقوق والواجبات الأساسية - يحدد اختصاصات السلطات الثلاث، والعلاقة بينها - يحدد شكل العلم، واللغة، والدين، والعاصمة - يحدد كيفية تعديل أو إلغاء أو إصدار دستور جديد

هذه الوظائف تساعد على تحقيق الاستقرار الدستوري والسياسي، وتعكس مدى تطور النظام القانوني في الدولة، كما تشكّل الأساس الذي تُبنى عليه التشريعات والسياسات العامة جميعها.

ثانيًا: أهمية الدستور

يمثل الدستور الوثيقة المرجعية الأسمى التي تنظم الحياة السياسية في الدولة، وتضمن تماسك مؤسساتها واستقرارها، حيث تتجلى أهمية الدستور في كونه وسيلة لتحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع، كما يُعدّ ضامنًا للحقوق، وحاميًا للشرعية، ومنظمًا للعلاقات بين السلطات. وتُظهر التجارب السياسية أن وجود دستور فعّال وواضح يسهم في تجنب الفوضى، ويُرسّخ قواعد المشاركة والمسؤولية، ويُعزز التنمية السياسية، وفيما يلي، يُبيِّن الجدولان التاليان أهمية الدستور من الناحيتين السياسية والقانونية:

أهمية الدستور من الناحية السياسية	- ينظّم نظام الحكم، وشكل الدولة، ويوفّر أدوات تداول السلطة - يحدد العلاقة بين السلطات، ويضبط أدوات المشاركة السياسية - ينظّم عمل القوى السياسية في النظام السياسي

أهمية الدستور من الناحية القانونية	- يُعدّ المرجع الأعلى للقوانين والتشريعات الوطنية كافة - يضمن الحقوق والحريات العامة، ويحميها من الانتهاك - يوفّر الضمانات القانونية لممارسة السلطة بشكل مشروع - ينظّم العلاقة بين الفرد والدولة على أساس من المساواة

ثالثًا: الدستور في تحديد الحقوق والواجبات

لا يقتصر دور الدستور على تنظيم السلطة؛ بل يتجاوز ذلك إلى ضمان حقوق الأفراد وتحديد واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع، ومن خلال تحديد هذه العلاقة، يصبح الدستور المرجع الأعلى الذي تُستمد منه القواعد التي تنظّم الحريات، وتحدّد أطر المشاركة، وتحفظ كرامة المواطن في ظل دولة القانون والمؤسسات، ويُعتبر التوازن بين الحقوق والواجبات حجر الزاوية في بناء مجتمع مستقر ومتضامن، وعليه، يُبرز الجدول التالي أهم الحقوق والواجبات الدستورية التي تنظم العلاقة بين المواطن والدولة:

حقوق الفرد في الدستور	- المساواة أمام القانون - حرية التعبير والرأي في حدود القانون - الحق في العمل والتنقل والإقامة - الحق في السكن والصحة والتعليم - الحفاظ على كرامته وصونها - الحق في حياة آمنة ومستقرة

واجبات الفرد في الدستور	- الانتماء للوطن والدفاع عنه - احترام القوانين وتنفيذها - الالتزام بالآداب العامة ونظامها - المشاركة في نشر وتعزيز المبادئ والقيم - المساهمة في تنمية الوطن ورفعته - المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار

هذه الحقوق والواجبات تُجسّد جوهر العقد الاجتماعي الذي يقوم عليه النظام الدستوري، وتعكس التزام الدولة بحماية المواطن، مقابل التزام الأخير بالمشاركة

الإيجابية في الحفاظ على الدولة ومقدّراتها.

رابعًا: مصادر الدساتير

تُستمد الدساتير عند صياغتها من مجموعة من المصادر التي تعكس السياقات التاريخية، والثقافية، والقانونية للدولة، وتشكل هذه المصادر المرجع الذي يُبنى عليه النظام الدستوري، بما يضمن التوازن بين السلطة والحرية، والثبات والتطور، ولا يُشترط أن تكون هذه المصادر متساوية في الحضور أو التأثير، إذ تختلف أهميتها من بلد إلى آخر، وفقًا لطبيعة المجتمع ونظامه السياسي، لذا، يوضح الجدول التالي أبرز مصادر الدساتير التي تُعتمد عند صياغة النصوص الدستورية في الدول المختلفة[113]:

الدين	يُمثل منظومة القيم والمبادئ والتشريعات المستمدة من العقيدة، ويُعد مرجعًا في الدول التي تستند دساتيرها إلى مرجعية دينية.
العرف الدستوري	يتمثل في الممارسات الدستورية المستقرة والمتكررة التي تكتسب صفة الإلزام، ويُسهم في تفسير النصوص أو سد الفراغ الدستوري.
المبادئ القانونية العامة	تشمل المبادئ القانونية المستقرة التي تُسترشد بها عند صياغة الأحكام الدستورية، ولا سيما في الدول ذات الإرث القانوني العريق.
الأحكام القضائية	تتمثل في الاجتهادات والأحكام القضائية، ولا سيما أحكام المحاكم الدستورية، التي تُسهم في تفسير المبادئ الدستورية وتطويرها.
الدساتير المقارنة	تتمثل في الاستفادة من التجارب الدستورية للدول الأخرى عند إعداد الدساتير الجديدة أو تعديل الدساتير القائمة، مع مراعاة خصوصية كل دولة.

من خلال هذه المصادر، يتشكل الطابع الفلسفي والمؤسسي للدستور، حيث يتم استلهام المبادئ من الدين والتقاليد، وتدوينها بالقانون، وتفسيرها بالتشريع والقضاء، وتُسهم هذه المنظومة في تعزيز مشروعية النظام، وربط الدولة بميراثها الثقافي والاجتماعي.

خامسًا: الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير

لا تُولد الدساتير من فراغ؛ بل تنشأ، غالبًا، عبر آليات دستورية – سياسية، تعبّر عن الإرادة العامة، وتُجسد تطلعات المجتمع في تنظيم السلطة وصون الحقوق، ويُعدّ الطابع الديمقراطي في نشأة الدساتير شرطًا أساسيًا في ضمان شرعيتها وفاعليتها، حيث يُتيح للمواطنين أو لممثليهم المشاركة في إعداد الوثيقة الأعلى للدولة، ويكشف الجدول التالي أبرز الأساليب الديمقراطية المعتمدة في صياغة الدساتير وتعديلها، موضحًا مراحل النشأة وآليات التفعيل [114]:

كتابة الدستور عبر جمعية منتخبة	يُنتخب أعضاء الجمعية التأسيسية من قبل الشعب لتولي مهمة صياغة الدستور، كما حدث عند وضع الدستور في الولايات المتحدة عام 1776م
كتابة الدستور عبر لجنة وطنية	تُشكل الحكومة لجنة من المختصين لاقتراح مسودة دستور تُعرض، لاحقًا، على السلطات المختصة أو الشعب
الاستفتاء الشعبي على الدستور	يُطرح مشروع الدستور أمام المواطنين في استفتاء عام، ويُعد نافذًا بعد نيل أغلبية الأصوات، كما حدث في قطر عام 2003م
تعديل الدستور باقتراح رسمي	يُقترح التعديل من قبل السلطة التنفيذية أو التشريعية، ثم يُعرض على البرلمان أو الشعب لاعتماده
إقرار التعديل أو النسخة الجديدة	يُقرّ التعديل نهائيًا بعد موافقة الجهات المختصة، ويُعد ساريًا ضمن النظام الدستوري المعتمد

تعكس هذه الأساليب ارتباط الدساتير بمبادئ المشاركة والتوافق، وتُسهم في تعزيز الشفافية والشرعية الدستورية، فكلما اتسع نطاق المشاركة في صياغة الدستور، ازداد قبوله المجتمعي، وارتفعت فرص التزام المواطنين والمؤسسات به باعتباره مرجعًا أعلى.

سادسًا: أنواع الدساتير

تتنوع الدساتير من حيث أصلها وتدوينها وشكلها ومدى ديمومتها، وقد ساعد هذا

التنوع في بلورة نماذج دستورية تُلائم خصوصيات الدول المختلفة، وتكمن أهمية تصنيف الدساتير في كشف الفوارق بين النظم القانونية والدستورية، وتحديد مدى مرونتها أو صرامتها في تنظيم السلطة، ويوضح الجدول التالي الأنواع الرئيسة للدساتير وفق معايير متعددة، تشمل: الأصل، والتدوين، والمدة، والحجم، والشكل القانوني [115]:

1) أصول الدساتير

تراكمية	تتكون عبر تراكم العرف والممارسة السياسية دون صدور قانون مكتوب	
	مثال	بريطانيا
مسنونة	تُسنّ من قبل جهة تشريعية أو تنفيذية مختصة وتُصدر في شكل وثيقة مكتوبة	
	مثال	أغلب الدول الحديثة

2) تدوين الدساتير

مدونة	تُدوّن في وثيقة رسمية واحدة واضحة يسهل الرجوع إليها	
	مثال	الولايات المتحدة
غير مدونة (عرفية)	تعتمد على أعراف متراكمة دون وثيقة مكتوبة واحدة؛ لكنها ملزمة	
	مثال	العرف البريطاني

3) حالة الدساتير

دائمة	صيغت لتُطبّق بصورة مستمرة وتُعد مرجعًا، دائمًا	
	مثال	دستور الولايات المتحدة
مؤقتة	توضع لفترة انتقالية أو ظرف خاص تمهيدًا لدستور دائم	
	مثال	النظام الأساسي المؤقت المعدل في قطر عام 1972م

4) أحجام الدساتير

مطولة	تتضمن تفاصيل دقيقة وشاملة حول نظام الحكم والحقوق والمبادئ	
	مثال	دستور الهند
مختصرة	تكتفي بالمبادئ العامة وتترك التفاصيل للقوانين التنظيمية	
	مثال	دولة الكويت

5) أشكال الدساتير

مرنة	الدساتير التي تحتاج إلى إجراءات مرنة عند التعديل، من خلال (البرلمان) أو (السلطة التنفيذية)
جامدة	الدساتير التي تحتاج إلى إجراءات معقدة عند التعديل، من خلال موافقة البرلمان، ومصادقة الحكومة، واستفتاء الشعب وتختلف من دولة إلى أخرى

يساعد هذا التصنيف في تقييم بنية الدساتير ومدى قدرتها على التكيّف مع التغيرات السياسية والاجتماعية، كما يُبرز الفروق بين الدول ذات الأنظمة الجامدة والمركزية، وتلك التي تتسم بمرونة مؤسسية.

سابعًا: مفاهيم دستورية

تُشكّل المفاهيم الدستورية الأساس النظري لفهم بنية الدستور وآلياته التطبيقية، إذ توضح الفروقات الدقيقة بين المصادر القانونية والممارسات الدستورية، كما تساعد في التمييز بين المفاهيم القريبة ظاهريًا والمختلفة جوهريًا، ويُعد فهم هذه المفاهيم خطوة ضرورية لأي تحليل دستوري، لذا، يعرض الجدول التالي أبرز المفاهيم الدستورية التي تُستخدم في فقه القانون العام والعلوم السياسية [116]:

العرف الدستوري	قاعدة غير مكتوبة ناتجة عن ممارسة متكررة أصبحت ملزمة، وتُستخدم لتفسير أو سد فراغ في النصوص الدستورية

الدستور العرفي	دستور غير مدوَّن يعتمد على الأعراف الدستورية المتراكمة، وتُعد بريطانيا أبرز مثال له
القانون الدستوري	فرع من فروع القانون العام، يشرح ويُفسّر نصوص الدستور، ويُنظم العلاقة بين السلطات الثلاث والحقوق الأساسية
الإعلان الدستوري	وثيقة مؤقتة تصدر في ظروف استثنائية خلال الفترات الانتقالية، وتُحدّد صلاحيات مؤسسات الحكم إلى حين صدور دستور دائم
العدالة الدستورية	مبدأ يضمن توافق القوانين والتشريعات مع أحكام الدستور، وتُمارَس من خلال المحكمة الدستورية أو هيئة قضائية عليا

ووفقًا للجدول أعلاه، يُعتبر القانون الدستوري المرجع الأساسي لتنظيم عمل المؤسسات السياسية، حتى في غياب دستور مكتوب، إذ يُرتّب العلاقات بين السلطات ويضبط الممارسة السياسية. أما العدالة الدستورية، فتمثل آلية رقابية تضمن توافق القوانين والمراسيم مع المبادئ الدستورية، ويحق للمحاكم الدستورية إبطال أي نص يتعارض مع الدستور، ما يجعل الدولة التي تطبّق هذا المبدأ دولة دستورية، وبالنسبة إلى الإعلان الدستوري، فهو وثيقة مؤقتة تصدر في فترات انتقالية، لتنظيم شؤون الحكم وضمان الاستقرار السياسي إلى حين اعتماد دستور دائم من جهة تأسيسية.

ثامنًا: المحكمة الدستورية العليا

المحكمة الدستورية العليا تُعد أعلى هيئة قضائية تُعنى بتفسير الدستور، والفصل في مدى دستورية القوانين والمراسيم والقرارات، وتُمثّل الضامن الأساسي لحماية النظام الدستوري ومنع تغوّل السلطات، ومن خلال سلطاتها، تُرسّخ مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة الدستورية، مما يُسهم في استقرار النظام السياسي [117]، ويُبيّن الجدول التالي أهم اختصاصات المحكمة الدستورية العليا، والآليات التي تُحال بها الدعاوى إليها، بالإضافة إلى نماذج مقارنة من بعض الدول بشأن طريقة تشكيلها [118]:

الاختصاصات	تفسير مواد الدستور، والرقابة على دستورية القوانين، والفصل في النزاعات بين السلطات
طريقة الإحالة	من خلال المحكمة ذاتها عند الشك في دستورية قانون، أو بطلب من الحكومة أو البرلمان أو جهات أخرى
النموذج الأمريكي	تتكوّن المحكمة من رئيس وثمانية أعضاء، يُعيَّنون بقرار رئاسي، ويصادق عليهم الكونغرس
النموذج القطري	تتكوّن المحكمة من رئيس وستة أعضاء، يُعيّنون بأمر أميري، وتختص بالفصل في دستورية التشريعات

وتُسهم المحكمة الدستورية العليا في ضبط عمل النظام السياسي، وتعزيز التوازن بين السلطات، ومنع التعارض بين القوانين والدستور، ما يجعلها ركيزة أساسية في الأنظمة التي تتبنى مبدأ دولة القانون والمؤسسات.

المبحث الثاني: السلطات الرسمية

أولاً: مفهوم السلطات الرسمية

مفهوم السلطات الرسمية من المفاهيم الأساسية في الدراسات السياسية، وتحديدًا في إطار النظم السياسية، ويُقصد به مجموع الاختصاصات والوظائف الموكلة إلى كل من:

- السلطة التشريعية
- السلطة التنفيذية
- السلطة القضائية

مفهوم السلطة نشأ، تاريخيًا، منذ العصور القديمة، حين أدرك الإنسان الحاجة إلى سلطة تنظم حياته، وتحقق مصالحه، وتمنع تغوّل القوي على الضعيف، ثم تطوّر هذا التصوّر ليشمل وضع القوانين وتحديد القواعد التي تُنظم سلوك الأفراد والعلاقات الاجتماعية، وقد أشار ابن خلدون إلى أن «السلطة تنبع من العصبية المجتمعية، فهي

علاقة أمر وطاعة، وحكم ناشئ من بنية المجتمع نفسه»[119].

فالسلطة – بمعناها الواسع – تُعتبر شكلاً من أشكال القوة، وتختلف دلالاتها القانونية باختلاف المجتمعات، إذ تُوصَف تارة بالقدرة أو النفوذ، وتارة بالتأثير أو السيطرة، وقد أصبحت اليوم إحدى الإشكاليات المحورية في الفكر السياسي المعاصر، بالنظر إلى ارتباطها بمفهوم الدولة الحديثة من خلال السلطات الثلاث، حيث تمارس كل سلطة اختصاصًا معينًا، فالتشريعية تسنّ القوانين، والتنفيذية تطبّقها، والقضائية تفصل في النزاعات.

ومن خلال هذا التوزيع الوظيفي، يتم تلافي تركّز السلطة في يد جهة واحدة، مما يحول دون نشوء الحكم الفردي أو الاستبداد، غير أن حكم الفرد لا يُعدّ بالضرورة استبدادًا، إذا ما اقترن باحترام القانون، وصون الحريات، وضمان العدالة الاجتماعية، وهكذا، تُعدّ السلطة في جوهرها ظاهرة متعددة الأبعاد كما في الجدول التالي:

ظاهرة اجتماعية	لأنها تُحدّد الحقوق والواجبات بين أفراد المجتمع
ظاهرة سياسية	لأنها تُمارَس من خلال مؤسسات مسؤولة عن إدارة الدولة
ظاهرة قانونية	لأنها تُعبّر عن منظومة القوانين التي تُنظم العلاقات العامة والخاصة

ثانيًا: أنواع السلطات الثلاث

تتوزع السلطات العامة في الدولة بين ثلاث مؤسسات رئيسة، لكل منها اختصاصات محددة تضمن تحقيق التوازن، وتتمثل هذه السلطات في:

1) السلطة التشريعية

تُعنى السلطة التشريعية بوضع القوانين ومراقبة أداء الحكومة، وتُعدّ صوت الشعب داخل النظام السياسي، وعلى الرغم من اختلاف مسميات هذه السلطة من بلد لآخر، إلا أن وظيفتها الجوهرية واحدة، ويوضح الجدول التالي نماذج لأسماء المجالس

التشريعية حول العالم، دوليًا وعربيًا [120]:

	السلطة التشريعية	الدولة
نماذج دولية	مجلس الكونغرس (الشيوخ – النواب)	الولايات المتحدة الأمريكية
	الجمعية الاتحادية (الدوما – الاتحاد)	روسيا الاتحادية
	مجلس الشعب	الصين
	البوندستاغ	ألمانيا الاتحادية
	البرلمان (العموم – اللوردات)	المملكة المتحدة
	البرلمان (مجلس الشيوخ – الجمعية الوطنية)	فرنسا

	السلطة التشريعية	الدولة
نماذج عربية	البرلمان (الشعبي الوطني – مجلس الأمة)	الجزائر
	مجلس الأمة الأردني (النواب – الأعيان)	الأردن
	مجلس الشورى	دولة قطر
	مجلس النواب	جمهورية مصر
	مجلس الأمة	دولة الكويت

أشكال المجالس التشريعية: (غرفة – غرفتين)

نظام الغرفة الواحدة
مجلس تشريعي واحد يُمارس كامل الصلاحيات، كما هو الحال في السويد [121]

(نظام الغرفتين) - (أعلى – أدنى)
تتألف فيه السلطة التشريعية من مجلسين تشريعيين، هما (أعلى - أدنى)، أي ينقسم البرلمان إلى غرفتين تشريعيتين، ويستخدم هذا الشكل في عدد من دول العالم، مثل الكونغرس الأمريكي[122] الذي ينقسم إلى: - مجلس الشيوخ ◄ وهو المجلس الأعلى - مجلس النواب ◄ وهو المجلس الأدنى

وظائف السلطة التشريعية	- سنّ التشريعات والقوانين - مناقشة مشروعات القوانين المقدّمة من الحكومة - مراقبة أداء الحكومة ومحاسبة المسؤولين - اعتماد الميزانية العامة - مناقشة السياسة العامة للدولة - استجواب الوزراء وسحب الثقة عند الحاجة

2) السلطة التنفيذية

تُعتبر السلطة التنفيذية الجهة المسؤولة عن تنفيذ القوانين، وتسيير شؤون الدولة، وتتجسّد هذه السلطة، عادةً، في رئيس الدولة والحكومة والوزارات والأجهزة التابعة لها، وتتفاوت صلاحياتها باختلاف الأنظمة السياسية؛ لكنها تبقى الركيزة التي تُنَفَّذ من خلالها السياسات العامة وتُمارس الإدارة العمومية، ومن اختصاصات السلطة التنفيذية:

الاختصاصات الإدارية	تختص بإدارة المرافق العامة وتنظيم أعمال الوزارات والمؤسسات الرسمية
الاختصاصات التنفيذية	تختص بتنفيذ وتطبيق القوانين والمراسيم واللوائح التي تُصادق عليها السلطة التشريعية
الاختصاصات التخطيطية	تختص برسم السياسات العامة للدولة ووضع الخطط الاستراتيجية
الاختصاصات الدبلوماسية	تختص بتمثيل الدولة خارجيًا، وإدارة العلاقات الدولية، والتفاوض بشأن المعاهدات

الاختصاصات التشريعية	تختص باقتراح مشروعات القوانين وإحالتها إلى البرلمان، والاعتراض على القوانين أو تعديلها ضمن صلاحيات محددة

وظائف السلطة التنفيذية	- اقتراح مشاريع القوانين ورفعها للسلطة التشريعية - تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح التنظيمية - رسم السياسة العامة في المجالات المختلفة - إعداد الموازنة العامة للدولة - إدارة العلاقات الخارجية وتعيين السفراء - إنشاء المؤسسات العامة والإشراف عليها - حماية الأمن القومي وحفظ النظام العام - تعيين الموظفين الرسميين ضمن الصلاحيات التنفيذية - إصدار المراسيم والقرارات التنظيمية

لذا، تُعتبر السلطة التنفيذية فعالة عندما تعمل ضمن إطار القانون وتحترم صلاحيات السلطتين؛ التشريعية والقضائية، مما يعكس توازنًا في ممارسة الحكم.

3) السلطة القضائية

تُمثّل السلطة القضائية الركن الثالث في نظام الحكم، وهي الجهة المختصة بتطبيق القانون، والفصل في النزاعات، وضمان العدالة وحماية الحقوق والحريات، وتستمد هذه السلطة أهميتها من استقلالها الذي يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التوازن بين السلطات، ومنع تغوّل إحداها على الأخرى، وتُمارَس وظائف القضاء عبر المحاكم بمختلف درجاتها، وتحتكم إلى الدستور والقوانين السارية، ودرجات التقاضي الأساسية تأتي بالشكل التالي [123]:

- المحكمة الابتدائية
- محكمة الاستئناف
- محكمة التمييز

وظائف السلطة القضائية	- النظر في الدعاوى والفصل في النزاعات بين الأفراد والمؤسسات - إصدار الأحكام القضائية الملزمة - مراقبة مدى التزام السلطة التنفيذية بالقانون والدستور - الرقابة على دستورية التشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية - حماية الحريات العامة وصون كرامة الإنسان - الفصل في النزاعات التي تحصل بين: ▪ (الأفراد) ▪ (الأفراد) و (المؤسسات والهيئات الخاصة) ▪ (الأفراد) و (السلطة التنفيذية) ▪ (الأفراد) و (السلطة التشريعية) ▪ (المؤسسات والهيئات الخاصة) ▪ (المؤسسات والهيئات الخاصة) و(السلطتين التشريعية والتنفيذية) ▪ (السلطة التشريعية) و(السلطة التنفيذية)

يمكّن استقلال القضاء من حماية مبدأ سيادة القانون، ويضمن عدم استخدام السلطة بصفتها وسيلة للهيمنة؛ بل باعتبارها إطارًا عادلاً لتوزيع الحقوق والواجبات، مما يرسّخ الثقة بين الدولة والمجتمع.

المبحث الثالث: مبدأ الفصل بين السلطات الرسمية

أولاً: نشأة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث

تعود جذور مبدأ الفصل بين السلطات إلى الفلسفة اليونانية القديمة، حيث تناول أفلاطون في كتابه «القانون» ضرورة توزيع وظائف الدولة على هيئات متعددة، شريطة تحقيق توازن يمنع استئثار هيئة واحدة بالحكم، تفاديًا للاضطراب والثورات [124]. بينما أكّد أرسطو في كتابه «السياسة» على ضرورة توزيع وظائف الدولة على ثلاث هيئات مستقلة، تتعاون فيما بينها لتحقيق الصالح العام [125]:

تقسيم الوظائف عند (أرسطو)	- وظيفة المداولة - وظيفة الأمر - وظيفة العدالة

وفي العصر الحديث، جاء الإنجليزي جون لوك ليطوّر هذا المفهوم ضمن كتابه «الحكومة المدنية»، حيث رأى أن شرعية الحكم لا تتحقق إلا عبر فصل واضح للسلطات، وقسّم الدولة إلى ثلاث سلطات: تشريعية، وتنفيذية، وفيدرالية (معنية بالشؤون الخارجية). وقد غابت السلطة القضائية في تصوره، إذ أوكل تفسير القوانين إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، محذرًا من عدم استقلال الأولى وجعلها الأعلى مكانة[126].

تقسيم السلطات عند (لوك)	- السلطة التشريعية - السلطة التنفيذية - السلطة الاتحادية (هي السلطة المعنية بالشؤون الدولية)

أما الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو، فقد بلور النظرية بصيغتها الأكثر تأثيرًا، عبر كتابه الشهير «روح القوانين» (1748م)، حيث قسّم السلطات إلى ثلاث: تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، مؤكدًا ضرورة الفصل والتوازن والتعاون بينها، ومحذرًا من أن «كل شيء سيضيع إذا مارس شخص أو هيئة واحدة جميع السلطات»، وقد أثّرت هذه النظرية في تحولات سياسية كبرى مثل: الثورة الأمريكية عام 1776، والثورة الفرنسية عام 1789، وأكّد في كتاباته وجوب الفصل بين السلطات[127].

تقسيم السلطات عند (مونتسكيو)	- السلطة التشريعية - السلطة التنفيذية - السلطة القضائية

وبذلك، فإن نشأة مبدأ الفصل بين السلطات مرّت بثلاث مراحل رئيسة: الجذور الفلسفية مع أفلاطون وأرسطو، ثم التأسيس الحديث مع جون لوك، وأخيرًا التنظير السياسي – القانوني مع مونتسكيو، ووفقًا لكل ما سبق، يمكن اختصار التاريخ العلمي لنشأة مبدأ الفصل بين السلطات، كما في الجدول التالي:

الفيلسوف	الكتاب	أبرز ما جاء في كتابه عن فصل السلطات
أفلاطون	القانون	ضرورة توزيع وظائف الدولة على المؤسسات، وإقامة التوازن بينها

أرسطو	السياسة	إشراف هيئات مستقلة على وظائف الدولة، مع ضرورة التعاون بينها
جون لوك	الحكومة المدنية	شرعية الحكم لا تتم إلا بضرورة فصل السلطات
مونتسكيو	روح القوانين	وجوب حالة من التعاون والانسجام عند فصل السلطات

وبناءً على ما تقدّم، يمكن تعريف مبدأ الفصل بين السلطات بأنه: كيفية توزيع الاختصاصات والوظائف بين السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) على نحو مستقل، بما يضمن عدم تجاوز أي سلطة لصلاحيات الأخرى، ويمنع تركّز السلطة في يد واحدة.

ثانيًا: أشكال الفصل بين السلطات (الفصل التام - الفصل المرن)

تتحدّد طبيعة العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وفقًا لما ينص عليه الدستور في كل دولة، ويُصنّف هذا الفصل، عمومًا، إلى نموذجين رئيسين: الفصل التام، وهو ما يُعرف، أحيانًا، بالفصل الجامد، والفصل المرن الذي يقوم على التوازن والتعاون، ويختلف تطبيق هذين النموذجين باختلاف النظام السياسي.

1) الفصل التام (الجامد)

هو النموذج المعتمد في النظم الرئاسية، مثل النظام الأمريكي[128]، حيث يُراعى استقلال كل سلطة عن الأخرى استقلالاً شبه كامل، مع منع التداخل في الاختصاصات، ويظهر هذا الشكل بوضوح في المظاهر التالية:

مظاهر الفصل التام	- لا تملك السلطة التنفيذية حق تقديم مشروعات القوانين مباشرة إلى البرلمان، وإن كان لرئيس الدولة في بعض النظم حق التوصية أو المبادرة بوسائل دستورية. - تُعدّ السلطة التنفيذية مشروع الموازنة العامة، بينما تتولى السلطة التشريعية مناقشته وإقراره - لا يمكن للسلطة التنفيذية حل البرلمان، ولا يمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة - لا تملك السلطة التنفيذية الدعوة لانعقاد البرلمان أو الاعتراض على انعقاده - يُمنع الجمع بين منصب وزاري وعضوية البرلمان - الوزراء مسؤولون أمام رئيس الدولة، فقط، وليس أمام البرلمان

رغم ذلك، لا يُعتبر هذا النموذج مطلقًا، إذ تتفاوت درجات الفصل من دولة إلى أخرى بحسب نصوص الدستور، حيث تسمح بعض الأنظمة ببعض الصلاحيات المتبادلة، مثل: حق النقض الرئاسي، أو التصديق البرلماني على بعض التعيينات.

2) الفصل المرن

يُطبق هذا النموذج في النظم البرلمانية [129]، حيث يسود التداخل المنظم والتعاون بين السلطتين؛ التشريعية والتنفيذية، مع احتفاظ القضاء باستقلاله الكامل، يسمح الفصل المرن بإجراءات مشتركة تسهم في تحقيق التوازن دون إلغاء الخصوصية لكل سلطة.

مظاهر الفصل المرن	- يمكن لأي من السلطتين (التنفيذية أو التشريعية) اقتراح مشاريع القوانين - يحق للوزراء حضور جلسات البرلمان والمشاركة في مناقشة السياسات - تعدّ السلطة التنفيذية الموازنة، بينما تقرّها السلطة التشريعية - تملك السلطة التنفيذية حل البرلمان أو الدعوة لانعقاده - يمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة أو أحد وزرائها - يتم إجراء انتخابات جديدة إذا فُقدت الثقة بين السلطتين

ويُظهر هذا النموذج كيف يتكامل العمل بين السلطات لتحقيق مبدأ الرقابة المتبادلة

وتجنب الاستبداد، مع الحفاظ على مرونة النظام السياسي في التفاعل مع الأزمات والتغيرات.

ثالثًا: أهمية مبدأ الفصل بين السلطات

مبدأ الفصل بين السلطات يُعتبر أحد أعمدة الدولة الحديثة، إذ يُسهم في تحقيق التوازن والرقابة بين مكوّنات النظام السياسي، ويحول دون تركز السلطة في جهة واحدة، كما يمنح هذا المبدأ لكل سلطة استقلالاً نسبيًا يمكنها من أداء وظائفها الدستورية بفاعلية، ويضمن، في الوقت نفسه، التعاون المنظّم بينها من أجل تحقيق المصلحة العامة، ويُبيّن الجدول التالي أبرز الوظائف التي يحقّقها مبدأ الفصل بين السلطات في النظم السياسية المعاصرة:

أهمية مبدأ الفصل بين السلطات	- يُقيّد احتكار جهة واحدة للصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية - يُنظم العلاقة بين السلطات ويمنع التجاوز أو التداخل غير المشروع - تمارس كل سلطة الرقابة على السلطتين الأخريين ضمن آليات دستورية - تمارس كل سلطة اختصاصها بما يرفع من فاعلية الأداء المؤسسي - يرسّخ خضوع الجميع للقانون، ويمنع الاستثناءات في تطبيقه - يُعزز المشاركة السياسية ويمنع الاستبداد والتسلط الفردي

وبناءً على ذلك، لا يُنظر إلى الفصل بين السلطات بوصفها آلية قانونية مجردة؛ بل باعتبارها ضمانة فعلية للتوازن بين مراكز القوة داخل الدولة، وتكمن قوّته في قدرته على ضبط العلاقات بين المؤسسات، وعلى تمكين كل سلطة من القيام بدورها دون تدخل مفرط من الأخرى، مما يُرسّخ مبادئ الشرعية والمساءلة وسيادة القانون.

خاتمة الفصل السادس

يُبيّن تحليل الدستور والسلطات الرسمية أن الدولة لا تقوم، فقط، على الإرادة السياسية؛ بل على منظومة قانونية متماسكة تضمن الاستقرار والشرعية، فوجود دستور فعّال، وتوزيع مدروس للسلطات، ومؤسسات قائمة على مبدأ الفصل والرقابة المتبادلة، هي عناصر جوهرية في بناء النظام السياسي الحديث، إن احترام النصوص الدستورية وتفعيلها في الواقع هو ما يحوّلها من مجرد وثيقة إلى ضمانة فعلية للحريات والحقوق، كما تبرهن التجارب المعاصرة على أن قوة الدولة لا تقاس بسلطتها المركزية؛ بل بقدرتها على تنظيم السلطة، وتوزيعها، وإخضاعها للمساءلة، ومن ثمّ، فإن فهم الدستور والسلطات الرسمية يُعدّ مدخلاً أساسيًا لفهم الدولة باعتبارها منظومة قانونية – سياسية متكاملة.

الفصل السابع

الفاعلون غير الرسميين

لم تعد النظم السياسية الحديثة مقتصرة على المؤسسات الرسمية فحسب؛ بل أضحت تتأثر بجملة من الفواعل غير الرسمية التي تمارس أدوارًا فاعلة في المجال السياسي، فهذه القوى، رغم عدم تمتعها بوضع دستوري مباشر، تمتلك أدوات تأثير قوية، وتسهم في توجيه الرأي العام، وصياغة الأولويات، ومراقبة الأداء العام للسلطات، حيث برز دور الأحزاب السياسية، والنقابات، وجماعات المصالح، ووسائل الإعلام، والرأي العام، والجامعات، ومراكز الأبحاث، بوصفها عناصر فاعلة في بيئة النظام السياسي، كما تُشكل هذه القوى جسورًا بين المجتمع والدولة، وتُعبّر عن التعددية داخل الحقل السياسي، وعليه، سيتم في هذا الفصل تناول أبرز هذه الفواعل، عبر تحليل أدوارها، وأشكال تأثيرها، والعلاقة التي تربطها بالمؤسسات الرسمية.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية

أولاً: نشأة الأحزاب السياسية

ظهرت الأحزاب السياسية بوصفها إحدى أدوات التمثيل الشعبي في سياق تطور النظم الديمقراطية، خصوصًا مع بروز الاقتراع العام وتوسّع المشاركة السياسية، وقد بدأت ملامحها الأولى في الحياة النيابية البريطانية، حيث نشأت باعتبارها كتلاً برلمانية اتحدت مع لجان انتخابية، لتشكّل تنظيمات سياسية أكثر استقرارًا، ومنها تطورت الأحزاب المعاصرة، ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، برزت الأحزاب العمالية في ألمانيا، قبل أن تظهر الأحزاب الاشتراكية ذات الطابع الجماهيري، مثل الحزب الديمقراطي الاشتراكي سنة 1875م، وفي القرن العشرين، اتسع نطاق الأحزاب الجماعية ذات النزعة الشمولية، مثل: الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بقيادة لينين، والحزب الفاشي بقيادة موسوليني في إيطاليا، وبناءً على هذا المسار التاريخي، يمكن التمييز بين شكلين رئيسين لنشأة الأحزاب السياسية، كما يوضّح الجدول التالي [130]:

الأول: الأحزاب السياسية البرلمانية	ظهرت داخل البرلمانات، وتكوّنت من كتل نيابية تمثّل مصالح فئات المجتمع
الثاني: الأحزاب السياسية الجماهيرية	نشأت خارج البرلمان، واعتمدت على تعبئة الجماهير وتنظيم الحشود وفق أيديولوجيا سياسية

تُبيّن هذه النشأة أن الأحزاب لم تكن، دائمًا، انعكاسًا للعمل البرلماني؛ بل مثّلت، أحيانًا، أدوات حشد وتعبئة خارج المؤسسات الرسمية، الأمر الذي جعلها فاعلاً محوريًا في تشكيل النظام السياسي والمشهد الحزبي الحديث.

ثانيًا: تعريف الأحزاب السياسية وعناصرها

يُعرّف الحزب السياسي على أنه تنظيم اجتماعي – سياسي، يستند إلى مبادئ وبرامج محددة، ويهدف إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو ممارسة دور المعارضة [131]، وتسعى الأحزاب رغم تنوّعها، إلى تمثيل مصالح فئات اجتماعية محددة، وتحقيق برامجها عبر الوسائل السياسية والتنظيمية المتاحة، وتتكوّن الأحزاب من مجموعة عناصر أساسية، يمكن تلخيصها في الجدول التالي [132]:

ميثاق الحزب	يحدّد الأهداف العامة، والمبادئ، وآليات التنظيم الداخلي، وعلاقة القيادة بالأعضاء
مبادئ الحزب	تمثّل المرجعية الفكرية والأيديولوجية التي ينطلق منها الحزب لتحقيق أهدافه
هدف الحزب	يتمثّل في الوصول إلى السلطة، أو المشاركة فيها، أو التأثير على قراراتها
الموارد البشرية للحزب	يشكّلون القاعدة الشعبية للحزب، ويُعبّرون عن التزامهم بمبادئه، ويُشاركون في نشاطاته
الموارد المالية للحزب	تُستخدم لتغطية نشاطات الحزب، وتمويل حملاته، ودعم استمراريته التنظيمية
نطاق عمل الحزب	قد يكون محليًا أو وطنيًا أو إقليميًا أو دوليًا، بحسب طبيعة الحزب وبرنامجه السياسي

هذه العناصر مجتمعة تُسهم في رسم هيكل الحزب، وتنظيم عمله؛ الداخلي والخارجي،

وتُحدّد قدرته على المنافسة السياسية وممارسة التأثير في المجتمع ومؤسسات الدولة.

ثالثًا: أهداف الأحزاب السياسية

تهدف الأحزاب السياسية إلى تحقيق برامجها وأفكارها عبر العمل السياسي المنظّم، سواء من خلال الوصول إلى السلطة، أو المشاركة فيها، أو ممارسة دور المعارضة، وتتنوع هذه الأهداف بين أهداف رئيسة تتعلق بالحكم، وأهداف عامة تُعبّر عن الوظيفة السياسية والاجتماعية للحزب، وأهداف قومية أو دينية وفقًا لهوية الحزب [133]، لذا، يوضّح الجدول التالي هذه التصنيفات:

الهدف الرئيس	السعي للوصول إلى السلطة لتطبيق البرامج والمبادئ، أو المشاركة في حكومة ائتلافية، أو التأثير من موقع المعارضة
الأهداف العامة	تشمل: استقطاب المواطنين، مراقبة الحكومة، ترشيح الأعضاء للانتخابات، نشر الأفكار، وتنظيم نشاطات مجتمعية
الأهداف القومية	إذا كان الحزب قوميًا، يسعى لتحقيق وحدة الأمة ثقافيًا وسياسيًا، مثل الأحزاب ذات التوجه العربي القومي
الأهداف الدينية	إذا كان الحزب دينيًا، يسعى لتطبيق الشريعة أو قيم الدين في الحياة العامة، ونشر الثقافة الدينية بين المواطنين

هذه الأهداف تُظهر الدور المتعدّد للأحزاب السياسية الذي لا يقتصر على التنافس الانتخابي؛ بل يشمل التأطير المجتمعي، وتوجيه الرأي العام، والمساهمة في بناء ثقافة سياسية داخل المجتمع.

رابعًا: إيجابيات وسلبيات الأحزاب

تلعب الأحزاب السياسية دورًا في الحياة العامة، إذ تُعتبر أدوات للتعبير عن التنوع السياسي والاجتماعي، وتسهم في تحقيق التداول السلمي للسلطة، غير أن هذا الدور – في اعتقادي – قد يصاحبه بعض المظاهر السلبية، خصوصًا إذا غابت الشفافية أو تغلّبت المصالح الحزبية على الصالح العام، ويُبرز الجدول التالي الجوانب الإيجابية

والسلبية للأحزاب السياسية:

الإيجابيات	- ترسيخ الممارسة الديمقراطية من خلال التعددية والانتخابات - تعزيز الرقابة الشعبية على الحكومة - نشر الوعي السياسي وتعبئة الجماهير حول القضايا الوطنية - تمثيل مصالح فئات متعددة من المجتمع
السلبيات	- تقديم المصالح الحزبية على المصلحة العامة - تبعية بعض الأحزاب لقوى خارجية - إضعاف المؤسسات من خلال المحاصصة أو تسييس التعيينات - خنق حرية النواب داخل البرلمان بسبب الانضباط الحزبي

وبذلك، تُبين التجربة السياسية أن الأحزاب تكتسب أهميتها من التزامها بالمبادئ الوطنية والديمقراطية، وأن تراجع دورها الإصلاحي قد يحوّلها إلى أدوات للهيمنة أو الفساد السياسي إذا لم تُقَيَّد بالمحاسبة والشفافية.

خامسًا: وسائل الأحزاب السياسية

تعتمد الأحزاب السياسية على مجموعة متنوعة من الوسائل لتحقيق أهدافها، سواء تلك المتعلقة بالوصول إلى السلطة، أو تعزيز قاعدتها الشعبية، أو التأثير في السياسات العامة، وتُقسَّم هذه الوسائل إلى ست فئات رئيسة: سياسية، ومالية، واجتماعية، وثقافية، وإعلامية، ودينية، بالإضافة إلى بعض الوسائل العنيفة التي تأتي في حالات نادرة، ويُبيّن الجدول الآتي أبرز هذه الوسائل المعتمدة لدى الأحزاب[134]:

سياسية	- خوض الانتخابات البلدية والتشريعية - ترشيح قيادات حزبية للمناصب العليا - رفع شعارات وطنية لحشد التأييد
مالية	- جمع التبرعات من الأعضاء والداعمين - تمويل الحملات الانتخابية - استثمار أموال الحزب لدعم استمراريته

اجتماعية	- تنظيم ندوات وزيارات مجتمعية - إشراك النساء والشباب - تقديم خدمات عامة لتعزيز الولاء الحزبي
ثقافية وتعليمية	- إصدار مطبوعات حزبية - عقد مؤتمرات تثقيفية - تأسيس مراكز تدريب أو مراكز دراسات وبحوث حزبية
إعلامية ونفسية	- عرض برامج الحزب عبر وسائل الإعلام - إدارة الحملات الإعلامية والدعائية - مواجهة الأحزاب المنافسة إعلاميًا
دينية	- الاحتفاء بالمناسبات الدينية لتعزيز القيم المشتركة - الترويج لتوجهات الحزب تحت مظلة دينية أو أخلاقية
وسائل غير مشروعة	- استخدام العنف السياسي أو المليشيات في بعض السياقات - فرض النفوذ بالقوة في ظل ضعف الدولة أو الصراعات الداخلية

هذه الوسائل تكشف تنوع أدوات العمل الحزبي، وامتدادها من الأنشطة المشروعة إلى بعض الأساليب المثيرة للجدل في البيئات غير الديمقراطية، وهو ما يجعل الرقابة المجتمعية والقانونية على الأحزاب ضرورة لحماية المسار السياسي.

سادسًا: أنواع الأحزاب السياسية

تتنوّع الأحزاب السياسية في أهدافها، وبناها التنظيمية، ومرجعياتها الأيديولوجية، فضلاً عن أنماطها، وذلك بحسب النظام الحزبي السائد في كل دولة، ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من التصنيفات: النوع التقليدي الذي يعتمد على معايير العقيدة والطبقة والهوية، والنوع الحديث الذي يرتبط بشكل النظام الحزبي، مثل الحزب الواحد أو التعددية، ويُقدّم الجدول التالي أبرز تصنيفات الأحزاب [135]:

1) أنواع الأحزاب التقليدية

نوع الحزب	التعريف	مثال
الحزب الوطني	يقتصر نشاطه وأهدافه على خدمة المصالح الوطنية داخل حدود الدولة، دون تبنّي مشروع قومي أو أممي	معظم الأحزاب الوطنية
الحزب القومي	يتبنى مشروعًا يستهدف توحيد أبناء الأمة الواحدة سياسيًا أو ثقافيًا، متجاوزًا حدود الدولة القطرية	حزب البعث العربي الاشتراكي
الحزب الأممي	يتبنى أفكارًا أو أهدافًا تتجاوز حدود الدولة، ويؤمن بالتضامن أو التعاون بين الشعوب على أساس أيديولوجي عالمي	الأحزاب الشيوعية
الحزب الديني	يستند في مرجعيته وبرامجه إلى مبادئ أو قيم دينية، ويسعى إلى توظيفها في الحياة العامة	الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا
الحزب العلماني	يقوم على الفصل بين الدين والدولة، ويعتمد المرجعية المدنية في إدارة الشأن العام.	معظم الأحزاب الأوروبية

الأحزاب بحسب الحجم البرلماني

حزب الأكثرية	الحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد في البرلمان، ويكون مؤهلاً لتشكيل الحكومة منفردًا أو قيادة الائتلاف الحكومي.
حزب الأقلية	الحزب الذي لا يمتلك الأغلبية البرلمانية، ويؤدي عادةً دور المعارضة أو يشارك في ائتلاف حكومي.

2) أنواع الأحزاب الحديثة

أولاً: نظام الحزب الواحد	
التعريف	يقوم على وجود حزب وحيد يحتكر النشاط السياسي ويسيطر على مؤسسات الدولة.

الخصائص	- احتكار السلطة - إخضاع الإعلام والتعليم - تغييب المعارضة - الجمع بين السلطات كافة
مثال	- الحزب النازي (ألمانيا) - الحزب الشيوعي (الصين)

ثانيًا: نظام الحزبين	
التعريف	يقوم على سيطرة حزبين رئيسين يتناوبان الحكم، في ظل وجود أحزاب صغيرة محدودة،
الخصائص	- سهولة الاختيار للناخب - استقرار الحكومة - غياب التعددية الواسعة
مثال	- بريطانيا: حزبي العمال والمحافظين - الولايات المتحدة: حزبي الديمقراطي والجمهوري

ثالثًا: نظام التعددية	
التعريف	يضم عدة أحزاب متقاربة القوة تتنافس في انتخابات دورية لتشكيل حكومات ائتلافية
الخصائص	- تمثيل أوسع للناخبين - هشاشة الحكومة، أحيانًا - صعوبة تحقيق أغلبية برلمانية لحزب واحد
مثال	- ألمانيا - إيطاليا - فرنسا

المبحث الثاني: النقابات المهنية والعمالية

أصبحت النقابات المهنية والعمالية من أبرز مؤسسات المجتمع المدني التي تمارس أدوارًا سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة، فهي تشكل أدوات تمثيل جماعية للفئات المهنية والعمالية، وتسهم في حماية حقوقها، والمطالبة بتحسين ظروفها، والمشاركة في صياغة السياسات العامة، وقد أصبحت هذه النقابات في الدول الديمقراطية، على وجه الخصوص، فاعلاً سياسيًا، لا يمكن تجاهله في أي مسار إصلاحي أو تشريعي، وتنبع قوتها من ارتباطها القاعدي المباشر بالجماهير، وقدرتها على التعبئة والضغط ضمن الأطر القانونية والمؤسسية، كما أن استقلالها عن السلطة التنفيذية يمنحها مصداقية إضافية في تمثيل الفئات التي تنطق باسمها، سواء عبر الاحتجاج أو الحوار أو التفاوض المؤسسي، ولتمييز النقابات العمالية عن المهنية، لا بد من توضيح الفروق الجوهرية بينهما من حيث التكوين والهدف والشروط القانونية، كما في الجدول التالي [136]:

المقارنة	النقابات العمالية	النقابات المهنية
التعريف	تنظيم قانوني مكوّن من مجموعة من العمال	تنظيم قانوني مكوّن من مجموعة من الأشخاص يمارسون مهنة واحدة
الهدف	حماية الحقوق وتحسين ظروف العمل والدفاع عن المصالح	الدفاع عن الحقوق وتنظيم المهنة وضمان الالتزام بأخلاقياتها
التأسيس	تنشأ بإرادة العمال	تنشأ بإرادة أصحاب المهنة
العضوية	اختيارية	تكون إلزامية في بعض المهن والدول، إذا اشترط القانون ذلك لممارسة المهنة
المؤهل	لا يُشترط وجود مؤهل دراسي	يشترط مؤهل مهني خاص (مثل: شهادة طب، هندسة)
العقوبة	قد تصل للفصل من النقابة دون التأثير على ممارسة المهنة	قد تصل للشطب ومنع العضو من مزاولة المهنة
مثال	النقابات والاتحادات العمالية العامة	نقابات: الأطباء، المحامين، المهندسين، المعلمين

وتتجاوز النقابات دورها التقليدي في الدفاع عن مصالح أعضائها، لتصبح فاعلاً أساسيًا في التوازن السياسي وصيانة السلم الاجتماعي، فهي تسعى إلى ضبط العلاقة بين المواطن والدولة، وتأكيد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشرائح التي تمثلها، كما أن انخراط النقابات في الحياة العامة يتيح بناء شراكة مجتمعية مسؤولة، ويعزز التعددية السياسية من خلال توفير قنوات غير رسمية للتأثير في القرار العام.

وفي المجتمعات النامية، تمثل النقابات إحدى آليات الحدّ من الاستبداد عبر تفعيل أدوات الرقابة المجتمعية، وتشجيع المشاركة السياسية القاعدية، وتوجيه الرأي العام نحو قضايا العدالة الاجتماعية، وفيما يلي عرض لأهم الأدوار الوظيفية التي تؤديها النقابات المهنية والعمالية، والتي تجعل منها عنصرًا حيويًا في تعزيز فعالية النظام السياسي وضمان توازنه:

أدوار النقابات في دعم النظام السياسي	- تصويب الأداء الحكومي باقتراح بدائل إصلاحية - تعزيز الثقة بين الشعب والمؤسسات الحاكمة - حماية الحقوق والمطالبة بسيادة القانون - المساهمة في التشريع وتعديل السياسات - نشر الوعي السياسي والديمقراطي بالمجتمع

ومن خلال هذه الأدوار، تساهم النقابات في ترسيخ مبادئ الدولة الدستورية، وتعزيز الرقابة المجتمعية، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والفرص، كما تساهم في تحصين النظام السياسي من الانغلاق أو التفرد، عبر فتح المجال أمام الفئات المهنية والعمالية للتأثير في القرار العام، ولأن النقابات، غالبًا، ما تنبثق من معاناة اجتماعية واقتصادية حقيقية، فإن مطالبها تعبّر عن أولويات المجتمع، وتسهم في إحداث توازن مستدام بين سلطة الدولة واحتياجات المواطنين، مما يجعلها ضرورة مؤسسية لا غنى عنها في أي نظام يسعى إلى التنمية والاستقرار.

المبحث الثالث: جماعات المصالح والضغط السياسي

تلعب جماعات المصالح، المعروفة، أيضًا، بجماعات الضغط، دورًا متناميًا في الحياة السياسية المعاصرة، نظرًا لقدرتها على التأثير في صُنع القرار دون السعي إلى الاستحواذ على السلطة، وتتشكل هذه الجماعات من أفراد أو هيئات تمتلك مصالح مشتركة، تسعى إلى الدفاع عنها أو تعزيزها، عبر وسائل متعددة أبرزها الضغط السياسي والتأثير الإعلامي والتمويل الانتخابي، وتختلف هذه الجماعات جوهريًا عن الأحزاب السياسية، سواء من حيث البنية أو الهدف، فبينما تطمح الأحزاب للوصول إلى الحكم، تكتفي جماعات المصالح بمحاولة التأثير على السلطة الحاكمة دون التطلع إلى حكم مباشر، ولتوضيح الفرق المفاهيمي والوظيفي بين جماعات المصالح والأحزاب السياسية، يبيّن الجدول الآتي أبرز أوجه الاختلاف بين الطرفين[137]:

المقارنة	جماعات المصالح (الضغط)	الأحزاب السياسية
الأهداف	لا تسعى للسلطة إنما للتأثير والضغط عليها	الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها
النشاط	تنشط طوال العام في مختلف القضايا	تنشط بصورة مستمرة، ويزداد نشاطها خلال الانتخابات
قوة التأثير	يزداد تأثيرها كلما ارتبطت بصناع القرار أو بالأحزاب السياسية	يزداد تأثيرها عندما تحظى بدعم جماعات المصالح والقواعد الشعبية
الوسائل	قد تستخدم وسائل غير علنية أو غير مشروعة	تلتزم بالوسائل المعلنة والمشروعة
التنظيم	شبه منظمة وقد تكون غير مؤسسية	منظمة وتتمتع بهيكل حزبي واضح
الرقابة	لا تخضع لرقابة مباشرة من الشعب	تخضع لرقابة شعبية من خلال الانتخابات

وتتنوّع جماعات المصالح بحسب طبيعة أهدافها وتكوينها المؤسسي، فمنها ما يركّز

على السياسة، ومنها ما يركّز على الاقتصاد أو المهن أو الجوانب الإنسانية، كما تختلف هذه الجماعات من حيث الديمومة أو التوقيت، فبعضها يتكوّن لفترة مؤقتة وبعضها دائم، وهناك من تنتمي ولاءاتها إلى الدولة، وأخرى تكون مرتهنة لقوى خارجية. يبين الجدول التالي أبرز أشكال وتصنيفات جماعات المصالح وفق أهدافها ومجالات عملها [138]:

الشكل	التعريف	المثال
جماعات المصالح السياسية	جماعة تهدف إلى التأثير في القرارات السياسية مثل «اللوبيات»	الجمعيات السياسية
جماعات المصالح شبه السياسية	جماعة تسعى لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية في آن واحد	اتحادات رجال الأعمال
جماعات المصالح الإنسانية	جماعة تركز على الأعمال الخيرية والمجتمعية	جمعيات الإغاثة
جماعات المصالح المهنية	جماعة تدافع عن مصالح فئة مهنية محددة	اتحاد المعلمين أو المهندسين
جماعات المصالح الدائمة	جماعة تستمر بالعمل لفترات طويلة لتمثيل مهنة أو فئة محددة	النقابات المهنية
جماعات المصالح المؤقتة	جماعة تنشأ لغرض محدد وتزول بزواله	جماعات طالبي اللجوء
جماعات المصالح الوطنية	جماعة ولاؤها للدولة وتعمل ضمن حدودها القانونية	جمعيات وطنية غير حكومية
جماعات المصالح الأجنبية	جماعة ولاؤها خارجي وتخدم مصالح قوى دولية	اللوبي الصهيوني في واشنطن

وعلى صعيد التحليل النظري، قدّم غابرييل ألموند تصنيفًا مؤثرًا لأنماط جماعات المصالح، يعتمد على طبيعتها المؤسسية ومستوى تنظيمها، وسلوكها تجاه السلطة، ويساعد هذا التصنيف في التمييز بين الجماعات التي تعمل ضمن المؤسسات الرسمية، وتلك التي تنتهج العنف أو العفوية وسيلة للضغط السياسي، وعليه، يعرض

الجدول التالي تصنيف غابرييل ألموند لأشكال جماعات المصالح بحسب طابعها المؤسسي والتنظيمي [139]:

جماعات المصلحة الترابطية	تعبر عن مصالح أعضائها ضمن أطر مؤسسية منظمة
جماعات المصلحة غير الترابطية	تتكون لأسباب جغرافية أو ثقافية أو طبقية، دون تنظيم مؤسسي واضح
جماعات المصلحة المؤسسية	تنتمي إلى مؤسسات رسمية؛ لكنها تمارس ضغطًا لتحقيق مكاسب خاصة
جماعات المصلحة الأنومية (الفوضوية)	تعتمد على التظاهر والإضراب والعنف، وتفتقر إلى التنظيم

تستخدم جماعات المصالح أدوات متعددة للتأثير على صانعي القرار، تتنوع بين الإقناع الناعم والضغط السياسي المباشر والتمويل والإعلام، وصولاً إلى التهديد أو التأثير عبر القضاء أو الرأي العام، وتختلف فعالية هذه الوسائل تبعًا لطبيعة النظام السياسي ومدى شفافيته واستقلال مؤسساته، وفيما يلي أبرز الوسائل والأساليب التي تعتمدها جماعات المصالح لتحقيق أهدافها داخل النظام السياسي:

نوع الوسيلة	الوسائل المستخدمة
الوسائل المشروعة	الإقناع، اللقاءات، الإعلام، الندوات، التمويل القانوني، التواصل مع السلطات، تعبئة الرأي العام
الوسائل غير المشروعة	الرشوة، التهديد، العنف، الضغط غير القانوني على المسؤولين أو القضاء

نقد عمل جماعات المصالح (الضغط السياسي)

يرى البعض أن هناك جوانب إيجابية لجماعات المصالح، إذ تسهم في طرح وتمثيل آراء واحتياجات شرائح مجتمعية قد لا تصل إليها الأحزاب أو البرلمانات، كما يمنحها موقعها المستقل قدرة على مواجهة بيروقراطية السلطة التنفيذية، والدفاع عن حقوق

الفئات التي تمثلها، إذ تمارس الضغط على الحكومة باستمرار، بخلاف الأحزاب التي يتركز ضغطها خلال مواسم الانتخابات، فقط، ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى دورها باعتباره جزءًا داعمًا للديمقراطية، ما دامت تلتزم بالدستور والقانون، غير أن هذه الصورة الإيجابية لا تخلو من تحفظات، إذ تنطوي ممارسات بعض الجماعات على جوانب سلبية، لعل أبرزها ما يلي:

نقد عمل جماعات المصالح	- يؤدي لجوء جماعات المصالح إلى وسائل غير مشروعة، مثل: الرشوة، والتهديد، والإضرابات السرية إلى تفشي الفساد في الحياة السياسية - غالبًا ما تنحاز القيادات داخل هذه الجماعات إلى مصالحها الخاصة، متجاهلة آراء الأغلبية من الأعضاء المعارضين داخل الجماعة نفسها - قد تطغى مصالح الجماعة على الولاء الوطني، مما يطرح إشكالات تتعلق بالانتماء والأولويات - تمتلك بعض الجماعات القدرة على تعطيل قرارات الحكومة التي لا تتوافق مع أهدافها، الأمر الذي قد يؤثر سلبًا في مسارات التنمية والاستقرار الوطني

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن جماعات المصالح تشكّل أحد الأركان الحيوية في البيئة السياسية المعاصرة، خصوصًا في الدول الديمقراطية التي تسمح بالتعددية والرقابة الشعبية؛ لكن ضبط هذا الدور رهين بقواعد الشفافية، وضمان المساءلة، ومنع الاحتكار أو التأثير غير الشرعي، بما يضمن أن تكون هذه الجماعات رافدًا للتعددية الديمقراطية لا معولاً لهدم المؤسسات.

المبحث الرابع: الرأي العام

أولاً: مفهوم الرأي العام وعناصره

يُعرَّف الرأي العام بأنه الاتجاهات والآراء التي تعبّر عنها أغلبية أفراد المجتمع تجاه مسألة ذات طابع عام في فترة زمنية محددة، وهو بذلك يُعتبر من المفاهيم المركزية في علم السياسة، لما له من تأثير مباشر في تشكيل السياسات العامة، وتوجيه النخب والمؤسسات. ويتكوّن الرأي العام من عناصر أساسية لا بد من توافرها كي يصبح فعّالاً في المجال العام، حيث تشمل هذه العناصر وجود جمهور محدد، وحدث أو قضية محورية، ورأي واضح، فضلاً عن ضرورة تبلور أغلبية تتبنى هذا الرأي وتدافع عنه، والجدول التالي يوضح العناصر الأساسية التي يقوم عليها الرأي العام:

عناصر واشتراطات الرأي العام	
وجود الحدث	لا بد من وجود واقعة أو ظاهرة تستدعي اهتمامًا عامًا
وجود الأفراد	يُشترط وجود جماعة من أفراد المجتمع معنية بالموضوع
وجود الرأي	يُشترط وجود موقف أو وجهة نظر تجاه القضية أو الحدث
وجود الأغلبية	يتطلب أن يكون هناك توافق نسبي من الأغلبية حول الرأي المطروح

ويتضح أن الرأي العام لا ينشأ من فراغ؛ بل هو نتاج تفاعل اجتماعي وسياسي يمر بمراحل متدرجة، يبدأ بالإحساس الفردي، ثم التعبير الشخصي، قبل أن ينتقل إلى مرحلة التفاعل والتقاطع مع آراء الآخرين، وصولاً إلى توافق جماعي يشكّل ما يُعرف بالرأي العام، وهذه المراحل تمثل دينامية الرأي العام، وتحوله من رأي فردي إلى ظاهرة اجتماعية فاعلة.

ثانيًا: مراحل تكوين الرأي العام

من أجل أن يتحوّل الرأي الفردي إلى رأي عام مؤثر، لا بد أن يمر بسلسلة من المراحل

المتكاملة التي تشمل الإدراك والتفاعل والجدل، وانتهاء بالتوافق العام، حيث تمر هذه العملية بمسار نفسي، واجتماعي، وسياسي يتأثر بالسياق العام والثقافة السائدة في المجتمع، وعليه، يُبين الجدول التالي مراحل تشكّل الرأي العام [140]:

المرحلة	الوصف
مرحلة الإحساس والإدراك	يتلقى الفرد معلومات حول حدث معين تؤثر على وعيه وفهمه
مرحلة الرأي الفردي	يبدأ الفرد في تكوين موقف ذاتي تجاه الحدث ويعبر عنه شفهيًا
مرحلة صراع الرأي	هنا يبدأ الصراع بين رأيه ورأي الآخرين حول الموضوع
مرحلة تحول الرأي	يصل الأفراد إلى توافق جماعي يشكل رأيًا عامًا يُعبّر عن الأغلبية

تؤدي هذه المراحل إلى بلورة رأي عام يمكن أن يؤثر في صناعة القرار، ويمنح السياسات العامة درجة من الشرعية، خاصة إذا تم تبنيه من قِبل مؤسسات الدولة أو القوى الفاعلة؛ لذلك يُعد فهم هذا المسار ضروريًا لتحليل اتجاهات المجتمع ومواقفه تجاه القضايا السياسية والاجتماعية.

ثالثًا: العوامل المؤثرة في تكوين الرأي العام

يتأثر الرأي العام بعدد من العوامل البنيوية والمؤسساتية التي تسهم في توجيه المواقف العامة وتشكيل الاتجاهات، سواء من خلال التنشئة الاجتماعية، أو المؤسسات، أو أدوات الإعلام، وقد تتفاعل هذه العوامل بصورة متفاوتة بحسب طبيعة النظام السياسي والثقافة السائدة، ولعل أبرز تلك العوامل:

1) مؤسسات الدولة الرسمية

تلعب المؤسسات الرسمية دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام، خاصة إذا رغبت بذلك، فهي تمتلك الشرعية السياسية، والقدرة التنظيمية، والموارد المالية والبشرية التي تمكّنها من التأثير في اتجاهات الأفراد، بما ينسجم مع أهدافها ومصالحها

الوطنية، وغالبًا ما تسعى هذه المؤسسات إلى توجيه الرأي العام عبر الخطاب الرسمي، وبرامج التوعية، وسياسات الاتصال المؤسسي.

2) العائلة

تُعتبر العائلة النواة الأولى في بناء وعي الفرد، إذ ينشأ الإنسان ويتكوّن إدراكه الأولي داخل البيئة الأسرية، حيث يتلقى القيم والتقاليد والمواقف من والديه وأفراد عائلته، وتقضي الغالبية العظمى من الناس الجزء الأكبر من حياتهم في كنف أسرهم، مما يجعلهم أكثر عرضة لتبني آرائهم والتأثر بتوجهاتهم.

3) الدين

يُعدّ الدين من المؤثرات في الرأي العام، نظرًا لما يتمتع به من مكانة في نفوس الناس، فالدين يُشكّل مرجعية شاملة في حياة الأفراد، خصوصًا في المجتمعات التي تُعلي من شانه، حيث يتجاوز الطابع الشخصي ليصل إلى المواقف العامة، لا سيما في القضايا ذات الطابع القيمي أو الأخلاقي، ولذلك يكون من السهل تعبئة الرأي العام إذا ارتبطت القضية بالدين أو تمّت قراءتها من منظور ديني.

4) الجامعات

تلعب الجامعات دورًا حيويًا في تشكيل الرأي العام، لما تحمله من قيمة علمية، فالطلبة والأساتذة يُسهمون في إنتاج الخطاب العام، وتحليل السياسات، وطرح البدائل، ما يجعلهم فاعلين في تشكيل الوعي الجماعي، وتُوفّر الجامعات بيئة حوار ونقاش تساعد على تنمية التفكير النقدي وتعميق الفهم بالشؤون العامة.

5) الإعلام

يُعتبر الإعلام الوسيلة الأكثر تأثيرًا في الرأي العام، لما يتمتع به من انتشار واسع، وسرعة في نقل المعلومات، وقدرة على التأثير العاطفي والذهني، فوسائل الإعلام،

بشقّيها التقليدي والرقمي، باتت تُشكّل ساحة رئيسة للصراع على تشكيل المواقف الجماهيرية، وتلعب دورًا مركزيًا في خلق رأي عام مؤيد أو معارض، وذلك تبعًا لخطابها وتوجهاتها.

6) المناسبات والأحداث

تُسهم المناسبات العامة والأحداث الطارئة، السياسية منها أو الاجتماعية، في تحريك الرأي العام، إذ تُثير اهتمام الناس وتدفعهم للتفاعل واتخاذ مواقف جماعية، ويعتمد أثر هذه الأحداث على توقيتها، وحجم التغطية الإعلامية لها، وطبيعتها، ومدى اقترابها من اهتمامات الناس اليومية.

7) القوى الفاعلة غير الرسمية

تملك القوى غير الرسمية، مثل: الأحزاب السياسية، والنقابات، وجماعات المصالح، القدرة على التأثير في الرأي العام، من خلال ما تمتلكه من موارد مالية، وتنظيمات بشرية، وخطاب تعبوي، وقدرتها على تشكيل الرأي العام أو توجيهه مرتبطة بمدى نفوذها في المجتمع، وحدّة القضية المطروحة، وأهدافها المرحلية أو الاستراتيجية.

رابعًا: أدوات قياس الرأي العام

تساعد أدوات قياس الرأي العام على تحليل توجهات المجتمع ومعرفة مدى تأثير القضايا المطروحة على الجمهور، بما يُسهم في دعم القرارات السياسية والإدارية، وتتنوع هذه الأدوات بين أدوات علمية وميدانية وإعلامية، ولذلك نستطيع قياس الرأي العام من خلال الأدوات التالية:

أدوات قياس الرأي العام	- أداة الدراسات والأبحاث - أداة كتابة التقارير الاستقصائية - أداة الاستبيانات - أداة استطلاعات الرأي - أداة المقابلات التلفزيونية - أداة المناظرات - أداة التفاعلات في شبكات التواصل الاجتماعي

خامسًا: أنواع الرأي العام

تتنوع أشكال الرأي العام بحسب الظهور، والتوقيت، والمكان، والصفة، والفاعلين، ومدى واقعيته، ويساعد هذا التصنيف على فهم طبيعة كل نوع، وخصائصه، ومدى تأثيره في القرارات السياسية، الجدول التالي يبيّن أبرز أنواع الرأي العام [141]:

من حيث (الظهور)	الرأي العام العلني	هو ذلك الرأي الذي يُعبَّر عنه بوضوح وبشكل مكشوف، من خلال وسائل الإعلام، أو التصريحات العلنية، أو المنشورات المختلفة، ويُعدّ من أهم أشكال التعبير في المجتمعات الديمقراطية
	الرأي العام الخفي	هو الرأي الذي يُحتفظ به سرًّا، ولا يُصرَّح به علنًا، بسبب الخوف من السلطة، أو من الجماعات المؤثرة، أو حتى من المحيط الاجتماعي، ويُلاحظ هذا النوع في البيئات الاستبدادية أو ذات الحساسية السياسية

من حيث (التوقيت)	الرأي العام الدائم	هو الرأي الذي يتشكل حول قضية استراتيجية أو مصيرية، ويظل حاضرًا على مدى زمني طويل، مثال: الرأي العام المتواصل حول القضية الفلسطينية في العالم العربي
	الرأي العام المؤقت	هو الرأي الذي يُثار في لحظة زمنية معينة، نتيجة حادث أو أزمة، ثم يزول أو يخفت بزوال الحدث، مثال: الرأي العام الغاضب عقب حدوث تزوير في الانتخابات
	الرأي العام اليومي	هو الرأي الذي يتكوّن استجابة للأحداث المتكررة واليومية، والتي تشغل الأفراد باستمرار، مثال: التفاعل الشعبي مع الأزمات السياسية أو الاقتصادية اليومية

من حيث (المكان)	الرأي العام الوطني	هو الرأي المتعلق بالقضايا الداخلية التي تهمّ سكان دولة معينة، ويتشكّل ضمن حدودها الجغرافية، مثال: الموقف العام من قضايا الرواتب، أو العدالة الاجتماعية في بلد ما
	الرأي العام الإقليمي	هو الرأي الذي يتشكل على مستوى منطقة جغرافية محددة تضم عدة دول، ويتعلّق بقضايا تمسّ تلك المنطقة ككل، مثال: النزاعات والحروب في منطقة إقليمية
	الرأي العام الدولي	هو الرأي الذي يتكوّن على نطاق عالمي بشأن قضايا تمس الإنسانية أو النظام الدولي، مثال: المواقف الدولية تجاه التمييز العنصري أو قضايا المناخ

من حيث (الصفة)	رأي عام واقعي	يُبنى هذا الرأي على حقائق وأدلة واضحة، ويعكس وجود مشكلة حقيقية يشعر بها الجمهور، ويُعبّر عنها بناءً على معطيات ملموسة
	رأي عام عاطفي	ينبع من مشاعر وانفعالات جماعية، وغالبًا ما يُعبّر عن تصورات مثالية أو غير دقيقة حول المشكلة، ويكون أكثر تأثرًا بالإعلام أو الخطاب الدعائي

من حيث (الفاعلين)	الرأي العام القائد	يُمثّل آراء النخبة الحاكمة أو القيادات العسكرية والسياسية، وغالبًا ما يكون له تأثير قوي على التوجهات العامة
	الرأي العام المثقف	يُعبّر عن توجهات الفئات المتعلّمة والمثقفة، ويُعدّ الأكثر وعيًا ونقدًا في تحليل القضايا العامة
	الرأي العام المنقاد	هو الرأي الذي يتشكل لدى فئات تتأثر بسهولة بالدعاية أو الخطاب الإعلامي أو التأثيرات الاجتماعية، دون تمحيص نقدي كافٍ للمعلومات.

من حيث (الحقيقة)	الرأي العام الحقيقي	يُمثّل التعبير الصادق والدقيق عن قناعات المجتمع، ويتكوّن دون تدخّل خارجي أو تضليل متعمّد، ويُعدّ مؤشرًا حقيقيًا على اتجاهات الناس
	الرأي العام المضلل	هو الرأي الذي يتكوّن نتيجة حملات إعلامية مضللة، أو إشاعات مغرضة، أو تلاعب بالمعلومات، وغالبًا ما يُستخدم لتحقيق أهداف سياسية أو دعائية لا تعبّر عن الواقع بدقة

ويتضح من الجدول، أن الرأي العام لا يُعتبر ظاهرة أحادية أو جامدة؛ بل هو بناء تفاعلي يتأثر بمحددات متعددة، أبرزها: مدى ظهوره أو خفائه، توقيته وظروفه، وانتشاره الجغرافي، ونمطه العاطفي أو الواقعي، فضلًا عن الفئة الاجتماعية التي تعبّر عنه، ومدى صدقه أو تضليله، وهذا التعدد في الأنماط يُبرز تعقيد الظاهرة وأهمية فهمها وفقًا لسياقها السياسي والاجتماعي والإعلامي، فالرأي العام الواقعي، مثلًا، يُعدّ أداة ضغط فعّالة في النظم الديمقراطية، بينما قد يُوظّف الرأي العام المضلل أداةً لخدمة النظم السلطوية، وبذلك، تبرز أهمية التعامل الواعي والمسؤول مع الرأي العام، سواء في صناعته أو في قياسه وتفسيره، ضمن منظومة تضمن الشفافية والمساءلة.

المبحث الخامس: وسائل الإعلام

وسائل الإعلام بشقيها التقليدي والحديث، تُعتبر من أهم الأدوات المؤثرة في بنية النظم السياسية المعاصرة، إذ ترتبط كل سلطة سياسية بقدرتها على توظيف الإعلام لنقل الرسائل والأفكار والمواقف، وللتأثير على الرأي العام وصناعة توجهاته، فالإعلام لا ينقل الأخبار فحسب؛ بل يُجسّد صلة الوصل بين صانع القرار والمجتمع، عبر نقل احتياجات المواطنين وتطلعاتهم إلى صدارة الأجندة السياسية، وقد أصبح من المألوف أن يسعى كل مكون سياسي إلى امتلاك منبر إعلامي خاص، يوظّفه لترسيخ رؤاه وتوجيه الرأي العام بما يخدم استراتيجياته، ومع تطور أدوات الإعلام، تنوّعت الوسائل المستخدمة من قبل الفاعلين السياسيين، وأصبحت تشمل:

وسائل الإعلام	- المحطات التلفزيونية (التقليدية والرقمية) - المحطات الإذاعية (التقليدية والرقمية) - الصحف الورقية والإلكترونية - مواقع الشبكات الاجتماعية - البريد الإلكتروني - الهواتف الذكية - مواقع الإنترنت - مجموعات الرسائل النصية

وقد أدركت الحكومات والفواعل السياسية أهمية هذه الوسائل، ليس، فقط، في نشر المعلومات وتعبئة الجماهير؛ بل في التأثير الفعّال على مواقف الرأي العام، سواء بالدعاية المباشرة، أو بتفسير السياسات القائمة، أو عبر تشكيل صورة ذهنية معينة حول الأحداث، كما تحرص المؤسسات الرسمية على الهيمنة على أكبر قدر ممكن من وسائل الإعلام، لإضفاء الطابع الشرعي على خطابها وتوسيع دائرة التأييد الشعبي لقراراتها.

في المقابل، تسعى القوى الأخرى غير الرسمية إلى التأثير على صانع القرار من خلال استراتيجيات إعلامية ممنهجة، تستهدف العاطفة والوجدان الشعبي، مما يجعل من الإعلام أداة مزدوجة للتأثير: من القمة إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى القمة، وهنا يظهر دور وعي المتلقي وقدرته على التمييز بين المعلومات الموثوقة والدعاية المضللة، فاستقبال الجمهور المتكرّر لرسائل إعلامية موجَّهة، يُفضي في كثير من الأحيان إلى تبني قناعات راسخة، قد تكون صحيحة أو مغلوطة، مما ينعكس على سلوك الأفراد، ويؤثر على التوازن داخل النظام السياسي.

من هذا المنطلق، أصبح تأثير الإعلام مرادفًا لمستوى الحضور في الفضاء العام، فكل مكوّن سياسي يدرك أن تحقيق أهدافه يمر عبر الإعلام، سواء عبر حشد الدعم، أو نزع الشرعية عن خصومه، أو صياغة خطاب تعبوي فاعل، ولذلك تسعى هذه المكونات إلى الاستفادة من الإعلام في مواقف متعددة:

طرق استفادة المكونات السياسية من وسائل الإعلام	– التأثير على الرأي العام لمقاطعة الانتخابات أو المشاركة فيها – تعزيز الدعم الشعبي من خلال حملات دعائية موجهة – تشتيت الانتباه أو التغطية على السياسات الفاشلة أو المثيرة للجدل – تعبئة الجمهور نحو تبنّي موقف أو قضية بعينها – تبرير القرارات الحكومية لإقناع المواطنين – مواجهة الحملات الإعلامية المعادية عبر التوعية والتثقيف – الترويج للمواقف السياسية والفكرية لكل مكوّن تجاه قضايا الساعة

وبناءً على ما سبق، يتبيّن أن وسائل الإعلام لم تعد مجرّد ناقل محايد للمعلومة؛ بل

تحوّلت إلى فاعل مركزي في صياغة القرار السياسي، ومراقبة أداء السلطات، وإعادة تشكيل الاتجاهات العامة، ولهذا، بات من الضروري بناء منظومة إعلامية متوازنة، تراعي أخلاقيات المهنة، وتحمي التعددية، وتدعم الديمقراطية، بدل أن تكون أداة للتضليل أو الاحتكار، فالإعلام لم يعد أداة جانبية؛ بل ركيزة أصيلة في معادلة الحكم ومفهوم السيادة الشعبية.

المبحث السادس: الجامعات ومراكز الأبحاث

تُعتبر الجامعات ومراكز الأبحاث من أهم المؤسسات الفكرية في النظم السياسية المعاصرة، لما تؤديه من أدوار حيوية في إنتاج المعرفة، وتقديم التحليلات، وصياغة البدائل، واقتراح السياسات، فهي منصات أكاديمية تساهم في تشخيص المشكلات وتقديم الحلول، بما يعزز من كفاءة النظام السياسي واستجابته لمتطلبات الواقع، ويهدف هذا المبحث إلى استعراض إسهامات الجامعات ومراكز الأبحاث، كلٍّ على حدة، في بنية النظام السياسي.

أولاً: الجامعات

لعبت الجامعات، باعتبارها معاقل فكرية وأكاديمية، دورًا محوريًا في عملية التنمية السياسية، من خلال ما تقدّمه من خدمات تقليدية، مثل: التدريس والبحث العلمي، وما تمثّله من خزّان معرفي يمدّ المجتمع بالقوى العاملة المدربة، فهي مؤسسات تعليمية ذات مسارات تخصصية، تسعى لتأهيل الأجيال الحالية والمقبلة، وتسليحهم بالمعارف والمهارات الضرورية، ونظرًا لأن الفرد هو جوهر التفاعلات داخل النظام السياسي، فإن الفارق المعرفي بين من نال تعليمًا أكاديميًا ومن اكتفى بمستويات تعليمية دنيا، ينعكس بالضرورة على مساهمته في الحياة العامة.

كما تتيح البيئة الجامعية مجالاً لحرية التعبير، وتنوّع التخصصات، وتلاقي الأفكار، مما يعزز من نمو شخصية الطالب وتمكينه علميًا وفكريًا، وفي هذا الإطار، تقوم العلاقة بين الجامعات وصانع القرار على أساس تشاركي، حيث تُسهم الجامعة في

رفد النظام السياسي بكفاءات بشرية قادرة على التغيير والإصلاح، وفق مناهج علمية رصينة، ولهذا، تستند القوى السياسية إلى ما تنتجه الجامعات من خبرات بشرية، بغية تحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها.

غير أن هذه العلاقة قد تتأثر سلبًا إذا ما ارتبط أعضاء هيئة التدريس بانتماءات سياسية مباشرة، ما قد ينعكس على أدائهم الأكاديمي، ويؤثر في طريقة تفكير الطلبة ومواقفهم، لاحقًا، عند انتقالهم إلى سوق العمل، فالمخرجات الجامعية لا تُحدَّد، فقط، بالمحتوى المعرفي؛ بل، أيضًا، بالاتجاهات والقيم التي يُغرسها الأكاديميون في عقول طلابهم، وهو ما يجعل الجامعة طرفًا فاعلاً في تشكيل البنية الثقافية والسياسية للمجتمع.

دور الجامعات	– إعداد كوادر بشرية مؤهلة للمشاركة في إدارة الشأن العام وصنع القرار – نشر الوعي السياسي بين الطلبة والمجتمع عبر المناهج والأنشطة والحوارات الفكرية – ترسيخ مفاهيم حرية التعبير والتعددية واحترام الرأي الآخر داخل البيئة الجامعية – تقديم الدراسات والاقتراحات لتحسين السياسات العامة والقوانين – توفير المعرفة والخبرات الأكاديمية لمتخذي القرار في المجالات الاستراتيجية – إنتاج فكر نقدي وتحليلي يساهم في تحسين مستوى الخطاب السياسي الوطني – خلق بيئة معرفية تسهم في التصدي للأفكار المتطرفة وتعزيز قيم الاعتدال

وبذلك تمثّل الجامعات ركيزة أساسية في بنية النظام السياسي المعاصر، ليس، فقط، بوصفها مؤسسات تعليمية؛ بل بوصفها فضاءً لإنتاج الفكر، وتكوين القيادات المستقبلية، وصناعة الرأي العام الواعي، فهي تسهم في رفد الدولة بالكفاءات القادرة على تحليل الواقع واستشراف التحديات، وفي الوقت ذاته، تشكّل منصّة للتفاعل الحرّ بين مختلف الرؤى والتيارات الفكرية، ومن خلال أدوارها التربوية والمعرفية والسياسية، تساهم الجامعات في إرساء قواعد الاستقرار والتنمية والشرعية، وتُعد شريكًا لا غنى عنه في عملية التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات.

ثانيًا: مراكز الأبحاث والدراسات

تضطلع مراكز الأبحاث والدراسات بدور بالغ الأهمية في تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية واستشراف مآلاتها، حيث تُعد منصّات معرفية متخصصة تسهم في رفد صانع القرار بمخرجات علمية موثوقة، تمكّنه من تبني سياسات أكثر نجاعة وتكيفًا مع الواقع المتغير، وتبرز أهمية هذه المراكز في الدول المتقدمة التي تراها أدوات استراتيجية لتقويم الأداء الحكومي وتعزيز الرشادة السياسية، عبر ما تنتجه من دراسات متعمقة وتوصيات مدروسة، غير أنّ حيادية تلك المخرجات لا تنفصل عن طبيعة الجهة الممولة، إذ يتفاوت مدى استقلالية هذه المراكز بحسب تبعيتها، وهو ما يثير تساؤلات حول الموضوعية والمصداقية، خاصة عندما تتقاطع الأبحاث مع مصالح سياسية أو أيديولوجية معينة، ويوضّح الجدول التالي أبرز أنماط التبعية التي يمكن أن تأخذها مراكز الأبحاث والدراسات [142]:

المراكز المستقلة	تمتاز بالاستقلال المالي والإداري، وغالبًا ما تُمول عبر تبرعات غير مشروطة، وتحرص على الحياد العلمي
المراكز شبه المستقلة	تعتمد على تمويل مشترك من القطاعين العام والخاص، وتوازن بين الاستقلال والتوجيه
المراكز التابعة للجامعات	تعمل ضمن أطر أكاديمية، وتخضع، غالبًا، لسياسات الجامعة؛ لكنها تُنتج بحوثًا علمية ذات مصداقية عالية
المراكز التابعة للسلطة بشكل مباشر	تمثل الذراع البحثي للحكومات، وتُعنى بتوفير دراسات تخدم السياسات الرسمية، وقد تكون أقل حيادًا
المراكز التابعة لمكونات النظام السياسي	تعكس توجهات أحزاب أو تيارات سياسية محددة، وتوظّف نتائجها البحثية بما يخدم مصالحها الخاصة

فمراكز الأبحاث والدراسات، كغيرها من المؤسسات، بحاجة مستمرة إلى الدعم المالي من أجل تنفيذ برامجها الوظيفية والتخصصية وتعزيز مكانتها العلمية، غير أن هذا الاعتماد المالي، غالبًا، ما يُقيد استقلاليتها، إذ تصبح الحيادية والموضوعية البحثية رهينة بأهداف المموِّل ومصالحه، وهو ما يجعل هذه المراكز في كثير من الأحيان

تابعة – بشكل مباشر أو غير مباشر – للتوجهات العامة التي يفرضها مصدر التمويل، فحين يُضخ المال على شكل منح أو هدايا، قد يُستخدم ذلك في توجيه مخرجات المراكز لصالح طرف سياسي على حساب آخر، وهو ما يُعد من أبرز الإشكاليات التي تعتري عمل هذه المؤسسات البحثية، ومع ذلك، تظل مراكز الأبحاث أداة بالغة الأهمية تستفيد منها القوى الفاعلة في النظام السياسي، لما تقدّمه من تحليلات معرفية، ودراسات معمّقة، وأطر مفاهيمية تسهم في فهم التفاعلات والتحولات داخل النظام السياسي.

وعبر هذا الدور، تُوفر المراكز البحثية منصات لتبادل الخبرات وصياغة الرؤى، وتُسهم في تقديم المشورة والتوجيه لصنّاع القرار، بما يضفي طابعًا من الشرعية العلمية على السياسات والممارسات التي تعتمدها المكونات السياسية المختلفة، ويمكن إجمال أدوار وأهمية هذه المراكز في النظم السياسية من خلال الجدول التالي:

دور مراكز الأبحاث والدراسات في النظم السياسية	– زيادة مساحة إنتاج المعرفة وأعداد المثقفين سياسيًا – دراسة كيفية رسم السياسات العامة في الدولة وتحليلها – تفسير شكل التفاعلات التي تحدث بين مكونات النظام السياسي (تعاونية – صراعية) – العمل على تكوين بيئة فكرية قادرة على التأثير في صانع القرار السياسي – تبني وتسويق توجهات وأفكار مكونات النظام السياسي لدى الرأي العام – استشراف آفاق المستقبل حول القضايا والظواهر السياسية بمنهجية نقدية – فهم وتحليل القرارات والإجراءات المتخذة من قبل صناع القرار – تحليل المعلومات والبيانات والأحداث تحليلًا علميًا بعد تحصيلها من مصادرها الموثوقة

هل تُعد مراكز الأبحاث والدراسات مكونًا من مكونات النظام السياسي، أم مجرد ورقة ضغط تُستخدم من قبل تلك المكونات؟

كلا الأمرين صحيح؛ إذ تشكّل مراكز الأبحاث والدراسات أحد المكونات الفاعلة التي

تؤثر وتتأثر ببنية النظام السياسي، بالنظر إلى خضوعها ـ في كثير من الأحيان ـ لتوجهات الممولين وأهدافهم، فهي من جهة تُعد أداة ضغط بيد من يمتلكها، تُستخدم لتوليد المعرفة وتوجيهها بما يخدم أجندات سياسية محددة، ومن جهة أخرى تُساهم فعليًا في تشكيل السياسات العامة وصناعة القرار، ومن ثمّ، فإن هذه المراكز لا يمكن اختزالها في كونها كيانات معرفية فحسب؛ بل باتت أذرعًا استراتيجية تُعتمد مخرجاتها في صياغة التوجهات الكبرى للنظام السياسي، ما يجعلها ذات أثر مباشر على مشهد الحكم، وعلى الخيارات المتاحة للنخب السياسية المختلفة، وتؤكد هذه الحقيقة مجددًا مركزية العلاقة بين مراكز الأبحاث وبيئة النظم السياسية الحديثة.

خاتمة الفصل السابع

بيّن هذا الفصل كيف أن القوى غير الرسمية أصبحت مكونًا محوريًا في تحليل النظم السياسية، سواء من حيث التأثير في صناعة القرار، أو في تشكيل الاتجاهات العامة داخل المجتمع، فهي تُمارس أدوارًا تكاملية ورقابية، وتعكس ديناميات المجتمع المدني، وتُسهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن، غير أن فاعلية هذه القوى تتفاوت باختلاف طبيعة النظام السياسي ومدى احترامه للتعددية والحريات، كما أن بعض هذه القوى قد تتحول إلى أدوات ضغط غير مشروعة إذا ارتبطت بمصالح خارجية أو غلبت مصلحتها على الصالح العام، ولذلك فإن ضبط العلاقة بين الفواعل غير الرسمية والنظام السياسي، يظل شرطًا أساسيًا لضمان التوازن والاستقرار والشرعية في الحياة السياسية المعاصرة.

الفصل الثامن

الانتخابات السياسية

الانتخابات هي إحدى الركائز الأساسية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، حيث تمثّل الوسيلة الأكثر شرعية لتنظيم التمثيل السياسي وتداول السلطة سلمياً، وقد أصبحت العملية الانتخابية مرآة تعكس تطور النظم السياسية، ومدى التزامها بمبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية، ولا تقتصر الانتخابات على كونها مجرد إجراء شكلي؛ بل هي منظومة مؤسسية معقّدة تتضمن قواعد وأنماط متباينة تتفاوت من دولة لأخرى، ويسعى هذا الفصل إلى تحليل النظم الانتخابية في أبعادها النظرية والعملية، من خلال تناول مفاهيمها، وتطورها التاريخي، والنظريات المرتبطة بها، إضافة إلى أشكالها، وآليات إدارتها، وأثرها في صياغة التوازن السياسي، كما يتناول، أيضًا، مقاربات مقارنة لفهم التباينات في تصميم الأنظمة الانتخابية ومدى استجابتها للخصوصيات المجتمعية والسياسية في الدول المختلفة.

المبحث الأول: مدخل إلى النظم الانتخابية السياسية

رُبطت شرعية الأنظمة السياسية في الغالب بجوهر الديمقراطية، وهي الانتخابات، إذ تُعتبر من العناصر الأساسية التي تعتمد عليها النظم السياسية، فالانتخاب لا يُنظر إليه باعتباره مجرد اختيار لممثلين عن الشعب؛ بل آلية لاختيار برامج وتوجهات سياسية للقوى المختلفة، مما ينعكس، حتمًا، على بنية النظام السياسي، ويؤكد ذلك الترابط بين النظام الانتخابي والنظام السياسي، حيث باتت الانتخابات مطلبًا حيويًا لدى الشعوب، وركنًا من أركان الديمقراطية، ومظهرًا حضاريًا تفخر به العديد من الدول، بوصفها الوسيلة الديمقراطية لتشكيل السلطات وممارسة مهامها وفق أسس منضبطة ونزيهة، ولهذا أصبحت الأنظمة السياسية تلتزم بقواعد الديمقراطية لإضفاء الشرعية على أدائها وعملها.

أولاً: مفهوم النظم الانتخابية السياسية

تعددت التعريفات المعنية بمفهوم الانتخابات؛ لكنها أجمعت على حرية اختيار الفرد

لمن يمثله في السلطة؛ لذلك يُوضح الجدول التالي هذا المفهوم من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية[143]:

لغة	الانتخاب من فعل نخب – أي انتخب الشيء اختاره
اصطلاحًا	اختيار الفرد لمرشح من بين عدد من المرشحين من أجل تمثيله

وبذلك يمكن تعريف النظم الانتخابية السياسية بأنها «مجموعة من الإجراءات والقواعد القانونية التي يحددها المشرّع عند إجراء الانتخابات وممارسة آلياتها، بدءًا من الإعداد، ومرورًا بالتصويت، ووصولاً إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج، من خلال منح الفرد الحق في اختيار:

- رئيس الدولة ⟵ (في النظام الجمهوري)
- أو نائب في البرلمان ⟵ (في النظامين الجمهوري والوراثي)
- أو عدد من النواب في البرلمان ⟵ (في النظامين الجمهوري والوراثي)

ويتم ذلك عن طريق الاقتراع، لتمثيل الناخب في التعبير عن إرادته ورغباته في إدارة نظام الحكم، واتخاذ القرارات في الدولة، وفق أسس ديمقراطية نزيهة وسليمة»، وتقوم الأنظمة الانتخابية على آليات محددة، تهدف إلى تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية من خلال:

أبرز الإجراءات التنظيمية للانتخابات	– تحديد الدوائر الانتخابية – تحديد مواعيد الانتخابات – تنظيم آلية التصويت – تحديد من يحق له الانتخاب والترشح – إصدار بطاقات الناخبين والمرشحين – تعيين رؤساء اللجان الانتخابية وأعضائها

ثانيًا: التطور التاريخي لمفهوم الانتخابات

لن نتوسّع كثيرًا في تناول نشأة الانتخابات في العصور القديمة، لأنها ببساطة لم

تكن تمنح الحق لجميع فئات المجتمع في التصويت، فمثلاً في ديمقراطيات الإغريق والرومان، كان العبيد محرومين من الحقوق السياسية، خلافًا للطبقات الأخرى التي كانت تشارك في اتخاذ القرار في الساحات العامة وفق نظام القرعة، حيث كانوا يعتقدون أن اختيار الحاكم يتم بإرادة الآلهة التي «تنتخب» من تشاء[144]. وفي العصور الوسطى، تراجع تأثير السلطة العامة في أوروبا لحساب النظام الإقطاعي، مما انعكس سلبًا على ممارسة السلطة، إذ احتكر الملوك عملية صنع واتخاذ القرار، ولم تكن دعوة ممثلين عن الشعب تُستخدم إلا في مناسبات شكلية، مثل: إقرار الضرائب، أو إعلان الحرب، أو توزيع الامتيازات[145].

أما في العصر الحديث، فقد بدأ الظهور الحقيقي لمفهوم الانتخابات السياسية في القرن الثامن عشر، عقب بروز فكرة السيادة الشعبية وتراجع سلطة البابا والمؤسسات الدينية، وتحوُّل نظم الحكم الأوروبية من الملكية إلى الجمهورية، مما أوجد حاجة لتمثيل الأفراد في عملية صنع القرار، ومن هنا، اقترن مفهوم الديمقراطية بمبدأ التمثيل النيابي القائم على الانتخاب، إذ لا يمكن تصور ديمقراطية دون تمثيل شعبي انتخابي، وهكذا ظهر مفهوم «الديمقراطية التمثيلية» بوصفها آلية شرعية لاختيار الممثلين، خاصة بعد الثورة الفرنسية، حيث نادى البورجوازيون بأن تكون السيادة بيد الأمة بدلاً من السيادة الشعبية، رغم أن هذا التوجه لم يستمر طويلاً[146].

أما على الصعيد العلمي، فقد بدأت دراسة النظم الانتخابية تكتسب مكانة مرموقة في العديد من الجامعات منذ مطلع القرن العشرين، بعدما تبيّن أثرها العميق على سلوك المؤسسات الديمقراطية وصيغ عملها، واليوم، يكاد لا تخلو مؤسسة أكاديمية من تدريس علم النظم الانتخابية كأحد المقررات الأساسية، وقد تفرعت عنه علوم جديدة، مثل: علم السلوك الانتخابي، وعلم الشرعية الانتخابية، وغيرها، ووفقًا لما سبق، يُلخص الجدول التالي تلك المراحل:

العصور القديمة	حرمان فئات واسعة من التصويت (مثل العبيد)، واعتماد نظام القرعة لدى الإغريق والرومان
العصور الوسطى	سيطرة النظام الإقطاعي، واحتكار الملوك للسلطة، مع استدعاء شكلي لممثلي الشعب
العصر الحديث (القرن 18)	بروز السيادة الشعبية، وتحوّل الأنظمة من ملكية إلى جمهورية، وظهور الديمقراطية التمثيلية
القرن العشرون	بداية الدراسة الأكاديمية للانتخابات، وظهور فروع مثل: السلوك الانتخابي والشرعية الانتخابية

يشكّل هذا التسلسل التاريخي الأساس لفهم تطور الممارسات الانتخابية المعاصرة، ويبيّن كيف انتقل مفهوم الانتخابات من امتياز محدود إلى حق ديمقراطي واسع النطاق.

ثالثًا: نظريات الانتخاب

تعددت النظريات المتعلقة بالنظم الانتخابية، وذلك تبعًا لاختلاف طبيعة الحق الانتخابي لدى كلٍّ من المرشح والناخب، وقد دفع هذا التنوع المفكرين والفلاسفة، ولا سيّما في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، إلى صياغة أطر نظرية وعلمية تفسّر الجدل القائم حول سلوك النظم الانتخابية، ومدى تأثيرها في مضمون الحق الانتخابي وشروط ممارسته، ومن أبرز هذه النظريات:

1) نظرية (الانتخاب حق شخصي)

يرى أنصار هذه النظرية أن الانتخاب حق شخصي لجميع المواطنين، ولا يجوز للمشرّع حرمانهم من ممارسته أو تقييده، إلا وفقًا لقواعد قانونية عادلة، ويتطلب ذلك سنّ تشريعات تضمن هذا الحق وتحميه، وتنسجم هذه النظرية مع مفهوم السيادة الشعبية الذي يعتبر أن الحق الانتخابي جزء لا يتجزأ من السيادة ذاتها، وقد أكّد المفكر السويسري جان جاك روسو أن التصويت حق لا

يجوز انتزاعه من المواطنين، مما يجعله من الحقوق السياسية الأساسية، ووفقًا لهذه النظرية، يتمتع المواطن بحرية ممارسة هذا الحق أو الامتناع عنه، دون أي شكل من أشكال الإجبار أو الإكراه[147].

2) نظرية (الانتخاب وظيفة)

يرى أنصار هذه النظرية أن الانتخاب ليس حقًا شخصيًا؛ بل وظيفة يؤدّيها أفراد مختارون من المجتمع نيابة عن الأمة، وبهذا المفهوم، تصبح العملية الانتخابية مقصورة على فئة معينة، غالبًا، ما تمتلك الثروة أو المكانة الاجتماعية، وتؤدي هذه الوظيفة كما يؤدي أي فرد وظيفة عامة في الدولة، ويُعد هذا التصور انتقاصًا من الحقوق السياسية الأساسية، وقد تبنّت عدة دول هذا النموذج في مراحل تاريخية مختلفة، مثل: بلجيكا وأستراليا واليونان وإيطاليا، وتنسجم هذه النظرية مع مفهوم «سيادة الأمة» الذي لا يرى أن المشاركة السياسية ينبغي أن تُمنح للجميع[148].

3) نظرية (الانتخاب حق شخصي ووظيفة)

ظهرت هذه النظرية لسد الفجوة بين النظريتين السابقتين، من خلال الجمع بينهما، بحيث يُعد الانتخاب في ضوء هذا التصور حقًا شخصيًا ووظيفة في آنٍ واحد، ويؤمن أنصار هذه النظرية بأن الانتخاب حق فردي لكل مواطن وفقًا للقانون، وفي الوقت نفسه وظيفة وطنية ينبغي ممارستها، إلا أن هذه النظرية تعرّضت لعدة انتقادات، أبرزها صعوبة التوفيق بين طبيعتي «الحق» و«الوظيفة»، وتعقيد الإجراءات التنفيذية، فضلاً عن غياب إطار قانوني واضح لتنظيمها، وتُطبق هذه النظرية حاليًا في فرنسا[149].

4) نظرية (الانتخاب سلطة قانونية)

أدّت كثرة الانتقادات التي وُجّهت إلى النظريات السابقة إلى البحث عن إطار نظري جديد، يُتيح معالجة الإشكاليات المرتبطة بها، ونتيجة لذلك تم تبنّي نظرية ذات طابع

قانوني صرف، تُعرف بـ «نظرية الانتخاب سلطة قانونية»، وترتكز هذه النظرية على وضع شروط قانونية تنطلق من المصلحة العامة، لا من المصالح الخاصة أو الفئوية، وذلك من خلال عملية تنظيمية قانونية تضمن للناخبين الثقة في نزاهة الانتخابات ونتائجها [150].

تعدّد النظريات المرتبطة بالانتخاب لا ينفصل عن الخلفيات الفلسفية والقانونية التي تستند إليها، وخصوصًا ما يتعلّق بمفهوم السيادة في النظام السياسي، فكل نظرية انتخابية تُعبّر في جوهرها عن تصور معين لطبيعة السلطة ومنشئها، وما إذا كانت قائمة على الفرد، أو على الأمة، أو على القانون، ويوضح الجدول الآتي العلاقة المفاهيمية التي تربط كل نظرية انتخابية بمفهوم السيادة المقابل لها:

النظرية الانتخابية	الارتباط بالسيادة	مضمون العلاقة
حق شخصي	سيادة الشعب	الانتخاب يُعد حقًا طبيعيًا لكل مواطن، مصدره الشعب بوصفه سلطة عليا
وظيفة	سيادة الأمة	الانتخاب وظيفة تُؤدَّى نيابةً عن الأمة، ويُقصر على فئة مختارة تمثل الإرادة العامة
شخصي ووظيفة	السيادة الوطنية	الانتخاب حق فردي وواجب وطني، يجمع بين المشاركة والالتزام تجاه الدولة
سلطة قانونية	السيادة القانونية	الانتخاب يُمارَس بوصفه سلطة قانونية منبثقة من المصلحة العامة وسيادة القانون

يتّضح من الجدول أن النظريات الانتخابية لا تُفهم بمعزل عن الإطار السيادي الذي يُبرّرها ويُكسبها مشروعيتها، فبينما تستند بعض النظريات إلى منطلقات فردية، وأخرى إلى وظيفة تمثيلية أو التزام قانوني، فإن مجملها يعكس مسار تطور الفكر السياسي في تنظيم العلاقة بين المواطن والدولة، وسيتبيّن في الفقرات القادمة كيف تترجم هذه المفاهيم إلى أنماط مؤسسية عبر النظم الانتخابية وخصائصها العملية.

رابعًا: أهمية النظم الانتخابية

تلعب النظم الانتخابية دورًا محوريًا في استقرار النظم السياسية وتطوّرها، إذ تُعد من القيم والمبادئ الأساسية التي تتباهى بها الدول الديمقراطية بوصفها الأداة الأبرز للمشاركة في الحياة السياسية، وقد أكّدت الأمم المتحدة، في ميثاقها، على أن إرادة الشعوب هي مصدر الشرعية في أي نظام سياسي، داعيةً الدول الأعضاء إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من خلال إجراء انتخابات دورية ونزيهة، باعتبارها من ركائز الديمقراطية، وبناءً على ذلك، تبرز عدة عوامل توضّح أهمية النظم الانتخابية، من أبرزها:

أهمية الانتخابات	– تُعزّز تطبيق الحكم الرشيد، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان – تُضفي الشرعية على السلطة الحاكمة، بوصفها أساسًا للشرعية الديمقراطية – تُمكّن الأفراد والجماعات من المشاركة السياسية الفاعلة – تدعم حرية الرأي والتعبير من خلال آلية التصويت – تُسهم في تشكيل الحكومات وفقًا لإرادة الناخبين وتوجهاتهم – تراقب أداء السلطات، وتُفعّل أدوات المساءلة والمحاسبة – تضمن التداول السلمي للسلطة، بعيدًا عن الصراعات – تمنح المواطنين دورًا مباشرًا في عملية التنمية السياسية – تُرسّخ مبدأ المساواة السياسية، عبر صوت واحد لكل مواطن – تُشارك في صياغة القرار السياسي ورسم السياسات العامة

تعكس هذه الأبعاد مدى مركزية الانتخابات في تعزيز البنية الديمقراطية، وتبيّن أنها ليست مجرد إجراء شكلي؛ بل أداة فعلية لتجسيد الإرادة الشعبية وإضفاء الشرعية على الحكم، ومن هنا تنبع ضرورة فهم الخصائص الجوهرية التي تميّز النظم الانتخابية، والتي سنتناولها في المطلب التالي.

خامسًا: خصائص الانتخابات السياسية

تتّسم الانتخابات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها تختلف جوهريًا عن غيرها من الظواهر السياسية، سواء من حيث بنيتها الإجرائية أو دلالتها الرمزية، وتمثل

هذه الخصائص الأسس التي تُبنى عليها شرعية النظام الديمقراطي، وتُعبّر عن مدى التزام الدولة بقواعد المشاركة السياسية والمساواة، ويعرض الجدول الآتي أبرز هذه الخصائص وشرحها [151]:

حق مشروع	الانتخابات حق مكتسب لجميع المواطنين، يضمنه الدستور ويُمارَس عبر اختيار الممثلين
دورية منتظمة	تُجرى الانتخابات ضمن فترات زمنية ثابتة ومحددة بموجب الدستور والقانون
ثلاثية التشارك	تشمل العملية الانتخابية ثلاثة أطراف: المرشح، والناخب، والجهة المنظِّمة
السرية	تتم عبر اقتراع سري يضمن حرية التصويت دون معرفة توجهات المصوّت
العمومية	تشمل المواطنين المؤهلين جميعهم، دون تمييز اجتماعي أو سياسي
مظهر حضاري	تُعبّر عن نضج الدولة سياسيًا وحضاريًا، بوصفها أداة تداول سلمي للسلطة
مصدَر للشرعية	تُضفي على الأنظمة الحاكمة مشروعية دستورية من خلال النتائج المعترف بها شعبيًا

تُبيّن هذه الخصائص أن الانتخابات ليست مجرد إجراء إداري أو مناسبة دورية؛ بل هي بنية متكاملة تعبّر عن التفاعل بين المواطن والدولة في إطار من القواعد القانونية والسياسية الراسخة، ومن خلال مراعاة هذه السمات، تتحقق الوظائف الجوهرية للعملية الانتخابية، وعلى رأسها نقل السلطة بصورة سلمية، وتعزيز المشاركة، وترسيخ شرعية الحكم.

سادسًا: مراحل الانتخابات السياسية

تمرّ العملية الانتخابية بثلاث مراحل رئيسة مترابطة، تبدأ بالإعداد والتحضير، وتشمل يوم الاقتراع، وتنتهي بما بعده، حيث تُستكمل الإجراءات القانونية والإدارية

المرتبطة بإعلان النتائج والطعون والتقييم، ويمكن توضيح هذه المراحل على النحو الآتي:

1) مرحلة ما قبل الانتخابات

في هذه المرحلة، تتولى الهيئة المشرفة على الانتخابات، بالتنسيق مع مؤسسات الدولة، إعداد البيئة القانونية والإدارية والفنية المناسبة، لضمان سلامة العملية الانتخابية، وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

مرحلة ما قبل الانتخابات	- تحديد الجدول الزمني للانتخابات - رسم الدوائر الانتخابية - تسجيل الناخبين والمرشحين - تأمين الجانب الأمني واللوجستي - توفير الضمانات القضائية لضمان النزاهة والشرعية - تنفيذ حملات توعية وتحفيز للمشاركة - إصدار التراخيص لوسائل الإعلام والمراقبين - تنظيم الدعاية الانتخابية وتحديد توقيتاتها - إصدار التصاريح لمندوبي المرشحين داخل مراكز الاقتراع - إعداد مواد توعوية توضّح إجراءات التصويت - تدريب كوادر المراكز الانتخابية على التعامل مع الناخبين

2) مرحلة يوم الانتخاب

في يوم الاقتراع، تتولى هيئة إدارة الانتخابات الإشراف المباشر على سير العملية الانتخابية، وتُعنى بتنظيم مجريات التصويت بما يضمن الشفافية والانضباط، وذلك من خلال:

مرحلة يوم الانتخاب	- تيسير دخول الناخبين والمرشحين إلى مراكز الاقتراع - تنظيم دخول وسائل الإعلام والمراقبين المحليين والدوليين - التحقق من هوية الناخبين عبر الوثائق الرسمية المعتمدة - تسليم أوراق الاقتراع للناخبين حسب الإجراءات القانونية - مراقبة عملية التصويت بدقة والتدخل عند الحاجة - إغلاق صناديق الاقتراع في الوقت المحدد قانونًا - بدء عملية عد وفرز الأصوات مباشرة بعد انتهاء التصويت - إعلان النتائج الأولية أو النهائية تحت إشراف السلطة القضائية المختصة

3) مرحلة ما بعد الانتخاب

في هذه المرحلة، تحتل عملية التقييم أولوية قصوى لدى هيئة إدارة الانتخابات، إذ تُراجَع مجريات العملية الانتخابية لاستخلاص الدروس وتحسين الأداء في الدورات المقبلة، مع العمل على تفادي الأخطاء التي ظهرت أثناء التنفيذ، كما تتولى الهيئة تسليم الكشوف النهائية بأسماء الفائزين إلى الجهات المختصة، وتُفتح، في الوقت نفسه، أبواب الطعن في النتائج أمام الجهات القضائية المخوّلة التي تتولى البت فيها وفقًا للقانون، وبما يكفل النزاهة والعدالة.

سابعًا: عناصر النظام الانتخابي

تُعد سلامة العملية الانتخابية شرطًا جوهريًا لقيام ديمقراطية حقيقية، ويستلزم ذلك توفر مجموعة من العناصر الأساسية التي تكفل النزاهة والشفافية، وتقع مسؤولية ضمانها على عاتق الإدارة الانتخابية في كل دولة، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

تسجيل الناخبين	تسهيل إجراءات قيد الناخبين في الدوائر الانتخابية، والتحقق من دقة الكشوف الانتخابية
تقسيم الدوائر	تحديد الدوائر الانتخابية وفق عدد السكان؛ لضمان تمثيل عادل ومتناسب في البرلمان
شروط الترشح	وضع شروط قانونية للترشح، مثل: الجنسية، والسن، والمؤهل العلمي، والخلو من السوابق الجنائية
الوعي الانتخابي	تعزيز التثقيف السياسي للناخبين والمرشحين بشأن أهمية المشاركة وأثرها على النظام السياسي
الاقتراع الانتخابي	تأمين العملية التصويتية، والإشراف على مراحله كافة، من التصويت إلى حماية الصناديق ونقلها
فرز الأصوات	فتح الصناديق وفرز الأصوات علنًا أمام مندوبي المرشحين ووسائل الإعلام، لضمان الشفافية
إعلان النتائج	احتساب الأصوات بشكل نهائي وإعلانها رسميًا وبصورة علنية
الطعون الانتخابية	تمكين المرشحين من الطعن في النتائج عبر آليات قانونية تكفل العدالة الانتخابية

تُشكّل هذه العناصر مجتمعة الإطار العملي الذي يضمن سلامة النظام الانتخابي وفاعليته، سواء من حيث الإجراءات أو النتائج، فهي لا تقتصر على الجوانب التنظيمية؛ بل تمتد لتشمل أبعادًا قانونية وسياسية وتربوية، تُعبّر عن مدى التزام الدولة بمبادئ الديمقراطية ومقتضيات الشفافية، ومن خلال احترام هذه العناصر، يُمكن للنظام الانتخابي أن يؤدي دوره بوصفه أداة جوهرية في ترسيخ شرعية الحكم وتجسيد الإرادة الشعبية، وهذا ما يُمهّد للحديث عن المفاهيم المرتبطة بالانتخابات التي تعكس تطوّرًا علميًا ومفاهيميًا موازيًا للعملية الانتخابية نفسها.

ثامنًا: مفاهيم مرتبطة بمفهوم الانتخابات

1) علم السلوك الانتخابي

علم السلوك الانتخابي هو أحد فروع علم الاجتماع السياسي، ويُعنى بدراسة التفاعلات بين المرشحين والناخبين قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها، إذ يسعى المرشحون إلى تحقيق أهدافهم الرئيسة، وعلى رأسها الفوز بمنصب سياسي، مثل: الرئاسة أو عضوية البرلمان، وهو ما يتطلب اتباع استراتيجيات سلوكية مدروسة، وينطلق هذا العلم من تحليل شخصيات المرشحين وخططهم، إلى جانب دراسة ميول وتوجهات الناخبين، بهدف التنبؤ بسلوكهم الانتخابي ونتائج التصويت، ويعتمد ذلك على أدوات متنوعة، من أبرزها: تحليل البيانات، واستطلاعات الرأي العام، والمناظرات، والمقابلات الإعلامية، والندوات العامة، وغيرها [152].

2) مفهوم الشرعية الانتخابية

يشير مفهوم الشرعية الانتخابية إلى مدى ثقة المواطنين في نزاهة النظام الانتخابي وشفافية إجراءاته ونتائجه [153]، وهو ما ينعكس على مستوى الرضا العام عن العملية السياسية في الدولة، وتُعد الشرعية الانتخابية جوهر القبول بنتائج الانتخابات، ومرتكزًا أساسيًا في ترسيخ مشروعية السلطة، غير أن هذه الشرعية لا تتحقق إلا

بتوافر عدد من المعايير، ينبغي على النظام الانتخابي الالتزام بها، وهي:

معايير تحقق الشرعية	– ضمان حق الانتخاب لجميع المواطنين، وفقًا للقانون والدستور – تشجيع المشاركة الواسعة في العملية الانتخابية – تبسيط الإجراءات وتسهيل عملية الاقتراع – توزيع الدوائر الانتخابية على نحو عادل يراعي التوازن السكاني – توفير فرص متكافئة للمرشحين دون تمييز – تمكين الناخبين من مراقبة أداء ممثليهم ومساءلتهم عند التقصير

3) مفهوم الاستفتاء

من المهم التمييز بين النظم الانتخابية وبعض المفاهيم المتداخلة معها، لتجنّب الخلط المفاهيمي الشائع، ومن أبرز هذه المفاهيم الاستفتاء الذي يُعد أداة من أدوات التعبير الديمقراطي، تختلف عن الانتخابات في الغرض والمضمون.

الانتخاب	عملية يختار فيها الناخبون ممثلين لهم، سواء لرئاسة الدولة أو لعضوية البرلمان، ويتم ذلك عبر صناديق الاقتراع
الاستفتاء	آلية يُعرض فيها موضوع مهم يخص الدولة على الشعب لأخذ رأيه بالموافقة أو الرفض، ويتم التصويت عليه عبر صناديق الاقتراع، أيضًا

أنواع الاستفتاءات

يتخذ الاستفتاء صورًا متعددة بحسب طبيعته القانونية ومجاله السياسي، وهو ليس مجرد إجراء شكلي؛ بل وسيلة فعّالة لقياس الإرادة الشعبية بشأن قضايا دستورية أو تشريعية حاسمة، وتختلف أنواع الاستفتاءات باختلاف الغاية من إجرائها، وتنقسم، عمومًا، إلى نوعين رئيسين: الاستفتاء الدستوري والاستفتاء التشريعي، ويندرج تحت كل منهما أشكال فرعية، كما يلي [154]:

أولاً: الاستفتاء الدستوري

استفتاء التأسيس	يُجرى عند وضع دستور جديد للدولة، حيث يُعرض على الشعب للموافقة أو الرفض
استفتاء التعديل	يُجرى عند تعديل بعض مواد أو أحكام الدستور القائم، ويُعرض على الشعب لاعتمادها

ثانيًا: الاستفتاء التشريعي

استفتاء الاستئذان	يتمثل في أخذ رأي الشعب مسبقًا قبل الشروع في سن قانون أو إصدار قرار جديد
استفتاء التصديق	يُجرى بعد صدور القانون، ويُطرح على الشعب للتصديق عليه أو رفضه عبر الاقتراع

يُلاحظ أن الاستفتاء، سواء في صورته الدستورية أو التشريعية، يمنح الشعب دورًا مباشرًا في تقرير مصير قضايا كبرى، ويُعد تجسيدًا حقيقيًا لمفهوم السيادة الشعبية.

4) مفهوم البيعة

تمثل البيعة نموذجًا مميزًا في النظم السياسية الإسلامية، وتختلف جوهريًا عن النظم الانتخابية الحديثة، سواء من حيث الشكل أو المصدر أو آلية منح الشرعية، فهي تقوم على عقد تراضٍ بين الحاكم والأمة، عبر ممثليها من أهل الحل والعقد، وتُعد من أقدم صور المشروعية السياسية في الفقه السياسي الإسلامي [155]، ويبيّن الجدول التالي الفروق الأساسية بين البيعة والانتخاب:

الانتخاب	آلية ديمقراطية يختار فيها المواطنون ممثلين عنهم، لرئاسة الدولة أو عضوية البرلمان، عبر صناديق الاقتراع
البيعة	نظام إسلامي يقوم على تعاقد بين الحاكم والأمة (ممثَّلة بأهل الحل والعقد)، يتعهّد فيه الحاكم برعاية مصالح الأمة، مقابل التزامها بالسمع والطاعة، ومنها تُستمد شرعيته السياسية والقانونية

رغم الاختلاف في الآليات والمصادر، فإن البيعة والانتخاب يشتركان من حيث الهدف في تنظيم انتقال السلطة وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

المبحث الثاني: أشكال النظم الانتخابية السياسية

تتعدد أشكال النظم الانتخابية تبعًا لخصوصيات كل دولة وظروفها السياسية والدستورية، وقد أصبحت الانتخابات أداة مركزية لإضفاء الشرعية على السلطة، وجعل الشعب مصدرًا لها من خلال اختياراته؛ لذلك يتناول هذا المبحث أبرز أشكال النظم الانتخابية، وتصنيفاتها، ومكوناتها، مع الإشارة إلى مزايا كل نظام وعيوبه، حيث تنقسم النظم الانتخابية إلى عدة أشكال، يمكن معرفتها من خلال الجدول التالي:

أشكال النظم الانتخابية	
أولاً: من حيث (أسلوب الاقتراع)	1. نظام الانتخاب المباشر 2. نظام الانتخاب غير المباشر
ثانيًا: من حيث (عدد المقاعد وطبيعة التمثيل)	1. نظام الانتخاب الفردي 2. نظام الانتخاب بالقائمة
ثالثًا: من حيث (طريقة احتساب النتائج)	1. نظام الانتخاب بالأغلبية (البسيطة – المطلقة) 2. نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي
رابعًا: من حيث (الدمج بين النظم الانتخابية)	1. نظام الانتخاب المختلط (الأغلبية + التمثيل النسبي)
خامسًا: من حيث (الشروط)	1. نظام الانتخاب العام 2. نظام الانتخاب المقيد

أولاً: (نظام الانتخاب المباشر - نظام الانتخاب غير المباشر)

1) نظام الانتخاب المباشر

يقصد بنظام الانتخاب المباشر أن يختار الناخبون رئيس الجمهورية أو أعضاء البرلمان بشكل مباشر، من دون أي وسيط بينهم وبين صناديق الاقتراع، ويُعد هذا النظام الأكثر شيوعًا في معظم دول العالم، نظرًا لانسجامه مع مفهوم الإرادة الشعبية المباشرة، حيث يُطبق عبر مرحلة واحدة، يتمثّل فيها الناخب بالإدلاء بصوته مباشرة لاختيار من يمثّله، دون تدخل هيئة وسيطة [156]، ويتطلب نجاحه توفر مقومات أساسية لدى الناخب:

مقومات نجاح نظام الانتخاب المباشر	- الوعي السياسي الكافي - القدرة على التمييز واختيار الأنسب - الإلمام بالإجراءات القانونية للعملية الانتخابية

نظام الانتخاب غير المباشر

يقوم نظام الانتخاب غير المباشر على مبدأ تفويض الناخبين لمندوبين أو هيئة وسيطة، يُعهد إليهم بمهمة اختيار رئيس الجمهورية أو أعضاء البرلمان نيابةً عن الشعب، ويُعرف هؤلاء المندوبون، أحيانًا، بـ «هيئة المندوبين» أو «المجمع الانتخابي»، كما هو الحال في النموذج الأمريكي [157]، ويُطبّق هذا النظام عبر مرحلتين متتابعتين

المرحلة الأولى	يقوم الناخبون باختيار المندوبين عنهم
المرحلة الثانية	يقوم هؤلاء المندوبون باختيار الرئيس أو أعضاء البرلمان

ويُشير بعض المنظرين إلى أن هذا النظام قد يوفّر مستوى أعلى من الكفاءة، نظرًا لما يُفترض أن يتمتع به المندوبون من خبرة سياسية تساعدهم في اختيار الأنسب، إلا أنه لا يخلو من انتقادات تتعلق بتعارضه، أحيانًا، مع التصويت الشعبي العام، كما حدث

في عدة دورات انتخابية:

مساوئ الانتخاب غير المباشر	- يُفتح المجال أمام المحسوبية السياسية، حيث قد يفوز مرشحون بدوافع فئوية أو حزبية ضيقة، لا تمثّل الإرادة العامة للناخبين - تقلّ أعداد المندوبين المكلّفين بالاختيار، مما يجعلهم عرضة للتأثير والضغوط، ويهدّد نزاهة العملية مقارنة بالنظام المباشر - يبتعد هذا النظام عن مبدأ «حكم الأكثرية»، إذ يُسند القرار إلى أقلية نيابية لا تعبّر بالضرورة عن الأغلبية الشعبية - يؤدي إلى تراجع نسب المشاركة السياسية، نظرًا لأن المواطنين لا يمارسون حقهم في الاقتراع المباشر؛ بل يوكّلون غيرهم للقيام بذلك - يُضعف الثقافة السياسية العامة، إذ يقلّ تفاعل المواطنين مع البرامج والمرشحين، لتراجع دورهم المباشر في صنع القرار الانتخابي

تطبيق نظام الانتخاب غير المباشر: النموذج الأمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية هي أبرز مثال تطبيقي لنظام الانتخاب غير المباشر، وذلك في انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، ويُعرف هذا النموذج باسم «المجمع الانتخابي» ويتميّز ببنية تنظيمية خاصة وآلية متعددة المراحل، يمكن تلخيصها في الخطوات الآتية [158]:

اختيار المندوبين	في كل ولاية، يُنتخب عدد من المندوبين (الناخبين الكبار) يمثلون الولاية في المجمع الانتخابي، ويتناسب عددهم مع عدد مقاعد الولاية في مجلسي الكونغرس (النواب والشيوخ)
تصويت المندوبين	بعد إجراء الانتخابات العامة، يجتمع المندوبون في عاصمة كل ولاية، ويقومون بالتصويت رسميًا لاختيار رئيس الجمهورية ونائبه، وفقًا لنتائج التصويت الشعبي في تلك الولاية
رفع النتائج إلى الكونغرس	تُرسل نتائج تصويت المجمع الانتخابي إلى رئيس مجلس الشيوخ، حيث تُفرز رسميًا في جلسة مشتركة للكونغرس، وتُعلن النتائج النهائية
الفائز بالرئاسة	يُعلن فوز المرشح الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من أصوات المندوبين (حاليًا 270 من أصل 538)

ثانيًا: (نظام الانتخاب الفردي - نظام الانتخاب بالقائمة)

1) نظام الانتخاب الفردي

يقوم نظام الانتخاب الفردي على مبدأ الدائرة المنفردة أو أحادية التمثيل، بحيث يُنتخب في كل دائرة مرشح واحد، فقط، لتمثيلها في البرلمان، ويمنح الناخب في هذا النظام صوتًا واحدًا لاختيار مرشّح واحد من بين عدة مرشحين ضمن دائرته الانتخابية، وغالبًا ما يتطابق عدد الدوائر مع عدد المقاعد البرلمانية، ولذلك سمي هذا النظام بـ «الانتخاب الفردي»، لكونه يعتمد على التصويت لفرد واحد، فقط، في كل ورقة اقتراع، ويُطبق هذا النظام بصيغتين رئيستين تختلفان في طريقة حسم النتائج [159]:

الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة	يشترط حصول المرشح على أكثر من 50 % من الأصوات (50 %+ 1) للفوز، وإن لم يتحقق ذلك، تُعاد الانتخابات في جولة ثانية بين أعلى المرشحين تصويتًا
الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة	يفوز فيه المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات، بغضّ النظر عن النسبة المئوية، ويُعرف، أيضًا، بنظام «الجولة الواحدة»

نظام الانتخاب بالقائمة

يقوم نظام الانتخاب بالقائمة على أساس الدوائر متعددة التمثيل، حيث يُخصّص لكل دائرة أكثر من مقعد نيابي، وتتنافس في كل دائرة عدة قوائم حزبية أو ائتلافية، ويُدلي الناخب بصوته لصالح إحدى هذه القوائم، لا لمرشح بعينه، وتُدرج أسماء المرشحين ضمن كل قائمة في ورقة اقتراع واحدة، ويرتبط عدد المرشحين في كل قائمة بعدد المقاعد المخصّصة للدائرة، فمثلاً، إذا كانت الدائرة تحتوي على عشرة مقاعد، يتوجب على كل قائمة أن تضم عشرة مرشحين، ويُحدَّد توزيع المقاعد على القوائم إما وفق نظام التمثيل النسبي، أو في بعض الحالات، وفق قاعدة الأغلبية (أي تُمنح القائمة الفائزة كل مقاعد الدائرة)، وهو ما يُعرف بنظام «القائمة المغلقة بالأغلبية»، وهو أقل شيوعًا ويُنتقد بسبب إقصائه للقوائم الأخرى [160].

جدير بالذكر أن نظام القائمة، غالبًا، ما يُستخدم في إطار التمثيل النسبي، بهدف تحقيق تمثيل أوسع للفئات السياسية والاجتماعية، ويُعدّ من أبرز الأدوات لضمان تعددية حزبية داخل البرلمان.

من يحدد شكل النظام الانتخابي سواء كان فرديًا أو بالقائمة؟

يتوقف اختيار النظام الانتخابي المعتمد في الدولة، سواء كان فرديًا أو بالقائمة، على مجموعة من العوامل، أبرزها حجم السكان، ونمط توزيعهم الجغرافي، وطبيعة الدوائر الانتخابية، ففي الدول أو المناطق التي تعتمد على دوائر صغيرة الحجم ذات عدد سكان محدود، غالبًا، ما يُفضَّل النظام الفردي، حيث يتطابق عدد الدوائر مع عدد المقاعد البرلمانية، ويتم انتخاب مرشح واحد عن كل دائرة.

أما في الدول التي تنتهج تقسيمات انتخابية واسعة، وتضم دوائر كبيرة نسبيًا من حيث الكثافة السكانية والمساحة، فإن نظام القائمة يصبح الخيار الأنسب، إذ يسمح بانتخاب عدد من المرشحين ضمن قائمة واحدة تمثل تلك الدائرة، ويتيح هذا النموذج مرونة أكبر في التمثيل السياسي، خاصة في المجتمعات المتنوعة حزبيًا أو إثنيًا، ووفقا لما سبق يمكن جدولة الفرق بين نظام الانتخاب الفردي، ونظام الانتخاب بالقائمة على النحو التالي [161]:

وجه المقارنة	نظام الانتخاب الفردي	نظام الانتخاب بالقائمة
من حيث عدد النواب	نائب واحد	عدة نواب
من حيث عدد المقاعد	مقعد واحد	عدة مقاعد
من حيث حجم الدوائر	صغيرة	كبيرة
من حيث عدد الدوائر	كثيرة	قليلة

يساعد هذا التمييز بين النظامين في فهم طبيعة التمثيل البرلماني، وأثره على التعددية السياسية والعدالة الانتخابية.

مزايا وعيوب (نظام الانتخاب الفردي - نظام الانتخاب بالقائمة)

أولاً: المزايا

مزايا نظام الانتخاب الفردي	- يُتيح للناخبين معرفة المرشحين عن قرب، نظرًا لصغر حجم الدائرة، مما يُسهّل عليهم تقييم شخصياتهم وسلوكهم - يُبسط عملية التصويت، حيث يُطلب من الناخب اختيار مرشح واحد، فقط، ما يُقلّل من التعقيد - يمنح فرصة أكبر لتمثيل الأقليات أو المرشحين المستقلين، بفضل ضيق الدائرة وانخفاض كلفة الحملات الانتخابية
مزايا نظام الانتخاب بالقائمة	- يُحقق تمثيلًا أكثر دقة واتساعًا لمختلف التوجهات السياسية داخل المجتمع، خصوصًا في حال تطبيقه وفق التمثيل النسبي - يُسهم في الحد من ظواهر الفساد الانتخابي أو شراء الأصوات، بسبب كِبر حجم الدوائر وصعوبة التأثير على جمهور واسع - يُعزز الحياة الحزبية، ويدفع الأحزاب إلى تقديم برامج جماعية واضحة بدل الاعتماد على الشعبية الفردية

ثانيًا: العيوب

عيوب نظام الانتخاب الفردي	- يُركّز على الخدمات الفردية أكثر من القضايا العامة، مما يجعل المرشح رهينًا للمطالب المحلية على حساب السياسات الوطنية - يُفاقم من ظاهرة الرشوة أو شراء الأصوات في بعض الحالات، نظرًا لقرب العلاقة بين الناخب والمرشح - يُتيح المجال لتأثير جماعات المصالح والنفوذ المحلي في توجيه نتائج الانتخابات
عيوب نظام الانتخاب بالقائمة	- قد يجد الناخب صعوبة في تقييم مرشحي القائمة جميعهم، خصوصًا في الدوائر الواسعة أو القوائم الطويلة - يُمكن أن تحتوي بعض القوائم على مرشحين غير أكفاء، ما دام الناخب يصوّت على القائمة ككل لا على الأفراد - يُضعف تمثيل الأقليات في بعض السياقات، خاصة عند اعتماد قوائم مغلقة تُهيمن عليها الأحزاب الكبرى

يتّضح من ذلك أن لكل من النظامين خصائص تميّزه ونقاط ضعف تحيط به، ويُراعى عند اختيارهما طبيعة النظام السياسي والاجتماعي القائم في الدولة.

ثالثًا: (نظام الانتخاب بالأغلبية - نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي)

1) نظام الانتخاب بالأغلبية

يعتمد نظام الانتخاب بالأغلبية على مبدأ فوز المرشح أو القائمة التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات، ويُطبّق هذا النظام سواء في إطار الانتخاب الفردي أو عبر القوائم، وينقسم إلى نموذجين رئيسين تختلف فيهما آلية الحسم:

- النموذج الأول: نظام الأغلبية البسيطة
- لنموذج الثاني: نظام الأغلبية المطلقة

النموذج الأول: نظام الأغلبية البسيطة

يُعرف بنظام «الجولة الواحدة»، وبناء على هذا النظام يفوز المرشح أو القائمة التي تحصل على أعلى عدد من الأصوات الصحيحة، دون النظر إلى نسبة الأصوات التي نالها الآخرون [162]، ويُعد هذا النظام أبسط وأسرع من حيث الإجراءات.

مثال تطبيقي: نظام الأغلبية البسيطة في نظام الانتخاب الفردي
إذا كانت الأصوات الصحيحة في دائرة ما تبلغ 1000 صوت، وحصل المرشحون الأربعة على النتائج التالية: - المرشح الأول: حصل على 400 صوت - المرشح الثاني: حصل على 300 صوت - المرشح الثالث: حصل على 200 صوت - المرشح الرابع: حصل على 100 صوت فإنها تُحتسب على النحو التالي: يفوز المرشح الأول بالمقعد البرلماني، رغم أن مجموع أصوات منافسيه يفوق ما حصّله منفردًا، لأنه حصل على أكثر عدد من الأصوات.

مثال تطبيقي: نظام الأغلبية البسيطة في نظام انتخاب القوائم
إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد، وعدد الأصوات الصحيحية في الدائرة (1000) صوت، وجاءت نتائج القوائم كالآتي: - القائمة الأولى: حصلت على 400 صوت - القائمة الثانية: حصلت على 300 صوت - القائمة الثالثة: حصلت على 200 صوت - القائمة الرابعة: حصلت على 100 صوت فإنها تُحتسب على النحو التالي: تفوز القائمة الأولى بالمقاعد البرلمانية الـ 10، لأنها حصلت على أكثر عدد من الأصوات، حتى لو كانت أصوات القوائم الأخرى جميعها، أكثر من عدد أصوات القائمة الأولى.

ووفقًا للجدولين أعلاه، يتّضح أن نظام الأغلبية البسيطة يمتاز بوضوح إجراءاته وسرعة فرز النتائج وإعلانها، مما يجعله من أكثر النظم الانتخابية سهولة من الناحية العملية، ولهذا السبب، يُعرف هذا النظام، أيضًا، باسم «نظام الفائز الأول» نظرًا لاعتماده على مبدأ الفوز بأعلى عدد من الأصوات دون النظر إلى النسبة، ويُطبق هذا النموذج على نطاق واسع في العديد من الديمقراطيات.

النموذج الثاني: نظام الأغلبية المطلقة

يشترط نظام الأغلبية المطلقة حصول المرشح أو القائمة على نسبة تفوق نصف عدد الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية، أي (50 %+ 1) على الأقل، ليُعد فائزًا بالمقعد [163]، ويتميّز هذا النموذج بمستوى أعلى من التمثيل الحقيقي، حيث لا يُكتفى بمجرد التفوق العددي؛ بل يُشترط تحقيق غالبية واضحة، تعكس إرادة أغلب الناخبين، وفي حال لم يحقق أي من المرشحين هذه النسبة في الجولة الأولى، تُنظّم جولة إعادة بين المتقدّمين، وفقًا لنظام التصفية المعتمد في الدولة.

مثال تطبيقي: نظام الأغلبية المطلقة في نظام الانتخاب الفردي
إذا كانت الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية (1000) صوت، وكانت النتائج كالآتي: - المرشح الأول: حصل على 510 أصوات أي 51 % من الأصوات - المرشح الثاني: حصل على 300 صوت أي 30% من الأصوات - المرشح الثالث: حصل على 190 صوتًا أي 19 % من الأصوات فإنها تُحتسب على النحو التالي: يُعلن فوز المرشح الأول مباشرة؛ لأنه حصل على أكثر من نصف الأصوات (الأغلبية المطلقة).

مثال تطبيقي: نظام الأغلبية المطلقة في نظام الانتخاب بالقوائم
إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد وعدد الأصوات في الدائرة (1000) صوت وحصلت كل قائمة على التالي: - القائمة الأولى: حصلت على 510 أصوات أي 51 % من الأصوات - القائمة الثانية: حصلت على 300 صوت أي 30 % من الأصوات - القائمة الثالثة: حصلت على 190 صوتًا أي 19 % من الأصوات فإنها تُحتسب على النحو التالي: تفوز القائمة الأولى بالمقاعد البرلمانية الـ 10، لأنها حصلت على أغلبية نسبة الأصوات في الدائرة الانتخابية، وهي نسبة 51 % من نسبة الأصوات.

وهنا يجب أن نعلم، إذا لم يحصل أي مرشح أو قائمة على نسبة (50 %+ 1)، تُعاد الانتخابات في جولة ثانية، وتُدار جولة الإعادة وفق أحد النمطين التاليين[164]:

النمط الأول: جولة التصفية الثنائية

تنحصر الإعادة بين المرشحَين أو القائمتَين الحاصلتَين على أعلى الأصوات في الجولة الأولى، ويُحسم المقعد لصالح من ينال أغلبية الأصوات في الجولة الثانية، هذا النموذج شائع في النظم الرئاسية، مثل فرنسا.

النمط الثاني: جولة الإعادة

تُعاد الانتخابات بين أكثر من مرشح، وفقًا لما تحدده القوانين من نسب تأهيل، وتُطبّق قاعدة الأغلبية البسيطة لحسم الفائز في الجولة الثانية، وفي حال تساوت الأصوات في الجولة الثانية، يُحسم الفائز، أحيانًا، وفق معايير خاصة، مثل الأسبقية في السن،

وهو ما تطبقه، مثلاً، الجمهورية الفرنسية، أو يُلجأ إلى القرعة وفق الدستور أو القانون الانتخابي، ويُقدّر لنظام الأغلبية المطلقة أنه يعزز شرعية الفائز؛ لكنه يُنتقد، أحيانًا، بسبب كلفته العالية وتعقيداته الإجرائية، خاصة عند تكرار الجولات.

2) نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

يقوم نظام التمثيل النسبي على مبدأ توزيع المقاعد البرلمانية بين القوائم أو الأحزاب بنسبة تتناسب مع عدد الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات[165]، ويُعد هذا النظام من أكثر النظم استخدامًا في الدول التي تسعى إلى تحقيق تمثيل عادل للفئات السياسية والاجتماعية، وتجاوز إقصاء القوى الصغيرة الذي قد تسببه نظم الأغلبية، ويُطبق التمثيل النسبي، غالبًا، في إطار نظام القوائم، سواء على مستوى دائرة انتخابية واحدة تشمل الدولة بأكملها، أو ضمن دوائر متعددة، كما في الجدولين التاليين:

التمثيل النسبي على مستوى (القوائم النسبية) في الدائرة الانتخابية الواحدة
إذا كانت الدائرة الانتخابية تتكون من (10) مقاعد، وعدد الأصوات في الدائرة (1000) صوت، فإنها توزع كما يلي: - القائمة التي تحصل على (500) صوت ← تفوز بـ (5) مقاعد - القائمة التي تحصل على (400) صوت ← تفوز بـ (4) مقاعد - القائمة التي تحصل على (100) صوت ← تفوز بـ (1) مقعد واحد

التمثيل النسبي على مستوى (الأحزاب) في الدوائر جميعها
إذا كان البرلمان يتكون من (100) مقعد، وعدد الأصوات في جميع الدوائر (10,000) صوت، فإنها تُحتسب كالتالي: - الحزب الذي حصل على (5000) صوت ← يفوز بـ (50) مقعدًا - الحزب الذي حصل على (3000) صوت ← يفوز بـ (30) مقعدًا - الحزب الذي حصل على (1500) صوت ← يفوز بـ (15) مقعدًا - الحزب الذي حصل على (500) صوت ← يفوز بـ (5) مقاعد

ومن خلال ما سبق، يتّضح أن نظام التمثيل النسبي يُسهم في تعزيز حضور الأحزاب الصغيرة داخل المؤسسات البرلمانية، نظرًا لاعتماده على توزيع المقاعد بطريقة تتناسب مع حجم التأييد الشعبي الذي تحظى به كل قائمة أو حزب، ويُفترض في هذا النظام أن يتلاءم عدد المقاعد المخصّصة لكل دائرة انتخابية مع حجم سكانها، بما يضمن تمثيلاً أكثر عدالة وتوازنًا بين مختلف المناطق والتوجهات السياسية.

توزيع الدوائر الانتخابية في نظام التمثيل النسبي

يتخذ نظام التمثيل النسبي شكلين رئيسين فيما يخص توزيع الدوائر الانتخابية، ويُحدَّد ذلك بناءً على الحجم السكاني وطبيعة النظام السياسي والإداري للدولة، ويمكن التمييز بين [166]:

النوع الأول: تمثيل الدائرة الواحدة على مستوى الدولة

يُطبّق هذا النموذج في الدول ذات الكثافة السكانية المحدودة أو المساحة الجغرافية الصغيرة، حيث تُعتَبر الدولة بأكملها دائرة انتخابية واحدة، وفي هذه الحالة، يكون التصويت على النحو الآتي:

في النظام الفردي	يمكن للناخب أن يصوّت لأي مرشح، بغض النظر عن منطقته الإدارية، لأن الاعتبار الجغرافي في هذه الحالة غير معمول به
في نظام القائمة	يتاح للناخب التصويت لقائمة وطنية موحّدة، تحتوي على مرشحين من مختلف المناطق، وتُوزع المقاعد بين القوائم المتنافسة وفق عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة على مستوى الدولة

بعد انتهاء الاقتراع، تُجمع الأصوات من أنحاء الدولة جميعها، وتُقسَّم المقاعد وفق نسب الأصوات على المستوى الوطني.

النوع الثاني: تمثيل الدوائر المتعددة على مستوى الدولة

يُستخدم هذا النموذج في الدول ذات الامتداد الجغرافي الواسع أو الكثافة السكانية المرتفعة، حيث تُقسَّم الدولة إلى عدة دوائر انتخابية، ويُجرى التصويت ضمن كل دائرة على حدة، وفي هذا النموذج:

- يُلزَم الناخب بالتصويت في دائرته الإدارية، فقط، سواء في النظام الفردي أو القائمة، ولا يُسمح له بالانتقال إلى دائرة أخرى.
- تُوزع المقاعد في كل دائرة حسب عدد السكان؛ لكن الدقة في التمثيل قد تتفاوت، مما قد يؤدي إلى بعض الفروقات في التمثيل بين الدوائر.

ويُظهر الجدول التالي الفروقات الجوهرية بين نظام تمثيل الدائرة الواحدة ونظام تمثيل الدوائر المتعددة في إطار التمثيل النسبي، من حيث البنية الجغرافية، والدقة التمثيلية، ومدى مرونة التصويت، بما يعكس تنوّع تطبيقات هذا النظام بين الدول:

وجه المقارنة	تمثيل الدائرة الواحدة	تمثيل الدوائر المتعددة
النطاق الجغرافي	الدولة تُعد دائرة واحدة	الدولة تُقسَّم إلى عدة دوائر انتخابية
مستوى الدقة في التمثيل	دقة عالية في توزيع المقاعد وفق عدد الأصوات	تفاوت في دقّة التمثيل بين دائرة وأخرى
حجم الدولة المناسب	دول صغيرة أو محدودة السكان	دول واسعة أو ذات كثافة سكانية مرتفعة
قابلية التصويت بين الدوائر	غير مطبقة (لا توجد دوائر تفصيلية)	التصويت محصور بدائرة الناخب

يُبرز هذا التصنيف الثنائي لنظام التمثيل النسبي مرونة كبيرة في التكيّف مع التفاوتات الديموغرافية والجغرافية للدول، ففي حين يوفّر تمثيل الدائرة الواحدة درجة عالية من الدقة التمثيلية ويُعزز العدالة الانتخابية، فإنه قد لا يكون مناسبًا

للدول الكبيرة أو المتعددة الهويات المناطقية. أما نظام الدوائر المتعددة، فرغم ما قد يشوبه من تفاوت نسبي في توزيع المقاعد، إلا أنه يتيح توزيعًا جغرافيًا أكثر واقعية، ويمنح الناخبين شعورًا أقوى بالارتباط بدوائرهم المحلية، ما يعزّز التواصل السياسي بين الممثلين والناخبين.

مزايا وعيوب نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي

أولاً: المزايا

يُعد نظام التمثيل النسبي من أكثر النظم التي تحقّق عدالة في توزيع المقاعد، وتتعدد مزاياه، أبرزها:

مزايا نظام التمثيل النسبي	- يُعزّز تمثيل الأحزاب الصغيرة والتعددية الفكرية داخل البرلمان - يُشجّع المشاركة الشعبية بمنح قيمة فعلية لكل صوت انتخابي - يُقلّل فرص التزوير والتأثير السياسي بسبب اتساع الدوائر واعتماد النسبية - يُحفّز التوافق من خلال تشكيل حكومات ائتلافية تحدّ من الهيمنة - يُتيح للأحزاب غير الفائزة دورًا فاعلًا في المعارضة المؤسسية

ثانيًا: العيوب

رغم ما يحققه من عدالة نسبية، إلا أن هذا النظام لا يخلو من مشكلات عملية، أبرزها:

سلبيات نظام التمثيل النسبي	- يتّسم بتعقيد في احتساب النتائج ويحتاج أدوات فنية دقيقة - يُصعّب تشكيل حكومات مستقرة بسبب تشتت المقاعد البرلمانية - يُهدد بفراغ دستوري عند فشل الأحزاب في الاتفاق على الحكومة - يُسهّل الابتزاز السياسي من الأحزاب الصغيرة أثناء المفاوضات - يعقّد توزيع الحقائب الوزارية، ويُضعف فاعلية القرار الحكومي

رابعًا: (نظام الانتخاب المختلط)

يُعتبر النظام الانتخابي المختلط محاولة لتجاوز عيوب كل من نظام الأغلبية ونظام التمثيل

النسبي، من خلال دمج خصائصهما في إطار انتخابي واحد، ويقوم هذا النظام على منح الناخب صوتين منفصلين؛ أحدهما لانتخاب مرشح فردي في دائرته، والآخر لاختيار قائمة حزبية على المستوى الوطني، وتُوزّع مقاعد البرلمان بين الفائزين في الدوائر الفردية، والفائزين ضمن القوائم النسبية، بنسبة يحدّدها القانون [167].

في النظام الانتخابي المختلط يكون للناخب صوتين:	
الصوت الأول	اختيار مرشح فردي ← (نظام الأغلبية البسيطة) على مستوى الدائرة الواحدة
الصوت الثاني	اختيار القائمة ← (نظام التمثيل النسبي) على مستوى الوطن (جميع الدوائر)

لذلك سمي هذا النظام بالنظام المختلط المتوازن بسبب الدمج الحاصل بين النظامين (انتخاب الأغلبية) + (التمثيل النسبي) في العملية الانتخابية، وهنا يمكن أن نبين آلية تطبيق هذا النظام من خلال الجدول التالي:

مثال تطبيقي: نفترض أن عدد مقاعد البرلمان 100 مقعد، يتم تقسيمها على النحو التالي:
- يتم توزيع 50 % من المقاعد البرلمانية (50 مقعدًا) ← على أساس نظام الأغلبية - يتم توزيع 50 % من المقاعد البرلمانية (50 مقعدًا) ← على أساس نظام التمثيل النسبي

خامسًا: (نظام الانتخاب المقيد - نظام الانتخاب العام)

يعكس كلٌّ من نظامي الانتخاب المقيد والانتخاب العام تصوّرًا مختلفًا لمفهوم المشاركة السياسية، من حيث من يُسمح له بالتصويت والترشح، ويُستخدم هذان النظامان لتحديد الشروط القانونية والسياسية التي تُنظّم حق الاقتراع، بناءً على اعتبارات اجتماعية أو قانونية أو مصلحية.

1) الانتخاب المقيد

هو نظام انتخابي يُقيّد حق التصويت والترشّح بمجموعة من الشروط الصارمة، مثل:

الجنس	يشترط، أحيانًا، أن يكون الناخب ذكرًا
المستوى المالي	يقيد التصويت بمن يملكون حدًا أدنى من الدخل أو الملكية
المستوى التعليمي أو الثقافي	يفرض، أحيانًا، حدًّا أدنى من التعليم أو المعرفة
الخلفية السياسية أو الاجتماعية	تستبعد بعض الفئات لأسباب طبقية أو فئوية

وقد ظهر هذا النموذج في القرن الثامن عشر لتبرير سيطرة النخبة الارستقراطية على السلطة السياسية، حيث كانت الفكرة السائدة أن التمثيل لا يليق إلا بمن يتمتع بالثروة والكفاءة، وقد طُبّق في دول مثل: الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا حتى بدايات القرن العشرين، قبل أن يُستبدل تدريجيًا بنظام الانتخاب العام[168].

2) الانتخاب العام

يُعد الانتخاب العام نظامًا انتخابيًا يتجاوز القيود الصارمة التي يفرضها الانتخاب المقيد، حيث لا يُشترط فيه سوى مجموعة من الاشتراطات العامة والمعقولة، بهدف توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتعزيز مبدأ المساواة السياسية، ويُطبّق هذا النظام، في الوقت الحاضر، في معظم دول العالم، بوصفه النموذج الأوسع انتشارًا في النظم الديمقراطية [169]، ويتميّز بتخفيفه من الشروط المبالغ فيها التي تميز بها الانتخاب المقيد، مثل:

السن	يختلف الحد الأدنى لعمر المرشح بحسب الدستور أو القانون الانتخابي في كل دولة
الجنسية	المشاركة في الانتخابات هي حق للمواطنين، فقط، وهنا، أيضًا، يتم التفريق بين المواطن بصفة أصلية، ومن نال الجنسية، حيث تشترط أغلب دول العالم مدة زمنية كافية، لتضمن ولاءهم للدولة
السيرة الجنائية	يُشترط ألا يكون للمرشح سوابق جنائية، أو أن يكون قد رُدّ له اعتباره قانونيًا

يمثّل الانتخاب العام تطورًا تاريخيًا في مسار العدالة السياسية، بعد قرون من الإقصاء الطبقي والتمييز، ويُعتبر اليوم أحد أبرز مؤشرات الديمقراطية الحديثة.

حق المرأة في التصويت الانتخابي

يُعدّ تمكين المرأة من المشاركة في العملية الانتخابية، سواء بالتصويت أو الترشّح، علامة فارقة في تطور الديمقراطيات الحديثة، ومحطة محورية في مسار حقوق الإنسان والمساواة السياسية، وقد مرّ هذا الحق بتحولات تدريجية، اتسمت، في البداية، بالممانعة والتمييز، قبل أن تنال النساء الاعتراف الكامل بحقوقهن السياسية في العديد من الدول، وبموجب نضال حركات نسوية واجتماعية استمر لعقود، ويُظهر الجدول التالي تسلسلاً زمنيًا لتاريخ منح المرأة حق التصويت في عدد من الدول [170]:

الدولة	السنة
نيوزيلندا (أول بلد تمنح النساء حق التصويت وكانت تتمع بحكم ذاتي)	1893م
فنلندا (أول بلد أوروبي يمنح النساء حق التصويت)	1906م
ولاية وايومنغ (أول ولاية أمريكية تمنح النساء حق التصويت)	1912م
النرويج تمنح النساء حق التصويت	1913م
الدنمارك تمنح النساء حق التصويت	1915م
منحت عدة دول منها، السويد – كندا حق الاقتراع إلى الجميع	1919م
الولايات المتحدة الأمريكية (منحت النساء حق التصويت على المستوى الاتحادي)	1920م
إسبانيا تمنح النساء حق التصويت	1931م
تركيا تمنح النساء حق التصويت	1934م
اليابان تمنح النساء حق التصويت	1945م
منحت عدة دول منها فرنسا – إيطاليا السويد حق الاقتراع إلى الجميع	1946م

الصين تمنح النساء حق التصويت	1947م
بلجيكيا تمنح النساء حق التصويت	1948م
منحت سويسرا حق الاقتراع إلى الجميع	1971م
أصبحت إمارة ليختنشتاين أخر دولة أوربية تمنح النساء حق التصويت	1984م

يتضح من هذا التسلسل أن دولاً متقدمة تأخرت نسبيًا في منح المرأة حق التصويت، وهو ما يُبرز أن تطور الحقوق السياسية لم يكن، دائمًا، متزامنًا مع التقدم الاقتصادي أو المؤسساتي.

المبحث الثالث: الإدارة الانتخابية السياسية

تعتبر الإدارة الانتخابية من أبرز مكوّنات المنظومة الانتخابية، لما تضطلع به من دور محوري في تنظيم العملية الانتخابية والإشراف عليها بمراحلها كافة، وقد حظيت هذه الإدارة باهتمام واسع من قبل الباحثين والمراقبين، نظرًا لكونها الضامن المؤسسي لنزاهة الانتخابات وشفافيتها، يستعرض هذا المبحث مفهوم الإدارة الانتخابية، ومرتكزاتها، وأشكالها، ومزاياها، وعيوبها.

أولاً: تعريف الإدارة الانتخابية

نستطيع تعريف الإدارة الانتخابية بأنها: «الكيان أو الهيئة المنوط بها قانونًا إدارة مختلف الجوانب والعمليات ذات الصلة بالانتخابات أو الاستفتاءات، بدءًا من التحضير والإشراف إلى إعلان النتائج»، وتؤدي مجموعة من الأدوار والوظائف الحيوية، منها

أدوار ووظائف الإدارة الانتخابية	- التنسيق مع الجهات المختصة لضمان سير الانتخابات بسلاسة - المشاركة في توزيع الدوائر الانتخابية وفقًا لما يحدده الدستور أو القانون في كل دولة - تسجيل الناخبين والمرشحين وفق الأطر القانونية - تنظيم الإطار القانوني للحملات الانتخابية، ومراقبة الالتزام بضوابطها - تنفيذ عملية الاقتراع والإشراف عليها - عد وفرز الأصوات بشكل علني وموثوق - إعلان النتائج النهائية للانتخابات

ثانيًا: المرتكزات العامة للإدارة الانتخابية

تلعب المبادئ العامة للإدارة الانتخابية دورًا أساسيًا، يضمن سير عملياتها الانتخابية، وتضفي صفة النزاهة والمصداقية والشفافية، على خطط ونتائج الانتخابات، ولعل أبرز تلك المبادئ [171]:

- الاستقلالية
- الحياد
- النزاهة
- الشفافية
- الكفاءة الإدارية
- الإدارة المالية

الاستقلالية	عدم خضوع الهيئة الانتخابية لتأثير السلطات أو الأحزاب، سواء كانت مستقلة، أو حكومية أو مختلطة
الحياد	التزام الحياد المؤسسي، وعدم الانحياز لأي طرف سياسي أو مرشّح
النزاهة	التأكد من خلوّ العملية الانتخابية من مظاهر الفساد والتلاعب
الشفافية	اعتماد أساليب عمل واضحة، وإتاحة المعلومات أمام المواطنين والمراقبين

الكفاءة الإدارية	امتلاك الموارد البشرية المؤهلة والمدرّبة على تنفيذ المهام الانتخابية باحترافية
الإدارة المالية	القدرة على إدارة التمويل الانتخابي بكفاءة واستقلال، وضمان شفافية التخصيص والإنفاق

ثالثًا: أشكال الإدارة الانتخابية

تتخذ الإدارة الانتخابية في الدول ثلاثة أشكال رئيسة، تختلف في درجة استقلالها وهيكليتها المؤسسية، وتُعد الجهة المسؤولة قانونيًا عن الإشراف على العملية الانتخابية بمراحلها كافة، وفيما يلي عرض تفصيلي لكل شكل على حدة:

1) الإدارة الانتخابية المستقلة

يُقصد بها النموذج الذي تُدار فيه العملية الانتخابية من قبل هيئة مستقلة عن السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، لا تخضع هذه الهيئة لأي جهة حكومية، وإن كانت تخضع في العادة لرقابة شكلية من قبل مؤسسات الدولة، وتتمتع هذه الإدارة بميزانية مستقلة، تكفل لها حرية الحركة واتخاذ القرار دون ضغوط خارجية، كما تُمنح صلاحيات كاملة في رسم السياسات العامة للعملية الانتخابية وتنفيذها، تتكوّن الإدارة المستقلة، عادةً، من رئيس وعدد من الأعضاء الذين لا تربطهم صلات تنظيمية بالسلطة التنفيذية، ويُعد هذا النموذج الأكثر اعتمادًا في العديد من الأنظمة الديمقراطية، نظرًا لما يوفره من ضمانات للنزاهة والحياد، ومن أبرز الدول التي تطبقه: أستراليا، وكندا، وبولندا، وجنوب إفريقيا [172].

2) الإدارة الانتخابية الحكومية

تمثل الإدارة الحكومية أحد النماذج التقليدية لإدارة الانتخابات، حيث تُسند مهمة تنظيم العملية الانتخابية بالكامل إلى أجهزة تابعة للسلطة التنفيذية، وبخاصة وزارات معينة، مثل: الداخلية أو العدل، وبذلك تكون هذه الإدارة مسؤولة أمام الحكومة مباشرة، وتُدرج

ميزانيتها ضمن الموازنة العامة للدولة، ما يمنحها قدرة مالية وإدارية واسعة، ويتميّز هذا النموذج بقوة ارتباطه بالمؤسسات الرسمية القائمة، مما يوفّر له موارد كبيرة وقدرة تنفيذية عالية؛ لكنه في المقابل يثير تساؤلات حول مدى حياده واستقلاله، خاصة في الدول التي تشهد تنافسًا سياسيًا حادًا، ومن الدول التي تطبق هذا النموذج: الولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا [173].

3) الإدارة الانتخابية المختلطة

يمثّل النموذج المختلط صيغة توافقية تجمع بين خصائص الإدارة الانتخابية المستقلة والإدارة الحكومية، حيث تتكوّن هذه الهيئة من جهتين رئيستين وهما:

- الأولى: هيئة انتخابية مستقلة
- الثانية: هيئة انتخابية حكومية

الأولى ذات طابع مستقل، والثانية تابعة للسلطة التنفيذية، ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق توازن بين ضمان النزاهة والاستقلال من جهة، والاستفادة من الخبرة المؤسسية والموارد الحكومية من جهة أخرى، وعادةً ما تُوزّع المهام في هذا النوع من الإدارات على النحو التالي: تتولى الهيئة الحكومية مهام التنظيم والإشراف الفني واللوجستي على العملية الانتخابية، بينما تُعهد إلى الهيئة المستقلة مسؤولية فرز الأصوات وإعلان النتائج، لضمان الشفافية والمصداقية، وقد اعتمدت عدة دول هذا النموذج، مثل: إسبانيا، وفرنسا، واليابان، حيث تسعى من خلاله إلى الجمع بين الكفاءة الإدارية والرقابة المحايدة على النتائج [174].

أكثر الإدارات الانتخابية المعتمدة في دول العالم

كشفت دراسة ميدانية أعدّتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام 2006، وشملت 214 دولة وإقليمًا، أن النسبة الأكبر من الدول تعتمد نموذج الإدارة

الانتخابية المستقلة، حيث بلغت نسبتها نحو 55 % بينما تطبّق26 % من الدول النموذج الحكومي، في حين تبنّت 15 % فقط، الإدارة المختلطة بوصفها إطارًا تنظيميًا لعملياتها الانتخابية، ويُبرز الجدول التالي أهم الفروقات بين هذه النماذج الثلاثة من حيث التبعية المؤسسية، والمهام الوظيفية، وآليات المسؤولية، وتركيبة الأعضاء، وطبيعة الميزانية [175]:

أوجه الاختلاف بين نماذج الإدارات الانتخابية

المقارنة	الإدارة الانتخابية المستقلة	الإدارة الانتخابية الحكومية	الإدارة الانتخابية المختلطة
التبعية	مستقلة عن مؤسسات الدولة	تتبع السلطة التنفيذية	تنقسم إلى هيئتين: – هيئة انتخابية مستقلة – هيئة انتخابية حكومية
المجال	تنظيم الانتخابات، فرز الأصوات، وإعلان النتائج	تنظيم الانتخابات، فرز الأصوات، وإعلان النتائج	– الهيئة المستقلة: فرز الأصوات وإعلان النتائج – الهيئة الحكومية: تنظيم وتنفيذ الانتخابات
المسؤولية	مسؤولة أمام رئيس الدولة أو السلطة التشريعية أو القضائية	مسؤولة أمام السلطة التنفيذية	– الهيئة المستقلة: أمام جهة مستقلة – الهيئة الحكومية: أمام السلطة التنفيذية
الأعضاء	تتألف من رئيس وأعضاء لا يتبعون السلطة التنفيذية	تتألف من رئيس وأعضاء يتبعون السلطة التنفيذية	– الهيئة المستقلة: أعضاء مستقلون عن الحكومة – الهيئة الحكومية: يرأسها مسؤول رسمي
الميزانية	تمتلك وتدير ميزانيتها باستقلال تام	ميزانيتها جزء من الموازنة العامة للدولة	– الهيئة المستقلة: تملك ميزانية مستقلة – الهيئة الحكومية: تعتمد على ميزانية الدولة

هذا الجدول يوضح الاختلافات الجوهرية بين النماذج الثلاثة، ويساعد في تقييم مدى استقلالية كل إدارة وتأثيرها على نزاهة وشفافية العمليات الانتخابية.

رابعًا: ميزات وعيوب أشكال الإدارات الانتخابية الثلاث

تختلف أشكال الإدارات الانتخابية من حيث فعالية الأداء، ومدى استقلاليتها، وقدرتها على تحقيق الشفافية والمصداقية، ويمكن استعراض مزايا وعيوب كل نموذج على النحو التالي:

1) الإدارة الانتخابية المستقلة

الميزات	– تتمتع باستقلال تنظيمي يجنّبها تأثير التدخلات الحكومية، مما يعزز الثقة العامة في العملية الانتخابية – تتحكم بشكل مباشر في ميزانيتها، وتمتلك هامشًا واسعًا لتنفيذ الأنشطة المرتبطة بالانتخابات – تساهم في ترسيخ شرعية الانتخابات من خلال حيادها ومهنيتها
العيوب	– قد تعاني من ضعف التنسيق مع مؤسسات الدولة، نتيجة عزلتها الإدارية – تواجه في بعض الأحيان تحديات مالية، خصوصًا في حالات نقص التمويل أو ضعف الدعم الحكومي – قد يفتقر بعض أعضائها للخبرة الإدارية أو الفنية، مما يؤثر على كفاءة تنفيذ الانتخابات

2) الإدارة الانتخابية الحكومية

الميزات	– تستفيد من الإمكانات اللوجستية والبشرية لمؤسسات الدولة، مما يسهل تنفيذ العملية الانتخابية بكفاءة – تحظى بدعم مالي مستمر من الميزانية العامة، ما يضمن استقرار التمويل اللازم لتنظيم الانتخابات – يمثل انتماؤها المؤسسي الرسمي عنصرًا يُضفي عليها هيبة ويعزز الانضباط التنظيمي

العيوب	- تُواجه شبهات حول حيادها ومصداقيتها، نتيجة ارتباطها المباشر بالسلطة التنفيذية - قد تخضع لتوجيهات حكومية تؤثر على قراراتها، خاصة فيما يتعلق برسم السياسات أو توزيع الموارد - تتعرض لانتقادات بشأن إمكانية توجيه توزيع الدوائر الانتخابية وفق اعتبارات سياسية لا ديمغرافية - قد تفتقر إلى الكوادر المتخصصة في إدارة الانتخابات، نتيجة الاعتماد على موظفين حكوميين تقليديين

3) الإدارة الانتخابية المختلطة

الميزات	- تمثّل حلاً وسطًا بين الاستقلالية والكفاءة، إذ تجمع بين إشراف هيئة مستقلة وخبرة جهة حكومية - تسمح بتبادل الخبرات المؤسسية، ما يعزز التنسيق بين الطرفين ويُسهم في تحسين الأداء العام - تتيح الاستفادة من الموارد الحكومية، مع محاولة ضبطها من خلال الرقابة المستقلة
العيوب	- قد تفتقر إلى الاتساق في الأداء بسبب تضارب الصلاحيات بين الهيئتين الحكومية والمستقلة - تظل معرضة لضغوط سياسية، خاصة في الجوانب التمويلية أو في رسم السياسات الانتخابية - تنشأ، أحيانًا، خلافات إدارية أو مؤسسية بين مكونات الإدارة المختلطة، مما يؤثر سلبًا على فاعليتها وسمعتها

هذا العرض التحليلي المقارن يُبرز المفاضلات بين النماذج الثلاثة، ويتيح فهمًا أعمق لمدى ملاءمة كل نموذج للسياقات السياسية والإدارية المختلفة.

خاتمة الفصل الثامن

يتّضح من خلال ما سبق أن النظم الانتخابية لا تمثل مجرد أدوات إجرائية لتنظيم الاقتراع؛ بل إنها تعكس فلسفة سياسية عميقة حول مفاهيم التمثيل والشرعية والسيادة الشعبية، كما أن تصميم النظام الانتخابي واختياره يُلقي بظلاله المباشرة

على بنية السلطة، وطبيعة المشاركة السياسية، وتوازن القوى داخل المؤسسات المنتخبة، وقد أظهرت النماذج المتعددة، من النظم الفردية إلى التمثيل النسبي والمختلط، أن لكل نظام مزاياه ومحدوديته، تبعًا للسياق السياسي والاجتماعي الذي يُطبَّق فيه، من جهة أخرى، تبيّن أن الإدارة الانتخابية تمثّل حجر الزاوية في ضمان نزاهة العملية وشفافيتها، بما يرسّخ الثقة العامة في نتائج الانتخابات، وبذلك يُعدّ فهم النظم الانتخابية ضرورة علمية لفهم طبيعة النظام السياسي ككل، لا مجرد مسألة فنية أو إجرائية.

الفصل التاسع

أنظمة الحكم المعاصرة

يشكّل هذا الفصل تتويجًا للمسار التحليلي الذي استعرض تطور النظم السياسية ومكوناتها ووظائفها، حيث يُعنى بدراسة النماذج السياسية المعاصرة من زاوية تصنيفها إلى نظم وراثية وجمهورية، وتمثّل هذه النماذج تطبيقات واقعية للمفاهيم النظرية السابقة، كما تعكس أنماطًا مختلفة من توزيع السلطة، وممارسة الحكم، وشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويعتمد الفصل مقاربة وصفية مقارنة، تُبرز تنوّع الأطر الدستورية والمؤسسية، وتكشف عن السمات الجوهرية في كل نموذج، ويركّز في مبحثه الأول على النظم الوراثية، بمختلف أشكالها، فيما يتناول المبحث الثاني النظم الجمهورية بصورها الرئيسة، وتُشكّل هذه القراءة مدخلاً لفهم التعدد المؤسسي في عالم اليوم، بوصفه انعكاسًا لمحددات تاريخية وثقافية واجتماعية.

المبحث الأول: النظم الوراثية المعاصرة

يتناول هذا المبحث أنظمة الحكم الوراثية المعاصرة، حيث يستعرض الأسس النظرية والجدلية لمفهوم النظام الوراثي، محددًا الفرق الدقيق بين مصطلحي «الوراثي» و«الملكي» في ضوء نصوص الدساتير، كما يقدّم تصنيفًا تحليليًا لأبرز أشكال النظم الوراثية في العالم، من ملكية وسلطنة وإمارة وإمبراطورية واتحاد وراثي، مع إبراز الفروقات الهيكلية والسياسية بينها، ويسلط الضوء على السمات المميزة لتلك الأنظمة، من حيث مدى تركّز السلطات أو توزيعها بين المؤسسات، لتحديد طبيعة النظام: مطلقًا، برلمانيًا، مختلطًا، أو دستوريًا مقيدًا، ويعتمد الفصل في معالجته على تحليل نماذج واقعية من دساتير الدول الوراثية، بما يكفل فهماً دقيقاً وموضوعياً لهذا النمط من الحكم.

المطلب الأول: الإطار النظري للنظم الوراثية المعاصرة

النظم الوراثية تُعد من أقدم أنظمة الحكم التي عرفها التاريخ، إذ ينتقل الحكم بالوراثة من الأب إلى الابن بعد وفاته، وفي بعض الحالات إلى الأخ أو إلى وريث آخر تحدده الأعراف الحاكمة في كل دولة، مما يجعل الحكم متوارثًا داخل أسرة بعينها،

حيث يجري انتقال السلطة من جيل إلى آخر ضمن الإطار الأسري، ويتخذ هذا النظام أشكالاً متعددة، من أبرزها:

- النظام الملكي
- النظام السلطاني
- النظام الأميري
- النظام الإمبراطوري
- النظام الاتحادي

وتتفاوت صلاحيات الحاكم الوراثي من نظام إلى آخر، فبعضهم يحتكر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بينما يُقيَّد آخرون بنصوص دستورية تحدد مهامهم بدقة، وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف النظام الوراثي بأنه «نظام حكم يتولّى فيه الرئيس – سواء كان ملكًا، أو سلطانًا، أو أميرًا، أو إمبراطورًا – رئاسة الدولة لمدة غير محددة، استنادًا إلى دستور أو أعراف مستقرة»، ويُعد رأس الدولة في هذا النظام مركز الثقل في البنية السياسية، وتُمارس سلطاته بحسب ما يحدده الإطار الدستوري، ويتسم النظام الوراثي بجملة من الخصائص التي تميّزه عن غيره، لعل أبرزها:

سمات النظم الوراثية	– يُعدّ من أقدم أنماط الحكم في التاريخ – تتجسّد السلطة العليا في شخص الحاكم الوراثي (ملك، أو سلطان، أو أمير، أو إمبراطور) – يبقى الحاكم في منصبه حتى الوفاة أو التنازل الطوعي عن العرش – تنتقل السلطة بالوراثة إلى ولي العهد المعيّن أو المتفق عليه – يُنظر إلى ذات الحاكم بوصفها مصونة، فلا تُسأل سياسيًا أو قانونيًا

أولاً: نشأة النظم الوراثية

شهدت أنظمة الحكم تطورًا تدريجيًا عبر العصور، حتى بلغت أشكالها المعاصرة، ففي العصور القديمة، لم تكن الدولة قائمة بمفهومها المؤسسي الحديث، غير أن

المجتمعات البدائية سعت إلى إيجاد سلطة تنظم شؤونها، وتحمي أفرادها، وقد تمثّلت هذه السلطة، غالبًا، في صورة زعامة أو مشيخة، ومع تطوّر الفكر السياسي، بدأ فلاسفة الإغريق بتصنيف أشكال الحكم على أساس مصدر السلطة، فاعتبر الفيلسوف اليوناني بوليبيوس أن أبرز الأنظمة في عصره هي: الملكية، والأرستقراطية، والديمقراطية، وتجدر الإشارة إلى أن الملكية كانت تُعدّ في العصور الجرمانية القديمة نظامًا ذا طابع مقدّس[176].

وفي العصور الوسطى، برزت إمبراطوريات وممالك وسلطنات عديدة، حيث ارتبطت بعض أشكال الحكم بالدين، كما في حالة الأباطرة الرومان الذين اتُّخذوا حماة للمسيحية، أو في اليابان حيث نُسبت للإمبراطور صفات ألوهية، وفي السياق الإسلامي، برز النظام الوراثي مع قيام الدولة الأموية التي يُعدّ حكمها أول تطبيق لهذا النموذج في التاريخ العربي الإسلامي، واستمر مع الدولة العباسية التي حكمت وراثيًا لأكثر من خمسة قرون، والدولة العثمانية التي تجاوزت ستة قرون من الحكم الوراثي، وقد سبقت هذه الدول فترة الخلافة الراشدة التي اتسمت بنظام الشورى في اختيار الخلفاء، واستمرت نحو ثلاثين عامًا[177].

أما في العصر الحديث، فقد تعاظم الاهتمام بأشكال الحكم مع نشوء علم السياسة أواخر القرن التاسع عشر، وبخاصة في خمسينيات القرن العشرين، حين بدأ الباحثون في تصنيف الأنظمة إلى وراثية وجمهورية، ضمن دراسات النظم السياسية، وهو ما ساهم، لاحقًا، في إثراء الحقل الأكاديمي وتوسيع تحليلاته، ولا تزال الأنظمة الوراثية قائمة حتى اليوم في عدد من الدول، بما يعكس استمراريتها التاريخية في أنماط الحكم[178].

ثانيًا: جدلية المفهوم - (وراثي) أم (ملكي)

من الضروري التوقف عند تحديد المفاهيم وتسمية أنظمة الحكم تسميات دقيقة تعكس واقعها، ولا سيما في سياق الأنظمة الوراثية المعاصرة، فغالبية المصادر العربية

درجت على استخدام مصطلح «النظام الملكي» للدلالة على أنظمة الحكم الوراثية جميعها، وهو ما يُعد، من وجهة نظري، تعميمًا غير دقيق، حيث ساهمت الترجمات الحرفية للمصادر الغربية في ترسيخ هذا اللبس، لا سيما وأن تلك المصادر، غالبًا، ما تُعبّر عن واقع سياسي خاص بدول أوروبية يغلب عليها الطابع الملكي، وتُقبلت هذه الترجمات من قِبل الأوساط الأكاديمية العربية دون مساءلة أو تدقيق، حتى أصبحت هذه التسميات شائعة في المؤلفات والبرامج الجامعية، وهو ما يمكن تفسيره بعاملين رئيسين:

السبب الأول	هيمنة الموروث المعرفي الغربي على المناهج والكتابات السياسية في العالم العربي، واعتبار مرجعياته معيارًا علميًا متفوقًا
السبب الثاني	غالبية النظم الوراثية في أوروبا تتخذ الشكل الملكي، إذ تُصنَّف نحو 90 % منها باعتبارها ملكيات دستورية، ما انعكس على المنظور الغربي عند تصنيف أشكال الحكم الوراثي

ومن هنا، يبرز التساؤل: كيف يصح اختزال النظام الوراثي بمجمله في النظام الملكي، مع أن هناك أشكالاً أخرى واضحة ومثبتة دستوريًا مثل: النظام السلطاني، والنظام الأميري، والنظام الإمبراطوري، والنظام الاتحادي الوراثي؟

وبناء على ذلك، يصبح من الأجدر إعادة تصنيف وتسمية هذه الأنظمة بما يتوافق مع النصوص الدستورية الفعلية للدول المعنية، وهو ما توضحه الجداول التالية التي ترصد التنوع الدستوري في صيغ الأنظمة الوراثية، لإثبات التعدد الواقعي، لذا نعرض أدناه نماذج من المواد الدستورية في عدد من الدول، والتي تبيّن تنوع الأشكال الوراثية بين ملكي وسلطاني وأميري وإمبراطوري، ما يدحض اختزال النظم الوراثية جميعها تحت مسمى «ملكي»:

الدولة	النص الدستوري (المادة)	صيغة الحكم الوراثي
الأردن	المادة (1) نظام الحكم فيها نيابي (ملكي وراثي)	ملكي وراثي

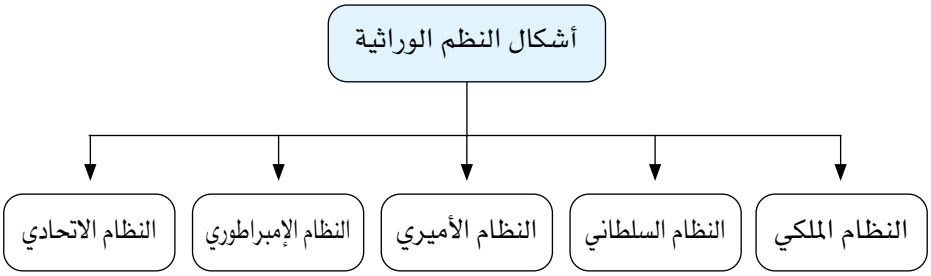
سلطنة عمان	المادة (5) نظام الحكم (سلطاني وراثي)	سلطاني وراثي
الكويت	المادة (4) الكويت (إمارة وراثية)	أميري وراثي
اليابان	المادة (2) العرش (الإمبراطوري وراثي)	إمبراطوري وراثي

يتّضح من استقراء النصوص الدستورية أن تصنيف «الأنظمة الوراثية» لا يقتصر على الشكل الملكي التقليدي؛ بل يتخذ تسميات وصيغًا متعددة، تتماشى مع البنية الدستورية الخاصة بكل دولة، وهذا يستدعي إعادة النظر في المفاهيم المتداولة ضمن الأدبيات السياسية، لتكون أكثر التصاقًا بالواقع المؤسسي والشرعي لكل نظام حكم معاصر، وعليه، فإن استخدام مصطلح «النظام الملكي» باعتباره وصفًا جامعًا للأنظمة الوراثية يُعد اختزالاً غير دقيق، إذ تمثّل الملكية أحد الأشكال، فقط، ضمن طيف أوسع من أنظمة الحكم ذات الطابع الوراثي، ومن ثم، فإن التصنيف المفاهيمي السليم يستوجب التمييز بين هذه الأنظمة بحسب التسمية الرسمية للدولة ونصوصها الدستورية، ويمكن إبراز أهم هذه الصيغ على النحو التالي:

- ملكي ← (بريطانيا)
- سلطاني ← (بروناي)
- أميري ← (موناكو)
- إمبراطوري ← (اليابان)
- اتحادي ← (ماليزيا)

المطلب الثاني: أشكال النظم الوراثية المعاصرة

يتخذ النظام الوراثي أنماطًا متعددة تختلف في التسمية والتطبيق من دولة إلى أخرى، إذ يتفرع إلى أشكال متنوعة بحسب الإرث السياسي والثقافي والدستوري لكل بلد، ووفقًا للمعطيات المعاصرة، تُوجد نحو 44 دولة حول العالم تعتمد شكلاً من أشكال الحكم الوراثي [179]، مما يعكس استمرارية هذا النمط في النظم السياسية، وسيتناول هذا المبحث النماذج البارزة لأهم هذه الأشكال، وهي:



أولاً: النظام الملكي الوراثي

النظام الملكي الوراثي أحد أبرز أنماط الحكم الوراثي التي استقرّت عبر التاريخ السياسي المعاصر، حيث يتولى الملك منصب رئاسة الدولة مدى الحياة أو حتى وفاته أو تنازله عن الحكم، وينتقل العرش إلى وريث شرعي وفق قواعد الوراثة المعتمدة، يتميّز هذا النموذج بدمج البعد الرمزي للملكية مع المؤسسات الدستورية المعاصرة، مما يخلق توازنًا فريدًا بين الاستمرارية التقليدية والشرعية القانونية الحديثة، وتستند أغلب النظم الملكية الوراثية إلى دساتير مكتوبة تُحدّد بدقة دور الملك وصلاحياته، مع إقرار مبدأ الفصل بين السلطات[180]، وقد ساهم هذا النموذج في تعزيز الاستقرار السياسي في عدد من الدول، مع الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية باعتبارها أداة لتداول السلطة التنفيذية والتشريعية، ولفهم هذا النموذج بعمق، نستعرض في ما يلي نموذجًا تطبيقيًا من مملكة إسبانيا بوصفها نموذجًا ملكيًا وراثيًا برلمانيًا قائمًا على الدستور.

النموذج التطبيقي: مملكة إسبانيا

تشكل مملكة إسبانيا أحد أبرز الأمثلة المعاصرة على النظم الملكية الوراثية التي تدمج بين الرمزية الملكية والممارسات الديمقراطية الحديثة، فالنظام السياسي الإسباني يقوم على ملكية دستورية برلمانية، حيث يضطلع الملك بدور رمزي ووحدوي، فيما تُمارس الحكومة والبرلمان السلطات التنفيذية والتشريعية وفق قواعد دستورية دقيقة،

ويوضح الدستور الإسباني لعام 1978 هذا التنظيم، مؤكدًا التوازن المؤسسي بين الهيئات الحاكمة، ودور الشعب بوصفه مصدر السيادة [181]، وهنا، يُبيّن الجدول التالي سمات النظام الملكي البرلماني في إسبانيا [182]:

نظام الحكم	ملكي وراثي برلماني (المادة 1 من الدستور)
الملك	رمز وحدة الدولة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، لا يخضع للمساءلة (مادة 56)
السلطة التنفيذية	تمارسها الحكومة المعيَّنة من قبل الملك بعد نيل الثقة البرلمانية
السلطة التشريعية	برلمان من غرفتين: النواب (300 – 400 عضو) والشيوخ (منتخَبون تمثيلاً للأقاليم)
السلطة القضائية	مستقلة، يمارسها قضاة ومجلس قضائي أعلى، باسم الملك
الفصل بين السلطات	قائم على التعاون مع استقلال نسبي لكل سلطة (مواد 82، 87 من الدستور)

ونلاحظ هنا، أن النموذج الإسباني برز بوصفه تركيبة دستورية متماسكة، حيث نجح في الجمع بين التقاليد الملكية القديمة ومتطلبات الحكم الديمقراطي الحديث، فرغم أن الملك لا يملك صلاحيات تنفيذية مباشرة، فإن دوره الرمزي يحفظ توازن النظام ويضفي شرعية على المؤسسات الدستورية، كما يتيح الدستور مشاركة فعالة للبرلمان في التشريع ومراقبة الحكومة، ضمن منظومة تستند إلى التوازن والتعاون بين السلطات الثلاث، وهو ما يجعل النظام الإسباني أحد أبرز النماذج المستقرة في النظم الملكية البرلمانية في أوروبا.

ثانيًا: النظام السلطاني الوراثي

النظام السلطاني الوراثي أحد أشكال الحكم الوراثي التي تستند إلى تقاليد سلطانية، يُمنح فيها السلطان منصب رئاسة الدولة مدى الحياة أو حتى التخلي الطوعي عن الحكم، ويتم انتقال السلطة وفق التسلسل الوراثي المُعتمد، يختلف هذا النمط عن الملكية في رمزيته الدينية ومركزيته المطلقة، وغالبًا ما يجمع السلطان بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والدينية، مما يجعله مركز القرار وصاحب الولاية العليا

في النظام السياسي، ويتم تعزيز هذا النموذج عبر نصوص دستورية تمنح السلطان صلاحيات شاملة، أو من خلال أعراف ترسّخ موقعه كرأسٍ مطلق للدولة [183]، وتُعدّ سلطنة بروناي من أبرز النماذج المعاصرة التي تجسّد هذا الشكل من الحكم، حيث يتداخل البعد السياسي بالديني، في نظام سلطاني يتصف بالوراثة المطلقة والمركزية الشاملة للسلطة.

النموذج التطبيقي: سلطنة بروناي

تمثّل سلطنة بروناي أحد أندر النماذج المعاصرة التي تطبّق النظام السلطاني الوراثي المطلق، حيث يجمع السلطان بين السلطات السيادية في الدولة كافة، ضمن إطار دستوري وعُرفي يمنحه صلاحيات شاملة وغير خاضعة لأي رقابة مؤسسية، ومنذ استقلال البلاد، استمر السلطان في إدارة شؤون الحكم دون مشاركة حزبية أو انتخابية مؤثرة، مما يجعل نموذج بروناي امتدادًا للحكم التقليدي بمظهر دستوري حديث، ولعل الجدول التالي يعرض أهم سمات الحكم في بروناي [184]:

نظام الحكم	سلطاني وراثي مطلق، غير منصوص عليه صراحة في الدستور
السلطان	يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة والدفاع والمالية والدين والقوات المسلحة
السلطة التنفيذية	يمارسها السلطان مباشرة، ويُعيِّن ثلاثة مجالس استشارية (ديني، خاص، خلافة)
السلطة التشريعية	السلطان يعين كامل أعضائها، ولا توجد ضمانات لثباتها أو استقلاليتها
السلطة القضائية	تخضع لسلطة السلطان، ولا تتمتع باستقلال فعلي؛ يُعيَّن القضاة بمرسوم سلطاني
الفصل بين السلطات	غير مطبق؛ السلطان يحتكر السلطات الثلاث منذ عام 1967

ويؤكد نموذج سلطنة بروناي على مركزية السلطان باعتباره صاحب القرار الأوحد

في النظام السياسي، مع غياب مؤسسات رقابية أو تشريعية مستقلة، ويُظهر الدستور نصوصًا تُعزز هذه المركزية، في حين تفتقر البلاد إلى ممارسات ديمقراطية، مثل: التعددية أو الفصل الفعلي بين السلطات، بحيث يحتفظ الحاكم بجميع أدوات الحكم دون إشراك شعبي مؤسسي، وهو ما يجعل تجربة بروناي نموذجًا للسلطنة الوراثية المطلقة في صورتها الحديثة.

ثالثًا: النظام الأميري الوراثي

يُصنّف النظام الأميري الوراثي بوصفه أحد أشكال أنظمة الحكم الملكية، حيث يتولّى الأمير منصب رأس الدولة مدى الحياة، وينتقل الحكم بالوراثة وفق نظام أسري خاص تحدده الأعراف أو الدستور، ويستند هذا النظام إلى فكرة السيادة المتمركزة في شخص الأمير الذي يجمع بين رمزية الدولة وصلاحياتها الفعلية، وتتميّز الأنظمة الأميرية، عادةً، بجمعها بين الخصوصية السياسية والتقاليد المحلية، مع تفاوت في درجة المشاركة الشعبية ومحدودية دور الهيئات المنتخبة، وغالبًا ما يتأثر هذا النموذج بطبيعة النظام القانوني والمؤسسي السائد في الدولة، ويُعدّ النظام الأميري نموذجًا محدود الانتشار عالميًا [185]، إلا أنه يحتفظ بوجود فعلي في عدد من الدول، لا سيّما إمارة موناكو التي تقدم مثالاً حيًا على مزيج من الاستمرارية الوراثية والتحديث الدستوري.

النموذج التطبيقي: إمارة موناكو

تُعتبر إمارة موناكو مثالاً واضحًا للنظام الأميري الوراثي ذي الطابع الدستوري، فرغم أن الدستور لا يحدد، صراحة، شكل نظام الحكم، إلا أن الصلاحيات الممنوحة للأمير والممارسات السياسية المعتمدة تُجسّد نموذجًا أميريًا قائمًا على الوراثة والاستقرار المؤسسي، يحتفظ الأمير بموقعه باعتباره رئيسًا للدولة، ويمارس إشرافًا مباشرًا على السلطة التنفيذية، ويشارك في العملية التشريعية إلى جانب المجلس الوطني، كما يتمتع بصلاحيات واسعة في التصديق على القوانين وتعيين كبار المسؤولين، بما يعكس طابع

النظام الذي يجمع بين التقاليد الملكية وآليات دستورية حديثة، ويوفر هذا النموذج توازنًا دقيقًا بين السلطة الشخصية للأمير وبين دور الهيئات المنتخبة والمجالس الاستشارية، ضمن إطار يضمن الاستمرارية ويحافظ على الهوية السياسية للإمارة، كما في الجدول التالي [186]:

نظام الحكم	أميري وراثي دستوري
رأس الدولة	الأمير ويتمتع بصلاحيات تنفيذية وتشريعية
السلطة التنفيذية	يديرها وزير الدولة ومستشارون يعينهم الأمير
السلطة التشريعية	المجلس الوطني (٢٤ عضوًا، مدة ٥ سنوات)
السلطة القضائية	مفوّضة من الأمير، وتُمارس عبر المحاكم
الفصل بين السلطات	فصل مرن فالأمير يشارك في السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع رقابة جزئية للمجلس الوطني

يجسّد نظام الحكم في موناكو نموذجًا خاصًا من الحكم الوراثي الحديث، حيث يدمج بين السلطة المتمركزة في يد الأمير والمؤسسات الدستورية التي تضمن مشاركة جزئية في صنع القرار، فالأمير يملك سلطة تعيين أعضاء المجالس الاستشارية جميعهم، كما يحتفظ بحق التشريع والمصادقة على القوانين، ومع ذلك، تُمارس بعض المهام الرقابية والتشريعية من قبل المجلس الوطني، مما يكرّس نوعًا من التوازن المرن بين السلطات، ولا تزال الخصوصية السياسية لموناكو، بحكم حجمها الجغرافي وتركيبتها السكانية، عاملاً مؤثرًا في الحفاظ على هذا الشكل الفريد من الحكم الذي يوازن بين الرمزية الوراثية والتكيّف مع مقتضيات النظام السياسي المعاصر.

رابعًا: النظام الإمبراطوري الوراثي

النظام الإمبراطوري الوراثي من أندر أنماط الحكم في العالم المعاصر، ويقوم على تولي الإمبراطور منصب رئاسة الدولة مدى الحياة وفقًا لتقاليد دستورية وعرفية، دون أن يملك سلطات تنفيذية فعلية، وتُشتق التسمية من صفة الإمبراطورية التي

ترمز إلى الإرث التاريخي والثقافي العريق في بعض الدول، وغالبًا ما يُمنح الإمبراطور دورًا رمزيًا يُجسد وحدة الأمة واستمراريتها، دون أن يكون فاعلاً في صنع القرار السياسي، وقد انقرضت معظم الأنظمة الإمبراطورية مع التحولات الديمقراطية الحديثة، إلا أن اليابان تظل النموذج الوحيد الذي يحافظ على هذا الشكل من الحكم [187]، في إطار نظام برلماني متوازن، يستوعب التاريخ الإمبراطوري ضمن منظومة ديمقراطية.

النموذج التطبيقي: إمبراطورية اليابان

تُعتبر اليابان النموذج المعاصر الوحيد للنظام الإمبراطوري الوراثي، حيث يتولّى الإمبراطور منصبًا شرفيًا يعبّر عن رمزية الدولة ووحدة الشعب، ويُحصر دوره في مهام احتفالية ودستورية، دون أن يُشارك في السلطة التنفيذية أو التشريعية، ويقوم النظام السياسي في اليابان على ديمقراطية برلمانية متكاملة، تُفصل فيها السلطات بوضوح، مع ضمان الاستقرار الرمزي للعرش الإمبراطوري في رأس الدولة، كما سيأتي في الجدول التالي [188]:

نظام الحكم	إمبراطوري وراثي، بحسب المادة (2) من الدستور
الإمبراطور	لا يتمتع بأي سلطات فعلية، ويضطلع بمهام رمزية ودستورية، فقط
السلطة التنفيذية	يمارسها مجلس الوزراء برئاسة رئيس الحكومة
السلطة التشريعية	يتولاها مجلس الدايت بغرفتيه؛ النواب والشورى
السلطة القضائية	تُمارسها المحكمة العليا والمحاكم الأدنى، وتخضع لدستور مستقل
الفصل بين السلطات	فصل تام وفق الدستور؛ السلطات الثلاث مستقلة تمامًا، والإمبراطور خارج الوظيفة السياسية

النموذج الياباني يشكّل مثالاً متوازنًا للفصل بين الرمزية الإمبراطورية والسلطة السياسية الفعلية، حيث تتكامل المؤسسات الديمقراطية مع بُنية تاريخية تحترم

التقاليد، وتؤكد النصوص الدستورية على التوزيع الوظيفي الدقيق للسلطات، مع احتفاظ الإمبراطور بدور معنوي يرسّخ هوية الدولة دون التأثير في قراراتها، وبهذا، تُعد اليابان حالة فريدة تعكس استمرار الطابع الوراثي في الحكم ضمن إطار ديمقراطي برلماني مكتمل.

خامسًا: النظام الاتحادي الوراثي

يتميّز النظام الاتحادي الوراثي بتركيبته السياسية الخاصة، إذ يتكوّن من اتحاد كيانات وراثية مستقلة (مثل الممالك أو السلطنات) تتّحد ضمن إطار دستوري في دولة واحدة، ويُعد هذا النموذج نادرًا نسبيًا، إذ يشترط وجود إرادة اتحادية بين كيانات تحتفظ بهويتها الوراثية؛ لكنها تُوحَّد تحت سيادة مركزية يتناوب على رئاستها حكّام تلك الكيانات، ويُجسّد النموذج الماليزي هذا النمط بوضوح، من خلال جمعه بين تسع سلطنات وراثية تتناوب على الملكية، ضمن نظام دستوري اتحادي يوازن بين الموروث التقليدي ومتطلبات الدولة الحديثة [189].

النموذج التطبيقي: مملكة ماليزيا

تُطبّق ماليزيا نظامًا ملكيًا وراثيًا اتحاديًا، يجمع بين التقاليد السلطانية والمبادئ الدستورية، ويتكوّن النظام الاتحادي من 14 ولاية، منها تسع ولايات تُحكم وراثيًا، وتتم عملية انتخاب الملك بالتناوب من بين سلاطين هذه الولايات كل خمس سنوات، ورغم أن الملك يملك صلاحيات محددة، إلا أن الطابع الرمزي يغلب على منصبه، بينما تُناط الصلاحيات الفعلية بمجلس الوزراء والبرلمان، في إطار نظام برلماني متوازن، وبناءً على ذلك، يُوضح الجدول التالي السمات المؤسسية لنظام الحكم الاتحادي في ماليزيا [190]:

نظام الحكم	ملكي وراثي اتحادي دستوري – المادة (4) من الدستور
الملك الماليزي	يُنتخب من بين تسعة سلاطين كل خمس سنوات، ويتمتع بصلاحيات رمزية ودستورية

السلطة التنفيذية	يمارسها مجلس الوزراء بقيادة رئيس الحكومة، مسؤول أمام البرلمان
السلطة التشريعية	يمارسها البرلمان المكوّن من مجلس النواب ومجلس الشيوخ
السلطة القضائية	تُمارسها المحكمة الاتحادية والمحاكم الأدنى، ويُعيّن القضاة بأمر ملكي
الفصل بين السلطات	قائم على الفصل المرن؛ السلطات مستقلة وظيفيًا، مع تعاون دستوري بين الملك والحكومة والبرلمان

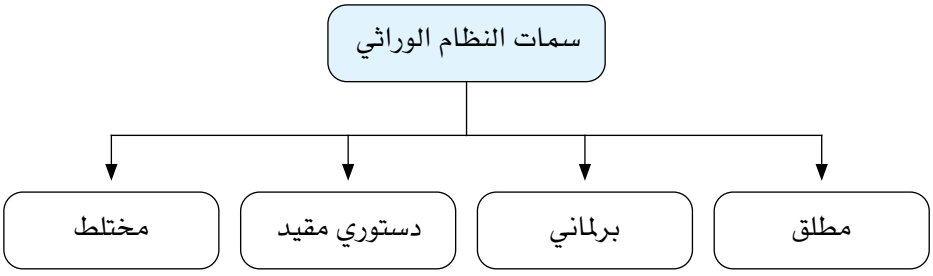
ويُبرز النظام الماليزي نموذجًا فريدًا لمزج التقليد الوراثي بالتنظيم الاتحادي، حيث يضمن الدستور توازنًا مؤسساتيًا دقيقًا بين الجهات الاتحادية وسلطات الولايات، ويتجلّى الفصل بين السلطات في وضوح اختصاصات كل جهة، دون المساس بالدور الرمزي للملك الذي يكرّس وحدة الدولة الاتحادية، ويُعد هذا النموذج من النظم النادرة عالميًا التي تجمع بنجاح بين الطابع الوراثي والتمثيل الديمقراطي في إطار اتحادي متماسك.

المطلب الثالث: سمات النظم الوراثية المعاصرة

تتباين سمات الحكم الوراثي من دولة إلى أخرى، تبعًا لطبيعة توزيع الصلاحيات بين رأس الدولة وبقية المؤسسات الرسمية، سواء من خلال النصوص الدستورية المكتوبة أو الأعراف الراسخة التي تنظّم عمل السلطة. فقد يُحتكر الحكم من قبل الرئيس فيكون النظام مطلقًا، أو يُمارَس فيه دور رمزي وشرفي كما في النظم البرلمانية، أو تتقاسم فيه الصلاحيات التنفيذية بين الرئيس ورئيس الحكومة في إطار نظام مختلط، أو تُقيَّد صلاحيات الرئيس ضمن نظام دستوري مقيد. ويُظهر هذا التنوّع أن طبيعة النظام الوراثي تتحدد بتركيبة السلطة لا بمجرد لقبه أو شكله الخارجي. ويُبيّن الجدول التالي أبرز الأشكال التي تتخذها النظم الوراثية المعاصرة في توزيع السلطة بين رأس الدولة والمؤسسات الأخرى، بما

يعكس التفاوت بين الأنظمة المطلقة والمقيدة، أو البرلمانية والمختلطة:

النظام	شكل النظام	سمة النظام
وراثي	– (ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي) ⟵	– مطلق
وراثي	– (ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي) ⟵	– برلماني
وراثي	– (ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي) ⟵	– دستوري مقيد
وراثي	– (ملكي – سلطاني – أميري – إمبراطوري – اتحادي) ⟵	– مختلط (برلماني-دستوري)



أولاً: الحكم الوراثي ⟵ المطلق

يعتبر الحكم الوراثي المطلق أحد الأنماط الأساسية في النظم الوراثية، حيث تُمنح للرئيس صلاحيات شاملة في المجالات جميعها، فيجمع بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية دون قيد مؤسسي أو دستوري، في هذا السياق، يُمارس الرئيس السلطة المطلقة بوصفه المرجع الأعلى للدولة، ويحتكر القرار السياسي، ومن أبرز سمات هذا النمط:

سمات الحكم الوراثي المطلق	– يتولى الرئيس السلطات جميعها بوصفه رأس الدولة والحكومة معًا – الوزراء يخضعون لمسؤوليته دون رقابة برلمانية – الرئيس يعين الوزراء ويعفيهم منفردًا – يعين أعضاء السلطة التشريعية دون مشاركة شعبية – يتولى رئاسة المجلس الأعلى للقضاء ويعيّن القضاة

نموذج الحكم المطلق - بروناي

سلطنة بروناي هي النموذج الأوضح للحكم الوراثي السلطاني المطلق، حيث تتركز السلطات كافة بيد السلطان، دون مشاركة فعلية لأي مؤسسات أخرى، وهو ما يكرّسه دستور البلاد، ويُرسّخ مبدأ التفرد بالقرار منذ عام 1967م وحتى اليوم [191].

ثانيًا: الحكم الوراثي ← البرلماني

الحكم الوراثي البرلماني أحد الأنماط الحديثة في النظم الوراثية، ويقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث تُناط السلطة التنفيذية برئيس الوزراء، المنتمي للحزب الفائز أو الائتلاف البرلماني صاحب الأغلبية. أما الرئيس (الملك أو الأمير) فيتمتع بمنصب رمزي، يضطلع فيه بدور الضامن لوحدة الدولة، دون ممارسة فعلية للسلطة التنفيذية، ويتميز هذا النظام بما يلي:

سمات الحكم الوراثي البرلماني	- يتولى الرئيس منصبًا رمزيًا دون مسؤوليات تنفيذية مباشرة - يحدّد الدستور صلاحياته ضمن إطار شرفي وشكلي - يكلّف زعيم الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة ويصادق على التعيينات - يمنح البرلمان الثقة للحكومة ويحاسبها على أدائها - رئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان وليس أمام الرئيس - يختار الشعب البرلمان بالاقتراع العام - يتمتع البرلمان بسلطة حجب الثقة عن الحكومة

نموذج الحكم البرلماني - بريطانيا

النظام البريطاني من النماذج الأبرز للحكم الوراثي الملكي البرلماني، حيث يمارس الشعب سلطاته من خلال برلمان منتخب، وتُشكل الحكومة من الأغلبية البرلمانية، بينما يضطلع الملك بدور رمزي وفق العرف الدستوري، وتوزّع السلطات على النحو التالي [192]:

- السلطة التنفيذية بيد الحكومة

- السلطة التشريعية بيد البرلمان
- السلطة القضائية بيد المحاكم

ثالثًا: الحكم الوراثي ← المختلط

الحكم الوراثي المختلط يُعتبر نمطًا مركبًا يجمع بين الطابع البرلماني والدستوري، إذ يتم توزيع الصلاحيات التنفيذية بين الرئيس (الملك أو الأمير) ورئيس الوزراء، وفق ما ينص عليه الدستور، في هذا النموذج، يتولى رئيس الوزراء رئاسة الحكومة باعتباره ممثلاً للأغلبية البرلمانية، بينما يحتفظ الرئيس بصلاحيات جوهرية، أبرزها التعيين والمصادقة والتوجيه العام، وتتسم هذه السمة بالخصائص التالية:

سمات الحكم الوراثي المختلط	- الرئيس هو رأس الدولة، دون أن يترأس الحكومة - الصلاحيات التنفيذية موزعة بين الرئيس ورئيس الوزراء - الوزراء مسؤولون أمام الرئيس والبرلمان معًا - يعين الرئيس رئيس الوزراء من الأغلبية البرلمانية المنتخبة - البرلمان يتم انتخابه من الشعب عبر الاقتراع العام - للرئيس صلاحيات دستورية محددة مثل: الاعتراض على مشاريع القوانين، والمصادقة على التشريعات، وحل البرلمان في حالات معينة

نموذج الحكم المختلط - المغرب

يشكّل النظام المغربي نموذجًا للحكم الوراثي المختلط، حيث يتقاسم الملك ورئيس الحكومة الصلاحيات التنفيذية، وبحسب الدستور المغربي [193]:

- يرأس الملك المجلس الوزاري المشكّل من رئيس الحكومة والوزراء
- يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب الفائز في الانتخابات البرلمانية

رابعًا: الحكم الوراثي ← الدستوري المقيد

يُشير الحكم الوراثي الدستوري المقيّد إلى نمط من أنماط أنظمة الحكم الوراثي، تُقيد فيه صلاحيات الرئيس (الملك أو الأمير) بنصوص دستورية واضحة، بحيث توزّع

السلطات وفق مبدأ الفصل بينها:

سمات الحكم الوراثي الدستوري المقيد	- التنفيذية تُمارس من قبل الرئيس بمساعدة الحكومة - الصلاحيات التشريعية منوطة بالسلطة التشريعية - القضائية مستقلة بيد المحاكم - الرئيس لا يترأس مجلس الوزراء؛ بل يعيّنه - صلاحيات الرئيس مضبوطة وفقًا للدستور - الوزراء يُعيّنون ويُعفون بمرسوم من الرئيس - يتحمل الوزراء المسؤولية أمام الرئيس - يتم انتخاب البرلمان من قبل الشعب مباشرة

نموذج الحكم الدستوري المقيد - الكويت

تنطبق على الكويت مواصفات الحكم الوراثي الدستوري المقيّد، إذ حدد الدستور توزيع السلطات بوضوح، فجعل [194]:

- السلطة التنفيذية بيد الأمير، ويعاونه مجلس الوزراء
- السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقًا للدستور
- السلطة القضائية من اختصاص المحاكم

وبناءً على ما تقدم من تحليل وتفصيل، يمكن تلخيص أوجه التباين بين سمات النظم الوراثية المختلفة في الجدول التالي الذي يوضح الترتيب الوظيفي والصلاحيات الدستورية وفقًا لطبيعة كل نموذج:

المعيار	الحكم الوراثي المطلق	الحكم الوراثي المقيد	الحكم الوراثي البرلماني	الحكم الوراثي المختلط
الرئيس	يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة	لا يترأس الحكومة؛ بل يعين رئيسها	منصب شرفي بلا سلطة تنفيذية	لا يرأس الحكومة؛ بل يشارك مع البرلمان في التعيين
صلاحية الرئيس	لديه صلاحيات شاملة وغير محددة	لديه صلاحيات محددة وفقًا للدستور	رمزية وشكلية ضمن نطاق الدستور	لديه صلاحيات محددة وفقا للدستور

تعيين الوزراء	يعينهم الرئيس بصفته رئيس الحكومة	يعينهم الرئيس بناءً على ترشيح رئيس الوزراء	البرلمان يختار الوزراء، والرئيس يصادق	الرئيس يعين رئيس الوزراء وفقًا لما يحدده الدستور ونتائج الانتخابات
مسؤولية الوزراء	تكون أمام الرئيس، فقط	تكون أمام الرئيس حسب صلاحيته الدستورية	تكون أمام البرلمان المنتخب	تكون أمام الرئيس والبرلمان معًا
البرلمان	مُعيَّن بالكامل من قِبل الرئيس	مُنتخب من الشعب	مُنتخب من الشعب	مُنتخب من الشعب
مثال	بروناي	الكويت	بريطانيا	المغرب

يُبرز الجدول المقارن بين أنماط النظم الوراثية الفروق البنيوية في توزيع السلطات وموقع الرئيس في النظام السياسي، حيث يتّسم الحكم الوراثي المطلق بتركيز الصلاحيات كافة في يد الرئيس الذي يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة، كما هو الحال في بروناي، في حين يفصل النظام الوراثي المقيد بين المنصبين مع إبقاء سلطة التعيين بيد الرئيس ضمن ضوابط دستورية، كما في الكويت. أما النظام الوراثي البرلماني، فيمنح الرئيس دورًا رمزيًا شرفيًا، مع إسناد السلطة الفعلية إلى رئيس الوزراء المنتخب، كما في بريطانيا، بينما يجمع النظام الوراثي المختلط بين سمات الحكم الدستوري والبرلماني، حيث يتقاسم الملك أو الأمير الصلاحيات التنفيذية مع الحكومة، كما في المغرب، ويُظهر التحليل أن التباين بين هذه الأنظمة لا يقتصر على الألقاب أو الأشكال؛ بل يتجسد في طبيعة المسؤولية السياسية، وآلية تعيين الحكومة، وحدود السلطة التشريعية، مما يجعل التصنيف الرباعي أداة مفيدة لفهم ديناميات الحكم الوراثي في السياقات المعاصرة.

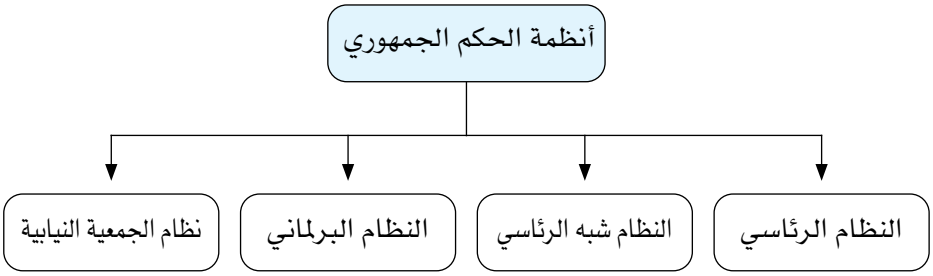
المبحث الثاني: النظم الجمهورية المعاصرة

تعود الجذور الفكرية للحكم الجمهوري إلى المدن اليونانية القديمة، في حين ظهر مصطلح الجمهورية في الفكر السياسي الروماني، ثم تطور في أوروبا الحديثة

ليصبح أحد أبرز أنظمة الحكم المعاصرة، حيث بدأت تتبلور أفكار تدعو إلى نظام يعكس إرادة الشعب، ويكفل لهم حرية إدارة شؤونهم عبر المشاركة الواسعة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بديلاً عن النظم الملكية والإمبراطورية التي كانت سائدة آنذاك، والتي قيّدت حرية الأفراد في اختيار من يحكمهم، ومع ازدهار مفهوم الدولة وتطوره في أوروبا مع نهاية العصور الوسطى، تعالت الأصوات المطالبة بالحكم الجمهوري في مواجهة الحكم الملكي المطلق، استنادًا إلى مبدأ المشاركة السياسية الداعمة لسيادة الشعب، وقد كان لتلك الأصوات أثر بارز في اندلاع الثورتين الفرنسية والأمريكية، إذ دفعت الأقليات الحاكمة للاستجابة لمطالب الأغلبية في تقرير مصيرها، وفيما بعد، ظهرت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين العديد من الدول التي اتخذت من النظام الجمهوري أساسًا لبنيتها السياسية[195].

أنظمة الحكم الجمهوري

هو نظام الحكم الذي يتولى فيه شخص منتخب من قبل الشعب رئاسة الدولة لمدة محددة، من خلال صناديق الاقتراع، وتأخذ أنظمة الحكم الجمهورية أربعة أشكال رئيسة، يمكن التعرف عليها من خلال ما يلي:



سمات الأنظمة الجمهورية

نود بداية، وقبل الحديث عن أشكال أنظمة الحكم الجمهوري، التوقف عند أبرز سمات هذا النوع من الحكم، والذي ينقسم إلى نوعين رئيسين، يمكن توضيحهما من خلال الجدول التالي:

أولاً: الديمقراطي	التعريف	أحد أنماط الحكم التي تتركز فيها السلطة بيد الشعب، حيث يُنتخب ممثلوه عبر الاقتراع
	الخصائص	- جوهر النظام الديمقراطي هو حكم الشعب لنفسه - تُحدّد الفترة الرئاسية، وغالبًا لا تتجاوز فترتين متتاليتين - يقوم على مبدأ التعددية السياسية والحزبية - يحترم حقوق الإنسان ويكفلها - يضمن حرية الرأي والتعبير والإعلام والصحافة - يعزز المشاركة السياسية وحرية اختيار السلطة - يقوم على مبادئ المساواة والعدالة وسيادة القانون
	مثال	فرنسا - البرتغال

ثانيًا: الشمولي	التعريف	نمط من أنماط الحكم تُحتكر فيه السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) بيد الحاكم، دون تحديد زمني واضح لفترة الحكم
	الخصائص	- يستند إلى حكم الفرد المطلق - لا تُحدّد فيه مدة رئاسة الحاكم - يُسيطر فيه حزب واحد، غالبًا، على الحياة السياسية - تنتهك فيه حقوق الإنسان بشكل منهجي - تُقيّد فيه حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام - تُحجب فيه المشاركة السياسية وحق اختيار السلطة - يغيب فيه مبدأ المساواة والعدالة وسيادة القانون
	مثال	كوريا الشمالية - إريتريا

أشكال النظم الجمهورية المعاصرة

أولاً: النظام الرئاسي

يُعد النظام الرئاسي أحد الأشكال البارزة في الحكم الجمهوري، حيث يجمع الرئيس

بين منصبي رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، ويتميّز هذا النظام بالفصل التام بين السلطات الثلاث، مما يمنح كل سلطة استقلالاً وظيفيًا واضحًا، ويتبوأ الرئيس موقعًا محوريًا في هذا النموذج، إذ يتولى رسم السياسات العامة وتعيين الوزراء وممارسة صلاحيات واسعة دون أن يكون خاضعًا للسلطة التشريعية، وهو ما يميز هذا النمط عن البرلماني وشبه الرئاسي، وتُعد الولايات المتحدة النموذج الأكثر اكتمالاً وتمثيلاً لهذا النمط. ويتميّز هذا النظام بعدد من الخصائص البارزة، من أهمها [196]:

خصائص النظام الرئاسي	- يُنتخب رئيس الدولة مباشرة من قبل الشعب، أو وفق آلية انتخابية يحددها الدستور، كما هو الحال في نظام المجمع الانتخابي في الولايات المتحدة - يتولى رئيس الدولة منصب رئاسة السلطة التنفيذية - يضطلع الرئيس برسم السياسات التنفيذية العليا - يتمتع الرئيس بصلاحية تعيين الوزراء وإقالتهم - يخضع الوزراء لمسؤولية مباشرة أمام الرئيس، وليس أمام البرلمان - يُمنع الجمع بين عضوية البرلمان وتولي منصب تنفيذي في الحكومة - لا يملك الرئيس صلاحية حل البرلمان - لا يملك البرلمان حق إقالة الرئيس أو حجب الثقة عنه، إلا في حال خيانة القسم أو الدستور

ورغم وضوح الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي، إلا أنه يواجه انتقادات جوهرية تتعلق بجمود بنيته وعدم مرونته في التعامل مع الأزمات السياسية[197]، وفيما يلي أبرز هذه الانتقادات:

نقد النظام الرئاسي	- تتعرض مؤسسات الدولة للشلل، ويتعطل الأداء الاقتصادي عند نشوب خلاف بين الرئيس والبرلمان - غالبًا ما يعمل الرئيس وفقًا لمرجعيته الحزبية، حتى لو تعارضت مع الإرادة العامة أو المصلحة الوطنية - يُقيّم أداء الرئيس من قبل حزبه خلال فترة ولايته، لضمان دعمه لولاية ثانية، ما يجعله يلتزم بخطط الحزب أكثر من الاستجابة لمتغيرات الواقع السياسي - يفتقر النظام إلى آلية دستورية تسمح بإقالة الحكومة من قبل البرلمان أو حلّه من قبل الرئيس، مما يؤدي إلى أزمات سياسية حادة عند تصاعد التوتر بين السلطتين

النموذج التطبيقي: الولايات المتحدة

يُمثّل النظام السياسي الأمريكي مثالاً واضحًا على النظام الرئاسي، إذ يتأسس على استقلال صارم بين السلطات الثلاث، وتوزيع دقيق للاختصاصات بين الكونغرس والرئيس والمحاكم، وتُبرز التجربة الأمريكية مدى فاعلية هذا النموذج حين تتوازن السلطات وتتكامل دون تغوّل إحداها على الأخرى، إلا أن ذات النظام يُظهر هشاشة في حالات الانقسام الحاد، خاصة بين الكونغرس والرئيس، وهنا، يعرض الجدول التالي البنية المؤسسية للنظام الرئاسي في الولايات المتحدة كما تنظمها الوثائق الدستورية والممارسة السياسية [198]:

نمط النظام	جمهوري رئاسي
انتخاب الرئيس	انتخاب مباشر من الشعب عبر المجمع الانتخابي
السلطة التشريعية	يمارسها الكونغرس (مجلس الشيوخ – مجلس النواب)
السلطة التنفيذية	يمارسها الرئيس بمعاونة وزراء ومسؤولين يختارهم ويُشرف عليهم
السلطة القضائية	مستقلة، على رأسها المحكمة العليا
الفصل بين السلطات	الفصل التام بين السلطات

النظام الرئاسي الأمريكي يُعتبر أنموذجًا للتوازن الحذر، إذ يحمي استقلال السلطات ويضمن عدم تداخلها، غير أنه يُظهر، أيضًا، بعض التحديات السياسية، خصوصًا عند سيطرة حزب على السلطة التنفيذية وآخر على السلطة التشريعية، مما يُعقّد عملية صنع القرار ويُضاعف التوتر المؤسسي. وتكمن قوة هذا النموذج في ثبات مؤسساته، فيما يتمثّل ضعفه في غياب أدوات مرنة لحل الأزمات السياسية الحادة، وهو ما جعل بعض الدول تتردد في تبنيه كاملاً، مفضّلة النماذج المختلطة التي تجمع بين مزاياه وتحدّ من صلابته.

ثانيًا: النظام شبه الرئاسي

يُصنَّف النظام شبه الرئاسي ضمن أنظمة الحكم الجمهورية المختلطة، حيث تتقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء، ويجمع هذا النظام بين خصائص النظام الرئاسي، من حيث انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب، وبين خصائص النظام البرلماني، من حيث مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، ويقوم على الفصل المرن بين السلطات الثلاث، بما يتيح التوازن الوظيفي بين الرئاسة والحكومة، ويُعتبر من أكثر الأنظمة اعتمادًا في أوروبا، نظرًا لما يوفره من توازن بين مركزية القرار والرقابة البرلمانية، ويتميّز بمجموعة من الخصائص المؤسسية التي تميّزه عن غيره من الأنظمة الجمهورية، وأبرزها [199]:

خصائص النظام شبه الرئاسي	– يُنتخب رئيس الدولة مباشرة من قبل الشعب، وليس من قِبل البرلمان – يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس الوزراء – لا يُعتبر رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة – يُعيّن رئيس الجمهورية رئيس الوزراء، بشرط مصادقة البرلمان – يتم تعيين الوزراء من قبل رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح من رئيس الوزراء، وله قبول استقالاتهم – يخضع رئيس الوزراء والوزراء لمسؤولية مزدوجة أمام كل من الرئيس والبرلمان – يُمنع الجمع بين عضوية البرلمان وتولي منصب حكومي تنفيذي – يملك رئيس الدولة حق حل البرلمان، بعد استشارة رئيسه – لا تملك السلطة التشريعية حق إقالة الرئيس أو حجب الثقة عنه، إلا في حال خيانة القسم أو انتهاك الدستور

كما يُؤخذ على النظام شبه الرئاسي انتقادات تتعلّق بمرونة توزيع الصلاحيات بين السلطتين؛ التنفيذية والتشريعية، خاصة في ظل تقلب موازين القوى داخل البرلمان، ما قد يُنتج اختلالاً وظيفيًا بين المؤسستين [200]، ويمكن تلخيص أبرز هذه الانتقادات في الجدول التالي:

نقد النظام شبه الرئاسي	- احتمال اختلال التوازن بين السلطتين؛ التنفيذية والتشريعية وفقًا لتركيبة البرلمان - إذا حصل الرئيس على أغلبية برلمانية، قد تُهمّش السلطة التشريعية لصالح التنفيذية - إذا فقد الرئيس أغلبيته، قد تُهيمن السلطة التشريعية على القرار السياسي - يؤدي الخلل إلى تعطيل برنامج الرئيس وتعميق الاستقطاب المؤسسي - يُعرّض النظام لأزمات حكم ناتجة عن الصراع بين الرئاسة والبرلمان

النموذج التطبيقي: فرنسا (نظام شبه رئاسي)

يُجسِّد النظام السياسي الفرنسي الخصائص الكاملة للنموذج شبه الرئاسي، حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات تنفيذية واسعة، ويتولى تعيين رئيس الوزراء، في حين تخضع الحكومة لمساءلة البرلمان، ويبرز في هذا النموذج توزيع الصلاحيات بين رأسي السلطة التنفيذية، والتكامل بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن وجود مجلس دستوري مستقل يُشرف على رقابة القوانين والانتخابات، ويعكس النظام الفرنسي قدرة النموذج شبه الرئاسي على المزج بين الاستقرار التنفيذي والرقابة التشريعية الفاعلة، ولتبسيط ذلك، يُبرز الجدول التالي البنية المؤسسية للنظام شبه الرئاسي في فرنسا [201]:

نمط النظام	جمهوري شبه رئاسي
انتخاب الرئيس	انتخاب مباشر
السلطة التشريعية	يمارسها البرلمان بغرفتيه (الجمعية الوطنية - مجلس الشيوخ)

رئاسة الحكومة	يُعيَّن رئيس الوزراء من قبل الرئيس بمصادقة البرلمان
السلطة التنفيذية	مشتركة بين الرئيس والحكومة
السلطة القضائية	قضاء مستقل، تتوزع اختصاصاته بين القضاء العام (برئاسة محكمة النقض)، والقضاء الإداري (برئاسة مجلس الدولة)، إضافة إلى المجلس الدستوري
الفصل بين السلطات	الفصل المرن بين السلطات

النظام الفرنسي يُعتبر أنموذجًا متوازنًا في توزيع الصلاحيات، إذ يتيح للرئيس دورًا محوريًا في التوجيه العام للدولة، مع احتفاظ البرلمان بصلاحيات التشريع والرقابة، كما يمثّل مجلس الدولة ومحكمة النقض الضمانة المؤسسية لاستقلال القضاء، في حين يشكّل المجلس الدستوري ركيزة أساسية لحماية الشرعية الدستورية، ويعكس هذا النموذج مرونة النظام شبه الرئاسي في تكييف وظائفه مع معطيات الحياة السياسية المعاصرة، دون الإخلال بمبدأ التوازن بين السلطات.

ثالثًا: النظام البرلماني الجمهوري

يتّسم النظام البرلماني الجمهوري بمرونة العلاقة بين السلطات، إذ تُمارس السلطة التنفيذية باسم البرلمان ومن خلاله، ينبثق رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) من الأغلبية البرلمانية، ويقود السلطة التنفيذية، بينما يُنتخب رئيس الدولة من البرلمان ويؤدي دورًا رمزيًا لا تنفيذيًا، ويقوم هذا النموذج على الفصل المرن بين السلطات، ما يتيح للحكومة حل البرلمان عند الضرورة، ويمنح البرلمان في المقابل صلاحية سحب الثقة من الحكومة، ويتمتّع هذا النظام بقدرة تكيّفية عالية، مما يجعله مناسبًا للأنظمة متعددة الأحزاب التي تتطلب ائتلافات حكومية مرنة ومستقرة، وهنا يُبين الجدول التالي أبرز خصائص النظام البرلماني الجمهوري [202]:

خصائص النظام البرلماني الجمهوري	- يُنتخب رئيس الدولة، عادةً، من قبل البرلمان، لا مباشرة من الشعب - يتمتع الرئيس بصلاحيات شكلية، ويُعتبر ضامنًا للنظام دون دورٍ تنفيذي مباشر - يُكلِّف رئيس الدولة رئيس الوزراء من الحزب أو الائتلاف الحائز على أغلبية البرلمان أو القادر على تشكيل الحكومة - تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، ويمكن سحب الثقة منها - يقوم رئيس الدولة بحل البرلمان بناءً على طلب رئيس الوزراء أو وفقًا لما يحدده الدستوربعض الدساتير تشترط أن يكون الوزراء من النواب، وأخرى لا تشترط ذلك - تُشكّل الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية البرلمانية

كما يواجه هذا النظام عدة انتقادات تتعلق بدرجة استقراره وفاعليته في إدارة السلطة، وتُعد هشاشة التحالفات الحزبية، وضعف صلاحيات رئيس الدولة، وتكرار الانتخابات من أبرز المآخذ التي تؤثر على كفاءة الأداء السياسي في هذا النموذج، ويُبيّن الجدول التالي أبرز هذه الانتقادات:

الانتقادات الموجهة للنظام البرلماني الجمهوري	- بسبب التعدد الحزبي يصعب تشكيل حكومة أغلبية مستقرة - اقتصار دوره على الجوانب الشكلية والرمزية، رغم أنه يمثل وحدة الدولة - غالبًا لا يتمكن حزب واحد من الحصول على الأغلبية، ما يفرض تحالفات قد تكون هشة - تتطلب الحكومات الائتلافية تسويات قد تُضعف فاعلية القرار السياسي - تؤدي الأزمات البرلمانية المتكررة إلى حل المجلس وإجراء انتخابات مبكرة بشكل متكرر

النموذج التطبيقي: ألمانيا (النظام البرلماني الجمهوري)

تُعدّ ألمانيا نموذجًا بارزًا للنظام البرلماني الحديث، حيث يجمع نظامها بين الطابع الفيدرالي والانضباط الدستوري في توزيع السلطات، حيث يتولى المستشار الاتحادي قيادة الحكومة المنتخبة من البرلمان (البوندستاغ)، في حين يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الجمعية الاتحادية ويؤدي دورًا رمزيًا، ويُوزَّع الأداء السياسي على

أساس الفصل المرن بين السلطات: تشريعية (البوندستاغ والبوندسرات)، تنفيذية (الحكومة الاتحادية)، وقضائية (المحاكم الاتحادية والدستورية) [203]، ويعكس هذا النموذج توازنًا وظيفيًا بين المؤسسات، مع ضمان استقرار العمل البرلماني في بيئة سياسية متعدّدة الأحزاب، وفيما يلي جدول يوضح السمات المؤسسية للنظام البرلماني الجمهوري في ألمانيا وفقًا للدستور الاتحادي [204]:

نمط النظام	جمهوري برلماني
انتخاب الرئيس	يُنتخب من الجمعية الاتحادية – صلاحيات رمزية ودستورية محدودة
رئاسة الحكومة	المستشار الاتحادي – يُنتخب من البرلمان ويقود السلطة التنفيذية
السلطة التشريعية	البوندستاغ (منتخب مباشرة) + البوندسرات (ممثل حكومات الولايات)
السلطة التنفيذية	تُشكّل الحكومة من الأغلبية البرلمانية، وتخضع للمساءلة أمام البوندستاغ
السلطة القضائية	محاكم اتحادية مستقلة – المحكمة الدستورية العليا تضمن الرقابة الدستورية
الفصل بين السلطات	الفصل المرن بين السلطات

يعكس النموذج الألماني في الحكم البرلماني خصائص مؤسسية تستند إلى توازن دقيق بين السلطات، حيث يُمارَس العمل التنفيذي من قبل حكومة منتخبة من البرلمان، بينما يؤدي رئيس الدولة دورًا رمزيًا. ويعتمد النظام على آلية "سحب الثقة البنّاء" بوصفها أداة لضمان الاستقرار، إلى جانب دور المحكمة الدستورية في الرقابة القانونية، كما يُسهم النظام الانتخابي النسبي في تمثيل التعددية الحزبية ضمن إطار ديمقراطي منظم.

رابعًا: نظام الجمعية النيابية (الجمعوي)

يمثل نظام الجمعية النيابية أحد الأنماط النادرة في النظم الجمهورية، حيث تتركز السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية كافة في يد هيئة واحدة تُنتخب مباشرة من الشعب، وتُعرف باسم «الجمعية الاتحادية»، لا يُقرّ هذا النموذج بمبدأ الفصل

بين السلطات؛ بل يقوم على دمجها داخل هيئة موحدة تعبّر عن الإرادة الشعبية، ويتجسد هذا النظام اليوم بشكل فعّال في الحالة السويسرية، وتتكوّن الدولة من 26 مقاطعة (كانتون)، تُمارس سلطاتها من خلال ثلاث مؤسسات: الجمعية الاتحادية، المجلس الاتحادي، والمحاكم [205]، ضمن إطار دستوري يعكس طابع المشاركة الجماعية لا المركزية الفردية، ويُبيّن الجدول التالي سمات نظام الجمعية النيابية في سويسرا، بوصفه نموذجًا يجمع السلطات ضمن هيئة تشريعية واحدة تمثل الإرادة الشعبية وتضطلع بوظائف الحكم كافة [206]:

الجمعية الاتحادية (البرلمان)	تتكوّن من مجلسين: المجلس الوطني (200 عضو) ومجلس المقاطعات (46 عضوًا)
نظام الانتخاب	تختلف طريقة الانتخاب وفقًا لقوانين الكانتونات، مع اعتماد الأغلبية أو التمثيل النسبي بحسب كل كانتون
المجلس الاتحادي (الحكومة)	يتكوّن من سبعة وزراء يُنتخبون من قبل الجمعية، دون رئيس تنفيذي ثابت
رئيس الدولة	لا يوجد رئيس دائم – يُنتخب رئيس سنوي رمزي من بين الوزراء السبعة
اختصاصات الجمعية	تشريع القوانين، تعيين الحكومة، الرقابة على السلطة التنفيذية والقضائية
القضاء	المحكمة الاتحادية العليا – تتألف من 38 قاضيًا يُنتخبون من البرلمان
صلاحيات الحكومة	تقتصر مهمتها على تنفيذ القوانين، ويجوز لها اقتراح مشروعات القوانين، أما سلطة إقرارها فتعود للجمعية الاتحادية، ولا تملك حلها.
الاستقلال القضائي	مستقل وتخضع المحاكم لإشراف الجمعية، ولا تملك صلاحية الرقابة الدستورية

يعكس النموذج السويسري تفرّدًا مؤسسيًا يتمثل في دمج السلطات ضمن بنية برلمانية واحدة، تُمارس من خلالها الجمعية الاتحادية سلطة شبه مطلقة في صياغة السياسات

ومراقبة الأداء وتنفيذ القوانين، ويُبرز غياب منصب رئاسي دائم واستبداله برئيس دوري من داخل الحكومة الفلسفة السياسية القائمة على تقليص التمركز الشخصي للسلطة، وتعزيز القيادة الجماعية، كما يُظهر النظام القضائي تبعية واضحة للبرلمان، ما يجعل نظام الجمعية أقرب إلى نموذج السيادة البرلمانية الكاملة.

خاتمة الفصل التاسع

يتبيّن من تحليل النظم السياسية المعاصرة أن التباين بين الوراثي والجمهوري لا يُختزل في طريقة تولي الحكم فحسب؛ بل يشمل عمق الترتيبات الدستورية، ومستوى المشاركة السياسية، ومدى الفصل بين السلطات، ففي حين تحافظ النظم الوراثية على شرعيتها عبر التاريخ والتقاليد، تعتمد النظم الجمهورية على الانتخاب والتمثيل والمساءلة، مع تدرّج متفاوت في تطبيق المبادئ الديمقراطية، كما أظهرت النماذج المدروسة كيف يمكن لعوامل الجغرافيا، والدين، والاقتصاد، أن تُعيد تشكيل نمط الحكم داخل كل إطار نظامي، وتكشف هذه المقارنة عن واقع متعدد الأبعاد، حيث لا وجود لنموذج مثالي جامع؛ بل تجارب وطنية تشكّلت ضمن سياقاتها الخاصة، ومن هنا، يُعد فهم هذه النظم خطوة ضرورية لفهم الديناميات السياسية المعاصرة وآفاق التحول المستقبلي في أنماط الحكم.

الفصل العاشر

العلاقات الدولية

تنوّعت التعريفات المتعلقة بمفهوم «العلاقات الدولية» في الأدبيات الأكاديمية والبحوث المتخصصة، وقد أجمع معظمها على صعوبة إيجاد تعريف شامل ودقيق لهذا المفهوم. ومع ذلك، يتفق الباحثون على أن جوهر العلاقات الدولية يتمثل في التفاعل بين الوحدات الدولية بهدف تحقيق كل منها لمصالحها وأهدافها، بالاعتماد على استراتيجياتها الخاصة في صنع القرار. ومن وجهة نظري، فإن فهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بعلم العلاقات الدولية يُعدّ المدخل الرئيس لفهم طبيعة هذه العلاقات، لما تمثله من إطار لتحليل ملامح السياسة الدولية، وذلك في ضوء التطورات التاريخية لهذا التخصص الأكاديمي، وتأثير العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

تعريف العلاقات الدولية

يرى المؤلف أن العلاقات الدولية هي «مجموعة التفاعلات والنشاطات المختلفة التي تحدث بين الوحدات الدولية في إطار المجتمع الدولي»، وهذا التعريف – في تقديري – هو الأقرب إلى طبيعة هذا الحقل ومضمونه، إذ يتميّز هذا التعريف بشموليته، ولا يقتصر على نمط واحد من أشكال العلاقات؛ بل يشمل مختلف التفاعلات والنشاطات، كما يتجاوز حصر العلاقات على الدول، فقط، ليشمل وحدات دولية أخرى، مثل: المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وقد حُدّد الإطار بالمجتمع الدولي بدلاً من النظام الدولي، انسجامًا مع الخصائص الدلالية لكل مصطلح، وهي مسألة سيتم تناولها، لاحقًا. وتكمن أهمية دراسة علم العلاقات الدولية في جملة من الدوافع، نحاول هنا فهم وتفسير وتحليل ديناميات المجتمع الدولي، إذ تسهم في الإحاطة بجملة من الجوانب الرئيسة، أبرزها:

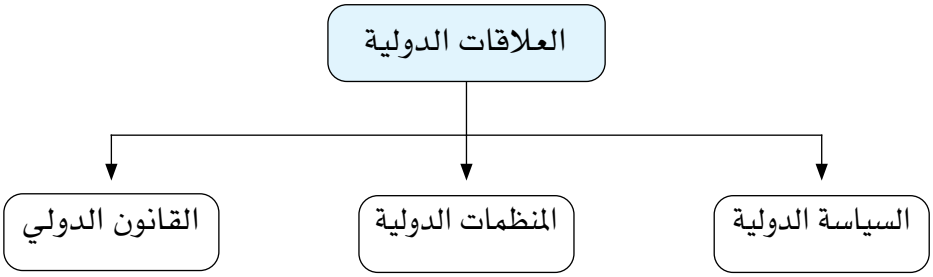
أهمية دراسة علم العلاقات الدولية	- فهم سلوك الوحدات الدولية في إطار العلاقات الدولية - تحليل دور المنظمات الدولية وتأثيرها في المشهد الدولي - دراسة تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التفاعلات الدولية - إبراز أهمية المدارس الفكرية في تفسير العلاقات الدولية - تفسير أسباب الأزمات والصراعات الدولية وسبل معالجتها - تحليل نشأة الظواهر والقضايا الدولية بأبعادها النظرية والواقعية - استيعاب طبيعة التفاعلات والنشاطات ضمن العلاقات الدولية - استشراف مسارات العلاقات الدولية والتنبؤ بمستقبلها

ويتبيّن من الأهمية السابقة أن علم العلاقات الدولية لا يقتصر على دراسة السلوك الرسمي للدول؛ بل يشمل منظومة متكاملة من الفواعل والقضايا العابرة للحدود، كما يعكس هذا الحقل تداخلاً مركبًا بين النظريات والممارسات الواقعية، بما يعزز من قدرته على تفسير التحولات العالمية واستشراف مساراتها المستقبلية.

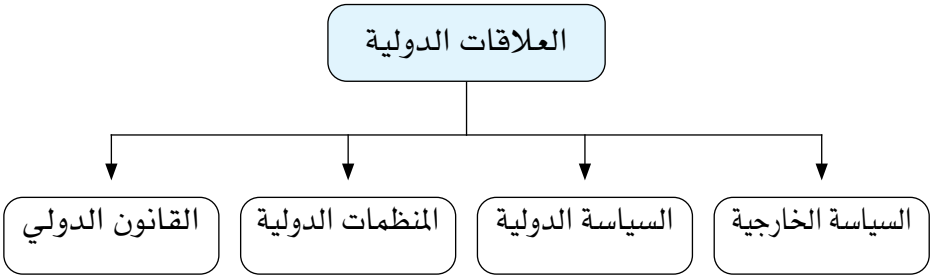
التاريخ العلمي للعلم العلاقات الدولية

شهدت بدايات خمسينيات القرن العشرين محطة مفصلية في تحديد موضوعات حقل العلاقات الدولية، حين اجتمع عدد من الأكاديميين والباحثين البريطانيين، برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بهدف وضع إطار واضح لموضوعات هذا الحقل وفروعه، وقد أسفر الاجتماع عن اعتماد تصنيف أولي لفروع العلاقات الدولية على النحو التالي[207]:

- السياسة الدولية
- المنظمات الدولية
- القانون الدولي



ويُلاحظ في هذا التصنيف غياب مفهوم «السياسة الخارجية» بوصفه فرعًا مستقلاً ضمن موضوعات العلاقات الدولية، غير أن التطورات التي شهدها الحقل خلال العقود الأخيرة دفعت الباحثين إلى إعادة النظر، وإدماج السياسة الخارجية بوصفها فرعًا أصيلاً، مما أدى إلى تحديث التصنيف -في تصوري- ليأخذ الشكل التالي:



المبحث الأول: السياسة الخارجية

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية

يمثل مفهوم السياسة الخارجية، كما هو الحال مع مفاهيم أخرى في حقل العلاقات الدولية، أحد الموضوعات الجدلية التي تفتقر إلى تعريف موحّد واضح الدلالة، وتعود هذه الإشكالية إلى تعدد الاتجاهات الفكرية والمنهجية داخل هذا الحقل العلمي، وهو أمر مألوف في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وانطلاقًا من ذلك، يتجاوز هذا المبحث الخوض في الخلافات النظرية حول التعريفات، ويتجه إلى تقديم صياغة

مبسطة لهذا المفهوم، حيث نستطيع تعريف السياسة الخارجية بأنها «مجموعة القرارات والنشاطات والتفاعلات السياسية التي تقوم بها وحدة دولية، تجاه وحدات دولية أخرى خارج نطاقها الجغرافي، بهدف تحقيق مصالحها وأهدافها الوطنية خلال فترة زمنية محددة»، ويظهر من تحليل التعريف أن تكوين مفهوم السياسة الخارجية يستلزم اجتماع عدة عناصر مترابطة، يمكن توضيحها على النحو التالي:

القرارات والنشاطات	تشمل مجموعة التفاعلات والسلوكيات على المستويين الإقليمي والدولي
الوحدات الدولية	تشمل الدول، والمنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات
المصالح والأهداف	تمثل الأولويات والغايات والتطلعات التي تسعى الوحدات الدولية إلى تحقيقها
خارجيًا	تشير إلى بيئة السياسة الخارجية خارج النطاق الجغرافي للوحدة الدولية
فترة زمنية	تعني أن التفاعلات والسلوكيات تتم ضمن إطار زمني محدد

ويتضح من العناصر السابقة أن مفهوم السياسة الخارجية يقوم على تفاعل منظم بين الفاعلين والأهداف ضمن بيئة دولية متغيرة، كما يعكس هذا المفهوم تلازم السلوك الخارجي مع اعتبارات المصالح الوطنية والإطار الزمني المحدد، ومن هنا، تبدو السياسة الخارجية نشاطًا مركبًا يتطلب إدارة دقيقة لعوامل متعددة ومتداخلة.

وتتطلب خاصية التفاعلات الدولية أن تبادر الوحدة الدولية إلى صياغة توجهات ونشاطات موجهة نحو وحدات أخرى، بما ينسجم مع مصالحها وأهدافها، وهذه الأهداف تستلزم بدورها قرارات استراتيجية تلبي الاحتياجات والغايات السياسية للوحدة، ويُعد الإطار الزمني عاملاً حاسمًا، إذ تتغير أنماط السياسة الخارجية تبعًا للظروف المرحلية، وتظل الدولة هي الوحدة الأكثر تأثيرًا في حركة التفاعلات الدولية، بفضل ما تملكه من مقومات جغرافية، وموارد طبيعية وبشرية، وقدرات عسكرية واقتصادية، ونظم اجتماعية متماسكة، وهي امتيازات لا تتوافر، عادةً، لدى

الوحدات الدولية الأخرى، مثل المنظمات الدولية أو الشركات متعددة الجنسيات.

ثانيًا: أهداف السياسة الخارجية

تتحرك السياسة الخارجية وفق أهداف محددة، ولا تقوم على الارتجال أو الاجتهاد الفردي، إذ يرسم صانع السياسة الخارجية الغايات والتطلعات التي تنطلق منها القرارات السياسية، وفي هذا السياق، لا أتفق مع الاتجاه الذي يربط أهداف السياسة الخارجية بالقيم الأخلاقية أو الفلسفية المجردة؛ إذ تكشف السلوكيات الميدانية للدول داخل المجتمع الدولي عن انفصال واضح بين الشعارات الأخلاقية والممارسات الفعلية، حتى وإن رُفعت تلك الشعارات لتبرير السياسات الخارجية، ويُقصد بأهداف السياسة الخارجية «التطلعات والغايات التي تسعى الوحدات الدولية إلى تحقيقها خارج إطارها الجغرافي»، ومن أبرز الأهداف المعلنة:

الأهداف المعلنة التي تسعى إليها الدول عبر السياسة الخارجية	– المحافظة على السيادة الوطنية وحماية الأمن الوطني – ضمان استقلال صناعة القرار السياسي عن الضغوط الخارجية – تحقيق الرفاه الاجتماعي للمواطنين ودعم التنمية المستدامة – حفظ الأمن والسلم الإقليميين والدوليين – تعزيز التعاون الدولي وتمثيل الدولة في المحافل الإقليمية والدولية – بناء تكتلات اقتصادية مع وحدات دولية أخرى – تطوير منظومة دفاعية رادعة لأغراض الحماية

تعكس الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية جوهر الدور الذي تؤديه الدولة في البيئة الدولية، بما يوازن بين حماية مصالحها الوطنية وتعزيز حضورها الخارجي، ويُلاحظ أن هذه الأهداف تجمع بين البعدين الأمني والتنموي، مما يؤكد الطبيعة المركبة للسياسة الخارجية الحديثة، كما أن نجاح الدولة في تحقيق هذه الأهداف يرتبط بقدرتها على التكيف مع التغيرات الدولية وحسن إدارة مواردها الاستراتيجية.

ثالثًا: أهمية دراسة السياسة الخارجية

تتجلى أهمية دراسة السياسة الخارجية للوحدات الدولية في عدد من الجوانب الرئيسة، من أبرزها فهم الوسائل والآليات المعتمدة في صنع القرار السياسي، وتحديد مدى استقلالية القرار؛ داخليًا وخارجيًا، كما تسهم هذه الدراسة في تفسير المرتكزات التي ترتكز عليها توجهات الوحدات الدولية تجاه بعضها البعض، وتحليل مسارات التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في بناء النظامين؛ الإقليمي والدولي، بما ينعكس مجددًا على سلوكيات الوحدات المنضوية ضمن هذين النظامين.

وتتيح دراسة السياسة الخارجية فهم النمط السياسي المتبع لكل وحدة دولية، انطلاقًا من محدداتها الداخلية والخارجية، ودور هذه المحددات في صياغة الأهداف والمصالح الوطنية، وتُبرز هذه الدراسة، أيضًا، أسباب هيمنة السياسة الخارجية للدول العظمى والكبرى على حركة التفاعلات الدولية، وكيفية استجابة الدول الوسطى والصغرى لذلك التأثير، عبر تحليل الوسائل التي تستخدمها القوى الكبرى لبسط نفوذها، سواء من خلال القوة الناعمة، أو الصلبة، أو الذكية، وتوقيتات توظيف هذه الأدوات، ويمكن تلخيص أهمية دراسة السياسة الخارجية في الجدول التالي:

أهمية دراسة السياسة الخارجية	– الإلمام بوسائل اتخاذ القرار السياسي واستقلاليته؛ داخليًا وخارجيًا – تحليل مسارات السياسات الخارجية تجاه القضايا والأحداث الدولية – فهم تأثير السياسة الخارجية في تشكيل النظامين الإقليمي والدولي – رصد الأنماط السياسية للوحدات الدولية وعوامل تشكلها الداخلية والخارجية – التعرف على استخدام القوى الناعمة والصلبة والذكية في السياسة الخارجية – التنبؤ باتجاهات السياسة الخارجية بناءً على تحليل الحاضر واستراتيجيات الدول

وعليه، تنطوي دراسة السياسة الخارجية على أهمية استراتيجية في تطوير الفهم العلمي للعلاقات الدولية وتحليله، فهي تمكّن الأكاديميين والباحثين من استكشاف

آليات التأثير المتبادل بين الوحدات الدولية ورصد تحولات موازين القوى الإقليمية والدولية، كما تسهم في بناء رؤى مستقبلية تساعد صانعي القرار على التكيف مع المستجدات العالمية وتوجيه سياساتهم الخارجية بفعالية ودقة.

رابعًا: مسارات السياسة الخارجية

يقصد بمسارات السياسة الخارجية تلك الاتجاهات التي تتبعها الوحدة الدولية في تعاملها مع وحدات دولية أخرى، أو مع الأحداث والقضايا الإقليمية والدولية خلال فترة زمنية معينة، وتتحدد هذه المسارات ضمن إطار السياسة الخارجية المعتمدة، بناءً على الأهداف والمصالح الوطنية المرسومة، ويُشترط أن تنسجم توجهات الدولة مع إمكانياتها وقدراتها الفعلية لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وعليه، يمكن إبراز أهم العوامل المحددة لتوجهات السياسة الخارجية وفقًا للجدول التالي:

الإمكانيات التي تحدد توجهات السياسة الخارجية	- وفقًا لأهدافها ومصالحها الوطنية - وفقًا لظروفها الداخلية - وفقًا لقواها العسكرية والاقتصادية والبشرية - وفقًا لتأثير قوتها الناعمة - وفقًا لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لنظامها الإقليمي - وفقًا لفاعليتها ودورها على المستوى الدولي

وهنا يُثار تساؤل مهم: هل يمكن لدولة ما أن تتبنى أكثر من توجه سياسي تجاه قضية واحدة خلال فترة زمنية معينة؟، الجواب: لا، إذ ينبغي أن يكون موقف الدولة تجاه قضية أو حدث دولي محددًا وواضحًا خلال مدة زمنية معينة، بما يحقق انسجام السياسة الخارجية ومصداقيتها، ومع ذلك، يمكن أن تتغير المواقف السياسية مع مرور الزمن، تبعًا لتحولات العلاقات الدولية والأزمات والصراعات القائمة، وحتى تتضح معالم مسارات السياسة الخارجية للوحدات الدولية، يمكن تقسيمها إلى جانبين رئيسين:

1) مسارات السياسة الخارجية ← وفق المجال الجغرافي

تنقسم توجهات السياسة الخارجية بناءً على النطاق الجغرافي المستهدف إلى توجهين رئيسين، كما يلي:

التوجه الإقليمي	تركيز السياسة الخارجية على المجال الجغرافي القريب، مع إغفال القضايا خارج الإقليم، انسجامًا مع طبيعة الأهداف والمصالح الوطنية	
	مثال	السياسة الخارجية التركية الموجهة أساسًا نحو منطقة الشرق الأوسط [208]

التوجه الدولي	توزيع اهتمام السياسة الخارجية على مناطق جغرافية متعددة عبر العالم، بما يحقق أهدافًا ومصالح تمتد خارج الإقليم المباشر	
	مثال	السياسة الخارجية الأمريكية الموجهة نحو مناطق متعددة عالميًا [209]

2) مسارات السياسة الخارجية ← وفق الإقرار أو التغيير

تنقسم توجهات السياسة الخارجية بحسب الموقف من الوضع القائم إلى مسارين أساسيين:

التوجه نحو الإقرار	توجه الدولة نحو دعم وإقرار الحالة الراهنة في النظامين؛ الإقليمي أو الدولي، بما ينسجم مع مصالحها وأهدافها الوطنية	
	الولايات المتحدة	السياسة الخارجية الأمريكية الموجهة لإقرار الوضع الراهن في أوروبا [210]

التوجه نحو التغيير	توجه الدولة نحو السعي لتغيير الحالة الراهنة القائمة في النظامين؛ الإقليمي أو الدولي، عندما تكون غير متوافقة مع مصالحها وأهدافها	
	الولايات المتحدة	السياسة الخارجية الأمريكية الموجهة لتغيير الوضع الراهن في إيران [211]

خامسًا: محددات السياسة الخارجية

تمثل محددات السياسة الخارجية مجموعة من العوامل المتداخلة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار السياسي للدولة، وتسهم، لاحقًا، في تشكيل ملامح سياستها الخارجية، ويمكن تصنيف هذه المحددات إلى أربعة مستويات رئيسة كما يلي:

1) المحددات الفردية

تتعلق المحددات الفردية بشخصية صانع القرار السياسي، ومدى تأثير خصائصه الذاتية في صياغة السياسة الخارجية، ومن أبرزها:

المحددات الفردية	- المستوى العلمي والخبرة السياسية - الأيديولوجية والفكر السياسي - كفاءة المستشارين المحيطين به - الصلاحيات الدستورية الممنوحة له - الحالة النفسية لصانع القرار - كيفية استجابته للقرارات وردود الفعل

2) المحددات الوطنية

ترتبط المحددات الوطنية بقدرات الدولة وإمكاناتها الداخلية، وتتوزع إلى أربعة محاور رئيسة:

الموارد الوطنية	العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والقوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والاستثمارات
النظام السياسي	شكل النظام السياسي، والعلاقة بين السلطات، والتاريخ السياسي، وأيديولوجية السلطة
العوامل المجتمعية	الأيديولوجيا المجتمعية، والعادات، والدين، والهوية، والتركيبة الاجتماعية، والثقافة والمشاركة السياسية
عوامل أخرى	دور جماعات الضغط، وتأثير الإعلام، ودور الرأي العام، وتأثير الأحزاب والجمعيات السياسية

3) محددات النظام الإقليمي

تعبر هذه المحددات عن طبيعة البيئة الإقليمية التي تتحرك الدولة ضمنها، وتشمل:

المحددات الإقليمية	- توزيع القوى الإقليمية - دور المنظمات الإقليمية - طبيعة التفاعلات الإقليمية (صراعية أو تعاونية) - تأثير الرأي العام الإقليمي - التحالفات العسكرية الإقليمية - التكتلات الاقتصادية الإقليمية

4) محددات النظام الدولي

تتصل هذه المحددات بطبيعة النظام الدولي القائم، ومدى تأثير القوى الكبرى والمنظمات الدولية في رسم سلوك الدول، ومن أبرزها:

المحددات الدولية	- قطبية النظام الدولي، توزيع القوى الدولية - دور المنظمات الدولية - طبيعة التفاعلات الدولية (صراعية أو تعاونية) - تأثير الرأي العام الدولية - التحالفات العسكرية الدولية - التكتلات الاقتصادية الدولية

يمثل فهم محددات السياسة الخارجية شرطًا أساسيًا لتحليل السلوك الدولي للدول وتفسير توجهاتها السياسية، إذ تسهم هذه المحددات، بتنوع مستوياتها الفردية والوطنية والإقليمية والدولية، في صياغة القرارات ورسم مسارات التفاعل الخارجي، كما أن الإلمام بها يمنح الباحث أدوات تحليلية دقيقة لاستشراف مآلات السياسة الخارجية وموقع الدول في النظامين؛ الإقليمي والدولي.

المبحث الثاني: السياسة الدولية

أولاً: مفهوم السياسة الدولية

تمثل السياسة الدولية أحد مظاهر العلاقات الدولية، إذ تتكوّن من مفردتين: (السياسة) و(الدولية)، واللتين تعكسان حركة تفاعلية دائمة بين الوحدات الدولية الفاعلة، حيث تُسهم هذه التفاعلات في بناء النظام الدولي واستدامته خلال فترة زمنية تحددها موازين القوى، لذا، يمكن تعريف السياسة الدولية بأنها «مجموعة التفاعلات والنشاطات التي تحدث وتُدار بين الوحدات الدولية الفاعلة والمؤثرة ضمن إطار النظام الدولي»، ويُبرز هذا التعريف دور الوحدات المؤثرة تحديدًا دون غيرها في تشكيل النظام الدولي.

فالسياسة الدولية هي المفصل الأكثر تأثيرًا في حركة التفاعلات الدولية، إذ تحدد طبيعة العلاقات الدولية وأشكال السياسة الخارجية للدول، وفي هذا السياق، يذهب بعض الباحثين إلى التمييز بين مصطلحي السياسة الدولية والسياسة العالمية، وهو تمييز - في رأيي - لا يستند إلى أسس أكاديمية رصينة؛ إذ أن المفهومين مترادفين من حيث المضمون، رغم اختلاف الصياغة اللفظية، فمنظمة الصحة العالمية هي نفسها منظمة الصحة الدولية، كما أن النظام الدولي والنظام العالمي يُستخدمان تبادليًا في أدبيات العلاقات الدولية. وتبرز ظواهر السياسة الدولية في عدد من القضايا والمسارات، كما يوضح الجدول التالي:

ظواهر السياسة الدولية	- حوار الحضارات والأديان والثقافات - الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية - الثورات الشعبية - الهجرة واللجوء السياسي والإنساني - العولمة والاعتمادية بين الدول - الإرهاب وغياب تطبيق القانون الدولي

وتعكس ظواهر السياسة الدولية مدى تعقيد وتشابك العلاقات بين الفاعلين الدوليين، وتُبين دور هذه الظواهر في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي وصياغة أولوياته، فكل ظاهرة من تلك الظواهر تمثل عاملاً من عوامل التغيير أو الاستقرار في النظام القائم، ومن خلال دراسة هذه الظواهر، يمكن تفسير التحولات الكبرى في السياسات الخارجية وفي طبيعة التفاعلات الدولية على المستويين؛ الإقليمي والعالمي.

ثانيًا: مفاهيم مرتبطة بمفهوم السياسة الدولية

1) النظام الدولي

يعتبر مفهوم النظام الدولي من المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية، ويُعرّف بأنه «الإطار الناتج عن حركة التفاعلات والنشاطات بين الوحدات الدولية الفاعلة والمؤثرة خلال فترة تاريخية معينة» [212]، ويمثل هذا المفهوم إطارًا نظريًا لتحليل تأثير نظم القوة والهيمنة على الشؤون الدولية، ولتفسير طبيعة النفوذ الذي تمارسه الفواعل الدولية في مختلف الميادين.

وعلى الرغم من تباين الآراء حول وجود قوة دولية واحدة تتحكم بالنظام الدولي، فإن كثافة التفاعلات بين الدول الفاعلة شكلت، بلا شك، بنيته العامة، ويُعد النظام الدولي حالة متغيرة تستند إلى طبيعة وشكل التفاعلات الدولية، بما يعكس، أحيانًا، حالات صراعية أو، في أحيان أخرى، حالات تعاونية، ويمكن تلخيص أبرز سماته في الجدول التالي [213]:

سمات النظام الدولي	– حالة متغيرة باستمرار وليست ثابتة – ليس نظامًا بمعنى الانضباط والالتزام، إنما يستند إلى طبيعة التفاعلات بين الدول المؤثرة – قائم على حالتين؛ إما (حالة صراع وتنافس) أو (حالة تعاون وتكامل) – يتسم بتباين الأيديولوجيات والقيم بين الدول – يفتقر إلى سلطة مركزية قادرة على التحكم الشامل بتصرفات الدول – تتغير فيه مراكز القوة من فترة إلى فترة تاريخية أخرى

تطور النظام الدولي شهد فترات تاريخية متعاقبة وتغيرات جوهرية في توزيع القوى، ويوضح الجدول التالي أبرز مراحل تطور النظام الدولي [214]:

شكل النظام الدولي	فترة الظهور	القوى الفاعلة
نظام متعدد القطبية	من معاهدة ويستفاليا (1648م) حتى بداية الحرب العالمية الثانية (1939م)	بريطانيا، النمسا، روسيا، فرنسا، الدولة العثمانية، بروسيا
نظام ثنائي القطبية	من نهاية الحرب العالمية الثانية (1945م) حتى نهاية الحرب الباردة (1989م)	الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي
نظام أحادي القطبية	من نهاية الحرب الباردة (1989م) حتى الوقت الراهن	الولايات المتحدة

يُبرز تطور النظام الدولي عبر المراحل التاريخية مدى ارتباط بنية النظام بتغير موازين القوى بين الفاعلين الدوليين، إذ أن تحولات مراكز القوة، سواء باتجاه التعددية أو الثنائية أو الأحادية القطبية، تعكس ديناميكية الصراع والتعاون في العلاقات الدولية، ومن خلال فهم هذه التحولات، يمكن تفسير طبيعة النظام القائم، واستشراف مساراته المستقبلية في ظل التغيرات العالمية المتسارعة.

2) المجتمع الدولي

يُقصد بالمجتمع الدولي «مجموعة التفاعلات والنشاطات التي تمارسها الأسرة الدولية، والتي تضم الوحدات الدولية جميعها، سواء المؤثرة منها أو غير المؤثرة، ضمن إطار العلاقات الدولية»، ويُلاحظ، أحيانًا، حدوث خلط بين مفهومي المجتمع الدولي والنظام الدولي، رغم اختلاف دلالتيهما، حيث يوضح الجدول التالي الفرق بينهما:

النظام الدولي	الإطار الذي تشكله الوحدات الدولية الفاعلة والمؤثرة في السياسة الدولية
المجتمع الدولي	الكيان الذي يضم جميع الوحدات الدولية، المؤثرة وغير المؤثرة، ضمن منظومة العلاقات الدولية

وعليه، ينبثق النظام الدولي من داخل المجتمع الدولي بوصفه الإطار الأوسع الذي يضم الوحدات الدولية جميعها، بينما يقتصر النظام الدولي على القوى الفاعلة القادرة على التأثير في مسار العلاقات الدولية، ومن هنا، يُعدّ المجتمع الدولي الحاضنة الكبرى للتفاعلات الدولية بمختلف مستوياتها، في حين يعكس النظام الدولي طبيعة موازين القوى وتحالفاتها ضمن هذا الإطار الواسع، وعلى الرغم من شمولية مفهوم المجتمع الدولي، إلا أنه لا يمثل كياناً موحد الإرادة أو القرار؛ بل يعكس تعدد الإرادات الوطنية واختلاف المصالح بين الدول، فالمجتمع الدولي يتكوّن من مجموع الدول الفاعلة وغير الفاعلة، لكنه لا يمتلك شخصية قانونية مستقلة أو إرادة سياسية جماعية، مثل المنظمات الدولية، وهذا التعدد في المصالح والمواقف يفسر التباين في تطبيق قواعد القانون الدولي وتعاطي الدول مع القضايا العالمية المشتركة.

ثالثًا: المعايير التقليدية عند تصنيف الدول المؤثرة

يعتمد تصنيف الدول من حيث قدرتها على التأثير في الساحة الدولية على مجموعة من المعايير التقليدية التي تتداخل مع بنية القوة الشاملة للدولة، وتمثل هذه المعايير أساسًا لفهم موقع الدولة ضمن النظامين؛ الإقليمي والدولي، كما تسهم في تفسير ديناميكيات النفوذ والتبعية في العلاقات الدولية.

1) المعيار الجغرافي

تُشكّل الجغرافيا ركيزة أساسية في بناء القوة القومية، حيث تتيح المساحة الواسعة والعمق الإستراتيجي للدولة تعزيز قدرتها على المناورة السياسية والعسكرية، وتوفر الجغرافيا الثرية تنوعًا بيئيًا يسهم في تعدد الموارد الطبيعية والنشاطات الاقتصادية، بما يدعم الاستقلال الاقتصادي والاستراتيجي، بالمقابل، تؤدي الجغرافيا المحدودة، كما في حالة الدول الحبيسة، إلى نشوء أنماط من الاعتماد الإجباري على الدول المجاورة، ما ينعكس سلبًا على حرية الحركة السياسية ويقيد الخيارات الاستراتيجية.

2) المعيار الديمغرافي

لا تقتصر أهمية المعيار الديمغرافي على الكتلة السكانية؛ بل تتعداها إلى نوعية رأس المال البشري، فالدول التي تجمع بين وفرة عددية وجودة تعليمية وخبرة عملية قادرة على تفعيل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والأمنية بكفاءة أعلى، بينما تظل الكثافة السكانية بدون تنمية بشرية عبئًا على الدولة لا مصدرًا لقوتها، وعليه، تشكل الديمغرافيا الديناميكية الحية المحرك الداخلي لنهضة الدولة وتوسيع نطاق تأثيرها الخارجي.

3) المعيار الاقتصادي

الاقتصاد هو جوهر الفعل السياسي الخارجي، إذ تتحول القدرات الاقتصادية إلى أدوات ضغط ونفوذ عبر التجارة والاستثمارات والمساعدات المالية، ويحدد حجم الاقتصاد ونوعيته (تنوع القطاعات، والابتكار، والتصنيع) مدى قدرة الدولة على تمويل سياساتها الدفاعية والتنموية والدبلوماسية، وفي المقابل، يؤدي الهشاش الاقتصادي إلى تآكل الاستقلال السياسي وإلى الخضوع لمعادلات الهيمنة الاقتصادية التي تفرضها القوى الكبرى، مما يعيد إنتاج أنماط التبعية بأشكال جديدة أكثر تعقيدًا من الاستعمار التقليدي.

4) المعيار العسكري

تمثل القوة العسكرية أحد المرتكزات الصلبة لقوة الدولة، إذ تُستخدم بوصفها أداة مباشرة في فرض الإرادة السياسية أو حماية المصالح الحيوية، غير أن مفهوم القوة العسكرية لم يعد يقتصر على القدرة الهجومية أو الدفاعية؛ بل يشمل القدرة على بناء شبكات تحالفات أمنية واستراتيجية تحصّن الدولة من المخاطر الخارجية، وتلجأ الدول الصغيرة إلى تعويض محدودية قدراتها العسكرية عبر تحالفات تضمن بقاءها، مما يؤكد أن القوة العسكرية اليوم ليست مجرد تفوق عددي أو تسليحي؛ بل قدرة ذكية على بناء توازنات استراتيجية تضمن استمرار التأثير والوجود.

وتشكل المعايير التقليدية الأربعة – الجغرافيا، والديمغرافيا، والاقتصاد، والعسكرية – الأعمدة الرئيسة لبنية القوة الكلاسيكية للدول، فالسيطرة على المساحة الحيوية، وتعبئة رأس المال البشري، وتنمية قاعدة اقتصادية صلبة، وامتلاك قدرات عسكرية فعالة، كلها عوامل تتكامل لتحديد موقع الدولة ضمن النظامين؛ الإقليمي والدولي.

الجغرافيا	تمنح الدولة مساحة استراتيجية للحماية والحركة أو تفرض عليها قيودًا جغرافية
الديمغرافيا	تزوّد الدولة برأس مال بشري يفعّل قوتها أو يحدّ منها وفق مستواه التعليمي والمعيشي
الاقتصاد	يوفّر للدولة قاعدة لتمويل سياساتها وتحقيق استقلال قرارها السياسي
القوة العسكرية	تتيح فرض الإرادة السياسية أو حماية المصالح الحيوية في البيئة الدولية

لذا، تعتبر أي فجوة في أحد هذه الأعمدة تهديدًا مباشرًا لفاعلية الدولة على الساحة الدولية، مما يجعل فهم توازن هذه المعايير شرطًا أساسيًا لتقييم القوة الشاملة للدول، لكن في المقابل، أثبتت التطورات الدولية المعاصرة أن المعايير التقليدية لتصنيف الدول، رغم أهميتها، لم تعد كافية لفهم كامل خريطة توزيع النفوذ في العالم، إذ أظهرت الخبرة الحديثة أن مصادر القوة قد تجاوزت الجغرافيا، السكان، الاقتصاد، والعسكر، لتشمل عناصر جديدة أكثر ارتباطًا بالمعرفة والابتكار والقدرة على التأثير الثقافي والإعلامي، وقد فرضت هذه التحولات ضرورة إدراج معايير حديثة تعكس طبيعة القوة في القرن الحادي والعشرين، حيث بات من الممكن لدول صغيرة نسبيًا أن تحقق حضورًا دوليًا قويًا بفضل تفوقها في هذه المجالات الجديدة، كما يبين ذلك الجدول التالي:

المعيار التكنولوجي	امتلاك قدرات متقدمة في الابتكار، والذكاء الاصطناعي، والفضاء، والأمن السيبراني
المعيار الثقافي والإعلامي	تصدير الثقافة والقيم الوطنية وبناء صورة دولية إيجابية من خلال الإعلام العالمي
المعيار المؤسسي	قوة المؤسسات السياسية والقانونية والإدارية واستقلاليتها، وقدرتها على إدارة التحولات بفعالية
المعيار العلمي والبحثي	التميز في الإنتاج العلمي والبحثي، والإسهام في تطوير المعرفة الإنسانية

تعكس المعايير الحديثة تطور مفهوم القوة من الاعتماد على الموارد الصلبة إلى بناء مزيج ذكي من القوتين الناعمة والصلبة، ولم يعد النفوذ الدولي رهينًا بحجم الجغرافيا أو الجيش؛ بل أصبح مرتبطًا بالقدرة على الابتكار، التأثير الثقافي، والريادة الأخلاقية في القضايا العالمية، وبالتالي فإن الفهم المتكامل لقوة الدولة اليوم يقتضي الجمع بين مقاييس القوة التقليدية ومقاييس القوة الحديثة، لرسم صورة دقيقة لدور الفواعل الدولية في النظام العالمي المتغير.

المبحث الثالث: المنظمات الدولية

نشأت المنظمات الدولية باعتبارها بديلاً مؤسسيًا عن فكرة المؤتمرات والاجتماعات الدولية، مما يجعلها ظاهرة حديثة نسبيًا في تطور العلاقات الدولية، ورغم تباين الآراء حول بداياتها، إلا أن نشأتها الفعلية تعود إلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى، ويُقصد بالمنظمة الدولية «كل كيان دولي يُؤسس بموجب اتفاق أو معاهدة لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة، ويتمتع بشخصية قانونية دولية مستقلة».

أولاً: نشأة المنظمات الدولية

مرت المنظمات الدولية بمراحل تاريخية يمكن الحديث عنها من خلال المحطات التالية:

1) مرحلة ما قبل عصبة الأمم

ظهرت الحاجة إلى تنظيمات دولية في كتابات المفكرين والفلاسفة منذ القرن الثامن عشر، حيث شهدت أوروبا تأسيس مؤتمرات واتحادات إدارية لتنظيم مرافق عامة دولية، من أبرزها: اتحاد التلغراف الدولي 1865م، واتحاد البريد العالمي 1874م، وإنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم بموجب مؤتمر لاهاي للسلام 1899م [215].

2) مرحلة إنشاء عصبة الأمم

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، دعا الحلفاء إلى تأسيس منظمة دولية لحفظ السلم والأمن الدوليين، وأُقرّ مشروع العصبة في مؤتمر فرساي عام 1919م، ودخلت حيز التنفيذ عام 1920م، وعلى الرغم من كونها هيئة دائمة وواسعة الاختصاص، إلا أن العصبة أخفقت في منع النزاعات، نتيجة اشتراط إجماع الأعضاء على قراراتها، وتوقفت العصبة عن العمل خلال الحرب العالمية الثانية، قبل أن تحيل ممتلكاتها إلى الأمم المتحدة عام 1946م [216].

3) مرحلة إنشاء الأمم المتحدة

تأسست الأمم المتحدة رسميًا في أكتوبر 1945م، بعد التصديق على ميثاقها الذي صيغ استنادًا إلى مجهودات الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وتميز الميثاق باستقلاله عن معاهدات السلام، وبإقرار مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد بها، مع منح الدول الكبرى حق النقض (الفيتو)، في محاولة لتحقيق توازن في النظام الدولي الجديد [217].

ثانيًا: أشكال المنظمات الدولية

1) المنظمات الدولية من حيث الشكل:

تنقسم المنظمات الدولية من حيث الشكل إلى قسمين رئيسين، وهما الشكل الدولي والشكل الإقليمي، والجدول التالي يبين أهم الاختلافات بينهما [218]:

المنظمات الدولية	التعريف	هي المنظمات التي تتكوّن من الحكومات (الدول)، فقط، وتأسّست من أجل أهداف ومصالح مشتركة
	مثال	– منظمة الأمم المتحدة، منظمة دولية تأسست في العام 1945م – الاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا الذي تأسس في العام 1904م

المنظمات الإقليمية	التعريف	كيان إقليمي تأسس على اتّفاق وله شخصية قانونية دولية مستقلة لتحقيق أهداف ومصالح مشتركة
	مثال	– الاتحاد الأوروبي الذي تأسس رسميًا عام 1993م، مع دخول معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ – مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في العام 1981م

المنظمات الدولية من حيث الأهداف

تمثل المنظمات الدولية أطرًا قانونية للتعاون المشترك بين الدول، وتتحدد شخصيتها القانونية وفعاليتها تبعًا للأهداف التي أنشئت لتحقيقها، ويمكن تصنيف المنظمات وفق أهدافها إلى قسمين رئيسين كما يلي [219]:

المنظمات ذات الأهداف المتعددة	التعريف	منظمات تأسست بناء على (أهداف متعددة) سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وأمنية، أو أي شكل آخر من أشكال التعاون الدولي
	مثال	– منظمة الأمم المتحدة (منظمة دولية ذات أهداف متعددة) – الاتحاد الأوروبي (منظمة إقليمية ذات أهداف متعددة) – جامعة الدول العربية (منظمة إقليمية ذات أهداف متعددة)

2) المنظمات الدولية من حيث الصفة

تُصنَّف المنظمات الدولية، أيضًا، بناءً على طبيعتها القانونية إلى منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية، على النحو التالي [220]:

المنظمات الحكومية	التعريف	منظمات تتكوّن من الحكومات (الدول)، فقط، وتأسّست من أجل أهداف ومصالح مشتركة
	مثال	– منظمة الأمم المتحدة (منظمة دولية حكومية) – الاتحاد الأوروبي (منظمة إقليمية حكومية) – جامعة الدول العربية (منظمة إقليمية حكومية)

المنظمات غير الحكومية	التعريف	منظمات لا تهدف للربح وتتكوّن من الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات من أجل أهداف ومنافع عامة
	مثال	– منظمة أطباء بلا حدود (منظمة دولية غير حكومية) – منظمة الصليب الأحمر (منظمة دولية غير حكومية) – منظمة الهلال الأحمر (منظمة دولية غير حكومية)

3) المنظمات من حيث العضوية

تحدد طبيعة العضوية في المنظمات الدولية بناءً على الشروط القانونية والموضوعية التي تفرضها طبيعة المنظمة وأهدافها، ويُصنّف هذا الجانب كما يلي [221]:

منظمات ذات عضوية مشروطة	التعريف	منظمات تفرض شروطًا خاصة لاكتساب العضوية، مثل: الجغرافيا أو الدين أو اللغة
	مثال	– منظمة الاتحاد الأوروبي – (العضوية فيها مشروطة على أساس الجغرافيا) – منظمة التعاون الإسلامي – (العضوية فيها مشروطة على أساس الدين) – جامعة الدول العربية – (العضوية فيها مشروطة على أساس اللغة)

منظمات ذات عضوية غير مشروطة	التعريف	منظمات تتيح العضوية لجميع الدول أو الكيانات دون شروط تمييزية
	مثال	– منظمة الأمم المتحدة – (العضوية فيها دون اشتراطات) – منظمة التجارة الدولية – (العضوية فيها دون اشتراطات) – الاتحاد الدولي لكرة القدم الفيفا – (العضوية فيها دون اشتراطات)

تكشف تصنيفات المنظمات الدولية من حيث الأهداف والصفة والعضوية عن التنوع الكبير في أدوات التعاون الدولي وتعدد أبعاده، فقد أصبحت هذه المنظمات، بكل اختلافاتها، جزءًا لا يتجزأ من بنية النظام الدولي الحديث، وتؤثر في مسارات السلم والحرب، وتساهم في تنظيم العلاقات الاقتصادية والإنسانية، ومن خلال فهم خصائصها المختلفة، يتضح أن المنظمات الدولية لم تعد مجرد أدوات تكميلية؛ بل تحولت إلى فواعل رئيسة في إدارة النظام العالمي المعاصر، فلم تعد المنظمات الدولية، خاصة الكبرى منها، مجرد أطر تعاون بين الدول؛ بل تحولت إلى جهات فاعلة مستقلة تؤدي دورًا جوهريًا في صنع القرارات الدولية، فبعض هذه المنظمات، مثل: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، تمتلك قوة تأثير تتجاوز إرادات الدول الأعضاء منفردة، مما أعاد صياغة مفهوم الفاعلية الدولية وأضفى على المشهد العالمي طابعًا مؤسساتيًا أكثر تعقيدًا.

المبحث الرابع: القانون الدولي

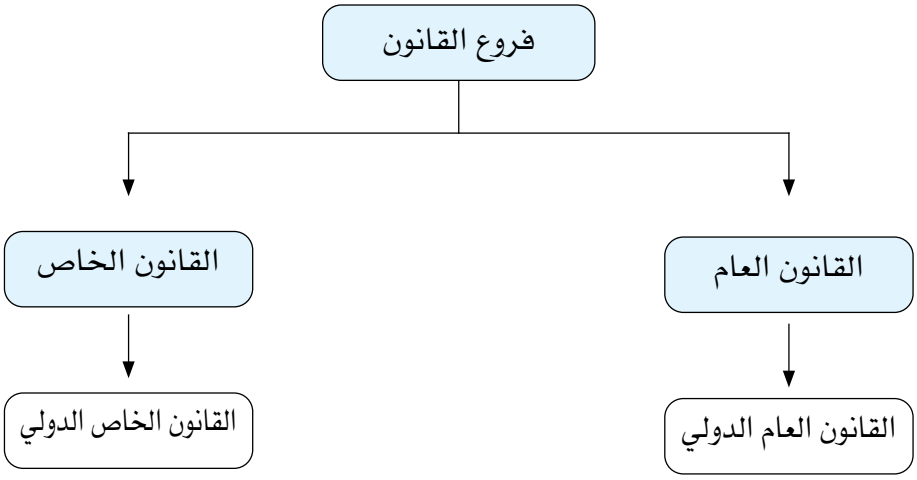
أولاً: مفهوم القانون الدولي

نشأت فكرة القانون الدولي استجابةً لحاجة المجتمعات الدولية إلى تنظيم علاقاتها القانونية، خاصة مع اتساع نطاق التفاعل بين الوحدات الدولية، ومع نمو العلاقات الدولية وتطور مظاهر السياسة الدولية، مثل العولمة والاعتمادية المتبادلة، ازدادت الحاجة إلى قواعد قانونية موحدة، مما عجل بتطور القانون الدولي لمواكبة هذه التغيرات، كما لعبت النزاعات والحروب دورًا في بلورة هذا الحقل، رغم أن احترام تطبيق القانون الدولي ظل للأسف متفاوتًا بين الدول.

ثانيًا: فروع القانون الدولي

ينقسم القانون الدولي إلى فرعين رئيسين، هما: القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص، وغالبًا ما يُخلط بين المفهومين، لذا من المهم تحديد الفروق الجوهرية بناءً

على التصنيف التقليدي لكل مفهوم [222]:



وهنا ينبغي التوقف عند الاختلاف القائم بين الفقهاء القانونيين بشأن تقسيمات وفروع القانون بصورة عامة، إذ تنقسم الرؤى إلى اتجاهين رئيسين، حيث يتبنى الاتجاه الأول، وهو التقليدي، تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص، مع إدراج القانون الدولي العام ضمن القانون العام، وإدراج القانون الدولي الخاص ضمن القانون الخاص، وذلك استنادًا إلى طبيعة العلاقة القانونية بين الأطراف، في المقابل، يعتمد الاتجاه الآخر، وهو الحديث، تصنيف القانون وفق نطاق تطبيقه إلى قانون داخلي وقانون دولي، ثم يجري التفريع داخل كل منهما إلى عام وخاص [223].

1) القانون الدولي العام

لا يوجد تعريف موحّد متفق عليه للقانون الدولي العام، إلا أننا نستطيع تعرّفه بأنه «مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تحكم وتنظم العلاقات بين الوحدات الدولية»، سواء كانت:

- بين دولة ودولة
- بين دولة ومنظمة
- بين دولة وشركة دولية (شركات متعددة الجنسيات)

2) القانون الدولي الخاص

بخلاف القانون الدولي العام، فإن القانون الدولي الخاص يعدّ من الفروع القانونية الحديثة، وقد نشأ مع اتساع التفاعل التجاري والاستثماري بين الأفراد، واحتياجات التعليم والتنقل والاعتراف بالحقوق الإنسانية العابرة للحدود، ويهدف إلى تنظيم العلاقات ذات الطابع الدولي بين الأفراد أو بين الأفراد والدول [224]. وهنا يُوضح الجدول التالي أبرز أوجه الاختلافات بين القانونين الدوليين؛ العام والخاص:

	القانون الدولي العام	القانون الدولي الخاص
الهدف	تنظيم العلاقة القانونية بين الفواعل الدولية	تنظيم العلاقة القانونية بين الأفراد في السياق الدولي
مصدر التشريع	المشرع الدولي (اتفاقيات، معاهدات، أعراف)	التشريع الوطني لكل دولة
القضاء المختص	محكمة العدل الدولية والقضاء الدولي	المحاكم الوطنية في كل دولة
إلزامية الأحكام	يفترض أن تكون ملزمة لكنها تصطدم بضعف آليات التنفيذ الدولي	ملزمة وقابلة للتنفيذ، ومستندة إلى سيادة الدولة الوطنية

ثالثًا: مصادر القانون الدولي

تعددت مصادر القانون الدولي لتصبح مراجع أساسية يستند إليها في تنظيم العلاقات الدولية وتسوية النزاعات، ويمكن إبراز أبرز هذه المصادر على النحو التالي [225]:

1) المعاهدات الدولية

المعاهدات الدولية هي المصدر الأساسي للقانون الدولي، ويُقصد بها الاتفاقات المكتوبة التي تنشأ بين الوحدات الدولية تعبيرًا عن إرادتها المشتركة، وتنقسم إلى نوعين:

المعاهدات الثنائية	تنعقد بين دولتين
المعاهدات متعددة الأطراف	تنعقد بين ثلاث دول أو أكثر، وقد تُبرم في إطار منظمة دولية أو في إطار مؤتمر دولي أو باتفاق مباشر بين الدول

2) القوانين الدولية

تشمل مجموعة القواعد والمبادئ القانونية المكتوبة التي تحكم العلاقات الدولية، وتُعد من المصادر الرئيسة التي تعتمد عليها المحاكم الدولية في تسوية المنازعات.

3) أحكام المحاكم الدولية

تتضمن المبادئ القانونية المستنبطة من الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الدولية، مثل: محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وتُستخدم هذه الأحكام باعتبارها وسائل استرشادية عند النظر في نزاعات مماثلة، دون أن تكون ملزمة بالضرورة في قضايا أخرى.

4) الفقه الدولي

يتكون من آراء كبار الفقهاء والباحثين القانونيين في مجال القانون الدولي، ويُعتمد عليه بوصفه مرجعًا استرشاديًا يسهم في تفسير القواعد القانونية وتسهيل عمل المحاكم الدولية، دون أن يحمل طابع الإلزام.

5) مبادئ العدل والإنصاف

تمثل حلولاً قضائية تُلجأ إليها عند غياب قاعدة قانونية صريحة، وتُستخدم هذه المبادئ لتحقيق العدالة بين أطراف النزاع، سواء عبر تفسير النصوص القانونية أو سد الثغرات التشريعية القائمة.

6) العرف الدولي

يتكون من قواعد غير مكتوبة نشأت من ممارسة الدول والعرف المتكرر، وأصبحت مع

مرور الوقت ملزمة، ورغم الجدل الفقهي حول قوة العرف بوصفه مصدرًا مستقلاً، إلا أن الاتجاه الغالب يعترف به باعتباره مصدرًا أصيلاً، سواء بشكل مستقل أو حين يتحول، لاحقًا، إلى قواعد مكتوبة.

محكمة العدل الدولية - أنموذجًا

1) نبذة

تأسست محكمة العدل الدولية عام 1945م في لاهاي، لتحل محل محكمة العدل الدولية الدائمة التي أنشئت في إطار عصبة الأمم، وتُعدّ المحكمة الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة، والمقر الوحيد للأجهزة الأممية الستة الذي لا يقع في نيويورك؛ بل في لاهاي - هولندا، وتتمثل مهمتها الأساسية في تسوية النزاعات القانونية بين الدول بالطرق السلمية[226].

2) عضوية محكمة العدل الدولية

تتكون المحكمة من خمسة عشر قاضيًا تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لفترة مدتها تسع سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابهم، ويُشترط ألا يحمل قاضيان في المحكمة الجنسية ذاتها، ضمانًا لتوازن التمثيل الدولي[227].

3) وظائف محكمة العدل الدولية [228]

الاختصاص القضائي	يشمل القضايا المعروضة جميعها من قبل الأطراف، وجميع المسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات، يتطلب موافقة الأطراف المتنازعة على إحالة النزاع للمحكمة، بغض النظر عن نوع النزاع أو طبيعته
الاختصاص الإفتائي	يتمثل في إصدار الآراء القانونية والاستشارات غير الملزمة بناءً على طلب من أجهزة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة، للمحكمة صلاحية الامتناع عن تقديم الرأي متى رأت أن طبيعة الطلب لا تتفق مع وظيفتها القضائية

4) حكم محكمة العدل الدولية

تصدر أحكام المحكمة بصورة نهائية وغير قابلة للاستئناف، غير أنه يجوز تقديم التماس بإعادة النظر في الحكم إذا ظهرت وقائع جديدة ذات تأثير حاسم لم تكن معروفة أثناء المحاكمة، ويجب تقديم هذا الالتماس خلال ستة أشهر من اكتشاف الواقعة، على ألا يتجاوز التقديم عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم [229].

خاتمة الفصل العاشر

يُظهر تتبع موضوعات هذا الفصل أن العلاقات الدولية، بما تتضمنه من تفاعلات سياسية وقانونية ومؤسسية، تشكل الإطار العام الذي تنتظم داخله السياسة الدولية والسياسة الخارجية للدول، كما برزت أهمية المنظمات الدولية بوصفها قنوات تنظيمية لصياغة التعاون والصراع بين الفواعل الدولية، بينما وفر القانون الدولي أسسًا قانونية لضبط تلك التفاعلات رغم تحديات التطبيق، ويكشف تحليل المباحث الأربعة أن فهم العلاقات الدولية لا يكتمل دون الإلمام بطبيعة النظام الدولي والمجتمع الدولي، ودور المنظمات والقانون الدولي في توجيه مساراته، ومن خلال هذا الترابط الوثيق، يتبلور مشهد العلاقات الدولية باعتباره فضاءً ديناميكيًا معقدًا، تحكمه المصالح، وتشكّله القواعد، وتعيد رسمه القوى المتنافسة باستمرار.

المراجع والمصادر

1) تعريف ومعنى علم في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/hkv8khuz

2) لورنس إم. بريتسيبيه، الثورة العلمية: مقدمة قصيرة جدًا، ترجمة: محمد عبد الرحمن إسماعيل، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2014.

3) جيم الخليلي، الروّاد: العصر الذهبي للعلوم العربية، ترجمة: أنطوان باسيل، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

4) تعريف ومعنى سياسة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني. متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/4p67apa4

5) تعريف ومعنى سياسة في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني. متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/4p67apa4

6) أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012.

7) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، المصنّف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت: دار التاج، 1989.

8) نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي، شرح: محمد عبده، بيروت: مؤسسة المعارف، 1998.

9) الحافظ ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق محيي الدين ديب، دمشق: دار ابن كثير، 2013.

10) محمد سليم العوا، النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، 2006.

11) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي، دمشق: دار دمشق، 2009.

12) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

13) برتراند بادي وغي هيرمت، السياسة المقارنة، ترجمة: عز الدين الخطابي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

14) محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

15) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

16) برتراند رسل، تاريخ الفلسفة الغربية، ترجمة زكي نجيب محمود، القاهرة: هنداوي، 2017.

17) جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، بيروت: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

18) ديمتري غوتاس، الفكر اليوناني والثقافة العربية، ترجمة نقولا زيادة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2003.

19) جان بيار فرنان، أصول الفكر اليوناني، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

20) وولتر ستيس، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة مجاهد عبد المنعم، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

21) كورا ميسن، سقراط – الرجل الذي جرؤ على السؤال، ترجمة محمود محمود، القاهرة: هنداوي، 2018.

22) جورج رديبوش، سقراط، ترجمة أحمد الانصاري، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.

23) أندرو داوني، الحكيم سقراط، ترجمة وليد سامي، الإمارات: منشورات غاف، 2023.

24) كورا ميسن، سقراط – الرجل الذي جرؤ على السؤال، ترجمة محمود محمود، القاهرة: هنداوي، 2018.

25) أفلاطون، جمهورية أفلاطون، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2023.

26) المرجع نفسه.

27) أفلاطون، محاورات أفلاطون، جمع بنيامين جويت، ترجمة زكي نجيب محمود، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2017.

28) المرجع نفسه.

29) أرسطو، السياسة، ترجمة محيي الدين محمد مطاوع، تقديم مصطفى النشار، القاهرة: دار صفصافة للنشر، 2025

30) ارسطوطاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي، بيروت: منشورات الجمل، 2009.

31) المرجع نفسه.

32) أرسطو، فن الشعر، ترجمة إبراهيم حمادة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2019.

33) المرجع نفسه.

34) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

35) دنكان بل، الفكر السياسي والعلاقات الدولية، ترجمة فاضل جتكر دمشق: وزارة الثقافة، 2022

36) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

37) باتريك لورو، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة جورج كتوره، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008.

38) المرجع نفسه

39) غابرييل غرو، موجز في تاريخ الإمبراطوريات، ترجمة علي نجيب إبراهيم، بيروت: دار الكتاب العربي، 2017.

40) المرجع نفسه

41) محمد سليم العوا، النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، 2006.

42) عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تاريخ وحضارة الأندلس، المحقق عادل سعد، بيروت: دار الكتب العلمية، 2018.

43) أحمد شمس الدين، الفارابي – حياته وأثاره وفلسفته، بيروت: دار الكتب العلمية، 1990.

44) سعيد الأفغاني، الإمام ابن حزم الأندلسي لمحات من سيرته وأضواء على عبقريته، دبي: دار القلم، 2013.

45) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

46) جيري بروتون، عصر النهضة، ترجمة إبراهيم البيلي محروس، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2014.

47) المرجع نفسه

48) نيقولا مكيافيللي، الأمير، ترجمة محمد لطفي جمعة، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2018.

49) سكوت إتش هندريكس، مارتن لوثر، ترجمة كوثر محمود، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2017.

50) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

51) المرجع نفسه

52) دنكان بل، الفكر السياسي والعلاقات الدولية، ترجمة فاضل جتكر دمشق: وزارة الثقافة، 2022

53) المرجع نفسه

54) كوينتن سكنر، أسس الفكر السياسي الحديث، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت: منظمة العربية للترجمة، 2012.

55) المرجع نفسه

56) المرجع نفسه

57) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

58) دنكان بل، الفكر السياسي والعلاقات الدولية، ترجمة فاضل جتكر دمشق: وزارة الثقافة، 2022

59) المرجع نفسه

60) هارولد ج. لاسكي، الدولة نظريًا وعمليًا، ترجمة محمد بدران، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2023.

61) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

62) تعريف ومعنى المنهج في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر

الإنترنت https://tinyurl.com/muzmyhaj

63) تعريف ومعنى البحث في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/55d97hap

64) تعريف ومعنى المنهج في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/muzmyhaj

65) تعريف ومعنى البحث في معجم المعاني الجامع - معجم عربي، معجم المعاني، متاح عبر الإنترنت https://tinyurl.com/55d97hap

66) أرسطو، السياسة، ترجمة محيي الدين محمد مطاوع، تقديم مصطفى النشار، القاهرة: دار صفصافة للنشر، 2025.

67) نيقولا مكيافيلي، الأمير: وهو تاريخ الإمارات الغربية في القرون الوسطى، ترجمة محمد لطفي جمعة، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2014.

68) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

69) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

70) المرجع نفسه

71) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

72) المرجع نفسه

73) المركز الديمقراطي العربي، نظرية النظم لديفيد إيستون، 2021. https://tinyurl.com/2aszac9v

74) المرجع نفسه

75) المرجع نفسه

76) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

77) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 2010.

78) جابرييل ايه، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة هشام عبد الله عمان: الدار الاهلية للنشر، 1998.

79) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

80) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

81) المرجع نفسه

82) مجموعة من المؤلفين، ثقافات الإعلام، ترجمة منير مخلوف، بيروت: منشورات ضفاف لبنان، 2015.

83) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

84) المرجع نفسه

85) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

86) إدوارد كار، ما هو التاريخ؟، ترجمة ريهام عبد المعبود، القاهرة: عالم الأدب للترجمة والنشر 2018.

87) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2007.

88) فرانسيس فوكوياما، أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة الفرنسية، ترجمة مجاب الإمام ومعين الأمام، الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2016.

89) بيار بورديو، عن الدولة: دروس في الكوليج دو فرانس 1989-1992، ترجمة نصير مروة مراد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

90) جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، بيروت: التكوين للطباعة

والنشـر والتوزيـع، 2020.

91) إريـك هوبزبـاوم، عصـر الإمبراطوريـة: 1875 – 1914، ترجمـة فايـز الصيـاغ، بيـروت: المنظمـة العربيـة للترجمـة، 2011.

92) موريس بيشوب، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

93) دايفـد باوتشـر، النظريـات السياسـية في العلاقـات الدوليـة، ترجمـة رائـد القاقـون وهيثـم الناهـي، بيـروت: دار الكتـاب العربـي، 2010.

94) مارتن وايت، سياسة القوة، ترجمة: عمر سليم، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

95) برتراند بادي، الدولة المستوردة: نشأة الدولة في العالم الثالث، ترجمة لطيف فرج، القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2016.

96) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

97) دنكان بل، الفكر السياسي والعلاقات الدولية، ترجمة فاضل جتكر دمشق: وزارة الثقافة، 2022

98) برتراند بادي، الدولة المستوردة: نشأة الدولة في العالم الثالث، ترجمة لطيف فرج، القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2016.

99) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

100) توماس هوبز، الليفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حبيب وبشرى صعب، أبو ظبي: كلمة، 2011.

101) المرجع نفسه

102) جون لوك، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم أحمد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.

103) المرجع نفسه

104) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زهيتر، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2013.

105) المرجع نفسه

106) فيليب شميتر ومارك بليشر، السياسة علماً: مقدمة نقدية، ترجمة باسم سرحان وأنس أبو سمحان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

107) تيموثي ميتشل، حدود الدولة – ماوراء المقاربات الدولتية ومنتقديها، ترجمة ربيع وهبة، مدونة الكترونية: نظر، 2019.

108) هارولد ج. لاسكي، الدولة نظريًا وعمليًا، ترجمة محمد بدران، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2023.

109) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: العبيكان، 2000.

110) عبد المنعم حنفي، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

111) مايكل فاركور، خزانة الفضائح الملكية: خمسة قرون من المغامرة، الرذيلة، الخيانة والحماقة في بريطانيا الملكية، ترجمة لينا حجازي، بيروت: دار ألكا للنشر والتوزيع، 2022.

112) جون إلستر ورون سلاجستاد، الدستورية والديمقراطية: دراسة في العقلانية والتغيير الاجتماعي، ترجمة سمير عزت نصار وفاروق منصور، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

113) المرجع نفسه

114) المرجع نفسه

115) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

116) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

117) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

118) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي، دمشق: دار دمشق، 2009.

119) عبد الرحمن محمد ابن خلدون، تاريخ وحضارة الأندلس، المحقق عادل سعد، بيروت: دار الكتب العلمية، 2018.

120) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

121) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

122) هارولد ج. لاسكي، الدولة نظريًا وعمليًا، ترجمة محمد بدران، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2023.

123) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

124) أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: حنا خباز، القاهرة: هنداوي، 2017.

125) أرسطو، السياسة، ترجمة محيي الدين محمد مطاوع، تقديم مصطفى النشار، القاهرة: دار صفصافة للنشر، 2025

126) جون لوك، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم أحمد، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.

127) مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2013.

128) الدستور الأمريكي https://tinyurl.com/59pr9jfr

129) عبد القادر عبد العالي، السياسة المقارنة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

130) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، بيروت: دار النهار للنشر، 1972.

131) روبرتو ميكلز، الأحزاب السياسية: النزعات الأوليغرشية في الديمقراطية، ترجمة منير مخلوف، بيروت: دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

132) مجموعة باحثين، الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

133) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

134) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

135) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

136) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

137) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

138) فيليب شميتر ومارك بليشر، السياسة علماً: مقدمة نقدية، ترجمة باسم سرحان وأنس أبو سمحان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

139) فرنسوا شاتليه، أوليفيه دوهاميل، إيفلين بيزيه، معجم المؤلفات السياسية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2022.

140) فيليستي كولمان، النظرية والفلسفة: أهم المفكرين، ترجمة نبفين حلمي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2024.

141) مجموعة من المؤلفين، ثقافات الإعلام، ترجمة منير مخلوف، بيروت: منشورات ضفاف لبنان، 2015.

142) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة أحمد حسيب عباس، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

143) عبد المنعم حنفي، المعجم الشامل للمصطلحات، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000م.

144) باتريك لورو، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة جورج كتوره، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008.

145) موريس بيشوب، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

146) ليندا كولي، البندقية والسفينة والقلم: الحرب والدساتير وصنع العالم الحديث، ترجمة أحمد إيبش، أبوظبي: دائرة الثقافة والسياحة، مشروع كلمة للترجمة، 2025.

147) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة رائد القاقون وهيثم

الناهـي، بيـروت: دار الكتـاب العربـي، 2010.

148) المرجع نفسه

149) تيـم دان وآخـرون، نظريـات العلاقـات الدوليـة: التخصـص والتنـوع، ترجمـة ديمـا بشـير، الدوحـة: المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، 2016.

150) دايفـد باوتشـر، النظريـات السياسـية في العلاقـات الدوليـة، ترجمـة رائـد القاقـون وهيثـم الناهـي، بيـروت: دار الكتـاب العربـي، 2010.

151) باتريـك أونيـل، مبـادئ علـم السياسـة المقـارن، ترجمـة باسـل جبيلـي، دمشـق: دار الفرقـد للطباعـة والنشـر والتوزيـع، 2017.

152) إدوارد سـعيد، الاستشـراق: المفاهيـم الغربيـة للشـرق، ترجمـة محمـد عنانـي، القاهـرة: هنـداوي، 2017.

153) محمد سليم العوا، النظام السياسي للدولة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، 2006.

154) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

155) علـي عبـد الـرازق، الإسلام وأصـول الحكـم، تحقيـق نصـر حامـد أبـو زيـد، القاهـرة: دار التنويـر للطباعـة والنشـر، 2013.

156) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة أحمد حسيب عباس، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985.

157) إل سـاندي مايسـل، الانتخابـات والأحـزاب السياسـية الأمريكيـة: مقدمـة قصيـرة جـدًا، ترجمـة خالـد غريـب علـي، مراجعـة محمـد فتحـي خضـر، القاهـرة: مؤسسـة هنـداوي، 2013.

158) المرجع نفسه

159) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

160) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

161) سـتيفن دي تانسـي، علـم السياسـة – الأسـس، ترجمـة رشـا جمـال، بيـروت: الشـبكة العربيـة للأبحـاث والنشـر، 2012.

162) فيليـب شـميتر ومـارك بليشـر، السياسـة علمـاً: مقدمـة نقديـة، ترجمـة باسـم سـرحان وأنـس

أبو سمحان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

163) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

164) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

165) المرجع نفسه

166) ماكس فيبر، العلم والسياسة، بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة، بيروت: منظمة العربية للترجمة، 2011.

167) المرجع نفسه

168) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

169) جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، بيروت: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

170) الاتحاد البرلماني الدولي. البيانات التاريخية عن النساء في البرلمانات الوطنية. https: //data.ipu.org/historical-women/

171) مارسيل بريلو، علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

172) شبكة المعرفة الانتخابية.. https://aceproject.org/ace-ar/topics/pc/pcb/default

173) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. أشكال الإدارة الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات https://tinyurl.com/yckeuned

174) المرجع نفسه

175) المرجع نفسه

176) أوليفيه ناي وآخرون، قاموس الفكر السياسي، ترجمة لطفي السيد، بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

177) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

178) موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جمال الأتاسي، دمشق: دار دمشق، 2009.

179) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

180) المرجع نفسه

181) موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014.

182) الدستور الإسباني لعام 1978 المعدل 2011. https://tinyurl.com/ydmf85np

183) فيليب شميتر ومارك بليشر، السياسة علماً: مقدمة نقدية، ترجمة باسم سرحان وأنس أبو سمحان، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

184) دستور بروناي دار السلام لعام 1959 المعدل حتى 2006. https://tinyurl.com/3dppy4cn

185) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

186) دستور موناكو لعام 1962. https://tinyurl.com/mpry7uh2

187) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

188) دستور اليابان لعام 1946. https://tinyurl.com/mtdwfc9w

189) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

190) الدستور الماليزي لعام 2007. https://tinyurl.com/56hvvpv7

191) دستور بروناي دار السلام لعام 1959 المعدل حتى 2006.

https://tinyurl.com/3dppy4cn

192) يورو نيوز، ما هي سلطات الملك في بريطانيا؟ https://tinyurl.com/mr35xcdz

193) الدستور المغربي لعام 2011. https://tinyurl.com/ycy76h6n

194) الدستور القطري لعام 2004. https://tinyurl.com/2t2ntpne

195) جاك توشار، تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة ناجي الدراوشة، بيروت: التكوين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

196) محمد بن نويمي، النظم السياسية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

197) المرجع نفسه

198) الدستور الأمريكي لعام 1992. https://tinyurl.com/yjnm2dwx

199) باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2017.

200) ستيفن دي تانسي، علم السياسة – الأسس، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

201) الدستور الفرنسي لعام 2008. https://tinyurl.com/3xzv787e

202) ماكس فيبر، العلم والسياسة، بوصفهما حرفة، ترجمة جورج كتورة، بيروت: منظمة العربية للترجمة، 2011.

203) الدستور الألماني 2012. https://tinyurl.com/mpd9nxep

204) المرجع نفسه

205) الدستور السويسري لعام 2014. https://tinyurl.com/529zx9sr

206) المرجع نفسه

207) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، باريس: اليونسكو، 1970م.
https://tinyurl.com/2ddcx8sb

208) بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، ترجمة لبنى عماد، القاهرة: هنداوي، 2013.

209) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة عبد الحكم الخزامي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014.

210) كارين أ. منفست، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق: دار

الفرقد، 2016.

211) روبرت جيه، الحرب الباردة، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة: هنداوي، 2013.

212) صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صُنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2024.

213) المرجع نفسه

214) مارتن وايت، سياسة القوة، ترجمة عمر سليمان، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

215) لورنس أوتول، الإدارة العامة: المنظمات والحوكمة والأداء، ترجمة عبد الحكم أحمد، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2013.

216) بيير جيربيه، المنظمات الدولية، ترجمة فوزي عبد المجيد، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1962.

217) فرانسوا – شارل موجل، تاريخ العلاقات الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة شفيق محسن، بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2010.

218) المرجع نفسه

219) محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

220) دنكان بل، الفكر السياسي والعلاقات الدولية، ترجمة فاضل جتكر دمشق: وزارة الثقافة، 2022

221) جوانيتا إلياس، بيتر تِس، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محي الدين حميدي، دمشق: دار الفرقد، 2016.

222) مارتن غريفيش، تيري أو كلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

223) محمد بن نويمي، علم العلاقات الدولية، الدوحة: وزارة الثقافة، 2025.

224) رينه جان دوبوي، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2017.

225) المرجع نفسه

226) محكمة العدل الدولية، «نبذة عن المحكمة»، الموقع الرسمي لمحكمة العدل الدولية، https://www.icj-cij.org/ar

227) النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. https://tinyurl.com/5687xt69

228) صفحة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. https://tinyurl.com/35uza682

229) النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. https://tinyurl.com/5687xt69